محل الصاق
عکس

نام خانوادگی : نام پدر :

و محل تولد : شماره شناسنامه و محل صدور :

یت تأهل : ☐ مجرد ☐ متاهل ☐ تعداد فرزندان

ت نظام وظیفه : ....

دیپلم : معدل کتبی دیپلم : سال ومحل دریافت دیپلم :

فته شده درآزمون سال : .... در اولویت شماره .... در نیمسال ☐ مهرماه ☐ بهمن‌ماه

یه مورد نظر در آزمون : .... نمره خام آزمون (رتبه) : ....

حال حاضر شاغل هستید ؟ ☐ بلی ☐ خیر شغل : ....

ور به‌تحصیل هستید ؟ ☐ بلی ☐ خیر از چه سازمان یا ارگانی : ....

شرح الجزولية الفاعل اذا كان مخاطبا في امره وجهان احدهما ان يبنى فعل الفاعل
بناء مخصوصا بالامر وهو بناء افعل وما هو بمعناه نحو قم واقعد والثاني ان يدخل لام
الطلب على فعل المضارع فيقال لتقم ولتقعد والاجود الاول لانه اخصر كما استغنوا
بالاخصر عن غيره كما استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل في قولك قمت ولم
يقولوا قام انا وقمت ولم يقولوا قام انت الا انه قد جاء المستغنى عنه في الامر كما
يجيء في الضماير في حال السعة وقال البسيط لما كان الفعل يدل على المصدر
بلفظه وعلى الزمان بصيغته وعلى المكان بمعناه اشتق منه اسم المصدر والفعل
والزمان طلبا للاختصار والايجاز لانهم لو لم يشتقوا منه اسما للزم الاتيان
بالفعل وبلفظ المكان والزمان وفيه ذهب بعضهم الى ان باب مثنى وثلاث
ورباع معدول عن عدد مكرر طلبا للمبالغة والاختصار وقال [illegible] انما عدل عن
طلب التعيين باى الى الهمزة وام طلبا للاختصار لان قولك ازيد عندك ام عمرو
اخصر من قولك اى الرجلين عندك زيد او عمرو وقال ابن يعيش فصل سيبويه
بين القاب حركات الاعراب والقاب حركات البناء فسمى الاول رفعا و
نصبا وجرا وجزما والثانية ضما وفتحا وكسرا ووقفا للفرق والاغناء عن ان
[illegible] بعامل ونحوه فكان في [illegible] به نهاية الايجاز والاختصار
[illegible] لا يجوز لانه اجحاف به ومن ثم لم يجز حذف الحرف قياسا قال
[illegible] اخبرنا ابو علي قال قال ابو بكر حذف الحرف ليس بقياس

دانشکده الهیات و معارف اسلامی
اداره آموزش

نام: [redacted]
شماره دانشجوئی: [redacted] سال ورود: [redacted]
رشته تحصیلی: [redacted] مقطع: [redacted]
استاد راهنما
تاریخ فراغت از تحصیل: نیمسال اول / دوم / / ۱۳۷

لان الحروف انما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت بحذفها
لكنت مختصرا لها هي ايضا واختصار المختصر اجحاف به ومن ثم ايضا لم يجز
حذف المصدر والحال اذا كانا بدلا من اللفظ بفعلهما ولا الحال النائبة عن الخبر
ولا اسم الفعل دون معموله لانه اختصار للفعل وفي شرح التسهيل لابي
حيان لا يجوز حذف لام الاستغاثة لان حذف الحرف خارج عن القياس فلا
ينبغي ان يقال بشيء منه الا حيث لم يسمع ذلك انهم يقولون ان حروف
المعاني انما وضعت بدلا من الافعال طلبا للاختصار ولذلك اصل وضعها
ان يكون على حرف او حرفين وما وضع مؤديا معنى الفعل واختصر في
حروف وضعه لا يناسبه الحذف لها وقال ابن هشام في حواشي التسهيل
لا يجوز حذف جواب اما لان شرطها حذف فلو حذف الجواب ايضا
لكان اجحافا بها وقال صاحب البسيط القياس يقتضي عدم حذف حروف
المعاني وعدم زيادتها لان وضعها للدلالة على المعاني فاذا حذف اخل
حذفها بالمعنى الذي وضعت له واذا حكم بزيادتها نافي ذلك وضعها
للدلالة على المعنى ولانهم جاؤوا بالحروف اختصارا عن الجمل التي تدل معها
نيابا عليها وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته فلهذا
مذهب البصريين المصير الى التاويل ما امكن صيانة عن الحكم بالزيادة
او الحذف وقال ابن جني في الخصائص تفسير قول ابي بكر انها دخلت الكلام

لضرب من

لضرب من الاختصار انك اذا قلت ما قام زيد فقد اغنت ما عن انفي وهي جملة
فعل وفاعل واذا قلت قام زيد وعمرو فقد نابت الواو عن اعطف وكذا ليت نابت
عن اتمنى وهل عن استفهم والباء في قولك ليس زيد بقائم نابت عن حقا و
البتة وغير ذي شك وفي قولك امسكت بالحبل نابت عن مباشرة وملاصقة
يدي له ومن في قولك اكلت من الطعام نابت عن البعض اي اكلت بعض
الطعام وكذلك بقية ما لم نسمه فاذا كانت هذه الحروف نوائب عما هو اكثر منها
من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذلك ان ينتهك ويجحف بها فان ولاجل ما ذكرنا
من ارادة الاختصار بها لم يجز ان تعمل في شيء من الفضلات الظرف و
الحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك وعلته انهم قد انابوها عن الكلام الطويل
لضرب من الاختصار فلو اعملوها لنقضوا ما اجمعوه وتراجعوا عما التزموه
وقال ابن يعيش حذف الحرف يأباه القياس لان الحروف انما جيء بها
اختصارا ونائبة عن الافعال فما النافية نائبة عن انفي وهمزة الاستفهام
نائبة عن استفهم وحروف العطف عن اعطف وحروف النداء نائبة عن
انادي فاذا اخذت تحذفها كان اختصار المختصر فهو اجحاف الا انه
ورد حذف حرف النداء لكثرة القوة الدالة على المحذوف فصارت القرائن
الدالة كالتلفظ به وقال ايضا ليس الاصل في الحرف الحذف الا ان يكون
مضاعفا فيخفف نحو ان ولكن ورب اذا اجتمع مثلان وحذف احدهما

دراثبت تمام القدوم التقديم [illegible]
الاحسن استثنى

وهل المحذوف الاول او الثاني فيه فروع احدها اذا اجتمع نون الوقاية ونون
الرفع جاز حذف احدهما تخفيفا نحو اتحاجوني وتامروني وهل المحذوف
نون الرفع او الوقاية خلاف ذهب سيبويه الى الاول ورجحه ابن مالك لان
نون الرفع قد تحذف بلا سبب كقوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي ولم
يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه اولى ولانها نائبة عن الضمة و
قد عهد حذفها تخفيفا في نحو ان الله يامركم ولا يشعركم في قراءة من سكن
ولانها حركة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء اسهل وذهب المبرد و
السيرافي والفارسي وابن جني واكثر المتاخرين منهم صاحب البسيط
وابن هشام الى الثاني لانها لا تدل على اعراب فكانت اولى بالحذف و
لانها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم
وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه ولان الثقل نشا من الثانية فهي احق
بالحذف الثاني اذا اجتمع نون الوقاية ونون ان وان وكان ولكن جاز
حذف احدهما وفي المحذوف قولان احدهما نون الوقاية وعليه الجمهور وقيل
نون ان لان نون الوقاية دخلت للفرق بين انني واني وما دخل للفرق
لا يحذف ثم اختلف هل المحذوف الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن اسرع
الى الحذف او الثانية المدغم فيها لانها طرف على قولين صحح ابو البقاء في اللباب
اولهما الثالث اذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الاربعة المذكورة جاز

حذف

حذف احدهما نحو انا ولكنا وهل المحذوف الاولى المدغمة او الثانية المدغم فيها القولان
السابقان ولم يجز هنا القول بان المحذوف نون الضمير لانها اسم فلا يحذف
ثم رايت ابن الصائغ قال في تذكرته في كلام ابي علي في الاغفال ما يدل على ان
المحذوف نون ضمير النصب في قولنا كانا وتا نفعل في قولنا ستقلم قال ذلك على
لسان ابي العباس نقلا عن ابي بكر يعقوب يذهب في ان المحذوف
اللام الاصلية لا لام الاضافة كما ذهب اليه سيبويه وقال لان ما رد من هذه
انما تحذف للاستثقال فيما يتكرر للفي المبتدا في الاول ثم قال عقب ذلك والذي
رجحه ابو علي ان المحذوف من اننا وكاننا انما هو النون الوسطى دون نون
الضمير قال لانه عهد حذفها دون حذف نون الضمير الرابع اذا اجتمع نون الوقاية
ونون الاناث نحو يسوء الغاليات اذ فليني والاصل فلينني حذف احدى النونين
واختلف في المحذوفة فقال المبرد هي نون الوقاية لان الاولى ضمير فاعل لا
يليق بها الحذف ورجحه ابن جني والخضراوي وابو حيان وابن هشام وفي
البسيط انه المجمع عليه وقال سيبويه هي نون الاناث واختاره ابن مالك قياسا
على ما هو معروف ورده ابو حيان بانه قياس على مختلف فيه الخامس المضارع
المبدوء بالتاء اذا كان ثانيه تاء نحو تتعلم وتتكلم يجوز الاقتصار فيه على احدى التائين
وهل المحذوف الاولى او الثانية قولان اصحهما الثاني وعليه البصريون لان الاولى
دالة على معنى وهو المضارعة ورجح ابن مالك في شرح الكافية بان الاستثقال

قوم ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني الذي ذكره ان المحذوف من
مني ومن نون الوقاية ويحتمل ان يكون باقية ونون من وعن هي المحذوفة الا ان يقال
ان الحروف بعيدة عن الحذف منها الحادي عشر ذا الت ربما عند البصريين ثلاثية
الوضع والفها منقلبة عن ياء عند الاكثر وعن واو عند آخرين ولامها من ما بالاتفاق
وجزموا بان المحذوف اللام ولم يحكوا فيه خلافا ثم رايت الخلاف فيه محكيا في
البسيط قال اكثر النحاة على ان المحذوفة لامه لانها طرف فهي احق بالحذف
ثباتا على الاعلال ولان حذف اللام اكثر من حذف العين فتعليق الحكم
بالاعم اولى ومنهم من قال المحذوف عينه والموجود لامه لان العين ساكنة والساكن
اضعف من المتحرك فهو احق بالحذف ولانه لو كان المحذوف لامه لقدمت عليه
قلب الياء الفا لان العين تكون ساكنة فلا يوجد فيها علة القلب واما اللام متحركة
فاذا حذفت العين وجدت علة الاعلال وهو تحرك حرف العلة وانفتاح
ما قبله الثاني عشر قال بدر الدين بن مالك في قوله تعالى فاما ان كان من المقربين
فروح ان اصل الفاء داخلة على ان كان واخرت للزوم الفصل بين اما
والفاء فالتقا فاان فا اما وفا جواب ان فحذفت الثانية حملا على الاكثر ه
الحذف في نظاير الثالث عشر اذا صغرت كسا قلت كسي وقد اجتمع
ثلث ياآت ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة عن التي
هي لام الكلمة فتحذف احدها وهل المحذوف الياء الاخرة التي هي لام الكلمة

او اليا

او اليا المنقلبة عن الالف قولان نص سيبويه على الاول كذا نقله ابو حيان بعد ان
جزم بالثاني في الرابع عشر اذا نسب الى نحو طيب وسيد وميت حذفت احدى
اليائين كما فعلت طيبي وسيدي تخفيفا وقد جزموا بان المحذوف
الثانية لا الاولى كذا جزم به ابن مالك وابو حيان في كتبهما وعلله ابو حيان
بان موجب الحذف توالي الحركات واجتماع الياءات فكان حذف المتحرك
اولى وقال الزمخشري في الفائق هين ولين مخففان من هين ولين والمحذوف
من يائيهما الاولى وقيل الثانية الخامس عشر يجوز حذف احدى اليائين من اي
قال الشاعر تنظرت نصرا والسماكين ايهما وقد جزم ابن جني في ذا
القد بان المحذوف الثانية وهي اللام لعلة حذف العين قال ولهذا الخفيف الاخرى
ساكنة كما كانت السادس عشر اذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع
نحو أأمنتم من في السماء فانها ترسم بالف واحدة وتحذف الاخرى كذا
في خط المصحف واختلف في المحذوفة فقيل الاولى وعليه الكسائي لان
الاصلية اولى بالثبوت وقيل الثانية وعليه الفراء وثعلب وابن كيسان لان
بها حصل الاستثقال ولانها تسهل والمسهل اولى بالحذف ولان ه
الاولى حرف معنى فهو اولى بالثبوت السابع عشر اذا وقفت على المقصور
المنون نحو رايت عصا وقفت عليه بالالف قال ابن الخباز وكان في التقدير
الفان لام الكلمة والالف التي هي بدل من التنوين كما في رايت زيدا في

الوقف قال وحذفت احدى الالفين لانه لا يمكن اجتماع الالفين قال والمحذوف
الاولى عند سيبويه والباقية التي هي بدل من التنوين قال وكانت الاولى
اولى بالحذف لان الطارئ يزيل حكم الثابت قال فان كان المقصور
غير منون نحو رايت العصا فالالف هي لام الكلمة اتفاقا وفي شرح
الايضاح لابي الحسن بن ابي الربيع اختلف النحويون في هذه الالف الموجودة
في الوقف في الاحوال الثلاثة في الرفع والنصب والجر فجعلت الالف
الاصلية لزوال ما اوجبها وذهب الفارسي الى انها بدل من التنوين لان قبل التنوين
متحرك في اللفظ فصار عصا في الاحوال الثلاثة بمنزلة زيد في قولك رايت
زيدا وذهب ابو علي الفارسي الى انها في الرفع والخفض الالف الاصلية
لزوال التنوين وفي النصب بدل من التنوين الثامن عشر تحية ونحيه
اذا نسبت اليها قلت تحوي وتاوي بحذف احدى اليائين وقلب الاخرى
واوا والياء المحذوفة هي الاولى التي هي عين الكلمة والباقية المنقلبة
هي الثانية وهي لام الكلمة جزم به ابو حيان التاسع عشر باب ترمية
نسبت اليه رموي كذلك والمحذوف الياء الاولى وهي ياء المتحركة المدغمة
في لام الكلمة جزم به ايضا وكذلك باب مرمى اذا قيل فيه مرمي المحذوف
منه الياء الاولى وهي الزائدة المنقلبة عن واو مفعول والباقية المنقلبة
عن لام الكلمة جزم به العشرون قال صاحب الترشيح اذا صغرت اسود

وعقابا

فالظاهر من كلام سيبويه انها الالف الاصلية وان التنوين ذهب في الوقف

وعقابا قلت عقيبا وحائرا قلت اسيد وعقيب وقضيب وحير بياء مشددة
مكسورة فاذا نسبت الى هذا حذفت الياء المتحركة التي تلي آخر الاسم فقلت
اسيدي وقضيبي بياء ساكنة الحادي والعشرون قال ابو حيان اذا
صغرت مسيطر ومهيمن اسمي فاعل من سيطر وسيطر وهيمن بحذف
الياء الاولى لانها اولى بالحذف وتثبت بالتصغير الثاني والعشرون اذا اجتمعت
زيادة متقدمتان في كلمتين نحو جاء اجاءهم في اتفاقا الى اوليا اولئك جاز
حذف احدهما تخفيفا ثم منهم من يقول المحذوف الاولى لان ما وقعت آخر
الكلمة محل التغيير ومنهم من يقول المحذوف الثانية لان الاستثقال
انما جاء عندها حكاه السيد ركن الدين في شرح الشافية الثالث والعشرون
باب الافعال والاستفعال مما اعتلت عينه كاقامة واستقامة اصلها
اقوام واستقوام نقلت حركة الواو فيهما وهي العين الى الفاء فانقلبت الفا
لمجانسة الفتحة فالتقى الالفان فحذفت احدهما لالتقاء الساكنين وعوض
منهما تاء التانيث واختلف النحويون ايهما المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه
الى ان المحذوف الف افعال واستفعال لانها الزائدة ولقربها من الطرف
ولان الاستثقال بها حصل واليه ذهب ابن مالك وذهب الاخفش و
الفراء الى المحذوف عين الكلمة الرابع والعشرون باب مفعول المعتل العين
نحو مبيع ومصون اصلهما مبيوع ومصوون ففعل بهما ما فعل باقامة واستقامة

المذكورة وبه مضافة الى من قالها اخرى محذوفة ويلزمه ان يكون قد وضع الظاهر
موضع المضمر اذ الاصل به من قالها ورجله وحسن ذلك عنده كون الاول
مقدما في اللفظ فلم يستنكره لذلك انتهى الثلاثون نحو زيد وعمرو قائم
ومذهب سيبويه ان الحذف فيه من الاول مع ان مذهبه في نحو زيد زيد
المعملات ان الحذف من الثاني قال ابن الحاجب انما عرض بالمضاف
الثاني من المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا عما ذهب
واما هنا فلو كان قائم خبرا عن الاول لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى
تاخيره اذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد قائم وعمرو من غير قبح في ذلك
انتهى وقيل البعض كل من المبتداين عامل في الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه قال
ابن هشام ويلزم من هذا التعليل ان يقال بذلك في مسالة الاضافة
قال والخلاف انما هو عند التردد والا فلا تردد في ان الحذف من الاول في
قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض ومن الثاني في قوله فاني وقيار بها
لغريب الحادي والثلاثون ذات اصلها ذوية تحركت الواو والياء فقلب
كل منهما الفا بانفتاح ما قبلها فالتقى الفان فحذف احدهما قال ابن هشام في تذكرته
وينبغي ان ينظر في المحذوف فيها الالف الاولى او الثانية فقياس قول
سيبويه والخليل في اقامة واستقامة ان يكون المحذوف الاولى وقياس
قولهما في مثال مصون ان يكون المحذوف الثانية الثاني والثلاثون ولهم

لاه ابوكا

لاه ابوك في لله ابوك قال الشلوبين في تعليقه على كتاب سيبويه مذهبنا ان المحذوف
حرف الجر واللام التي للتعريف وزعم المبرد ان المحذوف اللام المعرفة ولام
الله الاصلية والمبقاة لام الجر فتحت ردا الى اصلها كما تفتح مع المضمر قال
وهذا اولى لانه في مذهبكم حذف الجار وابقاء عمله وهو مع ذلك حرف معنى
وانا انا لم احذف حرف المعنى بل حذفت ما لا معنى له قال الشلوبين وهذا المذهب
قد وافق في حذف اللام المعرفة ونفى الترجيح بين حرف الجر وحرف الاصل
فزعمنا ان المحذوف حرف الجر وزعم ان المحذوف اللام الاصلية ورجح مذهبه
بان حرف الجر لمعنى وفيه ابقاء عمله وينبغي ان يترجح مذهبنا لانه قد ثبت حرف
الجر لمعنى منصبا ابقاء عمله محذوفا وعمله مبقى في نحو خير عافاك الله وفي مذهبه ادعاء
الجارة
فتح اللام ونحن نبقي الكلام على ظاهره وادعيتم ان الذين يفتحون اللام
قوم باعيانهم لا يفعل غيرهم ذلك وجميع العرب يقولون لاه ابوك بالفتح
فدل على انها ليست الجارة اذ لو كانت الجارة لما فتحها الا من لغته ان
يقول المال لزيد ولعمرو فهذا يؤيد ما ذهبنا اليه انتهى الثالث والثلاثون الآن
اصله اوان ثم قيل حذفت الالف بعد الواو وقلبت الواو الفا وقيل بل
حذفت الواو وبقيت الالف بعدها فوقعت بعد الهمزة حكاهما في
البسيط **فصل** من نظاير ذلك وهو عكس القاعدة قال ابو حيان
اختلف النحويون في اي الحرفين من المضاعف هو الزائد فمذهب الخليل

ان الزائد هو الاول فاللام الاولى من سلّم هي الزائدة وكذلك الجيم الاولى من
بلز وذهب يونس فيما ذكر الفارسي عنه الى ان الثاني هو الزائد وحجة الخليل
ان المثل الاول قد وقع موقعا يكثر فيه امهات الزوائد وهي الياء والواو
والالف الا ترى انها تقع زائدة ساكنة ثانية نحو حوقل وصيقل وكاهل وقاتل
نحو كاهل [illegible] وتخضيب فاذا جعلنا الاول من سلّم وبلز زائدة كانت واقعة
موقع هذه الحروف وكذلك في ترد وما اشبهه مما كرر فيه المضاعفات
فالاول هو الزائد عند الخليل وحجة يونس ان المثل الثاني يقع موقعا يكثر
فيه امهات الزوائد الا ترى ان الواو والياء يزادان متحركين نحو جهور
وعثير وزابعين نحو كنهور وعفرية فاذا كان الثاني من سلّم وبلز زائدا — وعثير وزا (نسخه بدل)
كان واقعا موقع هذين الحرفين قال ابو حيان ولا حجة فيما استدل به الخليل
ويونس لانه ليس فيه اكثر من التأنيس بالاتيان بالنظير واما سيبويه فقد حكم — التأنيث (نسخه)
بان الثاني هو الزائد ثم قال بعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومذهب
فهذا يدل على احتمال الوجهين واختلف في الصحيح فذهب الفارسي الى
ان الصحيح مذهب سيبويه واستدل على ذلك بوجود اسحنكك واقعنسس
وما اشبههما في كلامهم قال وذلك ان النون في افعنلل من الرباعي لم توجد قط
الا بين اصليين نحو احرنجم فينبغي ان يكون الملحق به من الثلاثي بين اصليين
لئلا يخالف الملحق الملحق به ولا يكون ذلك الا بجعل الاول هو الاصل

والثاني

والثاني هو الزائد واذا ثبت ذلك في هذا حملت سائر المضاعفات
عليه وذهب ابن عصفور الى ان الصحيح مذهب الخليل بدليلين احدهما
قول العرب في تصغير محمرّ محيمر فحذفوا الحاء الاولى فثبت انها الزائدة لانه
لا يجوز حذف الاصلي وابقاء الزائد والثاني ان العين اذا تضعفت
وفصل بينهما حرف فذلك الحرف لا يكون الا زائدا نحو عثوثل وعقنقل الا
ترى ان الواو والنون الفاصلين بين العينين زائدتان
فاذا ثبت ذلك تبين ان الزائد من الحائين في محمّر الاولى
لانها فاصلة بين العينين فلا ينبغي ان تكون اصلا لئلا يكون في
ذلك كسر لما استقر في كلامهم من انه لا يجوز الفصل بين العينين
الا بحرف زائد واذا ثبت ان الزائد من المثلين في هذين الموضعين
هو الاول حملت سائر المواضع عليها وذهب ابن خروف و
الشلوبين الى التسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه
وذهب ابن مالك الى التفصيل فحكم بزيادة الثاني والثالث في
صمحمح ونحوه والثالث والرابع في مرمريس وان الثاني في نحو اقعنسس
والاول في نحو علّم اولى بالزيادة قال ابو حيان وهذا التفصيل الذي ذكر
ليس مذهبا لاحد وانما هو احداث قول ثالث جريا على عادته وفي
البسيط اختلف في معنى قولهم هل الزائد فيه الدال الاولى او الثانية فعلا

الاصول واستدلوا ايضا بان التاء ثبتت في الوصل الذي ليس بمحل التغيير
والهاء انما جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير فالمصير الى ان ما جاء في
محل التغيير هو البدل اولى من المصير الى ان البدل ما ليس في محل التغيير
هو البدل اولى من المصير الى ان البدل ما ليس في محل التغيير اذا اجتمع النكرة
والمعرفة غلبت المعرفة تقول هذا زيد ورجل منطلقين فتنصب منطلقين
على الحال تغليبا للمعرفة ولا يجوز الرفع ذكره الاندلسي في شرح
المفصل اذا اجتمع المذكر والمؤنث غلبت المذكر وفي ذلك استدلال على انه
الاصل والمؤنث فرع عليه وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع
وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد اذا اجتمع طالبان روعي الاول
فيه فروع منها اذا اجتمع القسم والشرط جعل الجواب للاول منهما
اذا لم يتقدم عليهما شيء ومنها ان العرب راعت المتقدم في قولهم
عندي ثلاثة ذكور من البط وعندي ثلاث من البط ذكور فاتوا
بالتاء مع الثلاثة لما تقدم لفظ ذكور وحذفوها لما تقدم لفظ البط
ومنها قال الكوفيون اذا تنازع عاملان فالاولى اعمال الاول جريا على
هذه القاعدة اذا امكن ان يكون حرف موجود في الكلمة اصليا
فيها وغير اصلي فكونه اصليا او منقلبا عنه اولى ذكر هذه القاعدة
الشلوبين في شرح الجزولية وبنى عليها ان الواو والالف والياء

في

في الاسماء الستة بانها من الكلمة لا زائدة للاشباع اذا اجتمع الواو و
الياء غلبت الياء نحو طويت طيا واصل طويا ذكره ابن الدهان في الغرة
اذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب غلب المتكلم نحو قمنا واذا اجتمع
مخاطب وغائب غلب المخاطب نحو قمتما اذا تم الفعل بفاعله اشبه حينئذ الحرف
فلذلك لم يستحق الاعراب ذكره ابن جني في الخاطريات قال وجه شبه الفعل
وما علق بالحرف انما جزم الفعل عند ابي الحسين في نحو قولنا ان تقم اقم و
ايضا فان الفعل بفاعله قد اشبه كالمبني الحرف وذلك نحو زيد ظننت قائم
اذا دار الامر بين الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى ومن ثم رجح ابو حيان
وغيره قول البصريين ان اللام في نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا
هي لام السبب على جهة المجاز لا لام اخرى تسمى لام الصيرورة او لام
العاقبة لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متجدد كان المجاز اولى
لان الوضع يؤول فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك وقال ابن
فلاح في المغني اختلف في المضارع مشترك بين الحال والاستقبال
او حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال قال والثاني ارجح لانه اذا تعارض
الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى على المختار اذا دار الامر بين الترادف و
الحذف لا للعلة فادعاء الترادف اولى لان باب الترادف اكثر من باب الحذف
لا للعلة مثاله قوله سبط وسبطر ودمث ودمثر وهندي وهندلي

ولصر
هذه الالفاظ بمعنى واحد وتعارض امران احدهما ان يكون [illegible] الجبليين
نحو من الترادف والآخران تقول حذفت الراس سبط ومنه [illegible]
اولا يمكن ان يدعى ان الراو زايدة لما رتها ليست من حروف الزيادة فكان
ادعاء الاصالة في كلتي الكلمتين اولى من ادعاء ان اصلهما واحد وانه
حذفت لام الكلمة شذوذا وانهما لفظ واحد يبين ان يكون
في اللفظ وفي المعنى كان في اللفظ اولى لان المعنى اعظم حرمة اذا
اللفظ خادم المعنى وان تاتي باللفظ من اجله ذكره ابن الصائغ في تذكرته
ومبنى عليه ترجيح زيادة كان في قوله وجيران لنا كانوا كرام على القول بانها
تامة لان المعنى حينئذ وجدوا فيما مضى وذلك معلوم فيصير الجملة
حينئذ حشوا لا معنى لها اذ نقل الفعل الى الاسم لزمته احكام الاسماء
وذكر هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل ومن ثم قطعت
همزة اصمت اسما للفلاة واصله فعل امر اذا وقع ابن بين علمين
من خصايص احدها انه يحذف التنوين من الاول لان العلم
ابن كشي واحد نحو جاء زيد بن عمرو وقال ابن يعيش وسواء في ذلك
الاسم والكنية واللقب كقوله ما زلت اغلق ابوابا وافتحها حتى
اتيت ابا عمرو بن عمار قال ويحذف التنوين من ابي عمرو ويجوز حذفه من
جعفر بن عمار الثاني يجوز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال رايت

ابد

زيدا بن عمرو من زيد بن عمرو ولا تجوز حكاية الخبر الا في واحد فعد لا تجوز الحكاية في العلم
الموصوف بغير ابن ولا المتبع لشي من التوابع اصلا الثالث انه اذا نودي نحو
يا زيد بن عمرو كانت الصفة منصوبة على كل حال وجاز في المنادى وجهان
احدهما الضم على الاصل والثاني الاتباع فيفتح الدال من زيد اتباعا لفتحة النون
قال ابن يعيش وهو غريب لان حق الصفة ان تتبع الموصوف في
الاعراب وهنا قد تبع الموصوف الصفة والعلة في ذلك انهما جعلا
لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد ولذلك التحقا بالموقوف على الاسم
الاول ويبتدا بالثاني فيقال يابن فلان الرابع تحذف الف ابن في الخط
لكثرة الاستعمال ولانه لا ينوى فصله عما قبله اسبق الافعال قال الزجاجي
في كتاب ايضاح علل النحو اعلم ان اسبق الافعال في التقدم الفعل المستقبل
لان الشي لم يكن ثم كان والعدم سابق ثم يصير ماضيا فيخبر عنه بالمضي
فاسبق الافعال في الرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم الماضي فان قيل
لما كان لفعل الحال لفظ ينفرد به عن المستقبل لا يشركه فيه غيره
ليعرف بلفظه انه للحال كما كان للماضي لفظ يعرف به انه ماض فالجواب
فالجواب قالوا الماضارع الفعل المستقبل الاسماء بوجوه موقعها
وسائر الوجوه المضارعة المشهورة قوي فاعرب وجعل بلفظ
واحد يقع بمعنيين حملا له على شبه الاسماء كما ان من الاسماء

بالمضي

وحمام وبوان في الاسماء وسجل وسبطر في الصفات لم يجمعوا بالالف
والتاء وهن مذكرات وانما قصر جمعها على ذلك استغناء بجمع التكسير
كما استغنوا باشباه عن اشباء ومن ذلك استغناؤهم بايام عن جمع حمام
وتمثلا عن ذكره وقال سيبويه وقد يجمعون المؤنث بالتاء ولا يجاوزون به
استغناء نحو ذكريات وشيات ومن عكس ذلك استغناؤهم
بشفاه وشياه عن الجمع بالالف والتاء وقال الشلوبين استغنوا
عن تثنية اجمع واكتع وابصع في باب التوكيد بكليهما كما استغنوا
عن جمع امرئ بقولهم قوم وقال ابن جني كان العرب استغنت عن الجزم
بكيف بالجزم بغيره مما هو في معناه على عادتهم من انهم قد يستغنون
بالشيء عما هو في معناه وكان هذا انما يكون ذلك كالتنبيه على ان
الجزم عندهم بالاسماء ليس اصلا كما فعلوا في الاستغناء بتصغير الآن (نسخه: كما فعلوا)
في لعدم تمكن التصغير في الاسماء المبهمة وقال ابو حيان واستغنوا
بتصغير غلمة عن تصغير قصر بمعناه وبقولهم في جمع صبي وغلام
صبية وغلمة عن اصبية واغلمة وبقولهم في صغير وصبيح وسمين
صغار وصباح وسمان عن صغراء وصبحاء وسمناء وبقولهم في نحو
ولي وغني اولياء واغنياء عن فعلاء وبقولهم حكام وحفاظ جمع حاكم
وحافظ عن جمع حكم وحفيظ قال ابو حيان هذا عندي من باب

الاستغناء

الاستغناء خلافا لقول ابن مالك في التسهيل انهما جمع حكم وحفيظ
على وجه الندور وقال وكذا قولهم بررة عندي انه من باب الاستغناء عن
جمع بر بجمع بار اذ قد سمع بار وبررة وليس جمعا لبر وردا خلافا لما في
التسهيل ومن باب الاستغناء في الجموع الكثيرة ان يجيء وقال ابن يعيش
العلم الخاص لا يجوز اضافته ولا دخال لام التعريف فيه لاستغنائه
بتعريف العلمية عن تعريف آخر وفي البسيط باب افعل فعلاء وفعلان
فعلى لا تلحقه تاء التانيث استغناء بفعلاء عن وفعلى التانيث بها
وقال قد يكون الجمع لمفرد في التقدير غير مستعمل في اللفظ فيستغني
بجمع المقدر عن جمع الملفوظ به كما استغني بمصدر بعض الافعال
عن مصدر بعضها نحو ان ادعه تركا وبمطاوع بعض الافعال عن
مطاوع بعض نحو التحته فتركك ولم يقولوا فناخ فما جاء من الجمع
لمفرد مقدر باطل واباطيل وقياس مفرده ابطال وابطيل و
عروض واعاريض وقياس مفرده اعريض وحديث واحاديث
وقطيع واقاطيع **الاسم اصل للفعل والحرف** قال الشلوبين
ولذلك جعل فيه التنوين دونهما ليدل على انه اصل وانهما فرعان قال
وانما قلنا ان الاسم اصل والفعل والحرف فرعان لان الكلام المفيد
لا يخلو من الاسم اصلا ولو وجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا

بحيث يدل ذلك على اصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف
فيه وايضا فان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل لا يكون الا مخبرا به والحرف
لا يخبر به ولا يخبر عنه فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه
دون الفعل والحرف دل ذلك على انه اصل في الكلام دونهما انتهى و
قال الزجاجي في كتاب الايضاح بعلل النحو باب القول في الاسم والحرف
ايهما اسبق في المرتبة والتقديم قال البصريون والكوفيون الاسماء
قبل الافعال والحروف تابعة للاسماء وذلك ان الافعال احداث
الاسماء يعنون بالاسماء اصحاب الاسماء فالاسم قبل الفعل لان
الفعل منه والفاعل سابق لفعله واما الحروف فانما تدخل على الا
سماء والافعال لمعان تحدث فيها واعراب تؤثره وقد دللنا على
ان الاسماء سابقة للاعراب والاعراب داخل عليها والحروف
عوامل في الاسماء والافعال مؤثرة فيها المعاني والاعراب قد
وجب ان يكون بعدها سؤال يلزم القائلين بهذه المقالة يقال لهم
قد اجمعتم على ان العامل قبل المعمول فيه كما ان الفاعل قبل فعله و
كما ان المحدث سابق لحدثه وانتم تقرون ان الحروف عوامل في
الاسماء والافعال فقد وجب ان تكون الحروف قبلهما جميعا لنفـ
لها وهذا لازم لكم على اوضاعكم ومعانيكم الجواب ان يقال هذه

مغالطة

مغالطة ليس تشبه هذا الحديث والمحدث ولا العلة والمعلول وذلك
انا نقول ان الفاعل في جسم فعلا ما من حركة وغيرها سابق بضربه الذي
اوقعه بالمضروب ولا يجب من ذلك ان يكون المضروب اكبر سنا من الضارب
ونقول ايضا ان النجار سابق للباب الذي نجره ولا يجب من ذلك ان
يكون سابقا للخشب الذي منه نجر الباب فكذلك مثال هذه الحروف العوامل
في الاسماء والافعال وان لم نكن اخبرنا فنقول الحروف سابقة لعملها
في هذه الاسماء والافعال الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم
ولا يجب من ذلك ان تكون سابقة للاسماء والافعال انفسها وهذا
بين واضح انتهى الاسم اخف من الصفة وذلك ان الصفة ثقلت بالاشتقاق
وبالحاجة الى الموصوف وبتحمل الضمير وفرع على ذلك فروع منها ان
الجمع بالالف والتاء تسكن فيه العين في الصفة كصعبة وصعبات
وخدلة وخدلات وعيشة رغدة وعيشات رغدات وطريق نهج
اي واضح وطرق نهجات وتحرك في الاسم كجفنة وجفنات
وهند وهندات وسدرة وسدرات وغرفة وغرفات قال
لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى ومنه تحريك الصفة في قولهم
شاة لجبة وشياه لجبات اي قليلات الالبان وقال [illegible] من
المغرب من يحرك لجبة في الافراد فجاء الجمع على لغة من يسكن

من عقد له بابا من النحاة ثم قول قال ابو حيان في شرح التسهيل الاتساع
يكون في المصدر المتصرف فينصب مفعولا به على التوسع والمجاز
ولم يصح ذلك فاجاز ان يبنى الفعل لما لم يسم فاعله فتقول ضرب
ضرب شديد لان بناء الفعل لما لم يسم فاعله فرع عن التوسع فيه فنصبه
نصب المفعول به وتقول الكرم اكرمته زيدا وانا ضارب الضرب زيدا قال
في البسيط وهذا الاتساع ان كان لفظيا جاز اجتماعه مع المفعول
الاصلي ان كان له مفعول وان كان معنويا بان يوضع بدل المفعول به
فلا يجتمع معه لانه كالعوض منه حال التوسع نحو قولك ضرب الضرب
على معنى ضرب الذي واقع به الضرب ضربا شديدا فوضعت بدل
مصدره وقيل يجوز الجمع بينهما على ان يكون المفعول منصوبا نصب
التشبيه بالمفعول به واذا كان الاتساع فلا يجمع بين المتسع فيه
والمطلق وفي البسيط ايضا المصادر يتوسع فيها فيكون مفعولا
كما يتسع في الظروف فيكون اذا جرت اخبارا اجزاء الاسما — يتوسع نسخ
الجامدة ولا تجرى صفة بهذا الاعتبار واذا كان بمعنى فاعل جاز ان
يكون صفة قال واذا توسع فيها وكانت عامة على اصلها لم
تثن ولم تجمع رعيا للمصدر او خاصة نحو ضرب زيد وسير البريد فربما
جازت التثنية والجمع انتهى واما الاتساع في الظروف ففيه

مسائل

المسائل الاولى انه يجوز في ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفا
فلا يجوز التوسع فيما لزم الظرفية لان عدم التصرف مناف للتوسع
ولا يجيز من التوسع فيه لزم الظرفية لان عدم التصرف مناف التوسع
اذ لا يلزم من التوسع فيه كونه يسند اليه ويضاف اليه وذلك ممنوع
في ما هو لم يتصرف وسواء في التصرف المشتق نحو المشتى والمصيف
وغيره كاليوم والمصدر المنتصب على الظرف كمقدم الحاج وخفوق
النجم ومنه لقد تقطع بينكم ولا يمنع التوسع اضافة الظرف الى
المظروف المقطوع عن الاضافة المعوض مما اضيف اليه التنوين
نحو سير عليه حينئذ الثانية اذا توسع في الظرف جعل مفعولا به
فجاز ان يتوسع ح اضماره غير مقرون بفي نحو اليوم سرته وكان الاصل
عند ارادة الظرفية سرت فيه لان الظرف على تقدير في والاضمار
يوجب الرجوع الى الاصل وقال الخضراوي الضماير بين الزمان والمكان
لم يقع في شيء من كلام العرب خبرا لمبتدا ومنصوبا كما يقع الظرف
ولم يسمع نحو يوم الجمعة كان سفري اياه الا ان يقرن بفي فقد نبه على
ان الضماير لا تنتصب ظروفا لان كل ما ينتصب ظرفا يجوز وقوعه خبرا
اذا كان مما يصح على الاستقرار فيه قلت ولم ار احدا نبه على هذا التنبيه
الثالثة يضاف الى الظرف المتوسع فيه المصدر على طريق الفاعلية

نحو بل مكر الليل والنهار وعلى طريق المفعولية نحو تربص اربعة اشهر و
الوصف كذلك نحو يا سارق الليلة اهل الدار ويا سروق الليلة اهل
الدار ذكرهما سيبويه قال الفارسي واذا اضيف الى الظرف لم يكن الا اسما
وخرج بالاضافة عن ان يكون ظرفا لان في مقدرة في الظرف لم يكن ونقدرها
يمنع الاضافة اليه كما لا يجوز ان يحال بين المضاف والمضاف اليه
بحرف جر في نحو غلام لزيد وقال الخضراوي هذا غير ظاهر لان المضاف
يقدر باللام وبمن ومع ذلك لم يمنع من الاضافة قال وقولهم الظرف
على تقدير في انما هو تقدير معنى وليس المراد انها مضمرة ولا مضمنة
ولذا لم تقتض البناء وقال ابن عصفور ما قاله الفارسي ضعيف
عندي لان الفصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف الجر ملفوظا
به وجد في باب لا والنداء فاذا جاز ظاهرا فمقدرا اولى قال نعم العلة
الصحيحة ان يقال ان الظرف اذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية
الا ترى ان وسطا اذا دخل عليها الخافض صارت اسما بدليل
التزامهم فتح سينها ووسطا المفتوحة السين لا تكون الا اسما
والسبب في خروج الظروف بالخفض عن الظرفية الى الاسمية
ما ذكره الاخفش في كتابه الكبير من انهم جعلوا الظرف بمنزلة الحرف
الذي ليس باسم ولا فعل لشبهه به من حيث كان اكثر الظرف

فلما خرج

فلما خرج منها الاعراب واكثرها الصقوا لا تثنى ولا تجمع ولا توصف قال فلما
كانت كذلك كرهوا ان يدخلوا فيها ما يدخلون في الاسماء **الرابعة** قد يسند
الى المتوسع فيه فاعلا نحو في يوم عاصف يوم عبوس قمطريرا ونائب
الفاعل نحو ولد له ستون عاما وصيد عليه الليل والنهار ويرفع خبرا نحو القرب
اليوم قال بعضهم ويؤكد ويستثنى منه ويبدل وان لم يجز ذلك في الظرف
لانه زيادة في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول وتوقف في اجازته
صاحب البسيط **الخامسة** ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسع في كل ظرف
متصرف وقال في البسيط ليس التوسع مطردا في كل ظروف الامكنة
كما في الزمان بل التوسع في الامكنة سماع نحو لحا لحوك وقصد قصدك
دا قبل قبلك ولا يجوز في خلف واخواتها لا تقول ضربت خلفك
فتجعله مضروبا وكذا لا يتوسع فيها بجعلها فاعلا كما في الزمان وانما
كان ذلك لان ظروف الزمان اشد تمكنا من ظروف المكان **السادسة**
لا يتوسع في الظروف اذا كان عامله حرفا او اسما جامدا باجماع
لان التوسع فيه تشبيه بالمفعول به والحرف والجامد لا يعملان في
المفعول به وهل يتوسع فيه مع كان واخواتها قال ابو حيان ينبني
على الخلاف في كان انعمل في الظروف ام لا فان قلنا لا تعمل فيه فلا توسع
وان قلنا تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر انه لا يجوز الاتساع معها لانه يكثر

واو وان كانت الواو انفعل منها لكراهة اجتماع الامثال وكذا ما ابدل لغيره نحو ديباج
وقيراط وديماس وديوان اصلها دنّار ودبّاج ودوّان قلبت احد حرفي
التضعيف ياء لذلك وبقي اصله بسبب قلبت الياء الثانية التي بسبب الادغام
ياء هربا من التضعيف فصار تقي ثم ابدلت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها فصار تقا ونحو حمرا وصفرا نقلت منه الهمزة في التثنية واوا قال
الكوفيون وسبب اجتماع الامثال ثلاثة هنالك الفين وبينهما همزة والهمزة
قريبة من الالف والواو ليست في القرب اليها مثلها والجمع بين الامثال
مكروه عندهم فكان قلب الهمزة واوا اذهب في ان لا يجمع بين الامثال
من قلبها ياء والثاني حذف احد مثلي ظللت ومسست واحسست
فقالوا ظلت ومست واحست وحذف احدى الياءين من سيّد و
ميّت وهيّن وليّن وقيل وهو مقيس على الاصح وقال ابن مالك كخط
ولا يقال وقال الفارسي يقاس في ذوات الواو دون ذوات الياء
وحذف الياء المشددة من الاسم المنسوب اليه عند الحاق ياء النسب
كراهة اجتماع الامثال ككرسي وشافعي وبختي ومرمي الآتي نحو كرسي
اذا صغر ثم نسب اليه فانه يقال فيه كُرَيْسيّ بياءين مشددتين و
ستاتي علة حذف الياء الاخيرة في تصغيره نحو عطاء وكساء وردا
وادواه وعاويه ومعاويه واحوى لانه يقع في ذلك بعد ياء

التصغير

التصغير ياء ان فيثقل بعد اجتماع الياءات وبيانه ان ياء التصغير تقع
ثالثة فتنقلب الالف المد ياء وتعود الهمزة الى اصلها من الياء او الواو و
تنقلب ياء لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث ياءات ياء التصغير وياء
بدل الالف المدة وياء بدل لام الكلمة ولفظ عُطَيِّيّ فتحذف الاخيرة لانها
طرف والطرف محل التغيير ولان زيادة الثقل حصلت بها ثم ياء التصغير
في المنقلب عن الف المد فيقال عُطَيّ وفي اداوة تقع ياء التصغير بعد
الدال فتنقلب الالف ياء وكذلك وكذا الهاء بعدها لانكسار ما
قبلها فتدغم ياء التصغير في المنقلبة عن الالف وتحذف الياء الاخيرة
فيقال اديّة ويقال في غاوية ومعوية غويّة ومعيّة وفي احوى احيّ
ذكره في البسيط ومن ذلك قولهم لتضربنّ يا قوم ولتضربنّ يا هند
اصله لتضربوننّ ولتضربيننّ حذفت نون الرفع لاجتماع الامثال كما
حذفت مع نون الوقاية في نحو اتحاجونّي كراهية اجتماعها مع نون
الوقاية قال ابن عصفور في شرح الجمل والتزم الحذف هنا ولم يلتزم
في اتحاجونّي لان اجتماعها مع النون الشديدة اثقل من اجتماعها
مع نون الوقاية لان النون المشددة حرفان ونون الوقاية حرف
وحكم النون الخفيفة حكم النون الثقيلة في التزام حذف علامة
الاعراب معها لانها في معناها ومخففة منها انتهى ومن ذلك قال ابو البقا

في النبي تصغير فاذا باواصله ثلث ياءات عين الكلمة وياء التصغير ولام
الكلمة فحذفوا احديهما لثقل الجمع بين ثلث ياءات والمحذوفة الاولى
لان الثانية للتصغير فلا تحذف والثالثة تقع بعدها الالف والالف لا
تقع الا بعد المتحركة والالف فيها بدل من المحذوف والتصغير يرد الا
شياء الى اصولها ومن ذلك قولهم في الجمع اخون والبون ولم يرد المحذوف
كما هو القياس فيقال اخوون والبوون قال الكوفيين لانه كان يؤدي
الى اجتماع ضمات وكسرات فلما ادى الى ذلك لم يردوا واجري الجمع على
حكم المفرد ولما كان هذا المانع مفقودا في التثنية رد فقيل اخوان
والبوان ومن ذلك قال ابن هشام في تذكرته الاصل في يا بني يا بنيي
بثلث ياءات الاولى ياء التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة ياء الاضافة
فادغمت ياء التصغير فيما بعدها لان ما اول المثلين فيه ساكن فلا بد
من ادغامه وبقيت الثانية غير مدغم فيها لان المفرد لا يدغم لانه قد جعل
الحركة والمدغم واجب السكون فحذفت الثالثة ومنهم من بالغ في
التخفيف فحذفوا الياء الثانية المتحركة المدغم فيها فقال يا بني بالسكون
كما حذفوها في سيد وميت لما قالوا سيد وميت ومن ذلك
قال ابن النحاس في التعليقة انما لم تدخل اللام في خبر ان اذا كان منفيا
لان غالب حروف النفي اولها لام كلا ولم ولما ولن فيستثقل اجتماع

نسخ الشلوبين

اللامين

اللامين وطرد الحكم في باقي حروف النفي ومن ذلك الثالث وجوب اظهار
ان بعد لام كي اذا دخلت على لا نحو لئلا يعلم حذرا من توالي مثلين لو قيل
للا يعلم ووجوب ابقاء الياء والواو في النسب الى نحو شديدة وضرورة
فيقال شديدي وضروري اذ لو حذفت كما هو قاعدة فعيلة وفعولة
قيل شددي وضرري لاجتمع مثلان ومن كراهة اجتماع الامثال
حكايتهم المنسوب بمن دون اي خلافا للاخفش لانه يؤدي اليه من
اجتماع اربع ياءات فيقال المنيون قال رايت المكي المني واجاز الاخفش الايي
ومن ذلك قال الشلوبين في شرح الجزولية انما قدرت الضمة في جاء
القاضي ويرمي ويغزو والكسرة في مررت بالقاضي لثقلهما في
انفسهما وانضاف الى ثقلهما اجتماع الامثال وهم يستثقلون اجتماع
الامثال قال والامثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في الياء والواو
والحركة التي قبلهما والواو والياء مضارعتان لنفي كان لانهما من جنسها
الا ترى انهما ينشآن عن اشباع الحركات فلما اجتمعت الامثال خففوا
بان اسقطوا الحركة المستثقلة هو قال ويدل على صحة هذه العلة انهم اذا
سكنوا ما قبل الواو والياء وسكنا لا متحركا فاحتملوا ما بقي من الثقل
لقلته ومن ذلك قال ابن عصفور لم تدخل النون الخفيفة على الفعل
الذي اتصل به ضمير جمع المؤنث لانه يؤدي الى اجتماع المثلين وهو

نسخ اجتماع

نوع تغيير ينضم اليه معنى زايد على الاصل والمثال في ذلك الضرب فانه
اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربا ولا يدل لفظ الضرب
على اكثر من ذلك فاما ضرب ويضرب وضارب ومضروب ففيها
حروف الاصل وهي الضاد والراء والباء وزيادات لفظية لزم من
مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر وقال الزملكاني في شرح
المفصل مأخذ الخلاف بين البصريين والكوفيين في ان المصدر مشتق
من الفعل او عكسه الخلاف في حد الاشتقاق فقال قوم هو عبارة
عن الاتيان بالفاظ يجمعها اصل واحد مع زيادة احدهما على الآخر
في المعنى نحو قوله تعالى فاقم وجهك للدين القيم وقوله عليه الصلوة والسلام
ذو الوجهين لا يكون عند الله وجيها واما قوله تعالى وجنى الجنتين دان
فشبه المشتق وليس منه كالجالس في معنى الاغصان وقال بعضهم الا
شتقاق ان تجد بين اللفظين مشاركة في المعنى والحروف الاصول
مع تغيير ما اما المشاركة في المعنى فلانهم لا يجعلون الوجد والموجدة
والوجد من باب الاشتقاق واما المشاركة في الحروف الاصول فلانهم
لا يقولون ان الكاذب والمائن من اصل واحد واما التغيير من
وجه فلا بد منه والا لكان هو اياه ثم ان التغيير قد يكون بزيادة وقد
يكون بنقصان وقد يكون بتغيير حركة ولا بد من زيادة احدهما على

الآخر

الآخر في المعنى والا لزم ان يكون المصادر التي من اصل واحد بعضها
مشتق من بعض نحو كل البصري كلولا وكلة وحسبت الحساب حسابا وحسبانا
وقدرت الشيء من التقدير قدرا وقدرا وقدرت على الشيء بمعنى
قويت عليه قدرة وقدرانا ومقدرة ومقدرة ومقدرة فهذا ونحوه تجده
الاصل مع انه لا ينبغي ان يقال احدهما مشتق من الآخر على ان ذلك
بحث لفظي ايل الى مجرد اصطلاح واما المشتق فهو ما وافق غيره في حروف
الاصول ومعناه الاصلي وزاد معنى من غير جنس معناه قال وانما قلت
من غير جنس معناه لتخرج التثنية والجمع ويدخل المصغر والمنسوب
فنسبة المشتق الى المشتق منه نسبة الاخص الى الاعم نحو انسان
وحيوان قال وهذا الحد ان سلمه الكوفيون لزم ان يكون الفعل
مشتقا من المصدر لموافقته للمصدر في معناه وزيادته عليه
بالدلالة على الزمان المخصوص انتهى قال ابو البقاء في التبيين الدليل
على ان الفعل مشتق من المصدر طرق منها وجود معنى الاشتقاق
في الفعل وذلك ان الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص
فكان مشتقا وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب
وتحقيق هذه الطريقة ان الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى
لا يتحقق الا في الفرع الذي هو الفعل وذلك ان المصدر له معنى

واحدة وهو الدال على الحدث فقط والدال على الزمان فقط والفعل يدل
على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على اكثر
مما يدل عليه المفرد وهو تركيب لا يعد الافراد كما انه دال على الحدث والزمان
المخصوص لا يعد الا بعد الدال على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ
المركب فانه يدل على اكثر مما وحده وقد مثل ذلك بالنقرة من الفضة فانها
كالمادة المجردة من الصورة والفضة من حيث هي فضة لا صورة لها فاذا
تشبع منها جام او مرآة او نار وحده كانت تلك الصورة مادة مخصوصة
فهي فرع على المادة المجردة اذ ذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره والمصدر
دليل الحدث وحده فهذا تحقيق كون الفعل فرعا لهذا الاصل طريقة
اخرى وهي ان تقول الفعل يشتمل لفظه على حروف المصدر وتدل
تلك الزيادة على معان زايدة على معنى المصدر فكان مشتقا منه
من المصدر كضارب ومضروب ونحوهما ومعلوم ان الزيادة
الزيادة طريقة اخرى وهي ان المصدر لو كان مشتقا من الفعل لادى
ذلك الى نقض المعاني الاول وذلك يخل بالاصول بيانه ان لفظ
الفعل يشتمل على حروف زايدة ومعان زايدة وهي دلالته على الزمان
المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة والحاضر والغايب والمصدر
يذهب ذلك كله الا الدلالة على الحدث وهذا نقض للاوضاع الاول

نسخة: او مرآة

والاشتقاق

والاشتقاق ينبغي ان يعيد تشييد الاصول وتوسعة الخلاف وهو اعكس من اشتقاق
المصدر من الفعل قال واحتج الاخرون بوجهين احدهما ان المصدر يعتل
لاعتلال الفعل والاعتلال حكم يستبقه علته فاذا كان الاعتلال في الفعل اولا
وجب ان يكون اصلا ومثال ذلك قولك صام صياما وقام قياما فالواو
في قام اصل اعلت في الفعل فاعتلت في القيام وانت لا تقول اعتل قام
لاعتلال القيام والثاني ان الفعل يعمل في المصدر كقولك ضربته ضربا فضربا
منصوب بضربت والعامل مؤثر في المعمول والمؤثر اقوى من المؤثر فيه والقوة
تجعل القوي اصلا لغيره قال والجواب عن الاول انه غير دال عليه كقولهم وذلك
ان الاعتلال شيء يوجبه التصريف وثقل الحروف وباب ذلك الافعال
لان صيغها تختلف لاختلاف معانيها فقام اصله قوم فابدلت الواو الفا
لتحركها فاذا ذكرت المصدر من ذلك كانت العلة الموجبة للتغيير قايمة
في المصدر وهو الثقل واما الوجه الثاني فهو في غاية السقوط وبيانه
من ثلاثة اوجه احدها ان العامل والمعمول من قبيل الالفاظ والاشتقاق من
قبيل المعاني ولا يدل احدهما على الآخر اشتقاقا والثاني ان المصادر قد
تعمل عمل الفعل كقولك يعجبني ضرب زيد عمروا ولا يدل ذلك على انه اصل
والثالث ان الحروف تعمل في الاسماء والافعال ولا يدل ذلك على انها
اصل فضلا عن ان يكون مشتقة من الاسماء والافعال انتهى الثالثة

وضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله على الاطلاق من غير تقييد بوقت و
لا حال فيشتق منه الفعل ولا تختلف ابنيته وضرب لا يحتاج الى الاخبار
عن فاعله لكن يحتاج الى ذكره خاصة على الاطلاق مضافا الى ما بعده نحو
سبحان الله فانه ينبئ عن العظمة والتنزيه فوقع القصد الى ذكره مجردا
من التقييدات بالزمان او بالاحوال ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب
كل مقصود اليه بالذكر نحو اياك وويله وويحه وهما مصدران لم يشتق
منهما فعل حيث لم يحتج الى الاخبار عن فاعلهما ولا الى تخصيصهما بزمن ونصبهما
كنصبه لانه مقصود اليه وقد انتصب لانه مقصود اليه بالذكر زيدا ضربته
في قول شيخنا ابي الحسن وغيره من النحويين وكذلك زيدا ضربت بلا
ضمير لا يجعله معمولا مقدما لان المعمول لا يتقدم على عامله وهو مذهب
قوي ولكن لا يبعد عندي قول النحويين انه مفعول مقدم وان كان
المعمول لا يتقدم على العامل والفعل كالحرف لانه عامل في الاسم وذلك
على معنى فيه فلا ينبغي للاسم ان يتقدم على العامل والفعل كالحرف
لانه عامل في الاسم وذلك على معنى فيه فلا ينبغي الفعل كما انه تتقدم
على الحرف ولكن الفعل في قولك ضربت زيدا قد اخذ معموله وهو الفاعل
فعمدته عليه ومن اجله صيغ واما المفعول فلم يبالوا به اذ ليس اعتماد الفعل
عليه كاعتماده على الفاعل فعمدته عليه ومن اجله الا ترى انه يحذف

فيه

فيه الفعل ولم يكن فيه ضمير فيحتمل تقديمه على الفعل العامل فيه بالبعد من جهته [illegible] زيدا الضربة
تشبيها بالقصد اليه كما قال الشيخ [illegible] كلام المستنبط [illegible] في ابايع
الفوقية [illegible] الفصل من [illegible] كلامه ولا اعرف احدا من النحويين يسبقني اليه
الرابعة قال ابن يعيش في شرح المفصل قد يكون الاسمان مشتقين من شيء
والمعنى فيهما واحد وبناؤهما مختلف فيختص احد البنائين بشيء دون
الآخر للفرق الا ترى انهم قالوا عدل لما يعادل من المتاع وعديل لما يعادل من الاناس
والاصل واحد وهو ع د ل والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا
يشاركه فيه الآخر للفرق ومثله بناء حصين وامرأة حصان والاصل واحد
والمعنى واحد وهو الحرز فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ اليه والمرأة تحرز
فرجها وكذلك النجوم اختصت بهذه الابنية التي هي الدبران والسماك
والعيوق فلا يطلق عليها الدابر والعايق والسامك وان كانت بمعناها
للفرق الخامسة قال ابن يعيش الفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي
ليس بعدل ان الاشتقاق يكون لمعنى آخر اخذ من الاول كضارب
من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الاسباب المانعة من التصرف لانه
المشتق من الاصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل الذي هو الضرب
والعدل ان تريد لفظا ثم تعدل عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظا و
المراد غيره ولا يكون العدل في المعنى انما يكون في اللفظ فلذلك كان سببا

في منع الصرف لانه فرع على المعدول عنه انتهى وقال الرومانى العدل ضرب من
الاشتقاق الا انه مقصى بتقدير وضعه موضع المشتق منه ولذلك نقل حكاه
العدول لانه مقصى ولم ينقل المشتق لعدم وقوعه موقع المشتق منه
في البسيط السادسة قال في البسيط اختلف في وزن الاسماء الاعجمية
فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصلى والزايد وانما
يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن
كالحروف وذهب قوم الى انها توزن ولا تخفى بعده لتوقف الوزن على معرفة
الاصلى والزايد ولا يتحقق في الاعجمية السابعة اختلف هل يصح الاشتقاق
في كون العلم مرتجلا فقيل لا فان غطفان من الغطف وهو سعة العيش و
عمران وحمدان لها افعال وانما الذي يصح فيه ان يكون موضوعا للمسمى
ثم ينقل الى غيره قال صاحب البسيط والتحقيق ان الاشتقاق يصح
في الارتجال لانه حال الاشتقاق لا بد وان يكون اشتقاقه لمعنى فاذا
سمي به كان منقولا من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى فلا
يكون مرتجلا الثامنة قال ابن جني في الخاطريات لانه بلية حقه اي
استقصه اياه يجوز ان يكون من قولهم ليت لي كذا وذلك ان المتمنى لك
معترف بنقصه عنه وحاجته اليه فان قلت كيف يجوز الاشتقاق
من الحروف قيل وما في ذلك من الانكار فقد قالوا النعم له بكذا اي قال له

نعم وسوفت

نعم وسوفت الرجل اذا قلت له سوف افعل وسألتك حاجة فلو لي ليت
لي لولا ولاليت لي اي قلت لي الا لا وقالوا اصهصيت بالرجل اي قلت له
صه صه وصعصعت الغنم اي قلت لهم داع داع وهاهيت وحاحيت
وعاعيت فاستقوا من الاصوات كما ترى وهي في حكم الحروف فلم لا
يكون لانه اي استقصه من قولهم ليت اذا تمنيت وذلك دليل النقص
فان قيل فكان يجب على هذا ان يكون في قولهم لانه يليته معنى التمني كما ان
في لاليت معنى الرد وفي لوليت معنى التعذر وفي انعمت معنى الايجاب
قيل قد يكون في المشتق اقتصار على بعض ما في المشتق منه الا تراهم
سموا الخرقة التي تستر بها النايحة الميلاة وذلك لانها لا تلوي ان تستر
بها فيلاة على هذا مفعلة من الوت وحده لفظا وان كان المراد بها
انها لا تلوي ان تستتر بها وسموا الحرم الثالث وذلك انه ضارعت اصول
الاصل كلامهم الاول اذا كانت جامدة غير مشتقة كما ان الاول كذلك
مطابقة المعنى للفظ ومن ثم قال الكوفيون ان معنى افعل به في التعجب
امر لفظه واما البصريون فقالوا ان معناه التعجب لا الامر واجابوا
عن القاعدة بان هذا الاصل قد ترك في مواضع عديدة فليكن منها
كما هنا قال ابن النحاس في التعليقة وللكوفيين ان يقولوا لم نترك هنا
الاصل في موضع الا لحامل فما الذي حملهم على تركه هنا وبجانب بان

الاصل مطابقة المعنى للفظ

ينصبون نحو قمت وزيدا اى مع زيد فلما الحق وانما ذلك لان الواو
التى بمعنى مع لا تستعمل الا فى الموضع الذى لو استعملت فيه عاطفة
لجاز ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس اى وانتظرك طلوع الشمس لم
يجز افلا ترى الى اجرائهم الواو وغير عاطفة فى هذا مجرى العاطفة فلا يأتون
بعدها بما لا يصح تقدير العطف عليه قبلها ومن ذلك قولهم فى جمع
تمرة وبسرة ونحو ذلك تمرات وبسرات وكرهوا اقرار التاء وتاء
الاجتماع علامتى تأنيث فى لفظ اسم واحد فحذفت وهى فى النية مرادة
البتة الا ترى انها لا لاصلاح اللفظ لانها فى المعنى مقدرة منوية الا ترى
انك اذا قلت تمرات لم يعترضك شك فى ان الواحدة تمرة وهذا
واضح فالغاية اذن فى الحذف انما هى لاصلاح اللفظ اذ المعنى ناطق بالتاء
مقتض لها حاكم بموضعها ومن ذلك قولهم ان زيدا لقائم فهذه لام الابتداء
وموضعها اول الجملة وصدرها لا آخرها وعجزها فتقديرها اول لان زيدا
منطلق فلما كره تلاقى حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد اخرت اللام الى الخبر
فصار ان زيدا لمنطلق وانما اخرت اللام ولم تؤخر ان لاوجه منها
ان اللام لو تقدمت وتأخرت ان لم يجز ان تنصب اسمها الذى
من عادتها نصبه ومنها انها لو تأخرت وتنصب لادى الى العمل ان فيما
قبلها وان لا تعمل الا فيما بعدها وليس ومن اصلاح اللفظ قولهم كان زيدا

عمرو

عمرو واصل الكلام فيه كعمرو ثم اراد التوكيد الخبر فزاد واغنية ان فقالوا
ان زيدا لعمرو ثم انهم بالغوا فى توكيد التشبيه فقدموا اخره الى اول الكلام عنايته
به واعلاما ان عمد الكلام عليه فلما تقدمت الكاف وهى جارة لم يجز ان
تباشر ان لانها تقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا
كان زيدا عمرو ومن ذلك قولهم لك مال وعليك دين فالمال والدين هنا مبتدآن
وما قبلهما خبر عنهما الا انك لو رمت تقديمهما الى المكان المقدر لهما لم يجز لقبح
الابتداء بالنكرة فى الواجب فلما جفا ذلك فى اللفظ اخروا المبتدأ وقدموا
الخبر فكان ذلك سهلا عليهم ومصلحا لما فسد عندهم وانما كان تأخره مستحسنا
من قبل انه لما تأخر وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر ان يكون نكرة فلذلك صلح به
اللفظ وان كنا قد احطنا علما بانه فى المعنى مبتدأ فاما من رفع الاسم فى نحو
هذا بالظرف فقد كفى مؤونة هذا الاعتذار لانه ليس مبتدأ عنده ومن ذلك
امتناعهم من الالحاق بالالف الا ان تقع اخرا نحو ارطى ومعزى وحبنطى و
سرندى وذلك انها اذا وقعت طرفا وقعت موقع حرف متحرك
فدل ذلك على قوتها عندهم واذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن
فضعفت لذلك فلم يقو فيعلم بذلك الحاقها بما هى على سمته متحركة
الا ترى انك لو الحقت بها ثانية فقلت خباة ثم تلحق بجعفر لكان [illegible]
لعينه وهى ساكنة فاحتاطوا اللفظ بان تابوا الالف فيه الحرف المتحرك

نسخة قبعثرى

ليكون اقوى لها وادل على شدة تمكنها وليعلم بثبوتها ايضا وكون ما هي فيه على
وزن اصل من الاصول انها للالحاق به وليست كذلك الف قبعثرى و
ضبعطرى لانها وان كانت طرفا ومنونة فان المثال الذي هي فيه لا اصل
للاصول اليه فيلحق به ابولانه لا اصل لنا سداسيا فانما الف قبعثرى قسم
من الالفات الزوائد في اخر الكلم ثالث لا للتأنيث ولا للالحاق
انهم لو جمعوا الزيادة في آخر بنات الخمسة كما زادوا في آخر بنات الاربعة
خصوا بالزيادة فيه الالف استخفافا لها ورغبة فيها هناك دون اختيها
الياء والواو وذلك ان بنات الخمسة لطولها لا ينتهي الى اخرها الا وقد
ملت فلما تحملوا الزيادة في اخرها طلبوا اخف الثلاث وهي الالف خصوها
بها وجعلوا الواو والياء حشوا في نحو عضرفوط وجعلنبق لانهم لو جاؤوا بهما
طرفا وسداسيين مع ثقلهما لظهرت الكلفة في تجشمها وكدت
في احتمال النطق بها كل ذلك لاصطلاح اللفظ ومن ذلك باب
الادغام في المتقارب نحو ودّ في وتد ومن الناس من يقول ومنه جميع
باب التقريب نحو اصطبر وازدان وجميع باب المضارعة نحو مصدر
وبابه ومن ذلك تسكينهم لام الفعل اذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو
ضربت وضربن وضربنا وذلك انهم اجروا الفاعل هنا مجرى جزء من
الفعل فكره اجتماع الحركات التي لا يباشر بلفظ حرف التعريف المعرف

بيانه

فقالوا

فقالوا مررت بزيد الذي قائم اخوه وطرقوا اصطلاح اللفظ فقالوا واع
وذكر ابن يعيش في قولهم سواء علي اقمت ام قعدت ان سواء مبتدا
والفعلان بعده كالخبر لان بهما تمام الكلام وحصول الفائدة ثم قال
فكانهم ارادوا اصطلاح اللفظ وتوفيته حقه ثم قال ابن يعيش على ان قولهم
اقائم الزيدان انما افاد نظرا الى المعنى اذ المعنى ايقوم الزيدان فتم الكلام
لانه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى
فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى ارادوا اصطلاح اللفظ فقالوا
قائم مبتدا والزيدان يرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث ان
الكلام تم به ولم يكن ثم خبر محذوف قال واما قولهم ضربي زيدا قائما فهو كلام تام
باعتبار المعنى الا انه لا بد من النظر للفظ واصطلاحه لكون المبتدا فيه
بلا خبر وذلك ان ضربي مبتدا وهو مصدر مضاف للفاعل وزيدا
مفعول به وقائما حال وقد سد مسد خبر المبتدا ولا يصح ان يكون خبرا
مرتفع لان الخبر اذا كان مفردا يكون هو الاول والمصدر الذي هو ضربي
لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال ولو كان المصدر عاملا فيه
لكان من جملته واذا كان من جملته لم يصح ان يسد مسد الخبر واذا
كان كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير فاعل يعود الى زيد
والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الى ذلك الفعل والفاعل والتقدير

بالاستقرار ثم حذف الاستقرار وصار خبرًا متعلقًا بالظرف كما كان من فعل
من هو فعله لجواز اظهاره بالاستغناء عنه بالظرف ومنها خبر المبتدأ الواقع بعد
لولا زيد لخرج عمرو وتقديره لولا زيد حاضر قال ابن يعيش انه قد بطلت الجملتان
وصارتا كالجملة الواحدة وحذف خبر المبتدأ من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال
حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله ومنها قولهم افعل هذا اما لا قال ابن يعيش
ومعناه ان رجلا امر باشياء فتوقف في فعلها فقيل له افعل
هذا ان كنت لا تفعل الجميع وزادوا على ان ما وحذف الفعل وما يتصل
به وكثر حتى صار الاصل مهجورا ومنها قال ابن يعيش بنو تميم لا يكادون
يظهرون خبر لا البتة ويقولون هو من الاصول المرفوضة وقال الاستاذ ابو
الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح الاخبار عن سبحان الله يصح كما
يصح الاخبار عن البراءة من السوء لكن العرب رفضت ذلك كان
اذا جمع مفرد لم ينطق به وكذلك ليلية تصغير ليلاة لم ينطق به واصله
ليلاة لم ينطق به وان كان اصله ان ينطق به وكذلك سبحان الله
اذا نظرت الى معناه وجدت الاخبار عنه صحيحا لكن العرب رفضت
ذلك وكذلك لكاع ولكع وجميع الاسماء التي لا تستعمل الا في النداء
اذا رجعت الى معانيها وجدت الاخبار [illegible] فيها يدل الاخبار عليها في
معناه لكن العرب رفضت ذلك وقال ايضا في قولك زيدا اضربه ضعف

فيه

فيه الرفع على الابتداء والمختار النصب وفيه اشكال من جهة ان [illegible] حقيقة
المسند والمسند اليه ما لا يستغني الكلام باحدهما دون صاحبه وضرب
ونحوه يستقل به الكلام وحده وهو الفعل [illegible] ان تقدر مفرد ليكون هذه الجملة
في موضعه كما قدرت في زيد ضربته فان قلت فكيف جاز هذا [illegible] قلت
لا تقدير على مفرد يعطي هذا المعنى فلذلك جاز على تقدير شيء لم ينطق
به واستغني عنه بهذا الذي وقع موقعه وهذا وان كان فيه بعد اذا امعنت
النظر فيه وجدت له نظائر الا ترى ان قام اجمع النحويون على ان اصله
لم يسمع قط فيه ولا في نظيره وكذلك زيدا اضربه كان اضربه وضع موضع
مفرد مسند الى زيد على معنى الامر ولم ينطق قط به وكذلك قام وقال
مصدر يسمى لا يستعمل وان كان الاصل لانه اصل مرفوض في الاسماء
ترد الاشياء الى اصولها ولذلك اعربت اي مع وجود شبه الحرف فيها
للزومها الاضافة فردها الى الاعراب الذي هو الاصل [illegible]
اضيف ما لا ينصرف رده الى اصله من الجر الاضمار التسهيل من التضمين
لان التضمين زيادة بتغير الوضع والاضمار زيادة بغير تغيير [illegible]
بن مالك في تكملة شرح التسهيل واستدل به على ان الجزم في نحو [illegible]
يقولوا التي هي احسن باضمار ان لا بتضمين لفظ الطلب معنى الشرط
الاضمار احسن من الاشتراك وكذا كان قول البصريين ان النصب بعد

حتى جئت مضمرة ارجح من قول الكوفيين ان الرجلين نقضتها وانها حرف نصب
كي الفعل وحرف جر مع الاسم قال ابن اياز فان قيل يلزم على مذهب
البصريين اضمار الناصب وهو ضعيف بخلاف ان فصل ... القوم ... الحجاز
ادى الى منع الاشتراك الاضمار خلاف الاصل والاشتراك ... فمن قال ان الا
سم يعد لو الامر يفتح بعض الاسم الافراد ... للدليل على ذلك مع ان الاضمار
خلاف الاصل ... في قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ان
يوم ليس منصوبا بمصروف بل بفعل دل الكلام عليه تقديره يلازمهم يوم
يأتيهم او يهجم عليهم ... لا حاجة اليه مع ان الاضمار خلاف القياس الاعراب
... مباحث الاول في حقيقة قال ابن فلاح في المغني اختلفوا في حقيقة
الاعراب فذهب قوم الى ان الاعراب معنى وهو عبارة عن الاختلاف
واحتجوا بوجهين احدهما اضافة الحركات الى الاعراب والشيء لا يضاف
الى نفسه والثاني ان الحركات قد تكون في المبني فلا يكون اعرابا وهذه الحركة
عندهم بمنزلة قولهم مطية حرب اي صالحة للحرب وكذا هذه الحركات
صالحة للاختلاف في آخر الكلمة وذهب قوم الى ان الاعراب عبارة عن
الحركات وهو الحق لوجهين احدهما ان الاختلاف امر لا يعقل الا بعد
التعدد فلو جعل الاختلاف اعرابا لكانت الكلمة في اول احوالها مبنية
لعدم الاختلاف الثاني انه يقال انواع الاعراب رفع ونصب وجر وجزم

ونوع

ونوع الجنس يستلزم الجنس والجواب بمنع الاضافة انها من باب اضافة الاعم
الى الاخص كقولهم كل القوم وعن الوجه الثاني انه لا يدل وجود الحركات
في المبني على انها حركات الاعراب لان الحركة ان حدثت بعامل فهي
الاعراب والا فهي بناء ولذلك خصصها البصريون بالقاب غير القاب
الاعراب وقال غيره في الاعراب ثم مباحث احدها انه لفظي وهو اختيار ابن
مالك ونسبه الى المحققين وحده في التسهيل بقوله ما جيء به لبيان مقتضى
العامل من حركة او حرف او سكون او حذف الثاني انه معنوي والحركات
انما هي دلائل عليه وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الاعلم وكثير من المتأخرين
وحده بقولهم تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا
او تقديرا وجعله ابن الحاجب الاشهر لدى اهل العربية قال ويدل عليه وجوه منها
انه يقال حركات الاعراب فلو كانت الحركة الاعراب لامتنعت
الاضافة اذ الشيء لا يضاف الى نفسه ومنها ان الحركة والحرف يكونان
في المبني فلو كانت الحركة بعض الاعراب لم يكونا فيه ومنها انه قد تزول
الحركة في الوقف مع الحكم بالاعراب ومنها ان السكون قد يكون اعرابا
ومنها تقييدهم بالتغيير والاختلاف وكل واحد منهما معنى ثم قال ولقائل
ان يقول لا دلالة في جميع ذلك اما الاول فجوابه ان الحركة لما كانت تنقسم
الى حركة اعراب وحركة بناء قيل حركات الاعراب وصحت الاضافة

مع تقديم بعضها على بعض وجعلتم الاعراب الذي لا يعقل اكثر المعاني الا به تابعا قد
علم انه انما سكت به هكذا اجابه قيل له قد عرفناك ان الاشياء تستحق المرتبة
والتقديم والتاخير على ضروب فمنها ان يكون واحد منها بالسبق في الوجود وان كانا
لم توجد الا مجتمعة الا ترى انا نقول ان العرض قد يجوز ان يتوهم زايلا
عن الجسم والجسم باق فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحن لم
نر الجسم خاليا من السواد الذي هو فيه ولا رأينا السواد قط عاريا عن
الجسم بل لا يجوز رؤيته لان المرئيات انما هي الاجسام الملونة ولا ندرك
الالوان خالية من الاجسام ولا الاجسام غير ملونة ولا نرى الاسود هنا
جسما اسود يحضرنا بل ما شاهدنا كذلك من الاجسام وكذا القول في
الابيض والاحمر وما اشبه ذلك ومنها انا نعلم ان الذكر في الرتبة مقدم على
الانثى ونحن لم نشاهد العالم خاليا من احدهما ثم حدث بعده الاخر الا
انا وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق خلق الانثى في خلق آدم وحواء اما
في غيرهما فكذلك ان علم بالخبر صادق والاخبار بتقدم كل واحد منهما صاحبه
فكذلك قولنا في الكلام والاعراب نقول ان الاعراب في الاستحقاق داخل
على الكلام لا يوجب مرتبة كل واحد منهما في العقول وان كانا لم يوجدا
مفترقين ونظير ذلك انا نقول ان الاسماء قبل الافعال احداث الاسماء
ولم توجد الاسماء زمانا ينطق بها ثم نطق بالافعال بعد بل نطق بها معا

ولنطق

ذلك حقه ومرتبته وقد اجاز بعض الناس ان يكون الحرف نطق به
اولا والكلام غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فاعربته ثم نقل معربا
فتكلم به. **الباب الرابع** في ان الاعراب لم دخل في الكلام قال الزجاجي
في الكتاب المذكور فان قال قايل قد ذكرت ان الاعراب داخل في الكلام
فما الذي دعا اليه واحتيج اليه من اجله فالجواب ان يقال ان الاسماء لما كانت
تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا اليها ولم يكن في
صورها وابنيتها ادلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات
الاعراب فيها تنبي عن هذه المعاني فقالوا ضرب زيد عمرا فدلوا برفع زيد على
ان الفعل له وبنصب عمرو على ان الفعل واقع به وقالوا ضرب زيد فدلوا
بتغيير اول الفعل ورفع زيد على ان الفعل ما لم يسم فاعله وان المفعول قد
ناب منابه وقالوا هذا غلام زيد فدلوا بخفض زيد على اضافة الغلام اليه وكذلك
ساير المعاني جعلوا هذه الحركات دلايل عليها ليتسعوا في كلامهم
ويقدموا الفاعل اذا ارادوا ذلك او المفعول عند الحاجة الى تقديمه وتكون
الحركات دالة على المعاني هذا قول جميع النحويين الا قطربا فانه عاب عليهم
هذا الاعتلال وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها
وبعض لانا نجد في كلامهم اسماء متفقة في الاعراب مختلفة المعاني واسماء
مختلفة الاعراب متفقة المعاني فمما اتفق اعرابه واختلف معناه قولك

ما زيد قائما وما زيد قائم اختلف اعرابه واتفق معناه ومثله ما رايته مذ يومين
ومذ يومان ولا مالَ عندك ولا مالٌ عندك وما في الدار احد الا زيدٌ وما في
الدار احد الا زيدا ومثله ان القوم كلهم ذاهبون وان القوم كلُّهم ذاهبون
ومثله ان الامر كلَّه لله وان الامر كلُّه لله قرئ بالوجهين جميعا ومثله ليس زيد
بجبان ولا بخيلا ولا بخيلٍ ومثل هذا كثير جدا مما اتفق اعرابه واختلف معناه
ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قال فلو كان الاعراب انما دخل الكلام
للفرق بين المعاني لوجب ان يكون لكل معنى اعراب يدل عليه لا يزول الا
بزواله قال قطرب وانما اعربت العرب كلامها لان الاسم في حال الوقف
يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون ايضا لكان يلزمه
الاسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطئون عند الادراج فلما وصلوا
وامكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للاسكان ليعتدل الكلام
الا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في
حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين اربعة احرف متحركة لانهم في
اجتماع الساكنين يبطئون وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب
المهلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقيب الاسكان قيل له فهلا لزموا
حركة واحدة لانها مجزئة لهم اذ كان الغرض انما هو حركة تعقب سكونا
فقال لو فعلوا ذلك لضيقوا على انفسهم فارادوا الاتساع في الحركات

ولم يحظر

ولم يحظروا على المتكلم الكلام الا بحركة واحدة هذا مذهب قطرب واحتجاجه
وقال المخالفون له ردا عليه لو كان كما ذكر لجاز جر الفاعل مرة ورفعه اخرى
ونصبه وجاز نصب المضاف اليه لان القصد في هذا انما هو الحركة تعاقب
سكونا يعتدل بها الكلام فاي حركة اتى بها المتكلم اجزاته فهو مخير في ذلك
وفي هذا فساد للكلام وخروج عن اوضاع العرب وحكمة نظم كلامهم
واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف المعاني واختلاف
الاعراب واتفاق المعاني في الاسماء التي تقدم ذكرها بان قالوا انما كان اصل
دخول الاعراب في الاسماء التي تذكر بعدها الافعال لانه يذكر بعدها اسمان احدهما فاعل
والاخر مفعول ومعناهما مختلف فوجب الفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام
على ذلك واما الحروف التي ذكرناها فمحمولة على الافعال البحث الخامس قال
الزجاجي باب القول في الاعراب احركة ام حرف قد علمنا ان الاعراب دال على
المعاني وانه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه فهو عندنا حركة نحو
الضمة في قولك هذا جعفرٌ والفتحة في قولك رايت جعفرا والكسرة
في قولك مررت بجعفرٍ هذا اصله ومن المجمع عليه ان الاعراب يدخل
على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو
حرف الاعراب فلو كان الاعراب حرفا ما دخل على حرف هذا مذهب البصريين
وعند الكوفيين ان الاعراب يكون حركة وحرفا فاذا كان حرفا قام بنفسه

النون وهي متحركة لم زعمت انها ساكنة والجواب في ذلك ان يقال
له ان النون في هذه الافعال المضارعة السكون كما ذكرنا الا انها ليست
بحرف اعراب فلما سكنت وقبلها ساكن حركت لالتقاء الساكنين
ولبثت الحركة فيها بملازمة استحقاقها فحكمها حكم الساكن فلذلك لم يحذفها
الجازم فان قال قائل فهلا جعلت الحروف التي قبل هذه النون حروف
الاعراب فالجواب في ذلك ان الالف التي قبل هذه النون في يفعلان
وتفعلان والواو في يفعلون وتفعلون والياء في تفعلين ليست
من بناء الفعل ولا تمامه انما هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرنا ولم يجز ان
يكون حروف الاعراب الفعل لذلك فان قال قائل ولم جاز ان
يكون اعراب الفعل المستقبل بعد الفاعل في قولك الزيدان يقومان
والزيدون يقومون وما اشبه ذلك جاءت علامة رفع الفعل
بعد الفاعل وهي ثبات النون وهو بعد الفاعل يجوز ان يكون
اعراب شيء موجودا في غيره ويكون ذلك الشيء معربا قيل له ان
الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغني عنه ضرورة ثم اتصل
به مضمرا صار كبعض حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة فجاز لذلك
وقوع الاعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة والدليل
على ذلك استثقال لام الفعل في قولك فعلت اسكنت اللام لئلا

توالى

توالى في كلمة واحدة اربع متحركات **المبحث السادس** قال الزجاجي باب القول
في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون اوله واوسطه قال بعض النحويين الاعراب
يدخل في الاسم لمعنى فوجب ان يلفظ به بكماله ثم يؤتى بالاعراب في آخره
قال ابو بكر بن الخياط ليس هذا القول بمرضي لانا قد راينا الاسماء يدخلها حروف
المعاني اولا ووسطا فما دخلها اولا قولك الرجل والغلام وما دخلها وسطا
ياء التصغير في قولك فريخ ونليس ولو كان الامر على ما ذهب اليه قائل
هذا القول لوجب ان لا يدخل على الاسم حرف معنى الا بعد كماله قال
والقول عندي فيه هو الذي عليه حذاق النحويين ان الاسم يبنى على ابنية
مختلفة منها فعل وفعل وفعل وفعيل وما اشبه ذلك من الابنية فلو جعل
الاعراب وسطا لم يدر السامع احركة اعراب هي ام حركة بناء فجعل
الاعراب في آخر الاسم لان الوقف يدركه فيسكن فيعلم انه اعراب
فاذا كان وسطا لم يكن ذلك فيه وقال ابو اسحق الزجاج كان ابو العباس
المبرد يقول لم يجعل الاعراب اولا لان الاول يلزمه الحركة لزوما لم يدخل
عليه حركة الاعراب لان حركتين لا يجتمعان في حرف واحد فلما فات
وقوعه اولا لم يمكن ان يجعل وسطا لان اوساط الاسماء مختلفة
لانها يكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية وسباعية واوا
سطها مختلفة فلما فات ذلك جعل اخرا بعد كمال الاسم ببنيانه و

حركاته وقال آخرون الاعراب انما دخل في الكلام دليلا على المعاني
فوجب ان يكون تابعا للاسماء لانه قد قام الدليل على انه ثان وبعدها
وهذا القول قريب من الاول وكل هذه الاقوال مقنع في معناه

اعطاء الاعيان حكم المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان

قال ابن الشجري في اماليه من سنن
العرب للمبالغة اعطاء الاعيان حكم المصادر واعطاء المصادر حكم
الاعيان فمن ذلك قولهم اخطب ما يكون الامير قائما ما اخطب
للامير وقد اضافوه الى ما المصدرية ولفظ افعل التي وضعوها للمفا
ضلة مهما اضيفت الى شيء صارت بعضه ولما اضافوا اخطب الى ما ه
من مصدرية بيكون صار اخطب كونا فالتقدير اخطب كون الامير
فهذا وصف للمصدر بما يوصف به العين والمعنى راجع الى الامير فلذلك
[illegible] مستخرجه المبتداء اذ الحال لا تسد مسد خبر المبتداء الا
[illegible] المبتداء اسم حدث كقولك ضربي زيدا جالسا ولا تسد
[illegible] اذا كان اسم عين **ومن اعطاء العين حكم المصدر** قولهم [illegible] وصفوه
[illegible] او جرى [illegible] قوله [illegible] على قميصه بدم كذب اي مكذوب
به وقولهم اصبح ماؤكم غورا اي غائرا وقوله ثم ادعهن ياتينك سعيا
كقولك قتل صبرا اي مصبورا والمعنى اي ساعيات فسعيا مصدر وقع موقع الحال اي اتينك على احد
[illegible] الاقوال وهذا وجها جعله الفعل [illegible] وقوع العمل غير الصالح
صالح

منه

منه كقولهم ما انت الا نوم وما زيد الا اكل وشرب وانما انت دخول وخروج
ومنه قول الخنساء فانما هي اقبال وادبار فهذا كله من تنزيل الاعيان منزلة
الاعيان كقولهم موت مائت وشيب شائب وشعر شاعر انتهى **الافعال**
نكرات لانها موضوعة للخبر وحقيقة الخبر ان يكون نكرة لانه الجزء المستفاد
ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة لان حد الكلام ان يبتدئ
بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه انت ثم تاتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده
ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل ومن فروعه ان الاضافة الى الافعال
لا تصح قال ابن يعيش لان الاضافة ينبغي بها تعريف المضاف اليه واخراجه
من ابهام الى تخصيص على حسب خصوص المضاف اليه في نفسه والافعال
لا تكون الا نكرات ولا يكون شيء منها اخص من شيء فامتنعت الاضافة الا
اليها لعدم جدواه واما الا انهم قد اضافوا اسماء الزمان الى الافعال تنزيلا للفعل
منزلة المصدر واختص الزمان بذلك [illegible] بين [illegible]
بين الفعل وبينه وذلك لان الزمان حركة الفلك و[illegible] حركة الفاعل
ولاقتران الزمان بالحدث وقال ابو القاسم الزجاجي في كتاب ايضاح اسرار
النحو اجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على ان الافعال نكرات
قالوا والدليل على ذلك انها لا تنفك من الفاعلين والفعل [illegible]
تقع بها الفائدة والجمل كلها نكرات لانها لو كانت معارف لم تقع

والامس قبله ماضيا مثل حتى كادت الشمس تغرب حين روي بفتحه وبالامس بالنصب
على الظرف لانه لما عرفه باللام الظاهرة زال عنه تضمينها ما جرت وبالكسر على البناء
المعهود فيه واللام فيه زائدة وانما يعرف الامس بلام اخرى مرادة غير هذه مقدرة
وهذه الظاهرة ملغاة زائدة للتوكيد قال ومثله مما تعرف بلام مرادة وفيه لام
اخرى غيرها زائدة قولك الآن فهو معرف بلام مقدرة وهذه الظاهرة فيه زائدة
كما ذكره ابو علي الالغاء فيسوغه الاول قال في الايضاح حقيقته ترك العمل مع
التسليط نحو زيد قائم ظننت قال واما قول النحويين في نحو الله ثم اذن يكرمك
ان اذن الغيت عن العمل ففيه تجوز حيث سموه الالغاء لان يكرمك في المثال
خبرها وخلت عليه اذن محذوف كجواب ان في نحو زيد ان تجئه يقم لان
ما يطلب جوابا لا بد له منه لفظا او تقديرا فكيف يصح ان يقال الغي عنه وهو
لم يدخل عليه ولا توجه حكمه عليه لكن النحويين تجوزوا في ذلك فسموه الغاء
من حيث دخل على فعل يعمل فيه في موضع ما وجدتها لم يعمل فيه قال و
يدل على هذا انك اذا قلت انا اكرمك اذن كيف يصح تسليط اذن على
ما قبلها وانما حذف جوابها لدلالة ما تقدم عليه انتهى ثانيها قال ابو حيان
لا تنكر الغاء معاني الالفاظ كما ساول في الشيء ما لا يكون في اصله واما
الغاء العمل فلا يكون الا في ما لا يكون اصله العمل وهو سماع في الافعال ما جرى
في الحروف اذ لم يلغ منها الا ما كف الثالث نظر ابن جني وابي في الالغاء

عند

عند التاخر وفي التوسط في اكثر صورها وذلك في اذا توسطت بين الشرط
وجزائه نحو ان تزرني اذن اكرمك او بين القسم وجوابه نحو اذن والله لاكرمك
او بعد حرف عطف على ما لا محل له من الاعراب فانه يقدره في المثال على جواب الشرط
خارج الالغاء وقبلها حرف العطف والاعمال لان المعنى عطف استيناف ما بعد حرف
العطف لكنه قليل والاكثر في لغة العرب الغاؤها وكذا اذا توسطت بين
مبتدا وخبر نحو زيد اذن يكرمك جاز الالغاء والاعمال حكاه عنه الكوفيون واختاره
ابن مالك ومذهب البصريين انه يتحتم الالغاء كما يتحتم في العوامل
... يشير الى طريقة ابن جني قال اذا كانت العين حرف علة
وتقدمت همزة ضعفت نفسها في موضعها نحو قائم وكذا ان تقدمت نحو ادؤر واد
فانه تاخرت لم تحفظ نفسها نحو شئت بك وشاك ولايف ولائت وذلك
انما وذلك ان تتغير الا تاخرت ضعفت فلم تقو على حفظ نفسها
رابعها قال ابن يعيش الالغاء في اللفظ والمعنى لا الغاء في اللفظ دون
المعنى والعكس فالاول مثل لا في لئلا يعلم اهل الكتاب والثاني نحو كان في ما
كان احسن زيدا والثالث حروف الجر الزوائد نحو كفى بالله شهيدا
الامثال لا تغير من ذلك قولهم في مثل شر اهر ذا ناب فانما ابتدا بالنكرة
وجرى مثلا والامثال تحتمل ولا تغير ومنه قولهم في المثل شنشنة
ما جاء بك تقول الرجل للرجل جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت

والامس قبله ... مبالك حتى كادت الشمس تغرب ... روي قوله وبالامس بالنصب
على الجواب لانه لا يعرف باللام الظاهرة قال عند تضمنها ما جرت والكسر على البناء
المعهود فيه واللام فيه زائدة وانما يعرف الامس بلام اخرى مرادة غير هذه مقدرة
وهذه الظاهرة ملغاة زائدة للتوكيد قال ومثله مما تعرف بلام مرادة وفيه لام
اخرى غير زائدة قولك الآن فهو معرف بلام مقدرة وهذه الظاهرة زائدة
كما ذكره ابو علي الالغاء فيه فوائد الاول قال في الايضاح حقيقة ترك العمل مع
التسليط نحو انه قائم ظننت قال واما قول النحويين في نحو قلت زيد اذن اكرمك
ان اذن الغيت عن العمل ففيه تجوز حيث سموه الالغاء لانك تكرمك في المثال
مرفوعا وقد حلت عليه اذن محذوف نحو [illegible] في نحو زيد ان تجئه يقوم لان
ما يطلب جوابا لا بد له منه لفظا او تقديرا فكيف يصح ان يقال الغي عنه وهو
لم يدخل عليه ولا توجه عمله عليه لكن النحويين تجوزوا في ذلك فسموه الغاء
من حيث دخل على فعل له يعمل فيه في موضع ما يعمل [illegible] لم يعمل فيه قال و
يدل على هذا انك اذا قلت انا اكرمك اذن كيف يصح تسليط اذن على
ما قبلها وانما حذف جوابها لدلالة ما تقدم عليه انتهى [illegible] قال ابو حيان
لا ينكر الغاء معاني الالفاظ كما يتناول في الشيء ما لا يكون في اصله واما
الغاء العمل فلا يكون الا فيما لا يكون اصله العمل وهو سماع في الافعال واخرى
في الحروف اذ لم يبلغ منها الا ما الكافة [illegible] نظر بالسيوطي [illegible] في الالغاء

عند

نحو ان تزرني اكرمك واذن احسن اليك
فان كان العطف على [illegible]

عند الاخفش في التوسط [illegible] ذلك في اذن توسطت بين الشرط
وجزائه نحو ان تزرني اذن اكرمك او بين القسم وجوابه نحو اذن والله لا اكرمك
او تقدمها عاطف على ما لا محل من الاعراب بان يقدر في المثال عاطف على جملة الشرط
خارج الالغاء [illegible] حرف العطف والاعمال لان المعنى على استئناف ما بعد حرف
العطف لكنه قليل [illegible] الالغاء [illegible] اذا توسطت بين
مبتدأ وخبر نحو زيد اذن يكرمك جاز الالغاء والاعمال [illegible] عند الكوفيين واختاره
ابن مالك ومذهب البصريين انه يتحتم الالغاء كما يتحتم في العوامل [illegible]
[illegible] في الى طريقة ابن جني قال اذا كانت [illegible] حرف علة [illegible]
[illegible] موضعها نحو قائم وكذا ان تقدمت نحو ادر واذر
[illegible] لم تحفظ نفسها نحو [illegible] ولا بيت ولات وذلك
انها [illegible] لا ما حركت [illegible] لم تقو على حفظ نفسها
[illegible] قال ابن يعيش الالغاء في اللفظ والمعنى لا الالغاء في اللفظ دون
المعنى والعكس فالاول مثل لا في لئلا يعلم اهل الكتاب والثاني نحو كان فيما
كان احسن زيدا والثالث حروف الجر الزوائد نحو كفى بالله شهيدا
[illegible] من ذلك قولهم في مثل شر اهر ذا ناب ما بنفسها نكرة
وجرى مثلا ما يحتمل والامثال تحتمل ولا تغير وشبه قولهم في المثل شيء
ما جاء بك بقوله الرجل الرجل جاءه وحجة غير معهود في ذلك الوقت

الشعر فائدة ان الميم بدل من الواو وليست بعوض والبدل يجتمع مع المبدل
منه بدليل مررت باخيك زيد والعوض لا يجتمع مع المعوض فالبدل اعم من العوض
قال وهذا ضعيف لان الكلام في ابدال الحرف من الحرف كالف قام وياء
ميزان ولا يجتمع بين البدل والمبدل في ذلك وقال في موضع آخر قد يوجد
في البدل فائدة لا توجد في المبدل منه بدليل ان التاء في بنت واخت بدل
من لام الكلمة وتدل على التأنيث وقال ابن يعيش البدل على ضربين بدل
هو اقامة حرف مقام حرف غيره نحو تاء تخمة وتكأة وبدل هو قلب الحرف
بنفسه الى لفظ غيره على معنى احالته اليه وهذا انما يكون في حروف العلة
التي هي الواو والياء والالف وفي الهمزة ايضا لمقاربتها اياها وكثرة
تغيرها وذلك نحو قام اصله قوم فالالف واو في الاصل وموسر اصله
الياء وراس واصل الالف الهمزة وانما ثبت ثبوتها فاستحالت
الفاء فكل قلب بدل وليس كل بدل قلبا وقال ابن جني في الخصائص
باب في فرق بين العوض والبدل جماع ما في هذا ان البدل اشبه بالمبدل منه
من العوض بالمعوض منه وانما يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض
لا يلزم فيه ذلك الا تراك تقول في الالف من قام انها بدل من الواو
والتي هي عين الفعل ولا تقول فيها انها عوض منها وكذلك تقول في
واو جون وياء ميران انها بدل للتخفيف من همزة جؤن ومئر ولا تقول انها

عوض

عوض منها وتقول في لام غازي وداعي انها بدل من الواو ولا تقول انها عوض
منها وتقول انها عوض في العوض ان التاء في عدة وزنة عوض من فاء الفعل ولا
تقول انها بدل منها فان قلت ذلك فالمه وهو تجوز في العبارة وتقول في ميم
اللهم انها عوض من يا في اوله ولا تقول بدل وتقول في تاء زنادقة انها عوض من
ياء زناديق ولا تقول بدل وفي ياء اينق انها عوض من واو انوق فيمن جعلها
ايفل ومن جعلها عينا مقدمة مغيرة الى الياء جعلها بدلا من الواو فالبدل اعم
تصرفا من العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا والعوض مأخوذ من لفظ
عوض وهو الدهر وذلك ان الدهر انما هو مرور الليالي والايام وتصرم
اجزائهما فكلما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضا منه فالوقت
الكائن الثاني غير الوقت الماضي الاول فلهذا كان العوض اشد مخالفة
للمعوض منه من البدل انتهى حرف التأليف قال الامام تقي الدين منصور بن
فلاح في المغني التأليف حقيقة في الاجسام مجاز في الحروف وقال الامام
بهاء الدين بن النحاس في التعليقة الفرق بين التأليف والتركيب ان لا بد
في التأليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع التركيب فالمركب اعم من
المؤلف وقال ابن القواس في شرح الالفية ان معنا التأليف اخص
من التركيب في اللغة وهي الملائمة واصله في الاجسام واطلق على الالفاظ
المتناسبة تشبيها بها التابع يتقدم على المتبوع ومن فروعه اذا طلق

فأما الا زيد الا عمرو فان رفعت الاول على الفاعلية جاز فيما بعده الرفع على
البدل بدل البدل او النصب على الاستثناء لان التابع لا يتقدم على
المتبوع **التثنية** ترد الاشياء الى اصولها قال ابو الحسن الابدي في شرح
الجزولية يعترض على الجزولي في اطلاقه بناء اسماء الزمان المضافة الى الجمل
بانه كان ينبغي ان يقول بشرط ان لا يكون مثنى لان التثنية ترد الاشياء
الى اصولها من الاعراب ولذلك لم يبن اثنا عشر واما قولهم زيدان قاما ومن
جاز لانه يشبه الاعراب الا ترى انه يتبع على اللفظ كالمعرب انتهى
ذلك قول من قال ان المثنى من اسماء الاشارة والموصولات معرب
لان التثنية ردتها الى اصلها من الاعراب ومما ترده التثنية الى الاصل
قولهم ابوان واخوان وحموان وفموان وفميان ويديان ودميان وذواتا
في تثنية ذات وقلب الف المقصور الى الياء او الواو والتي هي الاصل
نحو فتيان وقفوان وقلب الهمزة المبدلة من واو واوا **التحريف** عقد له
ابن جني في الخصائص فصلا قال وقد جاء في ثلاثة اضرب الاسم والفعل
والحرف فالاسم يأتي تحريفه على ضربين مقيس ومسموع **فالمقيس** ما غيره
النسب قياسا كقولك في نمر نمري وفي قاضي قاضوي وفي حنيفة
حنفي وفي عدي عدوي ونحو ذلك وكذلك التحقير وجمع التكسير
نحو رجيل ورجال والمسموع كثير كقولهم في خراسان خرسي وفي

دستواء

ومن تحريف الفعل زفصف اى زفصت ما جاء متعلقا بالفعل او استعمل
في الغير التحريف فيه

دستواء دستواني وفي الانق انقي وتحريف الفعل كقولهم في ظللت ظلت وفي
احسست احست وحكى ابن الاعرابي في ظننت ظنت وهذا كله لا يقاس
لا يقال في اشممت اشمت ولا في اطببت اطبت وكذا قولهم لم ابل وتحريف
الحرف قولهم لا بل ولاب وقام زيد ثم عمرو اي ثم عمرو وهو وان كان بدلا
فانه ضرب من التحريف وقالوا في سوف سو وسف حذفوا الواو تارة و
الواو اخرى وخففوا رب وان وان وحذفوا من اما في قوله سقته
الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما على مذهب سيبويه انه
اراد واما من خريف **التركيب** فيه مباحث **الاول** انه خلاف الاصل لانه
بعد الافراد ثم رد على من زعم ان الا واما للاستفتاح مركبتان من
همزة الاستفهام ولا او ما النافية وعلى من زعم تركيب لن ولولا واذن
ومنذ ومهما واما قال ابن يعيش وانما قلنا ان المفرد اصل لانه اول والمركب
ثان فاذا استقل المعنى في الاسم المفرد ثم وقع الاسم موقع الجملة
فالاسم المفرد وهو الاصل والجملة فرع عليه قال ونظير ذلك في الشرع
شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل الثاني قال ابن يعيش وصاحب
البسيط المركب من الاعلام هو الذي يدل بعد النقل على حقيقة واحدة
وقبل النقل كان يدل على اكثر من ذلك وكان يدل بعضه لفظا على بعض
معناه وهو على ثلاثة اضرب الجمل نحو تأبط شرا وشاب قرناها

بها موجود في كلام العرب الا ترى انك تقول قد علمت ان زيدا لمنطلق
فان حرف وهو وما عمل فيه اسم واحد والمعنى علمت انطلاق زيد و
كذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع اذا قلت اريد ان تقوم والمعنى
اريد قيامك فكذلك لا والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد ونظيره
قولك يا ابن ام فالاسم الثاني في موضع خفض بالاضافة وجعلا اسما
واحدا كذلك لا رجل في الدار فرجل في موضع نصب منون وجعل مع
لا اسما واحدا ولذلك حذف منه التنوين وبني قال وتركيب الاسم
مع الاسم اكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه وهو جاري
بيت بيت ونحوه قال وانما جعل ثلاثة اشياء بمنزلة شيء واحد فهو
اجحاف ولذلك لم يحكم ببناء كلا شيئا ولم يجز تركيب الصفة مع اسم
لا لانه ليس من العمل جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا [illegible] قد يحدث
بالتركيب قال ابو حيان معنى وحكم لم يكن قبله الا ترى ان هل حرف
استفهام يدخل على الجملة الاسمية والفعلية فاذا ركبت مع لا
فقيل هلا صار المعنى على التخصيص ولم يدخل الا على الفعل ظاهرا او
مضمرا وكذلك لو كانت لما كان سيقع لوقوع غيره ولا يليها الا الفعل
ظاهرا او مضمرا فاذا ركبت مع لا صارت حرف امتناع لوجود و
اختصت بالجمل الاسمية وقال الزمخشري الا مركبة من همزة الاستفهام

ولا النافية وبعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا وقال
الشيخ اكمل الدين في حاشية الكشاف قد تركبت حروف المعاني فيستفاد منها
معنى غير ما كان اولا كهلا والا ولولا ولوما والا كذلك وقال ابن يعيش كأين مركبة من
اصلها اي زيد عليها كاف التشبيه وجعلا كلمة واحدة وحصل من مجموعهما معنى
ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الافراد قال ولذلك نظائر من العربية
وقال السيد في تحرير الدبابجي فان قيل ليس في كاي معنى التشبيه ولا الاستفهام
قيل لما ركبت ازيل عن الكاف معنى التشبيه وعن اي معناها قيل كيف تعلق
وهي كلمتان قيل صيرت كلمة واحدة فغلبت طلب الكلمة الواحدة لما عملوا
على في تمري قال ولما دخل هذه الكلمة في التغيير صار التنوين بمنزلة النون التي
في اصل الكلمة وصارت بمنزلة لام فاعل فيها فرسم بالنون ووقفت عليها
بالنون وهي قراءة جماعة غير ابي عمرو قال ومثل ذلك تنزيلهم النون من لدن
منزلة التنوين في ضارب فلهذا انتصبوا غدوة بها كما شبهت النون بالتنوين
كذلك شبه التنوين هنا بالنون انتهى وقال الشلوبين في شرح الجزولية ذهب
الخليل الى ان لن مركبة من لا ان وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله قال
وللخليل ان يقول ردا على من قال الاصل عدم التركيب ما خذنا في هذه الصناعة
تعليل الاصول بما امكن لا تكثيرها ولذلك لم تقل في ضرب ويضرب وتضرب و
اضرب ونضرب واضرب وضارب ومضروب وضرب انها اصول كلها

بل جعلنا هما جزءا اصطلاحا للنابغة في شرح ... عليه قال البغوي اذا جاء مركبة بمراد التي
هي حرف شرط مع مهما في الزمان وما واحد بحيث التركيب نحو ما ان نقلا الى الحرفية
ولكن ان صارت تعطي الزمان المستقبل ففيه بعد شهر دالته جميع الزمان الذي [كانت]
يحتمل النفي فيلي ان منها اصطلاحا التي بمعنى اللفظ ضمت اليها فتركتها فصارا كلمة
واحدة وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن وهو معنى الشرط قلت هذا انظار كثيرة
فاذا كثرت نظائره القول كان اولى من قول الخليل انه اصلها ما الشرطية
زيدت اليها ما الزائدة وفي شرح المفصل للاندلسي اتفق البصريون والكوفيون
على تركيب هلم وانما اختلفوا فيما ركبت منه والذي حمل النحويين على القول بالتركيب
انه كان يجوز ان يكون كلها اسما لانهم رأوا بني تميم يصرفونها تصرف الافعال
فيكون فعلا ولا يكون فعلا ايضا اذ قيل انها مركبة والتركيب عندهم ما لا فصل الا ترى
انه قد ركبا فعل افعل مركبة بدليل قول الشاعر شعر وان من طريق بكرة بعدما
قال سيبويه هل اما العاطفة حذفت منها ما وبقيت ان فتقلبها بدل [على]
تركيبها الا انه لقائل ان يقول لو كانت مركبة لوجب ان تتصرف في لغة
اهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعل معنى اذ لا يجوز ان يكون الفعل اسم فعل [ولغة]
بني تميم على هذه لكونه لغوية وان حكم بانه اسم ينبغي ان تضعف اللغة
التميمية فكان الاولى ان يجعل في لغة اهل الحجاز اسم فعل وفي لغة بني تميم [فعلا]
الا انه لقائل ان يقول المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند

التفصيل

التفصيل وبالتركيب يحدث له معنى آخر وحكم آخر فلا بعد ان يكون هلم في الاصل
على ما ذكر من التركيب ثم جعلا جميعا اسم فعل فحصلت له احكام الاسماء
والافعال وبقي حكم اتصال الضماير على لغة بني تميم على اصله قال في الحواشي
تركب الاسماء من الكلمات كما تركب من الحروف فتكثر فوايدها عند التركيب
انتهى التنقيح قال ابن يعيش التركيب على ضربين تركيب من جهة اللفظ فقط
وتركيب من جهة اللفظ فقط وتركيب من جهة اللفظ والمعنى فالاول
نحو احد عشر وبابه وحيص بيص ولقيته كفة كفة فهذا يجب فيه بناء الاسمين
معا لان الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف فهو الواو العاطفة اذ الاصل
احد وعشرة فحذفت الواو من اللفظ والمعنى على ارادتها والثاني نحو حضرموت
ومعدي كرب وقالي قلا وسائر الاعلام المركبة فهذا الاصل الواو والضم حذفت
من اللفظ ولم ترد من جهة المعنى بل مزج الاسمان وصار اسما واحدا
بازاء حقيقة ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه فكان كالمفرد غير
المركب فبني الاول لانه كالصدر من عجز الكلمة لا يعرب واعراب الثاني
لانه لم يتضمن معنى الحرف اذ لم يكن المعنى على ارادته انتهى قال ابو الحسين
بن ابي الربيع في شرح الايضاح التركيب لا يكون في الافعال ولا في الحروف
ولا في الاسماء الجارية على الافعال قال ومن ثم كان قول من ذهب الى
ان حبذا كالقول بسمل او الاقتصار قال ولذلك اذا ركبت ان مع

أنّ ولا تضمّنا إليها بطيب النفس قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية
الكشاف فإن قيل الفعل المذكور إن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل
الآخر وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وإن كان
فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة
على معناه الحقيقي والمجاز قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال
مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى يقلب كفيه على كذا نادما
على كذا أولاه من اعتبار الحال والإسكان مجاز أحمد الله تعجبا وكذا قوله يؤمنون
بالغيب تقديره معترفين بالغيب انتهى وقال ابن يعيش الظرف منتصب
على تقدير في وليس متضمنا معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو
من وكم في الاستفهام وإنما في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف
فهي في حكم المنطوق به ألا ترى أنه يجوز ظهور في معه نحو قمت في اليوم
ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام فلا يقال أمن ولا أكم وذلك
من قبل أن من وكم لما تضمنا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها فظهور
الهمزة حينئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف فإن الظرفية مفهومة من تقدير
في ولذلك يصح ظهورها فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن
للحرف معه مما ذكرته انتهى وقال ابن إياز معنى تضمن الاسم معنى أنه لا يجوز إظهار
الحرف معه وقال ابن النحاس في التعليقة الفرق بين المتضمن معنى الحرف

وبين

وبين غير المتضمن أن المتضمن معنى الحرف لا يجوز إظهار الحرف الذي تضمنه
له الإسكان وغير المتضمن يجوز إظهار الحرف معه نحو فكذلك المكان كما أن مثلا
نصب الظرف بتقدير في فإنه يعني بذلك أنهم لا يريدون أن الظرف متضمن معنى في
كيف ولو كان كذلك لبني وإنما يعني أنه في قوة الكلام بقوة كلام آخر فيه في
ظاهره ولذلك يجوز إظهارها في نحو الظرف فنقول في خرجت يوم الجمعة خرجت
في يوم الجمعة فلا نقول في حيث وكيف مثلا في هل أين ولا أين ولا هل كيف ولا
أكيف وقال ابن جني في الخصائص اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر
وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع
أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر
فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقوله تعالى أحل لكم ليلة
الصيام الرفث إلى نسائكم وأنت لا تقول رفثت إلى المرأة وإنما تقول
رفثت بها أو معها لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء
وكنت تعدي أفضيت بإلى كقولك أفضيت إلى المرأة جئت بإلى مع الرفث
إيذانا وإشعارا أنه بمعناه كما صححوا عور وحول لما كانا في معنى اعور واحول
وكما جاؤوا بالمصدر فأجروه على غير فعله لما كان في معناه نحو قوله وإن شئتم
تعاودنا عوادا لما كان التعاود أن يعاود بعضهم بعضا وعليه جاء قوله
وليس بأن تتبعه اتباعا ومنه قول الله تعالى وتبتل إليه تبتيلا وأضع من هذا

قوله المهملة ان يسى الا في الكتاب منه وحرف السياق على الحمل
نبهنا عليه تحمل قال ابن السلام معلقه وكذلك قوله تعالى من انصاري الى الله
اى مع الله وانت لا تقول سرت الى زيد اى معه لكن لما كان معناه من
ينضاف في نصرتي الى الله جاز لذلك ان تاتى هنا الى وكذلك قوله تعالى هل
لك الى ان تزكى وانت انما تقول هل لك في كذا لكنه لما كان هذا دعاء
منه صلى الله عليه وسلم له صار تقديره ادعوك وارشدك الى ان تزكى
وعليه قول الفرزدق قد قتل الله زيادا عني لما كان معناه صرفه عداه
بعن ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به ولعله
لو جمع اكثره لا جميعه لجاء كتابا ضخما وقد عرفت طريقه فاذا مر بك
شيء منه فتقبله وانس به فانه فصل من العربية لطيف حسن انتهى
وقال ابن هشام في تذكرته زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب الماردي
انه قد يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى صير ويكون من باب
ظن فاجاز حفرت وسط الدار بئرا اى صيرت قال وليس بئرا تمييزا
اذ لا يصلح لمن وكذا اجاز بنيت الدار مسجدا وقطعت الثوب
قميصا وقطعت الجلد نعلا وصبغت الثوب ابيض وجعل من
ذلك قول ابى الطيب فمصت ومد صبغ الحيا بياضها
لونى كما صبغ اللجين العسجد لان المعنى صير الحيا بياضها لونى اى

بلونه العسجد

مثل

مثل لونى فخالف الحقيقة انتهى التضمين لا ينقاس فائدة ابن هشام في المغني قد
يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان
تؤدى كلمة مؤدى كلمتين ثم ذكر لذلك عدة امثلة منها قوله تعالى وما يفعلوا
من خير فلن يكفروه ضمن معنى تحرموه فعدى الى اثنين لا الى واحد ولا تعزموا
عقدة النكاح ضمن معنى تنووا فعدى بنفسه لا بعلى لا يسمعون الى
الملا الاعلى ضمن معنى استجاب فعدى باللام والله يعلم المفسد من المصلح
ضمن معنى يميز فجيء بمن وذكر ابن هشام في موضع آخر من المغني
ان التضمين لا ينقاس وكذا ذكر ابو حيان فائدة قال ابن الحاجب في
اماليه الفرق بين التضمين وبين التقدير في قولنا بنى ابن لتضمنه معنى
حرف الاستفهام وضربته تاديبا منصوب بتقدير اللام وغلام زيد
مجرور بتقدير اللام وخرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير في ان التضمين
يراد به انه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح اظهاره معه والتقدير ان
يكون على وجه يصح اظهاره معه سواء اتفق الاعراب ام اختلف فانه
قد يختلف في مثل قولك ضربته يوم الجمعة وضربته في يوم الجمعة وقد لا
يختلف في مثل قولك والله لافعلن وبالله لافعلن والفرق بينهما
انه اذا لم يختلف الاعراب كان مرادا وجوده وكان حكمه حكم الموجود واذا
اختلف الاعراب كان المقدر غير مراد وجوده فيصل الفعل الى متعلقه

معنى يصغون فعدى بالى واصله ان يتعدى
بنفسه سمع الله لمن حمده ضمن

بقبيل المسى انه الدابر وليس بمبهم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمر ولا بالعلم ظاهرة
فتعين تقدير اللام والفرق بين المعدول والمتضمن ان المعدول يجوز اظهار اللام
معه والمتضمن لا وقولنا الامس اللام دخلت بعد تنكيره فاعرابه كما يعرب
اذا اضيف او صغر او ثنى او جمع وقيل زايده كالتي في الشعر انتهى و
في البسيط في علة بناء امس اقوال قول الجمهور انه بنى لتضمنه لام التعريف
لوجهين احدهما معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس بواحد من
المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف والثاني انه وصف بما فيه
اللام كقولهم لقيته امس الاحدث وامس الدابر ولولا انه معرفة بتقدير
اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس احد المعارف وهذا انما وقعت معرفته
قبل نكرته والفرق بين العدل والتضمن ان المعدول عن الكلام يجوز
اظهارها معه فلذلك اعرب والمتضمن لها لا يجوز اظهارها معه كالا
ستفهام والشرط المتضمنة لمعنى الحرف فلذلك بنى في التضمن
انتهى وقال ابن الدهان في الغرة والفرق بين العدل والتضمين ان العدل
هو ان تريد لفظا فتعدل عنه الى غيره كعمر من عامر وسحر من السحر والتضمين
ان تحمل اللفظ معنى غيره الذى يستحقه بغير انه ظاهرة التعادل فيه فروع
منها قال الشلوبين لما كان الاسم اخف من الفعل تصرف بحركات
الاعراب فيه وزيادة التنوين فان الخفيف يزاد فيه ليثقل ويعادل

الثقيل

الثقيل وتصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيها ليثقل عليهم فلما كان وضع
الاسماء عندهم على انها خفاف تصرف فيها بزيادة حركات الاعراب
والتنوين ولما كان الجزم حذفا والحذف تخفيف والتخفيف لا يليق بالخفيف
انما يليق بالثقيل فلذلك جزمت الافعال ولم تجزم الاسماء ومنها قال ابن
النحاس في التعليقة انما رفع الفاعل ونصب المفعول لقلة الفاعل لكونه لا يكون الا
لفظا واحدا وكثرة المفعول لكونه متعددا والرفع اثقل من النصب فاعطى
الثقيل للواحد والخفيف للمتعدد ليتعادلا ومنها قال ابن فلاح في المغني انما
كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع لان التثنية اخف من الجمع والكسر
اثقل من الفتح فخص الاخف بالاثقل والاثقل بالاخف للتعادل قال وانما
فتحت ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع لان نون التثنية مكسورة ونون
الجمع مفتوحة ففتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع طلبا للتعادل لتقع
اليا بين مكسور ومفتوح وبين مفتوح ومكسور ولان التثنية اكثر فخصت
بالفتح لكثرتها وخص الجمع بالكسر لقلته طلبا لتعادل الكثرة مع الخفيف
والقلة مع الثقيل ومنها قال بعضهم ان التاء انما لحقت عدد المذكر وسقطت
من عدد المؤنث لان المؤنث ثقيل فناسب حذفها للتخفيف والمذكر
خفيف فناسب دخولها ليعتدلا حكاه في البسيط ومنها قال السخاوي
باب فعيلة يحذف منه الياء والتاء في النسب كحنيفة وحنفي وباب فعيل ا

يحذف منه الياء نحو تميم وتميمي لان المؤنث ثقيل فناسب الحذف منه تخفيفا
بخلاف المذكر ومنها قال ابن فلاح في المغني انما اختص الضم بمضارع
الرباعي والفتح بمضارع الثلاثي لان الرباعي اقل والضم اثقل فجعل الاثقل
للاقل والاخف للاكثر طلبا للتعادل ومنها قالوا انما زيد في التصغير الياء
دون غيرها من الحروف لان الدليل كان يقتضي ان يكون المزيد احد حروف
المد لخفتها وكثرة زيادتها في الكلم فتنكبوا عن الواو لثقلها وعن الالف
لان التكسير قد استبد بها في نحو مساجد ودراهم فتعينت الياء وخص
الجمع بالالف لانها اخف من الياء والجمع اثقل من المصغر تعادلا ومنها
قيل انما اختصت تاء التانيث الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم لثقل
الفعل وخفة الاسم والسكون اخف من الحركة فاعطي الاخف للاثقل و
الاثقل للاخف تعادلا بينهما تعارض الاصل والغالب فيه فروع الاول اختلف
في رحمن هل يصرف لانه ليس له فعلى او لا لانه ليس له فعلانة على قولين احدهما
نعم لان الاصل في الاسماء الصرف ولم يتحقق شرط المنع وهو وجود
فعلى والثاني لا قال في البسيط وعليه الاكثرون لان الغالب في باب
فعلان عدم الصرف فالحمل عليه اولى من الحمل على الاقل الثاني قال في البسيط
لو سمي بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة اقوال احدها الاولى
منع صرفه حملا على الاكثر والثاني الاولى صرفه نظرا الى الاصل لان تقدير العدل

على خلاف

على خلاف القياس والثالث ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف
حملا على الاكثر والا صرف وهو فحوى كلام سيبويه التعويض ترجم عليه
ابن جني في الخصائص باب زيادة حرف عوضا من آخر محذوف و
قال اعلم ان الحرف الذي يحذف فيجاء بآخر زائد عوضا منه على ضربين
احدهما اصلي والآخر زائد فالاول على ثلاثة اضرب فاء وعين ولام
فاما ما حذفت فاؤه وجيء بزائد عوضا منها فباب فعلة في المصدر نحو
عدة وزنة وشية وجهة والاصل وعدة ووزنة ووشية ووجهة حذفت
الفاء لما ذكرنا في تصريف ذلك وجعلت التاء بدلا من الفاء ويدل على ان
اصله ذلك قولهم ولكل وجهة وانشد ابو زيد الم تر انني ولكل شيء
اذا لم تؤت وجهته تعادي اطعت الآمري بصرم ليلى ولم اسمع
بها قول الاعادي وقد حذفت الفاء في اناس وجعلت الف فعال بدلا منها تفعيل
ناس ووزنها عال كما ان وزن عدة علة وقد حذفت الفاء وجعلت تاء افتعل
عوضا منها وذلك قولهم تقى يتقي والاصل اتقى يتقي فحذفت الفاء
فصار تقى ووزنه تعل ويتقي يتعل قال اوس تقاك بكعب واحد وتلذه
يداك اذا ما هز بالكف يعسل وقال خفاف الصيقلون ما خلصوا
خفافا لها يتقي بأثر وانشد ابو الحسن تق الله فينا والكتاب الذي تتلو
ومثله قولهم تخذ يتخذ والاصل اتخذ يتخذ ووزن تخذ تعل كتقى سواء

ياء التفعيل عوضا من عين الفعال وذلك قولهم قطعته تقطيعا وكسرته تكسيرا
الا ترى ان الاصل قطاع وكسار قال الله تعالى وكذبوا باياتنا
كذابا وحكى الفراء قال سألني اعرابي فقال احلاق احب اليك ام قصار فكما
ان الياء الزائدة في التفعيل عوض من العين فكذلك ينبغي ان يكون الياء
في قيدودة عوضا من العين لا الدال فان قلت فان اللام اشبه بالعين من الزائد
فهلا كانت لام القيدودة عوضا من عينها قيل ان الحرف الاصلي القوي
اذا حذف لحق بالمعتل الضعيف فساغ لذلك ان ينوب عنه الزائد
الضعيف وايضا فقد رايت كيف كانت ياء التفعيل الزائدة عوضا من
عينه وكذلك الف فاعل كيف كانت عوضا من عينه في نحو قاول وبايع ونحوه
وايضا فان عين قيدودة وبابها فان كانت اصلا فانها حينئذ توغل في
الاعتلال والضعف ولو لم نعلم تمكن هذه الحروف في الضعف الا تسميتهم
اياها حروف العلة لكان كافيا وذلك انها في اقوى احوالها ضعيفة الا ترى
ان هذين الحرفين اذا قويا بالحركة فانك مع ذلك مونس منهما ضعفا
وذلك ان تحملهما الحركة اشق منه في غيرهما ولم يكونا كذلك الا لان مبنى امرهما
على خلاف القوة يؤكد ذلك عندك ان اذهب الثلاث في الضعف والاعتلال
الالف لما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتة فهذا اقوى دليل على
ان الحركة انما يحملها وتسوغ فيه من الحروف الاقوى لا الاضعف وكذلك

ما تجده

ما تجده اخف الحركات الثلاث وهي الفتحة مستثقلة فيهما حتى لذلك
ويستروح الى اسكانهما نحو قوله يا دار هند عفت الا اثافيها وقوله كأن
ايديهن بالقاع القرق ونحو ذلك وقوله وان يعرين ان كسي الجواري
فتنبو العين عن كرم عجاف نعم واذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى
يدعو الى اخترامه وحذفه كان بان يضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه
فيه اخرى واحجى وذلك نحو قول الله تعالى والليل اذا يسر وذلك ما كنا
نبغ والكبير المتعال وقوله فرقوا الواد بالشاهق وقول الاسود بن يعفر
فالحقت اخراهم طريق الاهم يريد اولاهم ويمح الله الباطل وسندع الزبانية
كتبت في المصحف بلا واو والوقف عليها كذلك وقد حذفت الالف في
نحو ذلك قال رؤبة وصاني العجاج فيما وصني يريد فيما وصاني و
ذهب ابو عثمان في قول الله تعالى يا ابت الى انه اراد ابتاه وحذف الالف
ومن ابيات الكتاب قول لبيد رهط مرجوم ورهط ابن المعل
يريد المعلى وحكى ابو عبيدة وابو الحسن وقطرب وغيرهم رايت فرج
ونحو ذلك فاذا كانت هذه الحروف تتساقط وتهي عن حفظ
انفسها وتحمل خواصها وعوارض ذواتها فكيف بها اذا احتملت
الحركات النيفات على مقصور صورتها نعم وقد اعرب بهذه
الحروف انفسها كما يعرب بالحركات التي هي ابعاضها وذلك

في باب ابوك على نحو كلب وقد زيد عليه ونحو الزيدون والزيدين واجريت
هذه الحروف مجرى الحركات في زيد وزيدا وزيد ومعلوم ان الحركات
لا تتحمل لضعفها الحركات فاقرب احكام هذه الحروف ان لم تمتنع من
احتمالها الحركات انه اذا تحملتها خفت عنها وتكاد تطاولها [illegible]
ضعف هذه الاحرف الثلاثة التي اذا وجدت اقواهن وهما الواو
والياء مفتوحا ما قبلهما فانهما كانهما تابعان لما هو من جنسهما الا ترى الى
نحو ما جاء عنهم من نحو نوبة ونوب وجوبة وجوب ودولة ودول وفي نحو
فعلة بكسر الفاء فعل بكسر الفاء كانهما [illegible] قد جاءت عندهم من فعلة
دولة ودول وجوبة وجوب ونوبة ونوب وانما ذلك لان الواو [illegible] ان
يائي مفتوحة [illegible] وكذلك ما جاء فعلة مما عينه ياء على فعل نحو ضيعة
وضيع وخيمة وخيم وعيبة وعيب كانها انما جاءت على ان واحدتها فعلة
نحو ضيعة وخيمة وعيبة الا ترى انهما مفتوحا ما قبلهما مجريين مجراهما
مكسورا ومضموما ما قبلهما [illegible] الصيغة مقتضيتين لسايغ وجود
الاعتدال فيهما فان قلت ما انكرت ان لا يكون ما جاء من نحو فعلة على فعل
نحو نوب وجوب ودول لما ذكرته من تصور الضمة في الفاء ولا يكون
ما جاء من فعلة على فعل نحو ضيع وخيم وعيب لما ذكرته من تصور
الكسرة في الفاء بل لان ذلك ضرب من التكسير ركبوه فيما عينه معتلة

كما ركبوه

كما ركبوه فيما عينه صحيحة نحو لامة ولؤم وعقدة وعقد وعرصة وعرص وقرية وقرى وبروة وبرى
وبدرة وبدر فيما ذكره ابو علي وبروة وبرى فيما ذكره ابو العباس وحلقة وحلق
وفلكة وفلك قيل كيف تصرفت الحال فلا اعتراض يشك في ان الواو
والياء اين وقعتا وكيف تصرفتا معيدتان حرفي علة ومن احكام
الاعتدال ان يتبعا ما هو منهما ههنا ثم انا رأيناهم قد كسروا فعلة
مما عينه على فعل وفعل نحو جوب ونوب وضيع وخيم فيما تكسيرهما
واحده مضموم الفاء ومكسورها فصح الان بين الامرين اما ان يرتاح
لذلك وتعلله واما ان ينتهك فيه وتنقله عن الحال سادجا من
الاعتدال فان يقال ان ذلك لما ذكرناه من الاقتضاء الصورة فيهما
ان يكونا في الحكم تابعين لما قبلهما اولى من ان تنقض الى ضبه ولتعطى اليد
عنوة به من غير نظر له ولا استحال من الضعة عليه الا ترى الى [illegible]
مما يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها فادام [illegible] الضرورة من
من القياس محاول انهم بذلك مع الفصحة وفي الحال السعة [illegible]
يحاولوه واحتج بان بنيا [illegible] فيتعللوا به ولا يهملوه فاذا ثبت
في باب ما عينه ياء او واو وجعلت الاصل في ذلك وجعلت ما عينه
صحيحة فرعا له محمولا عليه نحو حلق وفلك وعرض ولؤم وقرى وبرى كما
انهم لما اعربوا بالواو والياء والالف في الزيدون والزيدين والزيدان

انهم حذفوا اللام لانها في آخر اسم غير متمكن ليخالف آخره آخر الاسماء المتمكنة نحو حيان
وسولبان فعلى هذا قد يمكن ان يقال ان الالف والتاء في هيهات عوض من لام
الفعل في هيهات لان هذا ينبغي ان يكون اسما صيغ للجمع بمنزلة الذين وهو لا
فان قيل وكيف ذاك وقد يجوز تنكيره في قولهم هيهاتٍ هيهاتٍ وهو لا
والذين لا يكون تنكيره فقد صار اذن هيهات بمنزلة قضاعٍ وجفارٍ قيل
ليس التنكير في هذا الاسم المبني على حدّه في غيره من المعرب الا ترى انه لو كان
هيهاتٍ من هيهات بمنزلة ارطياتٍ من ارطاة وسعليات من سعلاة
لما كانت الا نكرة كما ان سعليات وارطيات لا يكونان الا نكرتين فان
قيل ولم لا تكون سعليات معرفة اذا جعلتها علما لرجل او امراة
سميتها بسعليات وارطيات وكذلك انت في هيهات اذا عرّفتها
فقد جعلتها علما على معنى البعد كما ان غاق في من لم ينون قد جعل علما
لمعنى الفراق ومن نوّن فقال غاقٍ غاقٍ وهيهاةً هيهاةً وهيهاتٍ هيهاتٍ
فكانه قال بعدا بعدا فجعل التنوين علما لهذا المعنى كما جعل حذفه علما لذلك
قيل اما على التحصيل فلا يصح هناك حقيقة معنى العلمية وكيف يصح ذلك
وانما هذه اسماء سمي بها الفعل في الخبر نحو شتان وسرعان واف واوّه
واذا كانت اسماء للافعال والافعال اقعد شيء في التنكير وابعده عن التعريف
علمت انه تعليق لفظ متأول فيه التعريف على معنى لا يضامه الا التنكير

فلهذا

فلهذا لم يجز ان يتعرّف باب هيهات ولا يعتقد تعريفا وكذلك غاقٍ وان لم يكن اسم فعل
فانه سمة للازاء؟ صوتا بمنزلة حاءٍ وعاءٍ وهلا ونعرف الاصوات من جنس تعريف
الاسماء المسماة بها فان قيل الا تعلم ان معك من الاسماء ما يكون فائدة معرفته
كفائدة نكرته البتة وذلك قولهم غدوة بسرحٍ معنى غداة الا ان غدوة معرفة
وغداة نكرة وكذلك اسد واسامة وثعلب وثعالة وذيب وذؤالة وابو جعدة
وابو معطة ونحو ذلك ان يعتد في الاعلام وان لم يخص الواحد من جنسه فلذلك لم
لا يكون هيهات كما ذكرنا قيل هذه الاعلام وان كانت معنيا بها نكرات فقد يمكن
في كل واحد منها ان يكون معرفة صحيحة كقولك قربت ذلك الاسد الذي قربته
وتباركت بالثعلب الذي تباركت به وحسنت الذيب الذي حسنته فاما الفعل
فما لا يمكن تعريفه على وجه فلذلك لم يعتد التعريف الواقع عليه لفظا سمة خاصة
ولا تعريفا وايضا فان هذه الاصوات عندنا في حكم الحروف فالفعل اذن
اقرب اليها ومعترض بين الاسماء وبينها الا ترى ان البناء الذي سرى في
باب صهٍ ومهٍ وحيّهلا ورويدا وايه وايها وهلم ونحو ذلك من باب نزال
ودراك ونظار ومناع انما اتاها من قبل تضمن هذه الاشياء معنى لام الامر
لان اصل صه اسكت وهو اسكت والاصل لتسكت كقراءة النبي عم فبذلك
فلتفرحوا وكذلك مه هو اسم اكفف والاصل لتكفف وكذلك نزال هو اسم
انزل واصله لتنزل فلما كان معنى الكلام صائرا في هذا الشق وسار؟ في كلا

وتصور في جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمن هذا المعنى كما دخل اين وكيف
لتضمنهما معنى حرف الاستفهام وامس لتضمنه معنى حرف التعريف ومن لتضمنه
معنى حرف الشرط وسوى ذلك فاما اف وهيهات وبابهما مما هو اسم للفعل في
الخبر فمحمول في ذلك على افعال الامر وكان الموضوع في ذلك انما هو لصه ومه
ورويد ونحو ذلك ثم حمل عليه باب اف وهيهات وشتان وسرعان من حيث كان
اسما سمي به الفعل واذا لا احد وهو اسم علم ان يشبه بما ركب وهو فعل
نكرة كان ان يشبه اسما سمي به الفعل في الخبر باسم سمي به الفعل في معنى
الخبر نحو قول الله تعالى اسمع بهم وابصر وقوله قل من كان في الضلالة فليمدد
له الرحمن مدا اي فليمدن ووقع ايضا لفظ الخبر في معنى الامر نحو قوله تعالى
لا تضار والدة بولدها وقولهم هذا الهلال معناه انظر اليه ونظائره كثيرة
فلما كان اف كصه في كونه اسما للفعل كما ان صه كذلك ولم يكن بينهما
الا ان هذا اسم لفعل مأمور وهذا اسم لفعل مخبر به وكان كل واحد
من لفظ الخبر والامر قد يقع موقع صاحبه صار كان كل واحد منهما هو صاحبه
فكان لا خلاف هناك في لفظ ولا معنى وما كان على بعض هذه القربى والشبه
الحق بحكم ما حمل عليه فكيف بما ثبت فيه ووقف عليه واطمأنت به فاعرف ذلك
وقياس هذا المذهب واضح لمن نظره قولك بايهم تضرب امرره اي بأيهم تضرب
امرر به وهو كثير انتهى ما اورده ابن جني في هذا الباب ويلحق بذلك نورده ما

مزيدة

مزيدة عليه منها قال ابن خالويه من العرب من اذا حذف عوض من ذلك
تشديد الميم في الفم في بعض اللغات عوضا من لامه المحذوفة فان اصله فمو
او فموه انشد الاصمعي يا ليتها قد خرجت من فمه ولتشديد اب واخ عوضا
من لاميهما فان اصلهما ابو واخو قال في الجمهرة ذكر ابن الكلبي ان بعض العرب
يقولون اخ واخه وقال ابن مالك في شرح التسهيل ذكر الازهري ان تشديد
خاء اخ وباء اب لغة قال وكذا تشديد نون هن قال الجميح الا ليت شعري هل
ابيتن ليلة وهنا جاذ بين لهن منتي من وتشديد ميم دم عوضا من لامه
المحذوفة فان اصله دمي قال والدم يجري بينهم كالجدول وقال اخ ان دمك
بعد عزته يا عمرو يبغيك احرارا على الجسد فقد شقيت شقاء لا انقضاء له
وسعد مرد بك موفور على الابد وذهب جماعة الى ان تشديد النون
في هذان عوض من الف ذا المحذوفة وقوم الى ان النون في المثنى والجمع
عوض من حركة المفرد وآخرون الى انها عوض من تنوينه وآخرون الى انها
عوض منهما معا ومن هذا الباب تعويض هاء التانيث من الف التانيث
الخامسة تقول في جمع حبنطى وعفرنى حبانط وعفارن فاذا عوضت
من الالف فان شئت تعوض الياء تقول حبانيط وعفارين وان شئت التعويض
الهاء فتقول حبانطة وعفارنة قال ابو حيان لكن باب تعويض الياء
واسع جدا لانه يجوز دخولها في كل ما حذف منه شيء غير باب التغيير وانما

نسخة عزته

واخرون فيه قالوا افعله كما تقول في التصحيح الحلاة فخص في ذلك حرف العلة
باللام من ذي الواو او ذكا [العلا] وخالف الفراء ما اثبات وتحجهم بقولهم سراة
وعندهم وزن سراة فعلة كما تقول نازل ونزل فالهاء من كساقطها معا [جنسه]
وانما تعرف بالرياضة كالاصل في اقامة اقوام بالاعتياض اطرد الكلام
وبعضنا جاء في التاصيل بفرق وعفي ليس للمجهول **وقال الزمخشري**
في الاحاجي معنى العوض ان يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شئ [فتتدارك]
ليس في اخواتها كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما
فذلك بزيادة التنوين والفرق بين العوض والبدل ان البدل يقع حيث يقع
المبدل منه والعوض لا يراعى فيه ذلك الا ترى ان العوض في اللهم في آخر
الاسم والمعوض منه في اوله وقد الف ابن جني كتاب التعاقب في اقسام البدل
والمبدل منه والعوض والمعوض منه قال في اوله اعلم ان كل واحد من جزئي التعاقب
وهما البدل والعوض قد يقع في الاستعمال موضع صاحبه وربما امتاز [احدهما]
بالموضع دون صاحبه الا ان البدل اعم استعمالا من العوض وذلك انا نقول
ان الف قام بدل من الواو في قوم ولا نقول انها عوض منها ونقول ان الميم في
آخر اللهم بدل من يا في اوله كما نقول انها عوض منها وان التاء في اتقى بدل من [عينها]
كما نقول انها عوض منها الا ترى الى سعة البدل وضيق العوض وكذلك جميع
ما استقريته تجد البدل فيه شائعا والعوض ضيقا فكل عوض بدل وليس كل بدل

عوضا

عوضا كذا وضع مذهب المحققين اهل هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم واجروا
عليه عاداتهم وهذا الذي رأوه في هذا اجود القياس وذلك ان تصرف ع و ض في
كلام العرب اين وقعت انما هو لان ياتي مستقبلا ثان خالفا لمنقص ومن
ذلك تسميتهم الدهر عوضا لانه موضوع على ان ينقضي الجزء منه ويخلفه جزء
آخر من بعده ومعلوم ان ما يمضي من الدهر فان لا يعاد ومعاد لا يرجع وما
ورد في نعوت المعوض منه قوله عاضها الله غلاما بعدما شابت الاصداغ
والضرس نقد اي عوضها الله الولد مما اخذه منها من ملكها والشعر وصحة الفم
فهذا حال تصرف ع و ض وليس كذلك تصرف ب د ل لان البدل من الشيء
قد يكون والشيئان جميعا موجودان الا ترى الى قول النحويين في مررت باخيك
زيد ان زيدا بدل من اخيك وان كانا جميعا موجودين فاما من قال ان زيدا
مترجم عن الاخ فانه لا يابى البتة ان تقول بدل منه وانما اثر لفظ الترجمة ههنا لان
كان يعتقد صحة لفظ البدل فيه كالفاظ يختارها احد الفريقين ويجيز [ذلك] جميع
ما اجاز الفريق الآخر كالجر والخفض والصفة والنعت والظرف والمحل والتمييز
والتفسير وغير ذلك ومما ينبغي ان تعرف فرقا بين البدل والعوض ان من حكم
البدل ان يكون في موضع المبدل منه والعوض ليس سبيله ان يكون في موضع
المعاض منه الا ترى ان ياء ميزان بدل من الواو التي هي فاء وهي في
مكانها والدال في ازدان بدل من التاء وهو في مكانها الا انك في رابت زيدا

بدلا من تنوينه وهو في مكانه وليس احد يقول ان ياء ميزان عوض من واوه
ولا الف قام عوض من واوه ولا الف رايت زيدا عوض من تنوينه في الوصل
وسبب ذلك ان ما تقدم مثاله من ان عوض انما هو لعدم الاول وتعويض الثاني
منه وليس كذلك الالف ما تقدم مثاله من ان عوض انما هو لعدم الاول وتعويض
الثاني منه في قام وباع لانهما فيهما كانتا الواو والياء ومتى نطقت بواحد
من هذه الاحرف الثلاثة فكانك نطقت بالاخر وكذلك الالف التي هي بدل
من التنوين ومن نون التوكيد لي اجريا جارية عندهم مجرى ما هي بدل منه حتى
انهم اذا نطقوا بالالف فكانهم قد نطقوا بالنون فالالف اذن كانها هي النون
وعلى هذا اسقط سيبويه حروف البدل الاحد عشر لان كل واحد منها وقع
موقع المبدل لا متقدما عليه ولا متراخيا عنه ولم يسم شيئا من ذلك عوضا
وليس كذلك ماء زنادقة لانها عوض من ياء زناديق قيل لها عوض لانها
لم تقع موقع ما هي عوض منه وكذلك تاء التفعلة نحو التقدمة والتجربة وتاء
التفعيل عوض من عين فعال فتاء تكذيب عوض من احدى عيني كذاب
لانها ليست في موضعها ولكن ياء التفعيل بدل من الف فعال لانها في موضعها
وكانت الياء ايضا قريبة الشبه بالالف كانها هي والبدل اشبه بالمبدل منه
من العوض بالمعوض منه انتهى **قاعدة** العوض والمعوض منه لا يجتمعان ثم من
ثم رد ابو حيان قول شيخه ابن عصفور والابذي انه لا يجوز حذف فعل

الشرط

الشرط في الكلام او حذفه وحذف الجواب معا الا ان الشرط تعويض لا من المحذوف
نحو اضرب زيدا ان اساء والا فلا فقال ليس شيء بل لا نافية وليست عوضا
من الفعل لانه يجوز الجمع بينهما تقول اضرب زيدا ان اساء وان لا يسيء فلا تضربه
ولو كان تعويضا لما جاز الجمع بينهما ورد ايضا قول ابي موسى الجزولي ان ما
اللاحقة لاي الشرطية عوض من المضاف اليه المحذوف الذي تطلبه من
جهة المعنى فقال لو كانت عوضا لم يجتمع مع الاضافة في قوله تعالى ايما الاجلين
لانه لا يجتمع العوض والمعوض منه بل الصواب انها زائدة لمجرد التوكيد ولذلك
لم تلزم ولو كانت عوضا للزمت **وملخصه** فروع **منها** قولهم اللهم الميم فيه عوض
من حرف النداء ولذا لا يجمع بينهما **منها** قولهم يماني وشامي وتهامي الالف
فيه عوض من احدى ياءي النسب ولذا لا يجمع بينهما **منها** قولهم عدة وزنة
ونحو ذلك الهاء فيه عوض من الواو المحذوفة التي هي فاء الكلمة والاصل وعد و
وزن ولذلك لا يجتمعان **منها** باب جوار وغواش يقال فيه حالة النصب
رايت جواري بمنع الصرف بلا خلاف لخفة الفتحة على الياء وفي حالة الرفع
والجر تحذف ياؤه ويلحقه التنوين والاصح انه عوض من الياء ولذا لا يجتمعان
قال في البسيط وهذه المسالة مما يعايا بها ويقال اي اسم اذا تم لفظه
نقص حكمه واذا نقص لفظه تم حكمه ونقصان لفظه بحذف يائه وتمام
حكمه بلحوق التنوين به **منها** قال في البسيط لا ينصب اللهم اسم الاشارة فيقال

يجتمع شيئان فيجرى حكم احدهما على الاخر ولا يجتمع الليل والنهار ولهذا
تعبر عن شيئين بلفظ احدهما وانما ارخت العرب بالليالي لسبقها اذ
كانت الشهور قمرية والقمر انما يطلع ليلا وقال ابن فلاح في مغنيه العرب
يغلب الاقرب على الابعد بدليل تغليب المتكلم على المخاطب وهما على
الغايب في الاسماء نحو انا وانت فعلنا وانت وزيد فعلتما واستدل بذلك
على ان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لان الحال اقرب
والعرب تغلب الاقرب على الابعد التغيير يانس بالتغيير فمن ذلك قال ابو حيان
باب النسب بني على ثلاث تغييرات لفظي وهو كسر ما قبل اليا وانتقال
الاعراب اليها ومعنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له الا ترى ان عليا
مثلا ينطلق على رجل اسمه على فاذا نسب اليه صار ينطلق على رجل ينسب
الى على وحكمي وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشتقة نحو مررت
برجل قرشي ابوه كانك قلت منتسب الى قريش ابوه ويطرد ذلك فيه
وان لم يكن مشتقا وان لم يرفع الظاهر رفع الضمير مستكنا فيه كما يرفعه
اسم الفاعل المشتق فهذه ثلاث تغييرات ولما كان فيه هذه التغييرات
كثر فيه التغيير والخروج عن القياس اذ التغيير يانس بالتغيير قال في شرح التسهيل
يتغير الاسم تغييرات منها انه ينقل من التعريف الى التنكير فيقول في تميم تميمي و
الاضافة في غير هذا الباب حكمها في الاكثر ان تعرف ومنها انه ينقل من

الجود

الجود الى الاشتقاق ولذا لما جاز وصفه المونث والحاقه التاء وعمله الرفع فيما
بعده من ظاهر او ضمير ومن ذلك قال ابن يعيش انما اختصت الاعلام بالحكاية
دون سائر المعارف لكثرة دورها وسعة استعمالها في باب الاخبارات
والعلامات ونحوها ولان الحكاية ضرب من التغيير اذ كان فيه عدول عن مقتضى
عمل العامل والاعلام مخصوصة بالتغيير الا ترى انهم قد احيوه ومحبب ومكوزة
وشاع فيها الترخيم دون غيرها من الاسماء لانها في اصلها مغيرة بنقلها الى
العلمية والتغيير يونس بالتغيير التقدير فيه مباحث الاول قال ابن هشام
القياس ان يقدر الشي في مكانه الاصلي لئلا يخالف الاصل من وجهي الحذف
ووضع الشي في غير محله فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيدا رايته مقدما
عليه وجوز البيانيون تقديره موخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص
حينئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند
اقتضاء امر معنوي لذلك فالاول نحو ايهم رايته اذ لا يعمل في الاستفهام
ما قبله ونحو واما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلي اما فعل وكنا قد مثلنا نحو
في الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر موخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر
واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة اصل
اخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا
ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في

مثل هذا او اذا قلت ان خلفك زيدا وجب تاخير المتعلق فعلا كان او اسما
لانه مرفوع ان لا يسبق منصوبها واذا قلت كان خلفك زيد جاز الامرين
ولو قدرته فعلا لانه خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة
الاسمية بالفعلية والثاني نحو متعلق بالبسملة الشريفة فان الزمخشري
قدره مؤخرا عنها لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا
فيؤخرون افعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيما لشانه بالتقديم فوجب
على الموحد ان يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك الثالث ينبغي
تقليل المقدر ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش ضربي زيدا
قائما ضربه قائما اولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذا كان او اذ كان
قائما لانه قدر اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ اولى وكان
تقديره في انت مني فرسخان بعدك مني فرسخان اولى من تقدير
الفارسي انت مني ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج
معه الى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج
معهما الى تقدير ثالث وضعف قول بعضهم في واشربوا في قلوبهم العجل
ان التقدير حب عبادة العجل والاولى تقدير الحب فقط وضعف قول
الفارسي ومن وافقه في واللائي يئسن الآية ان الاصل واللائي لم يحضن فعدتهن
ثلاثة اشهر والاولى ان يكون الاصل واللائي لم يحضن كذلك والمحذوف

الثالث

والثالث اذا استدعى الكلام تقدير اسماء متضايفة او موصوف وصفة مضافة
وجار ومجرور مضمر عايد عليها يحتاج الى الارتباط فلا يقدر ان ذلك حذف دفعة واحدة
بل على التدريج فالاول نحو كالذي يغشى عليه اي كدوران عين الذي والثاني نحو اذا
قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصبا اي تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا
والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه ثم حذف
في فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا قاله الاخفش الرابع
ينبغي ان يقدر المقدر من لفظ المذكور مهما امكن فيقدر في ضربي زيدا قائما ضربه
قائما فانه من لفظ المبتدا دون اذ كان او اذا كان ويقدر اضرب دون
اهن في زيدا اضربه فان منع من تقدير المذكور مانع معنوي او صناعي قدر
ما لا مانع له فالاول نحو زيدا اضرب اخاه يقدر فيه اهن دون اضرب فانه
زيدا اهن اخاه قدرت اهن والثاني نحو بزيد امرر به تقدر فيه جاوز دون
امرر لانه لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة
بحرف الجر نحو نصحت فقولك زيدا نصحت له جاز ان تقدر نصحت زيدا
بل هو اولى من تقدير غير الملفوظ به الخامس قال ابو البقاء في التبيين ليس كل مقدر
عليه دليل من اللفظ بدليل المقصور فان الاعراب فيه مقدر وليس في اللفظ
يدل عليه وكذلك الاسماء الستة عند سيبويه الاعراب مقدر في حروف
العلة المذكورة منها وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه التقديم والتاخير قال

لو قيل ان الانقلاب هو الاعراب لزم ... وبعض النحويين بان هو الاعراب الى ان يكون الاعراب

المصير الى ما ليس له نظير ومنها قال ابن الانبارى ذهب البصريون الى ان
الالف والواو والياء فى التثنية والجمع حرف اعراب وذهب بعضهم الى انها حركة و
لا حرف وهذا لا نظير له فى كلامهم ومنها قال ابن فلاح ذهب البصريون الى
ان اللهم اصله يا الله حذفت يا وعوض منها الميم المشددة فى آخره وقال
الكوفيون ليست الميم بعوض بل اصله يا الله أمّ اى اقصد فحذفت الهمزة
من فعل الامر واتصلت الميم المشددة باسم الله فامتزجا وصارا
كلمة واحدة ولا يستنكر تركيب فعل الامر مع غيره بدليل هلم فانها مركبة
عند البصريين من حرف التنبيه ولم وعندنا من هل وأم قالوا فما صرنا اليه
له نظير وما صرتم اليه دعوى بلا دليل ومنها الاندلسى فى شرح المفصل قال
الكوفيون ضمير الفصل اعرابه باعراب ما قبله لانه توكيد لما قبله ورده البصريون
بان المكنى لا يكون تاكيدا للمظهر فى شىء من كلامهم والمصير الى ما لا نظير له
فى كلامهم غير جائز ومنها ابن جنى فى الخصائص اذا دل الدليل لا يجب ايجاد
النظير وذلك على مذهب الكتاب فانه حكى فيما جاء على فِعِل ابلا وحده
ولم يمنع الحكم به ما عنده ان لم يكن له نظير لان ايجاد النظير بعد قيام الدليل
انما هو للانس به لا للحاجة اليه فاما ان لم يقم دليل فانك تحتاج الى النظير
الا ترى الى عزويت لما لم يقم الدليل على ان واوه وتاءه اصلان احتجت
الى التعليل بالنظير فمنعت ان يكون فعويلا لما لم تجد له نظيرا وحملته على

فعليت

فعليت لوجود النظير وهو عفريت ونفريت وقال ابن يعيش ذهب المبرد الى
ان نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك معربان وليسا مبنيين مع لا قال
لانه لا الاسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا يكون مع ما قبلها اسما واحدا
فلم يوجد ذلك وقال ابن يعيش وهذا اشارة الى عدم النظير قال واذا قام الدليل
فلا عبرة بعدم النظير اما اذا وجد فلا شك انه يكون مؤنسا واما ان يتوقف
ثبوت الحكم على وجوده فلا وقال الشلوبين قول من قال ان الحرف فى مسلمات
الستة دلايل الاعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب يؤدى الى
ان يكون الاسم المعرب على حرف واحد فى قولك ذو مال وهذه الحروف
زوايد عليه للدلالة على الاعراب وذلك خروج عن النظاير فلا ينبغى ان
يقال به حمل الشىء على نقيضه فيه فروع منها قال فى البسيط ذهب سيبويه الى
ان حرف التعريف اللام وحدها لان دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين
فكذلك دليل نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياسا لاحد النقيضين على
الآخر ولذلك كانت ساكنة كالتنوين ومنها كم الخبرية حملوها على رب فى لزوم
الصدرية لانها نقيضة ومنها لا النافية حملوها على ان فى العمل فى نحو لا طالعا
جبلا حسن حمل الاصول على الفروع قال ابن جنى قال ابو عثمان لا يضاف
ضارب الى فاعله لانك لا تضيفه اليه مضمرا فكذلك لا تضيفه اليه مظهرا
قال وجازت اضافة المصدر الى الفاعل لما جازت اضافته اليه مظهرا قال

ابن جني كان ابا عثمان انما اعتبر في هذا المضمر فقدمه وحمل عليه المظهر من قبل
ان المضمر اقوى حكما في باب الاضافة وهو التنوين وذلك ان المضمر اشبه بالجزء
الاضافة وهو التنوين من المظهر ولذلك لا يجتمعان في نحو ضاربانك وقاتلونه
من حيث كان المضمر بلطفه وقوة اتصاله شابها التنوين بلطفه وقوة
اتصاله وليس كذلك المظهر لقوته وقوة صورته الا ترى انه تثبت معه التنوين
فتنصبه نحو ضاربان زيدا فلما كان المضمر ما يقوى معه مراعاة الاضافة حمل
المظهر وان كان هو الاصل عليه ومن ذلك قولهم انما استوى النصب والجر
في المظهر في نحو رايت الزيدين ومررت بالزيدين لاستوائهما
في المضمر نحو رايتك ومررت بك وانما كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل
عليه حكم المظهر من حيث كان المضمر عاريا من الاعراب واذا عرى منه
جاز ان ياتي منصوبه بلفظ مجروره وليس كذلك المظهر لان باب الاظهار
ان يكون موسوما بالاعراب فلذلك حملوا الظاهر على المضمر في التثنية
وان كان المظهر هو الاصل اذ كان المراعى ههنا امر الفرعية والاصلية
وانما هو امر الاعراب والبناء واذا تاملت ذلك علمت انك في الحقيقة
انما حملت فرعا على اصل لا اصلا على فرع الا ترى ان المضمر اصل في
عدم الاعراب فحملت المظهر عليه لانه فرع في البناء كما حملت المظهر
على المضمر في باب الاضافة من حيث كان المضمر هو الاصل في منابذته التنوين

على المظهر

والمظهر فرع عليه في ذلك لانه انما هو متاصل في الاعراب لا في البناء فاذا انبهتك
هذه المواضع فتعاظمتك فلا تحتج لها ولا تغتط بالبديع اول ورودها
وتان لها ولا تطف بالصنعة ما يورده الخصم منها مناظرا كان او خاطرا انتهى حرف
الزاي الزيادة فيها فوائد ومنها قال ابن دريد في اول الجمهرة لا يستغني الناظر في
اللغة عن معرفة الزوائد لانها كثيرة الدخول في الابنية فلا يميز منها الرباعي والخماسي
والملحق بالسداسي فاذا عرف مواقع الزوائد في الابنية كان ذلك حريا ان لا يتعسر
عليه النظر فيها ومنها قال ابن يعيش من زيادة الحرف مما يشترك فيه الاسم والفعل واما
الحروف فلا يكون فيها زيادة لان الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك
في الحروف قال ومعنى الزيادة الحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها اما لافادة
معنى كالف ضارب وواو مضروب واما لضرب من التوسع في اللغة
نحو الف حمار وواو عمود وياء سعيد قال واذا ثبت زيادة حرف في كلمة
في لغة ثبتت زيادتها في لغة اخرى نحو جؤذر حكى فيه الجوهري الفتح والضم
فالهمزة فيه زائدة لانها زائدة في لغة من فتح اذ ليس في الاصول مثل جعفر بفتح
الفاء وضم الجيم واذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة كانت زائدة في اللغة الاخرى
لانها لا يكون زائدة في لغة اصلا في لغة اخرى هذا محال وكذلك تنفل بفتح
الفاء وضمها من فتح كانت زائدة لا محالة لعدم النظير ومن ضم كانت ايضا
زائدة لانها لا يكون اصلا في لغة زائدة في لغة اخرى انتهى ومنها قال ابن

الا يستحوذ لو الما استحوذوا والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً كتتميم
مفعول مما عينه واو وياء نحو ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود ورجل
معوود من مرضه وهذا لا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره اليه واعلم ان الشيء اذا
اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه
لا يتخذ اصلا يقاس عليه غيره الا ترى انك اذا سمعت استحوذ واستصوب اديتهما
بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما الى غيرهما فلا تقول في استقام استقوم
ولا في استباع استبيع ولا في اعاد اعود فان كان الشيء شاذاً في
السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه وجريت في نظيره
على الواجب في امثاله من ذلك امتناعك من وذر وودع لانهم لم يقولوهما
ولا غرو عليك ان تستعمل نظيرهما نحو وزن ووعد لو لم تسمعهما فاما
قولهم ودع الشيء يدع اذا سكن فانه مسموع متبع فائدة قال الجاربردي
في شرح الشافية اعلم ان المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف
القياس من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود والنادر ما قل وجوده
وان لم يكن بخلاف القياس كخزعال والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس
بالضم الشيء اذا اشبه الشيء اعطي حكما من احكامه حيث ما [illegible] ذكره ابن يعيش
في شرح المفصل قال وليس كل مشبه بشيئين يوجب لاحدهما حكما هو
في الاصل للآخر ولكن الشبه اذا قوي اوجب الحكم واذا ضعف لم يوجب

فكلما

فكلما كان الشبه اخص كان اقوى وكلما كان اعم كان اضعف الشبه
الفعل الاسم من جهة انه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكما لانه عام
وليس كذلك التشبيه من جهة انه ثان باجتماع السببين فيه لانه
نوع من الاسماء دون سائرها فهذا خاص مقرب للاسم من الفعل ومن
فروع ذلك الحال لما اشبهت الظرف عمل فيها حروف المعاني كليت وكان ومنها
الف الالحاق لما اشبهت الف التانيث من حيث انها زائدة وانها لا تدخل عليها
تاء التانيث كانت من اسباب منع الصرف ومنها سراويل لما اشبه صيغة منتهى الجموع
منع الصرف وقال السخاوي في شرح المفصل اذا اشبه الشيء الشيء في امرين
فما زاد اعطي حكمه ما لم ينفسد المعنى ولهذا اعملت ما عمل ليس لما اشبهتها في
النفي مطلقا وفي نفي الحاضر الشيئان اذا تضادا تضاد الحكم الصادر عنهما
ذكر هذه القاعدة ابن الدهان في الغرة قال ولهذا نظائر في المعقولات وسائر
المعلومات مشاهدا ومقيسا الا ترى ان الاعراب لما كان ضد البناء وكان
الاعراب اصله الحركة والتنقل كان البناء اصله الثبوت والسكون وكذلك الابتداء
لما كان اصله الحركة ضرورة كان الوقف اصله السكون الشروط المتضادة
في الابواب المختلفة قال ابن هشام العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون
في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا
لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الابواب والشرائط ومن ذلك اشتراطهم

الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت والتعريف لعطف البيان ولنعت
المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ولنعت النكرة وتعريف العلمية لمخصوص
لنع الصرف وتعريف اللام الجنسية لنعت الاشارة واى فى النداء
وفاعل نعم وبئس والابهام فى ظروف المكان والاختصاص فى المبتدا او صاحب
الحال والاخبار فى مجرور لولا ووجد ووجد ولبى وسعدى وحنانى
وفى مرفوع خبر كاد واخواتها الا عسى لفعل كاد زيد يموت ولا يكون يموت
ابوه ومرفوع اسم التفضيل فى غير مسئلة الكحل والاظهار فى تاكيد الاسم
المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين والافراد فى
الفاعل ونايبه والجملة فى خبر ان المفتوحة اذا خففت وخبر القول المحكى
نحو قولى لا اله الا الله وخبر ضمير الشان والجملة الفعلية فى الشرط وغير لولا
وفى جواب لو ولولا والجملتين بعد لما والجمل التالية لحرف التخصيص وجملة
اخبار افعال المقاربة وخبر ان المفتوحة بعد لو عند الزمخشرى ومتابعيه
نحو ولو انهم امنوا والاسمية بعد اذا الفجائية وليتما على الصحيح فيهما والاخبار
فى الصلة والصفة والحال والخبر وجواب القسم غير الاستعطافى و
الانشائية فى جواب القسم الاستعطافى والوصف فى مجرور رب اذا كان
ظاهرا واى فى النداء والجامد فى قولهم جاءك الجماء الغفير وما وطىء به من خبر او
صفة او حال وعدم الوصف فى فاعل نعم وبئس والاسماء المتوغلة فى الشبه

الحرف

الحرف الا فى الفاعل ونايبه ومفعول التعجب والمفعول الذى هو اى الموصولة
والمفعول الذى هو ان وصلتها والمبتدا الذى هو ان وصلتها والحذف فى
احد معمولى لات وعدم الحذف فى الفاعل ونايبه والجار الباقى عمله والرابط
فى المواضع الاحد عشر السابقة وعدم الرابط فى الجملة المضاف اليها نحو
يوم قام زيد والاضافة فى بناء اى الموصولة والقطع عنها فى بناء قبل وبعد
وغير حرف الصاد صدر الكلام قال الرضى كلما يغير معنى الكلام ويؤثر
فى مضمونه مضمونه وان كان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفى والتنبيه و
الاستفهام والتحضيض وان واخواتها وغير ذلك واما الافعال كافعال
القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت فى مضمون الجملة لم تلزم
التصدر اجراء لها مجرى ساير الافعال وقال فى البسيط الاسماء المتضمنة
لمعانى تقتضى التصدر وان لم تكن معارف ولهذا يقوم الاشارة على
العلم فى قولك هذا زيد وان كان العلم اعرف لتضمنه معنى الاشارة مسئلة
قال ابن هشام فى تذكرته زعم بدر الدين بن مالك ان اللام لا تدخل على خبر
ان اذا تقدم معموله عليه فلا تقول ان زيدا طعامك لاكل وكانه راى ان
اللام لا يتقدم معمول ما بعدها عليها لان لها الصدر والحكم فاسد والتعليل كذلك
على تقدير ان يكون راه ما فسد والحكم فلان السماع جاء بخلافه قال الله
تعالى وان كثيرا من الناس بلقاء ربهم لكافرون وقال الشاعر فانى الى قوم

ومنها قال ابن فلاح في المغني بني المضارع مع ضمير جمع المونث على
السكون مشبهة على اصل الافعال البناء على السكون لان التضمير يرد
الاشياء الى اصله تنبيه قال السخاوي في سفر السعادة لا يدخل على
المقسم به غير الباء اذا كان مضمرا لانها الاصل وقال ابو الفتح لان الاضمار
يرد الاشياء الى اصولها في كثير من المواضع يقول اعطيتكم درهما
ثم تقول الدرهم اعطيتكموه وما حكاه يونس من قولهم اعطيتكه شاذ
وقال ابو بكر محمد بن عبد الملك النحوي انما يرد الاضمار الاشياء الى اصولها
لاسباب توجب الرد لاجل الاضمار فلا يقاس عليه ما لا سبب
فيه مع ان الشئ اذا جاء على اصله ولم يمنع مانع فلا سؤال فيه ولا
يحتاج الى تعليل الا ان يخالف الاستعمال فقوله اعطيتكم درهما
اصله اعطيتكموا فاسكنوا الميم تخفيفا وكرهوا الاسكان مع الهاء
لخفائها وقربها من الساكن وكذلك كان عليه مال احسن من ذلك
عليهن مال وكذلك اليوم سرت فيه لان الاضمار يبطل كونه ظرفا فما
هنا جاء فيه الى كسائر الاسماء التي ليست ظروفا قال السخاوي
قوله انما يرد الاشياء الى اصولها لاسباب توجب الرد لاجل الاضمار
كلام متناقض يقتضي ان الاضمار يرد ولا يرد وقوله مع ان الشئ اذا
جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه انا اقول بلي فيه سؤال لان

قولنا

قولنا لك لا فعلن قد جاء على اصله وفيه من السؤال لم لم يجز ان يقول وكذا
ولا ذلك فاختصاص الباء بهذا الابد له من سبب والسبب ان الباء الاصل
ولهذا تقول اقسم بالله ولا تقول اقسم والله ولا اقسم تالله انتهى مسئلة
قال ابن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على انك اذا اتصلت عساي وعساك
وعساه ولولاي ولولاك ولولاه ان هنا شيئا قد تجوز فيه باستعماله على
غير اصله واختلف فيم وقع المجاز فقال سيبويه ان عسى خرجت عن
عمل كان وعملت عمل لعل لشبهها بلعل في الطمع فالضمير منصوب على
انه اسمها ولولا قد صارت حرف جر والضمير معها مجرور وقال الاخفش
ان عسى على بابها من انها غير عاملة واستعير نائب عن ضمير المنصوب
للمرفوع فالضمير عنده في عسى في موضع رفع لا في موضع نصب والضمير
في لولا ايضا وان كان صورة ضمير الجر مستعار للرفع فهو عنده ايضا
في لولا في موضع رفع على الابتداء الا في موضع جر قال ابن النحاس
والوجه ما ذكره سيبويه لان التجوز في الفعل او الحرف احسن من التجوز في
الضمير لان المضمرات ترد الاشياء الى اصولها فلا اقل من ان لا تخرج
هي عن اصلها وموضعها الضمير اطلب بالاضافة من الظاهر بدليل جواز
الاضافة والنصب في ضارب زيد في الحال والاستقبال والاقتصار
على الاضافة في نحو ضاربك وضاربه على مذهب سيبويه انه مضاف

ليس الا ذكره الشلوبين في شرح الجزولية حرف الطاء التقارب بين الحكم
الثالث
عقد له ابن جني بابا في الخصائص وفيه فروع منها لام التعريف والاضافة اذا
دخلت على المنون حذف لها تنوينه ومنها ياء النسب اذا دخلت على ما فيه تاء
التانيث حذفت لها التاء واذا دخلت على ما فيه التاء حذفت لاجلها نحو
تمرة وتمرات ولو سميت رجلا او امراة بهندات لقلت في الجمع ايضا هندات
بحذف الالف والتاء الاوليين للاخيرين وقال ابو البقاء في التبيين اذا جرى
اسم الفاعل والصفة المشبهة على غير من هي له وجب ابراز الضمير فيها مطلقا
عند البصريين لان ترك ابرازه يفضي الى اللبس في بعض المواضع نحو زيد عمرو ضاربه
هو واللبس يزول بابراز الضمير فيجب ان يبرز نفيا للبس ثم يطرد الباب فيما
لا يلبس نحو هند زيد ضاربته هي كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو تعد ونعد
واعد فانهم حذفوا منها الواو كما حذفوها في يعد وكذلك يكرم ونكرم وتكرم محمولة
على اكرم وقال ابن القواس في شرح الالفية بن معط قدر الكسر في المنقوص
لاجتماع الامثال اذ الياء بكسرتين والضم حملا على الكسر للمناسبة بدليل
اجتماع اصليهما رفعين دون الالف ولان الضمة اثقل من الكسرة بدليل
قلب الواو ياء اذا اجتمعا مطلقا وظهر النصب لخفة الفتحة ولم تعد الواو
في رايت غازيا وداعيا فيقال غازو وداعو لثبوت القلب رفعا وجرا
تغليبا للاكثرين وطردا للباب حرف الطاء الطرد فيه مباحث الاول الحمل
العين العامل

اصل في

الاصل في الافعال فرع في الاسماء والحروف فما وجد من الاسماء والحروف عاملا فينبغي ان يسال
عن الموجب لعمله كذا في شرح الجمل وقال صاحب البسيط اصل العمل للفعل
ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ثم لما شبه بهما من
طريق التثنية والجمع والتذكير والتانيث وهي الصفة المشبهة واما افعل
التفضيل فانه اذا صحبته من امتنعت منه لحوق هذه الاحكام فبعيد لذلك
عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر وقال ابن السراج في الاصول انما
اعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سببا له وشاركه في المعنى
وان افترقا في الزمان كما اعربوا الفعل لما ضارع الاسم فكما اعربوا هذا اعملوا
ذاك واعملوا المصدر اعمال اسم الفاعل اذا كان الفعل مشتقا منه ثم قال
واعلم ان الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من
الافعال والحروف قال والاصل عندنا ان الاسماء لا تعمل في الاسماء الا
ما ضارع الفعل منها ولولا معنى الحرف ما جر الثاني اذا اضيف اليه الاول
وقال الجرجاني الاصل في الاسماء ان لا يكون عاملة وباعتمادها لا يجب
عنها الوصف الاسمية فان قيل اذا كان الاعتماد لا يوجب لها صفة زائدة
فلم عملت اذا ولم اشترط الاعتماد قيل الاسم الصريح هو الذي يصح ان يخبر
عنه بوجه من الوجوه والصفة اذا اعتمدت لم يصح ان يخبر عنها بل هي بمنزلة
الخبر لان الاسم الصريح ليس فيه الا تميز ذات عن ذات واذا عرفت ذلك

ثاني

الالة فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك هاهنا
عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي على الصحيح بل ادعى بدر الدين ابن مالك
في تكملة شرح التسهيل انه لا خلاف فيه وليس كذلك بل الخلاف فيه موجود فقد
ذهب الكسائي الى ان عامله لفظي وهو حروف المضارعة وعلى انه معنوي
اختلف فيه فقيل هو تجرده من الناصب والجازم وعليه الفراء وقيل هو تعريه من العوامل
اللفظية مطلقا وعليه جماعة من البصريين منهم الاخفش وقيل الاعلم ارتفع
بالاهمال قال ابو حيان وهو قريب من الاول وقال جمهور البصريين هو وقوعه موقع
الاسم كقولك زيد يقوم كونه وقع موقع قائم هو الذي اوجب له الرفع وقال
ثعلب ارتفع بنفس المضارعة وقال بعضهم ارتفع بالسبب الذي اوجب له
الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب قال ابو حيان فهذه سبعة مذاهب
في الرفع للفاعل (للفعل) المضارع واحد منها لفظي وثلاثة معنوية ثبوتية وهي الاخيرة
وثلاثة معنوية عدمية وهي التي قبلها قال وليس لهذا الخلاف فائدة ولا ينشا
عنه حكم نطقي ثالثة الخلاف جعله الفراء وبعض الكوفيين عامل النصب في
الفعل المضارع بعد او وبعد الفاء وبعد الواو في الاجوبة الثمانية يريدون
بذلك مخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه
فهو عندهم نظير لو تركت والاسد لاكلك نصبت لما لم ترد عطف الاسد عليه
التقدير اذ لا يتصور ان يكون التقدير لو تركت وترك الاسد لان الاسد لا يقدر

عليه

عليه فيتركك وكذلك عندهم زيد امامك وخلفك انما انتصب بالخلاف لان
الظرف خلاف المبتدا فلذلك لم يرفع كما يرفع قائم من قولك زيد قائم وقد
يرفعون البعض على المخالفة كقولهم على الحكم الماضي لو ما اذا قضى قضيته ان لا يجوز
وبقصد قال الفراء هو مرفوع على المخالفة قال ابن يعيش معنى الخلاف عندهم
عدم المماثلة وقال ابن يعيش فذهب الكوفيون الى ان المفعول معه منصوب
على الخلاف وذلك انا اذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال
استوى الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لم تكن معوجة فتستوي فلما
خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف قالوا وهذه قاعدتنا في الظرف
نحو زيد عندك رابع عامل الفاعل فذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل يرتفع
باحداثه الفعل وذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعلية كذا
نقله عنه ابن عمرون وابن النحاس في التعليقة وذهب هشام الى انه يرتفع
بالاسناد قال ابن فلاح ورد ذلك بان العامل اللفظي مجمع عليه و
المعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه
خامس عامل المفعول ذهب خلف الاحمر الى ان العامل في المفعول معنى
المفعولية نقله ابن فلاح في المغني سادس عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان
ذهب الاخفش الى انه معنوي وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدا او الفعل
المضارع ذكره في البسيط فائدة قال ابن الحاجب في اماليه العوامل اللفظية

مطلقة على كان واخواتها وعلى ظننت واخواتها وان واخواتها وما الحجازية
وحروف الجر وان كانت لفظية ايضا الا انها لما كانت تقتضي شيئا واحدا
لم تعد مع تبك بخلاف ما ذكرنا ولا **البحث الرابع عشر** اختص بشي ولم ينزل
منزلة الجزء منه فانه يعمل ذكره الجزولي في حواشيه ونقله ابن الخباز في شرح الدرة
الالفية قال وقوله ولم ينزل الى آخره يحترز به من قد والسين وسوف ولام التعريف
فانهن مختصات ولم يعملن لانهن كالجزء مما يليه وسبقه الى ذلك ابن السراج قال
في الاصول وفي بعض شروح الجمل مثله وزاد ان الدليل على ذلك في سوف
دخول اللام عليها في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فلولا انها بمنزلة حرف من
حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل قال وان واخواتها وحروف
الجر انما عملت في الاسماء لانفرادها بها والنواصب والجوازم انما عملت في
الاسماء لانفرادها بها والنواصب والجوازم انما عملت في الافعال لانفرادها
بها وكان القياس في ما النافية ان لا تعمل الا انها لما كان لها شبهان
شبه عام وشبه خاص عملت فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصة
في كونها يلي الاسماء والافعال وشبهها الخاص شبهها بليس وذلك انها
للنفي كما ان ليس كذلك وتخلص الفعل المحتمل للحال كما ان ليس كذلك فمن راعى
الشبه الخاص اعملها وهم الحجازيون وقال السهيلي الحق ان يقال الحرف يعمل فيما
يختص به ولم يكن مخصصا له كلام التعريف وقد والسين وسوف لان المختص

للنفي كالوصف

للنفي كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف وهذا اولى من قولهم ولم ينزل منزلة
الجزء منه لان ان المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهي بمنزلة الجزء منه لانها موصولة
وفي شرح التسهيل لابي حيان انما عملت اذن وان كانت غير مختصة بالمضارع
تشبيها بان كما اعمل اهل الحجاز ما اعمال ليس وان كانت غير مختصة بالاسماء لشبهها
بها ووجه الشبه ان كل واحد منهما حرف آخره نون ساكنة قد دخل على
مستقبل وبعض العرب الغى اذن مراعاة لعدم الاختصاص كما الغى بنو تميم
ما فلم يعملوها لعدم الاختصاص وفيه قال بعض اصحابنا انما لم تعمل ادوات التحضيض
لانها يجوز التقديم الاسم فيها على الفعل صارت كانها غير مختصة بالفعل وفيه ان
لولا ولوما لم تعملا وان كان لا يليهما الا الاسم لانهما ليسا بمختصين بالاسماء
اذ لو كانتا مختصتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه وكان يكون عملهما الجر اعطاء
للمختص بالاسم المختص في الاعراب وهو الجر على ما تقرر في العوامل ويكونان
كان واخواتها من الحروف المختصة بالاسماء وانما هما حرفان دخلا على
الجمل لكن تلك الجمل تكون اسمية وقد لاحظ معنى الاختصاص من الا ان تاليهما
مرفوع بهما وهو مذهب الفراء وابن كيسان وعزاه ابو البركات ابن الانباري
الى الكوفيين وقال ابن التصحيح وعزاه صاحب الافصاح الى جماعة من البغداديين
وقال ابو الحسن الابذي الصواب مذهب البصريين انه مرفوع بالابتداء لان كل
حرف اختص باسم مفرد فانه يعمل فيه الجر لانه استحق العمل فلو كانت لولا عاملة

التحضيض

عامة لانها ليست لها معان في انفسها وانما معانيها في غيرها واما الذي
معناه في نفسه وهو الاسم فاصله ان لا يعمل في غيره وانما وجب ان يعمل
الحروف في كل ما دل على معنى فيه لانه اقتضاه معنى فيقتضيه عملا لان الالفاظ
تابعة للمعاني فكما انتشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب ان يتشبث
به لفظا وذلك هو العمل فاصل الحرف ان يكون عاملا فتذكر الحروف
التي لم تعمل وسبب سلبها العمل منها هل فانها تدخل على جملة قد عمل
بعضها في بعض وسبق اليها الابتداء والفاعلية قد دخلت لمعنى في الجملة
لا لمعنى في اسم مفرد فاكتفى بالعمل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء
ونحوه وكذلك الهمزة فانها حرف دخل لمعنى في الجملة ولا يمكن الوقف
عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه انه مفرد لا يوقف عليه ولو توهم عليها
ذلك فيه لعمل في الجملة لكن ضر الظهور اثره فيها تعلقه بها ودخوله
واقتضاه لها كما فعلوا في ان واخواتها حيث كانت كلمات من
ثلاثة احرف فصاعدا يجوز الوقوف عليها كانه وليته ولعله ما عملوها
في الجملة اظهارا للارتباطها وشدة تعلقها بالحديث الواقع بعدها او
ربما ارادوا التوكيد تعلق الحرف بالجملة اذا كان مؤلفا من حرفين نحو
هل فربما توهم الوقف عليه او خيف ذهول السامع عنه فادخل
في الجملة حرف زائد ينبه السامع عليه وقام ذلك الحرف مقام

القلب نحو هل زيد بذاهب وما زيد بقائم فاد السمع الى طلب الباء وهي لا تدخل
في الثبوت فاكد عنده ذكر النفي والاستفهام وان الجملة غير منفصلة عنده ولذلك
اعمل اهل الحجاز ما النافية لشبهها بالجملة ومن العرب من اكتفى في ذلك التعلق
وتاكيده بادخال الباء في الخبر واما نائبة في التاثير عند العمل الذي هو النصب
وانما اختلفوا في ما ولم يختلفوا في هل المشاركة ما ليس في النفي حيث ارادوا ان
يكون لها اثر في الجملة لتاكد تعلقها بها جعلوا ذلك الاثر كاثر ليس وهو النصب
واهمل من باب ليس اقوى لانها كلمة كليت ولعل وكان والوهم الى انفصال
الجملة عنها اسرع منه الى توهم انفصال الجملة عما وصل فلم يكن بد من اعمال ليس
وابطال معنى الابتداء السابق وكذلك اذا قلت ما زيد الا قائم فلم يعملها
احد منهم لانه لا يتوهم انقطاع زيد عن ما لانه الا لا يكون ايجابا الا بعد نفي فلم
يتوهم انفصال الجملة عن ما ولذلك لم يعملوها عند تقدم الخبر نحو ما قائم زيد لما
وليس من رتبة النكرة ان يكون مبتدا بها مخبرا عنها الا مع الاعتماد على ما قبلها
فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عما قبلها لهذا السبب الحديث فلم
يحتج الى اعمالها واظهاره ونفي الحديث كما كان قبل دخولها مستغنيا
عن تاثيرها فيه ولا حرف لانها ان كان عاطفا فحكمه حكم حروف العطف
ولا نافية منها عامل فان لم تكن عاطفة نحو لا زيد قائم ولا عمرو فلا حاجة
الى اعمالها في الجملة لانه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله ولا عمرو فلا حاجة الى

اعمالها في الجملة لانه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله ولا عمرو لان الواو مع الثانية
تشعر بالاولى لا محالة وترتبط الكلام بها فلم يحتج الى اعمالها وبقية الجملة عاملا
فيها الابتداء كما كانت قبل دخول لا الا انهم في النكرات قد ادخلوها على المبتداء
والخبر تشبيها بليس لان النكرة ابعد في باب الابتداء من المعرفة والمعرفة يشبه
استبداد باول الكلام واما التي للتبرئة فللنحويين فيها اختلاف امر عاملة
ام لا فان كانت عاملة فكما اعملوا ان حرصا على اظهار تشبيها بالحدث ولم
تكن عاملة فلما كلام واما حرف النداء فعامل في المنادى عند بعضهم والذي
يظهر خلافه ولو كان عاملا لما جاز حذفه وابقاء عمله فان قلت لم عملت النواصب
والجوازم في المضارع والفعل بعدها جملة ثم ان المضارع قبل دخولها كان
مرفوعا بعامل معنوي فهلا منع هذا العامل هذه الحروف من العمل كما منع
الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل الا ان يخشى انقطاع الجملة
كما حيث في ان واخواتها فالجواب من وجهين احدهما ان الابتداء اقوى من
عامل المضارع وان كان كل منهما معنويا لان عامل المضارع هو وقوعه
موقع الاسم المخبر عنه وهو تابع له فلم يقو قوته فلم يمنع شيئا من الحروف
اللفظية عن العمل والثاني ان هذه الحروف لم تدخل لمعنى في الجملة انما دخلت
لمعنى في الفعل خاصة فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الاسماء
من حيث دلت على معنى فيها لا في الجملة واما الا في الاستثناء ففيه زعم بعضهم

انها

انها عاملة والصحيح انها موصلة الفعل الى العمل في الاسم بعدها كتوصيل واو
المفعول معه الفعل الى العمل فيما بعدها فاستغنوا بايصالها العامل عن اعما
لها عملا اخر وكانها من العاملة ومثلها في ذلك حروف العطف ويقارب هذا
ما تقدم لام التوكيد وتركهم اعمالها في الجملة مع انها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط
بل لترتبط ما قبلها من القسم بما بعدها قال وهذا الاصل محيط لجميع اصول
اعمال الحروف وغيرها من العوامل وكاشف عن اسرار العمل للافعال وغيرها
من الحروف في الاسماء ومنبه على سر امتناع الاسماء ان يكون عاملة
في غيرها هذا لفظ السهيلي وقال الشلوبين الحروف لا تعمل بما فيها من
معنى الافعال خاصة لانها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها اذ ليس حرف
معنى يخلو من معنى الفعل فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها و
انما يعمل منها ما توفرت فيه اشباه الفعل كما توفرها في ان واخواتها
واما الجارة [illegible] ولهذا لم تعمل ما في النداء لان تلك الاشباه ليست موجودة
فيها مسئلة قال السهيلي الفعل لا يعمل في الحقيقة الا فيما يدل عليه
لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به او فيما كان تابعا لواحد من هذه
نعتا وتوكيدا او بدلا لان التابع هو الاسم الاول في المعنى فلم يعمل الفعل
الا فيما دل عليه لفظه لانك اذا قلت ضرب اقتضى هذا اللفظ ضربا
وضاربا ومضروبا وما عدا ذلك انما يصل اليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول

بين العامل والمقتضي قال ابن يعيش في شرح المفصل لبيّنت الاضافة اي
العاملة للجر وانما هي المقتضية له والمعنى بالمقتضي هنا ان القياس يقتضي
هذا النوع من الاعراب لتقع المخالفة بينه وبين اعراب الفاعل والمفعول
فيتميز عنهما اذ الاعراب انما وضع للفرق بين المعاني والعامل هو حرف
الجر او تقديره فالاضافة معنى وحرف الجر لفظ وهي الاداة المحصلة
له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب
في الفاعل والمفعول والفعل اداة محصلة لهما فالمقتضي غير العامل انتهى
الحادي عشر قال ابن النحاس في التعليقة هنا نكتة لطيفة وهو ان الاسم العامل
ومعموله يتنزل منزلة المضاف والمضاف اليه في باب النداء وباب
لا فكما يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه كذلك يحذف
العامل ويبقى معموله الا لما كان الاكثر اذا حذف المضاف يعرب المضاف
اليه باعرابه ولا كذلك العامل والمعمول كثر حذف المضاف وقل حذف
العامل الثاني عشر قال ابن يعيش قد يكون للحرف عمل في حال لا يكون له
في حال اخرى وفيه نظائر الاول لولا تعمل الجر في المضمر ولا تعمله مع المظهر
الثاني لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها الثالث عسى تنصب المضمر نحو
عساك وعساي وعملها مع الظاهر الرفع الرابع لات تعمل عمل ليس في
الاحيان ومع غيرها لا يكون لها عمل هذا ما ذكره ابن يعيش وذكر ابن الحاجب

ابن ابي الربيع

بن ابي الربيع في شرح الايضاح مثله وزاد في النظائر تاء القسم تختص باسم
الله وكاف التشبيه تختص بالظاهر وكذا واو القسم ومذ ومنذ وقال
ابو البقاء في التبيين من الحروف ما يعمل في موضع آخر الا ترى ان واو القسم
تجر في موضع ولا تجر في موضع آخر وذلك كثير وعلى ما ذكر سيبويه لولا و
انما تجر المضمر دون غيره واستانس لها بنظائر منها لدن ولات قال ولا
ينبغي لك ان تكسر الباب وهو مطرد وانت تجد له نظائر الثالث عشر
لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ولهذا ارد قول من قال ان الابتداء
والمبتدا معا عاملان في الخبر وقول من قال ان المتبوع وعامله عاملان في
التابع وقول من قال ان ان وفعل الشرط معا عاملان في الجزاء وقول
من قال ان الفعل والفاعل معا عاملان في المفعول حكاه ابو البقاء
في التبيين عن بعض الكوفيين وابن فلاح في المغني عن الفراء وقال
ابن النحاس في التعليقة اذا جعلنا مجموع حلو حامض خبرا فلا بد من ضمير
من طريق المعنى لان المعنى عليه ولا فيهما لانه يحتاج لكونان قد رفعا ذلك
الضمير فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد وذلك لا يجوز الرابع عشر
مرتبة العامل ان يكون مقدما على المعمول قال ابن عصفور في شرح
المقرب فان قيل بما نقض ذلك قولهم العامل في اسماء الشرط واسماء
الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها فالجواب ان اسماء الشرط تضمنت معنى ان

واسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة والاصل في من ضربت أمن ضربت
ثم حذفت الهمزة في اللفظ وتضمن الاسم معناها واذا كان الاصل كذلك
فتقديم العامل في اسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر الى
الاصل وانما امتنع تقديمه عليها في اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط
والاستفهام الخامس عشر قال ابن اياز العامل اللفظي وان ضعف تعلقه
اولى من العامل المعنوي بدليل اختيارهم زيدا ضربت على زيد ضربته وقولهم
ان زيدا اضرب لا يجوز الا في الضرورة السادس عشر قال الشلوبين في شرح الجزولية
العوامل لا يليها الا الجوامد لا الصفات الا ان تكون خاصة لجنس بها فيجوز
ح وحذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فاجرى الاسم الذي
بعد اسم الاشارة مجراه دون اسم الاشارة فكما انه ليس بمستحسن مررت
بالحسن ولا مررت بالجميل لانه لا يختص جنسا من جنس فكذلك ليس
بمستحسن مررت بهذا الحسن ولا بهذا الجميل ولكن المستحسن انما هو مررت
بهذا الضاحك كما يستحسن مررت بالضاحك لانه يختص جنسا
من جنس فيعلم الموصوف ههنا السابع عشر قال ابن عصفور العامل الضعيف
لا يعمل فيما قبله ولهذا لا يتقدم اخبار ان واخواتها عليها انتهى ولا
المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم ولا الحال على
عاملها الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم الاشارة وليت و

لعل

لعل وكان وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار ولا التمييز على عامله
الجامد اجماعا ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل الثامن عشر
قال ابو البقاء في التبيين العامل مع المعمول كذلك الا في مواضع قد استثنيت
على خلاف هذا الاصل لدليل راجح التاسع عشر قال ابو الحسين بن ابي الربيع
في شرح الايضاح الحروف لم يأت فيها التعليق وجاء التعليق في الافعال
وقد جاء في الاسماء قليلا قالوا مررت بخير وافضل من زيد فمن مخفوضة
بالثاني والاول معلق وانشد سيبويه من ذراعي وجبهة الاسد العشرون
قال ابن هشام العامل الضعيف لا يحذف ومن ثم لا يحذف الجار والجازم
والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك
العوامل ولا يجوز القياس عليها الحادي والعشرون قال ابن جني يدل على
ضعف عوامل الافعال عن الاسماء ان جواب الشرط وفعل الشرط جزم
المبتدا بالمبتدا والابتداء فجرت ان مجرى الابتداء العارض لا يعتد به
فيه فروع منها افعل الوصف اذا طرات عليه الاسمية فهو باق على منع صرفه
ولا يعتد بالعارض كادهم وافعل الاسم اذا طرات عليه الوصفية فهو
باق على الصرف ولا يعتد بعارض الوصفية كاربع في قولك مررت
بنسوة اربع ومنها قولهم صيد وحول بتصحيح الياء والواو وان تحركا
وانفتح ما قبلها مراعاة للاصل واهمال العارض ومنها قال الشلوبين في شرح

يكون مغنى في ذلك الفعل اثقل من الاسم الفعل اثقل من الاسم
وعلله صاحب البسيط بوجهين احدهما انه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب
والاسم بمنزلة المفرد والثاني ان الاسم اكثر من الفعل بدليل ان تركيب
الاسم يكون مع الفعل ومن غير فعل والكثرة مظنة الخفة كما في المعرفة
والنكرة قال واذا تقرر ثقله فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين احدهما
ان الفعل مشتق من المصدر على مذهب اهل البصرة والمشتق فرع على
المشتق منه لانه يتوقف وجود الفرع على وجود الاصل والثاني ان الفعل يفتقر
الى الاسم في افادة التركيب والاسم يستقل بالتركيب من غير توقف قال
ابن يعيش الافعال اثقل من الاسماء لوجهين احدهما ان الاسم اكثر من الفعل
من حيث ان كل فعل لا بد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغني الاسم
عن الفعل واذا ثبت انه اكثر في الكلام كان اكثر استعمالا واذا كثر استعماله
خف على الالسنة لكثرة تداوله الا ترى ان العجمي اذا تعاطى كلام العرب ثقل
على لسانه لقلة استعماله وكذلك العربي اذا تعاطى كلام العجم كان
ثقيلا عليه لقلة استعماله له والثاني ان الفعل يقتضي فاعلا ومفعولا
فصار كالمركب منهما اذ لا يستغني عنهما والاسم لا يقتضي شيئا من ذلك
فهو مفرد والمفرد اخف من المركب وقال ابن النحاس في التعليقة الاسم
اخف من الفعل لوجوه منها ان الاسماء اكثر استعمالا من الافعال

وان

والشيء اذا كثر استعماله على السنتهم خف وثانيها انه اكثر استعمالا الامور
ومنها الاوزان وعدد الحروف اما في الاصول فلان اصول الاسماء ثلاثية
ورباعية وخماسية وليس في الافعال خماسية واما بالزيادة فالاسم يبلغ بالزيادة
سبعة والاكثر من ذلك على ما ذكر والفعل لا يزاد على الستة وقد زاد
عليه في الاصول والزيادة واما الابنية فابنية الاصول في الاسماء المجمع عليها
تسعة عشر واصول الافعال اربعة واما الابنية بالزيادة فالاسماء تزيد
على ثلثمائة والفعل لا يبلغ الثلثين ومنها ان الاسم يفيد مع جنسه والفعل
لا يفيد الا بانضمام الاسم ومنها ان الفعل يفتقر الى الفاعل فيثقل ولا
كذلك الاسم فان قلت فان المبتدا يحتاج الى الخبر فليكن كاحتياج الفعل
الى فاعله قلنا تعلق الفعل بفاعله اشد من تعلق المبتدا بخبره لان الفاعل
ينزل منزلة الجزء من الفعل ولا كذلك الخبر مع المبتدا ومنها ان الفعل
يلحقه زوائد نحو حروف المضارعة وتاء التانيث ونون التوكيد و
الضماير فيثقل بذلك ومنها ان الافعال مشتقة من المصادر والمشتق
فرع على المشتق منه فهي اذن فرع على الاسماء والفرع اثقل من
الاصل انتهى قاعدة قال ابن هشام انهم يعبرون بالفعل عن امور احدها
وقوعه وهو الاصل والثاني مشارفته نحو واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن
فامسكوهن اي فشارفن انقضاء العدة وليخش الذين لو تركوا من

خلفهم اي لو شارفوا ان يتركوا الثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط
نحو فاذا قرات القران فاستعذ اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا اذا قضى امرا
فانما يقول له كن فيكون الرابع مقاربته كقوله الى الملك كاد الجبال لفقده تزول
وزال الراسيات من الصخر اي تزول الراسيات الخامس القدرة عليه
نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين اي قادرين على الاعادة واصل ذلك ان
الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب
وبالعكس قال ابن هشام في الكلام اذ دخلت القلنسوة في راسي وعرضت الناقة
على الحوض وعلى الماء قاله الجوهري وجماعة منهم الكسائي والزمخشري
ويوم يعرض الذين كفروا على النار وفي كتاب التوسعة لابن السكيت
ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقيل اذا طلعت الجوزاء انتصب
العود في الحربا اي انتصب الحربا في العود وقال ثعلب في قوله تعالى ثم في سلسلة
ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل
ان منه وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا نحو دنى فتدلى اذهب بكتابي
هذا فالقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون وقال الجوهري في فصل
قاب قوسين ان اصله قابي قوس فقلب التثنية والافراد وهو حسن
لان القاب ما بين مقبض القوس وسيته اي طرفه وله طرفان فله قابان ونظره
قوله اذا احسن ابن العم بعد اساءة فلست لشري فعله بحمول اي لشر فعله

وقال في البسيط ايضاف اسم الفاعل المتعدي الى المفعول دون الفاعل
لان اضافته الى الفاعل والمفعول تفضي الى اللبس لعدم تعين المضاف اليه
فالزم اضافته الى المفعول ليحصل بذلك تعين المضاف اليه بخلاف الصفة
المشبهة واسم الفاعل من اللازم فانه لا لبس في اضافته الى فاعله لتعينه
فجازت اضافته لذلك وقال ابن فلاح في المغني انما ضم حرف المضارعة
في الرباعي دون غيره خيفة التباس الرباعي بزيادة الهمزة بالثلاثي نحو ضرب
يضرب واكرم يكرم لان الهمزة في الرباعي تزول مع حرف المضارعة فلو
فتح حرف المضارعة لم يعلم امضارع الثلاثي هو ام مضارع الرباعي
ثم حمل بقية ابنية الرباعي على ما فيه الهمزة وانما خص الضم بالرباعي
لان الثلاثي اصل والرباعي بزيادة الهمزة فرع فجعل للاصل الحركة الخفيفة
وللفرع الحركة الثقيلة وما زاد على الثلاثي محمول على الثلاثي وخرج عن
هذا الاصل اهراق يهريق واسطاع يسطيع فانه ضم حرف المضارعة
منهما مع انهما اكثر من اربعة وفي ذلك وجهان احدهما ان الهاء والسين
زيدتا على غير قياس والمعنى على الفعل الرباعي فهما في حكم العدم والثاني
انهما جعلا عوضا عن حركة عين الكلمة فانها نقلت الى فائها واذا كانا
عوضا عنها لم يعتد بهما حرفان مستقلان فلذلك لم يتغير حكم الرباعي
ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا الى الخماسي وتغيرت صيغة الرباعي

وتجردت للعطف بمعنى بل ولا يجوز تجريدها كيف دون ام لان تجريدها عن
الاستفهام يزيل عنها علة البناء فيجب اعرابها ذكره في البسيط
القاعدة ايضا تاخيرهم لام الابتداء الى الخبر وكان حقها ان يكون في اول
الجملة وصدرها لكنهم كرهوا توالي حرفين لمعنى واحد وهو التاكيد ذكره ابن
جني وقال في موضع آخر ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد وهو
ذكره لان في ذلك نقضا لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف
الا في التاكيد كقوله وما ان رايت لهم ثياب فان ما وحدها للنفي وان
ولا معا للتوكيد قال ولا ينكر اجتماع حرفين للتاكيد لجملة الكلام لانهم
بالغ من الحرف الواحد في قولهم لتقومن فاللام والنون جميعا للتاكيد و
قوله نعم نما تاتي فما والنون جميعا للتاكيد وقال ابن الحاجب في شرح المفصل
قول الفراء في ان الواقعة بعد ما النافية انهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي
التوكيد في قولك ان زيدا لقائم ليس بالجيد لانه لم يعهد اجتماع حرفين
لمعنى واحد ومثل ان زيدا القائم قد فصل بينهما لذلك وقال ابن
في شرح الكافية لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد من غير فاصل ولذلك
جاز ان زيدا لقائم وامتنع ان لزيدا قائم وقال ابن اياز انها لم تدخل في
المعروف بلام الجنس وان كان في المعنى نكرة لان لام الجنس تقبل الاستغراق ولذلك
لو دخلوا في العرف بها لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى وذلك ممنوع

عندهم

عندهم لا يجتمع خطابان في كلام واحد قال ابو علي في التذكرة الدليل على
هذا الاصل قولهم ارايتك زيدا ما فعل الا ترى ان كاف الخطاب لما لحقت
الفعل خلع الخطاب من التاء والدليل على خلع الخطاب من التاء دخول
الكاف وما يتعلق بها من تثنية وجمع وتانيث وتذكير ان التاء في جميع
الاحوال على صورة واحدة فلا يجوز على هذا يا غلامك لان الغلام مخاطب
والكاف خطاب آخر وهو غير الغلام فقد حصل في الكلام خطابان
فامتنع لذلك ولو قال يا ذاك كان ذا قد وقع موقع الخطاب فاذا وصل
بالكاف لم يكن حسنا وهو اشبه من الاول لان ذا هو الكاف وليس الغلام
الكاف قال وقد عمل ابو الحسن في المسائل الكبير ابوابا ومسائل وهذا اصل
تلك المسائل عندي هذا كلام ابي علي وفي اللمع الكاملية لموفق الدين
عبد اللطيف البغدادي فان قيل قولهم ارايتك كيف جمعوا بين التاء والكاف
وهما جميعا للخطاب وهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد قيل ان
التاء ضمير مجرد عن الخطاب والكاف للخطاب مجرد عن الضمير فكل منهما
خلع منه معنى وبقي عليه معنى وقال الابذي في شرح الجزولية لم يجتمع
حرف النداء وضمير الخطاب لان احدهما يغني عن الآخر وقال
ابن اياز في شرح الفصول فان قيل هلا اضيف الفعل لفظا والتقدير
اضافة مصدره فالجواب ان ذلك اتساع ويجوز وهو قبيح في الاوائل و

المبادی دون الاواخر والثوانی وقال البیضاوی فی تفسیره فی قوله تع
انک انت العلیم الحکیم قیل انت تاکید للکاف کما فی قولک مررت
بک انت وان لم یجز مررت بانت اذ التابع یسوغ فیه ما لا یسوغ
فی المتبوع ولذلک جاز یا هذا الرجل وان لم یجز یا الرجل وقال ابن الصائغ
فی تذکرته ابو عمرو یختار النصب فی الغلام من نحو یا زید والغلام وان
کان عطف النسق یقدر معه العامل وحرف النداء لا یباشر اللام
لانه یجوز فی الثوانی ما لا یجوز فی الاوائل وقال ابن النحاس فی التعلیقة
انما جاز فی الثوانی ما لم یجز فی الاوائل من قبل انه اذا کان ثانیا یکون ما قبله
تد وفی الموضع ما یقتضیه فجاز التوسع فی ثانی الامر بخلاف ما لو اتینا
بالتوسع من اول الامر فانا ح لا نعطی الموضع شیئا مما یستحقه انتهی
واذا عطف علی غدوة المنصوب ما بعدها فقیل لدن غدوة وعشیة
جاز عند الاخفش فی المعطوف الجر علی الموضع والنصب علی اللفظ وضعف
ابن مالک فی شرح الکافیة النصب واوجب ابو حیان ومنع الجر لان غدوة
عنده من نصبه لیس فی موضع جر فلیس من باب العطف علی الموضع قال
ولا یلزم من ذلک ان یکون لدن انتصب بعدها ظرف غیر غدوة
وهو غیر محفوظ الا انه لانه یجوز فی الثوانی ما لا یجوز له فی الاوائل کذا انتهی
القسم الاول من الاشباه والنظائر النحویة والحمد لله اولا وآخرا بلبه التذریب

وهو القسم

وهو القسم الثانی منها وهو فن القواعد الخاصة والضوابط
والتقسیمات مرتبة علی الابواب اللهم احفظنا سالمین ووفقنا
بما ینفعنا فی یوم الدین بحق محمد وآله
الطیبین الطاهرین تمام شد
تمام شد

جملة الطريقة ومنها دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفسه اللفظي
وهو التقيض بظاهرة قيام المسميات بالالفاظ الدالة عليها وذلك محال ومنها
ان كان جوابه حكمنا انه الا انه قد اتى ما فيه الابهام ومنها دعوى دلالة الحرف على معنى
في نفس غيره ومنها ان كان جوابه حكمنا الا انه استشهدوا ابن النحويين الا انه
الشيخ بهاء الدين ابن النحاس بانه زعم في ذلك قد عم تردد الحرف على معنى في
نفسه وتابعه ابو حيان في شرح التسهيل باب الاسم ضابط تتبعها
جميع ما ذكره النحاس من علامات الاسم فوجدناها نوفي على نيف علامة وهي
الجر حرفه والتنوين والنداء وال والاسناد اليه والاضافة والاضافة اليه
الاشارة الى مسماه وعود ضمير عليه وابدال اسم صريح منه والاخبار به مع
مباشرة الفعل وموافقة ثابت الاسمية في لفظه او معناه ذكره
ابن مالك ونعته وجمعه تصحيحا وتكسيره وتصغيره ذكر هذه الاربعة ابن
الحاجب في كافيته وتثنيته وتذكيره وتأنيثه ولحوق ياء النسبة له ذكر
هذه الاربعة صاحب اللب والتبصرة وكونه فاعلا او مفعولا به ذكرهما
ابو البقاء العكبري في اللباب وكونه عبارة عن شخص ودخول لام الابتداء
وواو الحال ذكرهما ابن فلاح في مغنيه وذكر ابن القواس في شرح الفية
ابن معط لحوق الف الندبة وترخيمه وكونه مضمرا او علما او مفردا منكرا
او تمييزا او منصوبا حالا ضابط الاسناد في الاسناد على اربعة اقسام

باب الاسم

قسم مسند

قسم مسند ومسند اليه وهو الغالب وقسم لا مسند ولا مسند اليه كالظروف
والمصادر التي لا تتصرف والاسماء الملازمة للنداء وقسم مسند فقط لا مسند اليه
كاسماء الافعال وقسم مسند اليه لا مسند كالتاء من ضربت والياء من افعلي
والالف من اضربا والواو من اضربوا والنون من اضربن واين وكيف ضابطه
قال ابو حيان في شرح التسهيل في المسند والمسند اليه اقوال احدها المسند
المحكوم به والمسند اليه المحكوم عليه وهو الاصح ثانيها اي كلا منهما مسند ومسند اليه
ثالثها ان المسند هو الاول مبتدا كان او غيره والمسند اليه الثاني فقام من قام
زيد وزيد من زيد قائم مسند والاخر منهما مسند اليه رابعها عكس في الثانية
وقام في التركيبين مسند والاول من التركيبين مسند اليه ونظيره المختلف
نظائر احدها المضاف والمضاف اليه فيهما اقوال اصحها ان الاول هو المضاف
والثاني هو المضاف اليه وهو قول سيبويه والثاني عكسه والثالث يجوز
في كل منهما كل منهما ثانيها البدل والمبدل منه وفيها اقوال الاضافة والاصح
ان الاول المبدل منه والثاني البدل ثالثها بدل الاشتمال قال في البسيط
في تسميته بذلك اقوال احدها اشتمال الاول على الثاني في نحو زيد اشتمل
على علمه والثاني اشتمال الثاني على الاول لانه دال عليه التعلق بالاول
كاعجبني زيد علمه والدخول في الاول كاعجبني زيد علمه وحسنه والثالث
انه مسمى بذلك المعنى المشترك بينهما وهو عموم الملابسة والتعلق اذ لا

ينفك احدهما عن ذلك فائدة قال ابو البقاء العكبري في اللباب الاسناد اعم
من الاخبار اذ كان يقع مع الاستفهام والامر وغيرهما وليس الاخبار كذلك
بل هو مخصوص بما صح ان يقابل بالتصديق والتكذيب فكل اخبار اسناد
وليس كل اسناد اخبار فائدة قال ابن الدهان في الغرة علامات الاسماء تنقسم
الى المفرد ولا يوجد فيه منها اثنان نحو من التنوين والالف واللام والاضافة
فائدة قال ابن الفوارس في شرح الدرة كل خاصتين نوع اما ان يتفقا او يختلفا فان
اتفقا امتنع اجتماعهما كالالف واللام والاضافة في الاسم والسين وسوف
في الفعل وان اختلفا فان تضادا لم يجتمعا كالتنوين والاضافة في الاسم
وسوف وتاء التانيث في الفعل لان سوف تقتضي المستقبل والتاء
تقتضي الماضي وان لم يتضادا جاز اجتماعهما كالالف واللام والتصغير وقد
وتاء التانيث ضابطة الكلمات التي تاتي اسما وفعلا وحرفا تتبعتها فوجدت
ثمانية عشرة كلمة اشهرها على ما تقدم يكون حرف جر واسما بمعنى جانب قال
الشاعر غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها وفعلا ماضيا من العلو
ومنه ان فرعون علا في الارض ومن يكون حرف جر واسما قال الزمخشري
في قوله تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم اذا كانت من للتبعيض فهي
في موضع المفعول به ورزقا مفعول لاجله قال الطيبي واذا قدرت
من مفعولا كانت اسما كبعض في قوله من عن يميني مرة وامامي وتكون

فعل

فعل امر من مان يمين وفي يكون حرف جر واسما بمعنى الفم في حالة الجر
ومنه حتى ما تجعل في في امراتك وفعل امر من وفى يفي والمفردة والياء
والهمزة يكون حرف استفهام وفعل امر من وأى يئي واسما في قول بعضهم ان
حروف النداء اسما ضميرا نحو ضربته ومررت به وحرفا في اياه وفعل امر من
وهي يهي ولما يكون حرف نفي جازم بمعنى لم وظرفا نحو لما جاء زيد اكرمته
وفعلا ماضيا متصلا بضمير الغائبين من لم وهل يكون حرف استفهام واسم
فعل نحو حي هل وفعل امر من وهل يهل وها يكون حرف تنبيه واسم فعل
بمعنى خذ وزجر القائل بمعنى اقصر وفعل امر من هاء يهاء وحاشا يكون حرف استثناء
واسما مصدرا بمعنى التنزيه نحو حاشا لله ولهذا قرئ بالتنوين وفعلا ماضيا
بمعنى استثنى يقال حاشيت الجانب وفي الحديث احب الناس الي اسامة
قال الراوي ما حاشى فاطمة ولا غيرها قال النابغة ولا احاشي من الاقوام
من احد ورب بفتح الراء يكون حرف جر لغة في رب بضم الراء واسما بمعنى
السيد والمالك وفعلا ماضيا يقال رب يرب بمعنى رباه واصلحه والنون
يكون اسما ضميرا نحو قمن وحرفا وهي نون الوقاية وفعل امر من ونى يني والكاف
يكون حرفا واسما كما قال في الالفية واستعمل اسما وفعل امر من وكى يكي
وعل يكون حرفا لغة في لعل وفعلا ماضيا من علة اذا سقاه مرة بعد مرة
واسما للقراد المهزول وللشيخ المسن وبلى يكون حرف جواب وفعلا

قوم الاصل هو المستقبل لانه يخبر به عن المعدوم ثم يخرج الفعل الى الوجود
فيخبر عنه بعد وجوده وقال آخرون هو الماضي لانه لا زيادة فيه ولانه كمل
وجوده فاستحق ان يسمى اصلا [illegible] متصرفة الا ستة نعم
وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا كذا قال ابن الخباز في شرح
الدرة وهي اكثر من ذلك قال ابن القصاب فيما ذكرته الافعال التي لا
تتصرف عشرة وزاد قل وينبغي ويدع وتبارك الله [illegible] قال ابن
القوال في شرح الدرة كل خاصية من خواص الافعال لم يجتمع كالالف واللام
والاضافة والتنوين وحرف والا فانه تنفصل وكذلك كالتنوين والا
ضافة والالف واللام والتنوين فان النداء المحض والتنوين للاستقبال والالف
جمعا كان والتصغير وقد وتاء التانيث [illegible] قال ابو القاسم
الزجاجي في كتاب ايضاح علل النحو الحروف على ثلثة اضرب حروف
المعجم التي هي اصل مدار الالسن عربيها وعجميها وحروف الاسماء
والافعال والحروف التي هي ابعاضها نحو العين من جعفر والضاد
من ضرب وما اشبه ذلك ونحو النون من لن واللام من لم وما اشبه
ذلك وحروف المعاني التي تجيء مع الاسماء والافعال لمعان فاما
حروف المعجم فهي اصوات غير مؤلفة ولا مقترنة ولا دالة على معنى من
معاني الاسماء والافعال والحروف الا انها اصل تركيبها واما الحروف

التي

التي هي ابعاض الكلم فالبعض حرف من حروف الاسم وهو اكثر منه كالن من السكل
منسوب الى ما هو اصغر منه واما حروف المعاني وهو الذي يلتمسه
النحويون فهو ان يتصل الحرف بما يدل على معنى في غيره نحو من وقد وثم وما اشبه
الى من ثم يدخل في الكلام للتبعيض فهي تدل على تبعيض غيره لا على
تبعيضها نفسها وكذلك اذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية غيرها
وكذلك [illegible] الى تدل على المنتهى فهي تدل على منتهى
غيرها لا على نفسها وكذلك سائر حروف المعاني انتهى [illegible] قال
ابن فلاح في المغني عدة الحروف سبعون حرفا بطرح المشترك ثلاثة
عشر احادية الهمزة والالف والباء والتاء والسين والفاء
والكاف واللام والميم والنون والهاء والواو والياء واربعة وعشرون
ثنائية وهي ام وان وان واو واي وبل وعن وفي وقد وكي
ولا ولم ولن وما ومذ ومع على راي ومن ويا وهل وها واو وقد وتوبا وبقي
عليه [illegible] على راي الخليل وتسعة عشر ثلاثية وهي اجل واذن والى
والا واما وان وان وايا وبلى وثم وجير وخلا ورب وسوف وعدا
وعلى وليت ونعم وهيا وثلاثة عشر رباعية وهي الا والا واما وحاشا
وحتى وكان وكلا ولعل ولما ولولا ولوما وهلا وخماسي واحد وهو لكن
ضابطه ترجم ابن السراج في الاصول مواقع الحروف ثم قال الحرف

لا يخلو امن ثمانية مواضع اما ان يدخل على الاسم وحده كلام التعريف
او الفعل وحده كسوف والسين او يربط اسما باسم او فعلا بفعل
كواو العطف نحو جاءني زيد وعمرو وقام وقعد او فعلا باسم كمررت بزيد
او على كلام تام نحو اعمرو اخوك وما قام زيد او يربط جملة بجملة نحو ان يقم زيد
يقعد عمرو او يكون زائدا نحو فبما رحمة من الله وقال ابو الحسين بن ابي الربيع
في شرح الايضاح الحروف تاتي على عشرة اقسام احدها ان يدل على
معنى في الفعل وهو السين وسوف الثاني ان يدل على معنى في الاسم وهو
الالف واللام الثالث ان يكون رابطا بين اسمين او فعلين وهو حروف
العطف الرابع ان يكون رابطا بين فعل واسم وهو حروف الجر الخامس
ان يربط بين جملتين وهي الكلم الدالة على الشرط السادس ان تدخل على الجملة
فيغير لفظها وذلك ان وما اشبهها السابع ان تدخل على الجملة فيغير معناها
دون لفظها وذلك هل وما اشبهها الثامن ان تدخل على الجملة فلا يغير
لفظها ولا معناها نحو لام الابتداء التاسع ان تدخل على الجملة فيغير لفظها
ومعناها نحو ما الحجازية العاشر ان يكون زائدا نحو فبما رحمة من الله وقال
المهلبي اقسام ما جاءت له الحروف تنقسم فان الحرف ياتي لستة
لنقل وتخصيص وربط وتعدية وقد يزيد في بعض المواضع وعندي
جوابا كنسبت الغزو الامن ترويته وقال في الشرح النقل من الايجاب الى

دون معناها وذلك ان

النفي

النفي ومن الخبر الى الاستخبار والى التمني والترجي والتشبيه ونحوها والتخصيص
المضارع بالاستقبال بالسين وسوف وللاسم بلام التعريف والربط بحرف
الجر وحروف العطف والتعدية يدخل فيها الواو في المفعول معه والا في الاستثناء
وللجواب كنعم ولا وقال الاندلسي في شرح المفصل اعلم ان الحروف الفاظ
كثيرة تنقسم الى ما يكون على حرف واحد والى ما يكون على اثنين فصاعدا الى
خمسة نحو لكن والزائد على حرف اما ان يكون مفردا او مركبا نحو من والى ولما ولولا
وينقسم ايضا الى عامل وغير عامل وتنقسم الى مختص باحد القسمين وغير مختص
وقد قيل ان الحرف اما ان يجيء لمعنى في الاسم خاصة نحو لام التعريف وحرف
الاضافة والنداء وغير ذلك او في الفعل خاصة نحو قد والسين وسوف والجوازم
والنواصب او رابطا بين اسمين او بين فعلين كحروف العطف او بين فعل
واسم كحروف الجر او بين جملتين كحروف الشرط او داخلا على جملة تامة مغيرا
لمعناها نحو ليت ولعل او مؤكدا له نحو ان او زائدا للتاكيد نحو الباء في نحو
ليس زيد بقائم قال وربما قيل بعبارة اخرى ان الحرف انما جيء به
ليربط اسما باسم او فعلا بفعل او جملة بجملة او لنفي اسما فقط او فعلا
فقط او ينفي فعلا فقط او ينفي اسما فقط او يؤكد فعلا فقط او اسما
فقط او يخرج الكلام من الواجب الى غير الواجب ولها قسم ثالث
الى التغيير الاعراب قسم لا يغير الاعراب ولا المعنى نحو ما الزائدة في قوله تعالى

حروف الجزم **باب** قال عبد اللطيف في اللمع اشبه الحروف بالاسماء
نعم وبلى وجير وقط وبالافعال يا واخواتها وقد في كان قد واضعفها
الزايدة والمتطرفة كالتنوين **باب الكلام والجمل** قال ابو طلحة بن امر قد الا
دلت في شرح فصول ابن معط الذي يتصور من التاليف مع الالفة
وبدونها ستة الاسم مع مثله والفعل مع مثله والحرف مع مثله
او مع المجموع او كل واحد مع خلافه وذلك الاسم مع الفعل او مع الحرف
او الفعل مع الحرف واما المجموع فليس بقسم زايد لان الحرف لا بد خل على
غير مفيد فيعتد به انما فايدته ربطه المفيد انتهى نقله ابن مكتوم في تذكرته
ضابط الجمل التي لا محل لها من الاعراب سبع **قال** ابن هشام في المغني
وبدانا بها لانها لم تحل محل المفرد وذلك هو الاصل في الجمل **الاولى** الابتدائية
وتسمى ايضا المستانفة كالجمل المفتتح بها السورة والجملة المنقطعة
عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله **الثانية** المعترضة بين شيئين لافادة الكلام
تقوية وتحسينا كقوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار وقال فالحق
والحق اقول لاملان فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم
انه لقران كريم واذا بدلنا آية مكان آية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر
الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه نحو واسروا النجوى
الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى ان مثل

عيسى

عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم
هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله فجملة تؤمنون تفسير التجارة
الرابعة المجاب بها القسم نحو يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين **الخامسة** الواقعة
جوابا لشرط غير جازم مطلقا نحو جواب لو ولولا ولما وكيف او جازم ولم تقترن بالفاء
ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ
الفعل واما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها **السادسة**
الواقعة صلة لاسم او حرف نحو جاء الذي قام ابوه واعجبني ان قمت فالذي
في موضع رفع والصلة لا محل لها ومجموع ان قمت في موضع رفع لا ان وحدها
لان الحرف لا اعراب له لا لفظا ولا محلا ولا قمت وحدها **السابعة** التابعة لما لا
محل له نحو زيد قام ولم يقم عمرو اذا قدرت الواو عاطفة **واما** الجمل التي لها محل من
الاعراب فهي ايضا سبع **الاولى** الواقعة خبرا نحو زيد ابوه قائم **الثانية**
الواقعة حالا نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى **الثالثة** المحكية يوم لا ينطقون
المحكية بالقول نحو قال اني عبد الله ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون **الرابعة**
المضاف اليها نحو يوم ولدت يوم لا ينطقون يوم هم بارزون **الخامسة**
الواقعة بعد الفاء واذا جوابا لشرط جازم نحو من يضلل الله فلا هادي له
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون **السادسة** التابعة لمفرد نحو
يوما لا بيع فيه واتقوا يوما ترجعون فيه ليوم لا ريب فيه **السابعة** التابعة لجملة

لها محل ويقع ذلك في ثاني النسق والبدل خاصة نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه
قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون قال ابن هشام والحق انها التابع والذي اهملوه
الجملة المستثناة نحو الا من تولى وكفر فيعذبه الله والجملة المسند اليها نحو
سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقال الشيخ
بدر الدين ابن ام قاسم جمل اتت ولها محل معرب سبع لانهن حللن محل
المفرد خبرية حالية محكية وكذا المضاف لها بغير تردد ومعلق عنها وتابعة لما
هو معرب او ذو محل ماعدد وجواب شرط جازم بالفاء او باذا وبعض قال غير مقيد
واتتك سبع ما لها من موضع صلة وعارضة وجملة مبتدى وجواب ذلك او ورد
قسما وما قد فسرت في اشهر والخلف غير معتدى وبعيد تحضيض وبعد معلق
لا جازم وجواب ذلك اعدد وكذاك تابعة لشيء ماله من موضع فاحفظ غير
مفند وقال الدماميني اصل الجملة ان لا يكون لها موضع من الاعراب وانما كان كذلك
لانها اذا كان لها موضع من الاعراب تقدرت بالمفرد لان المعرب انما هو
المفرد والاصل في الجملة ان لا تكون مقدرة بالمفرد والجمل على قسمين قسم
لا موضع له من الاعراب وقد حصرته في اثنى عشر قسما الاول ان تقع الجملة
ابتداء كلام لفظا ونية او نية لا لفظا نحو زيد قائم [illegible] جاء زيد
ثم ان وقعت اول كلام لفظا لا نية كان لها محل من الاعراب نحو ابوه قائم زيد
الثاني ان تقع بعد ادوات الابتداء ويشمل ذلك الحروف المكفوفة نحو انما

زيد قائم

زيد قائم واذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد قائم وهل وبل ولكن والا وانما والنافية
غير الجارة وبينما وبينا نحو هل زيد قائم وما زيد منطلق وقول الافوه الاودي
بينما الناس على عليائها اذ هووا في غمرة فيها فغاروا وقال فبينا نحن نرقبه اتانا
معلق وفضة وزناد راع الثالث ان تقع بعد ادوات التحضيض نحو هلا ضربت
زيدا الرابع ان تقع بعد حروف الشرط غير العاملة نحو لولا زيد لاكرمتك
ولو جاء زيد اكرمتك ولما جاء زيد اكرمتك الا على مذهب سيبويه في لما فانه
يذهب الى انها حرف ومذهب الفارسي انها اسم ظرف فتكون
الجملة عنده في موضع جر باضافة الظرف اليه ويقدرها بحين الخامس
ان تقع جوابا لهذه الحروف الشرطية التي لا تعمل نحو المثل السابقة السادس
ان تقع صلة لحرف او اسم نحو قام الذي وجهه حسن ونحو قول الشاعر
يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا السابع ان تقع اعتراضا
نحو قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم الثامن ان تقع تفسيرية نحو قولك اشرت
اليه اي قم وكتبت اليه ان اضرب زيدا التاسع ان تقع توكيدا لما لا محل له
من الاعراب نحو قام زيد قام زيد العاشر ان تقع جواب قسم نحو والله
ذهب زيد وخرج عمرو والله ما زيد قائم والله لنخرجن الحادي عشر ان تكون معطوفة على
ما لا محل له من الاعراب نحو جاء زيد وخرج عمرو والثاني عشر الجملة الشرطية
اذا حذف جوابها وتقدمها ما يدل عليه نحو قول العرب انت ظالم ان فعلت

مضافا اليها اسماء الزمان نحو جئتك يوم زيد امير وقال تعالى يوم يقوم
الناس لرب العالمين الثاني ان يقع في موضع الصفة نحو مررت
برجل يكتب المصحف الثالث ان يقع معطوفة على مخفوض او ما
موضعه خفض نحو مررت برجل كاتب ويجيد الشعر ومررت برجل
يكتب ويجيد والتي باختلاف احدها ان يقع بعد ذو في نحو قول العرب
اذهب بذي تسلم وذهب بعضهم الى انها في محل جر وذهب بعضهم
الى انها لا محل لها من الاعراب الثاني ان يقع بعد آية بمعنى علامة في نحو قول
الشاعر بآية قام ينطق كل شيء وخان امانة الديك الغراب
ذهب بعضهم الى انها في موضع جر بالاضافة وذهب بعضهم الى انها
لا موضع لها وحدها من الاعراب بل تقدر معها حرف يكون ذلك
الحرف والجملة في موضع جر الثالث ان يقع بعد حتى الابتدائية نحو قول
امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن
بارسان ذهب الجمهور الى ان هذه الجملة لا محل لها من الاعراب وذهب
الزجاج وابن درستويه الى انها في محل جر بحتى ومنها ما هو في موضع
جزم وذلك ثلاثة اقسام احدها ان يقع بعد اداة شرط عاملة ولم يظهر
لها عمل نحو ان قام زيد يقم عمرو والثاني ان يقع جوابا لشرط عامل نحو ان
يقم زيد فعمرو قائم وان يقم زيد قام عمرو فهاتان الجملتان في محل جزم

ولهذا

ولهذا لا يجوز العطف عليها بالجزم قال تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم الثالث
ان تكون معطوفة على مجزوم او ما هو موضع جزم نحو ان قام زيد ويخرج عمرو يكرمهما
في قراءة فلا هادي له ويذرهم فذلك اثنان واربعون قسما بالمتفق عليه
والمختلف فيه انتهى قال الشيخ سراج الدين الدمنهوري في الجمل التي لها محل والتي
لا محل لها وخذ جملا عشرا وستا فنصفها لها موضع الاعراب جاء مبينا
فوصفية حالية خبرية مضاف اليها واحك بالقول معلنا كذاك في
التعليق والشرط والجزا اذا عاملا يأتي بلا عمل هنا وفي الشرط تلو الا محل
لها كما اتت صلة مبدوءة سرك الهنا وفي الشرط لم يعمل كذاك جوابه
جواب يمين مثله فاتك العنا مفسرة ايضا وحشو كما اتت كذلك
في التخصيص نلت به الغنا وجمع ابن الضيف هذين البيتين خبرية حالية محكية
بالقول ذات اضافة ومعلق وجواب ذي جزم بفاء واذا وتابع
حكم التقدم اطلقوا فائدة قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في تعليقه على
المقرب المفرد يستعمل في كلام النحاة باحد معان خمسة احدها المفرد
الذي هو مقابل الجملة يذكر في خبر المبتدا ونواسخه والثاني المفرد الذي هو
مقابل المركب نحو بعلبك والثالث المفرد الذي هو مقابل المضاف والرابع
المفرد الذي هو مقابل للمثنى والمجموع والخامس المفرد الذي هو في باب
النداء وباب لا لنفي الجنس وهو مقابل للمضاف والمشابه للمضاف

هذا باب المعرب والمبنى

ضابطة قال السخاوى فى شرح المفصل ليس لنا جملة هى فى اللفظ
كلمة واحدة الا الظرف نحو مررت بالذى عندك او خلفك باب
المعرب والمبنى قاعدة اصل الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب
بالحروف فرع عليها قال ابن يعيش وانما كان الاعراب بالحركات هو الا
صل لوجهين احدها انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت
الحركات اولى لانها اقل واخف وبها نصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى
تكلف ما هو اثقل ولذلك كثرت فى بابها اعنى الحركات وقل غيرها مما اعرب
به وقد اعربوا بها ولم تقدر بحسب وثانيها انا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعانى
ونفرق بينها وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب ان تكون العلامات
غير الحروف لان العلامة غير المعلم كالطراز فى الثوب فلذلك كانت
الحركات هى الاصل هذا هو القياس وقد خولف الدليل واعربوا ببعض
الكلم بالحروف لامر اقتضاه انتهى وقال ابو البقاء فى اللباب الاصل فى
علامات الاعراب الحركات دون الحروف لثلاثة اوجه احدها ان
الاعراب دال على معنى عارض فى الكلمة فكانت علامته حركة عارضة
فى الكلمة لما بينهما من التناسب والثانى ان الحركة ايسر من الحرف وهى كافية
فى الدلالة على الاعراب واذا حصل الغرض بالاخصر لم يصر الى غيره والثالث
ان الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها فلو جعل الحرف

ودليلا

ودليلا على الاعراب لادى الى ان يدل الشئ الواحد على معنيين وفى ذلك
اشتراك والاصل ان يختص كل معنى بدليل قاعدة الاصل فى البناء
السكون لثلاثة اوجه احدها انه اخف من الحركة فكان احق بالاصالة لخفته
الثانى ان البناء ضد الاعراب واصل الاعراب الحركات فاصل البناء السكون
والثالث ان البناء يكسب الكلمة ثقلا فناسب ذلك اصالة البناء على السكون
واما البناء على الحركة فله اربعة اسباب اما لان له اصلا فى التمكن كالمنادى
الظروف المقطوعة عن الاضافة ولا رجل وخمسة عشر وهذه اقرب المبنيات
الى المعرب واما تفضيلا له على غيره كالماضى بنى على حركة تفضيلا على فعل الامر
واما للهرب من التقاء الساكنين كاين وكيف وحيث وامس واما لان
حركته ضرورية وهى الحروف الاحادية كالباء واللام والواو والفاء لانه لا
يمكن النطق بالساكن اولا سواء كان فى الاول لفظا او تقديرا كالكاف
فى نحو رايتك لانها وان كانت متصلة لفظا فهى منفصلة تقديرا وحكما
لان ضمير المنصوب فى حكم المنفصل واذا كانت منفصلة حكما لزم الابتداء
بالساكن حكما لو لم تحرك بخلاف الالف والواو فى قاما وقاموا لان ضمير الفاعل
ليس فى حكم المنفصل فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حكما ذكر ذلك فى البسيط
قال ابن النحاس فى التعليقة كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب ان
يبنى على حركة تقوية لها وينبغى ان تكون الحركة فتحة طلبا للتخفيف فان

الثاني اسم بني مع صوت نحو سيبويه الثالث فعل بني مع اسم نحو حبذا الرابع
حرف بني مع اسم نحو لا رجل الخامس حرف بني مع فعل نحو هلم السادس صوت بني
مع صوت نحو حي هلا السابع حرف بني مع حرف نحو انما ولم يذكره ابن السراج
في القسمة وزاد قوم قسما آخر فقالوا فعل بني مع حرف نحو تضربن ويضربن
وهذا يستغني عنه بما تقدم وقسمه ضابط قال الشيخ علم الدين السخاوي في
تنوير الدياجي بشرح العربية مبني يدخل عليه اللام الا رجع الى الاعراب كامس اذا
عرف باللام صار معربا الا المبني في حال التنكير فان اللام اذا دخلته لا تمكنه لانه
قد اصابه البناء في الحال التي توجب التخفيف والتمكن وهي حال التنكير
فاذا دخلته اللام بقي معها على بنائه ضابط قال ابن الدهان في الغرة ليس في
الحروف ما هو مبني على الضم غير منذ والافعال ليس فيها ذلك فاما ضربوا
فالضمة عارضة للواو والعارض لا اعتداد به لا نقول في حركة التقاء
الساكنين ولهذا لم يرد المحذوف في لم تقم الآن ومثل ذلك مذ فمن
ضم وجماعة يعتدون به بناء منهم الربعي وقد بني حرف آخر على الضم
وهو رب في لغة قوم وجعل بعضهم ثالثة من هذا القسم قاعدة
النصب اخو الجر ولذا حمل عليه في بابي المثنى والجمع دون المرفوع قال
ابن بابشاذ في شرح المحسبة وانما كان اخاه لانه يوافقه في كناية الاضمار
نحو رايتك ومررت بك ورايته ومررت به وهما جميعا من حركات

الفضلات

الفضلات اعني النصب والجر والرفع من حركات العمد فائدة قال السخاوي
في شرح معنى قولهم الجمع على حد التثنية ان هذا الجمع لا يكون الا لما يجوز تنكير معرفة
وتعريف نكرة كالتثنية فكما ان التثنية لا يكون الا كذلك فهذا الجمع على حده
المحدود لها ويسمى جمع السلامة وجمع الصحة لسلامة بناء الواحد فيه
وصحته ويسمى الجمع على هجائين لانه مرة بالواو ومرة بالياء قال وقد جعل بعض
النحاة لهذه الواو ثمانية معان فقال هي علامة الجمع والسلامة والعقل و
العلمية والعلة والرفع وحرف الاعراب والتذكير فائدة قال ابن يعيش ذهب
قوم الى ان الاسماء الستة انما اعربت بالحروف توطئة لاعراب التثنية
والجمع بالحروف وذلك انهم لما اعتزموا اعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا
بعض المفردة بالحروف حتى لا يستوحش من الاعراب في التثنية والجمع السالم
بالحروف قال ونظير التوطئة هنا قول ابي اسحق ان اللام الاولى في نحو قولهم
والله لئن زرتني لاكرمنك انما دخلت زائدة موطئة مؤذنة باللام الثانية
التي هي جواب القسم ومعتمدة فائدة قال ابن النحاس في التعليقة المضمر
الذي يضاف اليه كلا وكلتا ثلاثة الفاظ كما وهما ونا قاعدة قال في البسيط
لا يمكن اجتماع اعرابين في آخر كلمة ولهذا حكيت الجمل المسمى بها ولم تعرب
ولانها لو اعربت لم يخل اما ان تعرب الاول او الثاني او مجموعهما لا جائز
تخصيص الثاني او الاول بالاعراب لانه كالجزء من الكلمة ولا دليل على وقوع الاعراب

وسطا ولا جائز تخصيص الثاني لان الاول ثبت له حكم في التركيب والاعراب
قبل النقل فتخصيصه بعد النقل بالثاني ترجيح بلا مرجح ولا جائز اعرابهما معا
لان الاعراب يقع في الآخر ولا يمكن اشتراكهما في شيء يقع الاعراب عليه
كآخر المفردات فلذلك تعذر اعرابه ضابطه قال ابن فلاح في المغني لا وجه
في الاسم كما خصوا الاسم بشيء لا يوجد في الفعل ولانه لو كان لادى الى
اجتماع ما يستثقل في التثنية والاضافة فلذلك رفض واما السمية وما سمي
اعجمي واما هو فمبني واما الاسماء الستة فانها وفيها بمنزلة الحركة فائدة في تذكرة
ابن مكتوم عن ابن ثعالبي ابن جني المراد بالثقل في حروف العلة الضعف
لا ضد الخفة فلما كانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا التحريك عليها وقيل
ان المراد بالثقل هنا ان الالف اخف الحروف وهي لا تتحرك ابدا ضابطه
قال ابن هشام في تذكرته حذف نون الرفع على ثلاثة اقسام واجب
وذلك بعد الجازم والناصب وجائز وذلك قبل لفظ في اي قبل نون
الوقاية فالحاصل انها تحذف باطراد بعد الجازم والناصب وقبل لكن الاول
واجب وهذا جائز يجوز معه الاثبات وهو الاصل وذلك فيه الفك على
الاصل والادغام تخفيفا ولا يقع الا في ضرورة او شذوذ وذلك فيما
عدا هذين نحو لا تدخل الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقوله
ابيت اسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي ومعه

الاول

الاول عرى اقرانه تبدلوا ونحا ابوا سبتوسب بفسين مع تشبيه لا في اللفظ
بالنهاية انتهى باب المنصرف وغير المنصرف واصطلاح الكوفيين المجرى
وغير المجرى قاله في البسيط قال والعلل المانعة من الصرف تسع وانما انحصرت
فيها لان النحاة سبروا الاشياء التي يصير الاسم بها فرعا فوجدوها تسعا وجمعها
قوله اذا اثنان من تسع الما بلفظة فدع صرفها وهي الزيادة والصفة
وجمع وتانيث وعدل وعجمة واشباه فعل واختصار ومعرفة وقال ابن خروف
في شرح الجمل انشد الاستاذ ابو بكر بن طاهر في العلل المانعة من الصرف موانع
صرف الاسم عشر فهاكها مخمسة ان كنت في العلم تحرص فجمع وتعريف
وعدل وعجمة ووصف وتانيث ووزن مخصص وما زيد في علمي وعمران
ثانيه وعاشرها التركيب هذا الملخص وقال الامام ابو القاسم الشاطبي صاحب
الشاطبية وعن صرف جمع ليس بالفرد اشكلا وفعلان فعلى ثم ذي الوصف
افعلا وذي الف التانيث والعدل عدة والعجم في التعريف خص مطولا
وذو العدل والتركيب الخلف والذي بوزن يخص الفعل او غالب علا
وما الف مع نون آخره زيدتا وذو هاء وقف والمؤنث اعملا وقال
بعضهم اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة ثم جمع ثم تركيب
فالوصف قد كملا وقال آخر عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم
جمع ثم تركيب والنون زائدة ما قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب

باب غير المنصرف

وجوه الشبه [illegible] وادلى موانع الصرف تسع
كلما اجتمع ثنتان منها فالصرف تصويب

التفضيل وهو صفة اول ورجل آخر معناه اشد تأخرا في الذكر من الاصل ثم اجري
مجرى غيره ومن شأن افعل التفضيل ان يعقب عليه احد الثلاثة من وهاهنا
معدول لمن الأن افعل من متى اقترن به من لم يجز تعريفه وهاهنا قد صرف فعلم
انه غير مقترن بمن وآخر لا يضاف فلا يقال من اخر الناس فتعين ان يكون
معرفا باللام وهو غير معرف لفظا بل منكر لفظا ومعرف معنى وحكما منزل
منزلة اسم بمن وانما لزم حذف من لانه اجري مجرى غيره وانما وجب تعريفه
لانه غير مضاف وانما حذف اللام لكونه معدولا فائدة قال في البسيط لا عبرة
باتفاق الالفاظ ولا باتفاق الاوزان فائدة اولى ما اسحق ويعقوب و
موسى اسماء الانبياء غير منصرفة واسحق مصدر اسحق الضرع اذا
ذهب لبنه ويعقوب لذكر الحجل وموسى لما يحلق به مصروفة ومن قال
انما سمي يعقوب لانه خرج من بطن امه اخذا بعقب عيص فهو من
موافقة اللفظ وليس بمشتق لان الاشتقاق من العربي يوجب
الصرف وكذلك ابليس لا ينصرف للمعرفة والعجمة ومن زعم انه مشتق من
ابليس اذا يئس فقد غلط لان الاشتقاق من العربي يوجب الصرف
وانما هو من اتفاق الالفاظ واما الثاني فان جالوت وطالوت وهارون
غير منصرفة وجاموس وطاوس وراقود مصروفة لكونها نكرات
ولا عبرة باتفاق الوزن ضابط ما لا ينصرف ضربان ضرب لا ينصرف في

في نكرة ولا معرفة وضرب لا ينصرف في المعرفة فاذا نكر انصرف وقد نظم ذلك
الشيخ علم الدين السخاوي فقال مساجد مع حبلى وحمراء ثم سكران
ثلاثة احاد واحمر هذي ستة لم تنصرف كيف ما اتت وسواها اذا ما عرفت
او نكر وعثمان ابرهيم طلحة زينب ومع عمر قل حضرموت بيطر واحمد
ما عدد سبعة جاء صرفها اذا انكرت والباب في ذلك لحصر فائدة الاعجمي
اذا دخلت الالف واللام الحق بالعربي فلو سمي رجل بيهود صرف على كل حال
اذا قلنا انه عجمي بادة من نفس الكلمة وان قلنا ان الياء زائدة كيقوم لم
ينصرف في المعرفة لانه على وزن يقوم فائدة قال ابن جني في الخاطريات
التعريف بسبب التأنيث والعجمة والتركيب فاذا التنكير سقط حكم ذلك
ومن قوة حكم التعريف في منع الصرف انك تعتد معه العجمة والتأنيث
والتركيب ولا تعتد واحدا من ذلك مع عدم التعريف وان اجتمع
فيه سببان واحدهما ما ذكرنا الا ترى انك تصرف اربعا وان كان
فيه الوزن والتأنيث وباذنجانا وان كان فيه التركيب والعجمة وحضرموت
اسم امراة اذا نكر وان كان فيه التركيب والتأنيث ولا تصرف شيئا
من ذلك معرفة فهذا يدل على قوة الاعتداد بالتعريف وانه سبب اقوى
من التأنيث والعجمة والتركيب ضابط يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف
للضرورة لانه يرده الى اصله وهو الصرف او يستفيد بذلك زيادة حرف

في الوزن قال في البسيط ويستثنى ما في آخره ألف التأنيث المقصورة
نحو حبلى وسكرى فانه لا يجوز له صرفه اذ لا يستفيد به فائدة لان
التنوين يحذف الالف فيؤدي الى الاتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن
ويستثنى ايضا افعل منك عند الكوفيين فانهم لا يجيزون صرفه لملازمة منك
الدالة على المفاضلة فصار لذلك بمنزلة المضاف ومذهب البصريين جواز
صرفه لاستفادة زيادة حرف ووجود من لا يمنع من لا يمنع من تنوينه كما
لم يمنع من تنوين خير منه وشر منه وهما بوزن افعل في التقدير وقال ابن
يعيش جميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لاتمام القافية واقامة وزن
بها بزيادة التنوين وهو من احسن الضرورات لانه رد الى الاصل ولا خلاف
في ذلك الا ما كان في آخره الف التأنيث المقصورة فانه لا يجوز للضرورة
صرفه لانه لا ينتفع بصرفه لانه لا يتزن له في البيت من الشعر وذلك
انك اذا نونت مثل حبلى وسكرى حذفت الف التأنيث لسكونها وسكون
التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع لانك زدت التنوين وحذفت
الالف فيما يجب الاكسر قياس ولم يحظ بفائدة وقال ابن هشام في
تذكرته قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاة انه يستثنى من قولنا
ما لا ينصرف اذا اضطر الى تنوينه صرف ما فيه الف التأنيث المقصورة
وتوجيهه انه لا يجوز في الضرورة صرفه بوجه لانك لو فعلته لم تحصل اكثر من ان

تحذف

تحذف حرفا وتضع آخر مكانه والضرورة تبيح الى ذلك قال ابن هشام وكنت
اقول لا يحتاج النحاة الى استثناء هذا لان ما فيه الف التأنيث المقصورة لم
يضطر الى تنوينه على ما قال وكلامنا فيما يضطر الى تنوينه ثم حكى لي عن ابن الصائغ
انه رد عليه فيما له على المقرب استثناءه او انه افسد تعليله وقال سلمنا انه
لا فائدة في ازالة حرف ووضع حرف لكن ثم امر آخر وهو ان هذا الحرف الذي
وضعناه موضع الالف حرف صحيح قابل للحركة فاذا احرك بان يكسر لالتقاء الساكنين
حصل به ما لم يكن قبل وهذا حسن جدا فائدة في تذكرة التاج ابن مكتوم قال في
المستوفي لا يكاد النثر يوجد الا في اللغة العربية باب النكرة والمعرفة

باب النكرة والمعرفة

فائدة الاصل في الاسماء التنكير والتعريف فرع عن التنكير قال ابن يعيش في
شرح المفصل اصل الاسماء ان تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات
علامة وافتقار الى وضع لنقلها عن الاصل وقال صاحب البسيط النكرة سابقة
على المعرفة لاربعة اوجه احدها ان مسمى النكرة اسبق في الذهن من مسمى
المعرفة بدليل طريان التعريف على التنكير والثاني ان التعريف يحتاج الى
قرينة من تعريف وضع او اداة بخلاف النكرة ولذلك كان التعريف فرعا
على التنكير الثالث ان لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة فاندراج
المعرفة تحت عمومها دليل على اصالتها كاصالة العام بالنسبة الى الخاص
فان الانسان مندرج تحت الحيوان لكونه نوعا منه والجنس اصلا للانواع

ان تكون متصلة او منفصلة فالمتصلة الاصلية والمنفصلة اما ان تكون
جنسا وهو صفة اسم الاشارة او جملة وهي صلة الموصولات فاما
تعرف بها واللام في الذي والتي لتحسين اللفظ لا للتعريف به لبقية
الموصولات معارف وهي عارية عن اللام وانما تعرف بالصلة لان الذي
توصلة الى وصف المعارف بالجمل والصفة لا بد من كونها معلومة للمخاطب
فيناسب على سائر الصفات فائدة قال ابن الدهان في الغرة الاسماء تنقسم
الى ثلاثة اقسام مظهر ومضمر ومبهم والمبهمات هي اسماء الاشارة و
الموصولات وقال قوم الاسماء تنقسم الى مظهر ومضمر ولا مظهر ولا مضمر
باب المضمر فائدة قال ابن يعيش اصل المضمرات يكون على صيغة واحدة في
الرفع والنصب والجر كما كانت الاسماء الظاهرة على صيغة واحدة والاعراب
في آخرها يبين احوالها وكما كانت الاسماء المبهمة المبنية على صيغة واحدة
وعواملها تدل على اعرابها ومواضعها فائدة قال ابن يعيش اصل الضمير
المنفصل للمرفوع لان اول احواله الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ
فاذا اضمر فلا بد ان يكون ضميره منفصلا والمنصوب والمجزوم عاملهما
لا يكون الا لفظا فاذا اضمر اتصلا به فصار المرفوع [illegible] بالانفصال
فائدة قال ابن يعيش الضمير المجرور والمنصوب من واد واحد فلذا حمل عليه
في التاكيد بالمرفوع المنفصل تقول مررت بك انت كما تقول رايتك انت

ضابط

ضابط المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة سبعة احدها
ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس وبابهما ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد الثاني
ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله جفوني ولم اجف الاخلاء
انني الثالث ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا
قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه واصله ان الحيوة الا حيوتنا
الدنيا ثم وضع هي موضع الحيوة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ابن مالك
وهذا من جيد كلامه الرابع ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد فاذا هي
شاخصة ابصار الذين كفروا الخامس ان يجر برب ويفسره التمييز نحو ربه
رجلا السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا السابع ان يكون
متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا فائدة
لا يجوز ان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد في فعل من
الافعال الا في ظننتني واخواتها وفي فقدتني وعدمتني [illegible]
التي هي في تعليقه على المقرب باب العلم قال في البسيط العلم المنقول
ينحصر في ثلاثة عشر نوعا قال ولا دليل على حصره سوى استقراء كلام العرب
المنقول عن المركب كتأبط شرا ومن بيت قرناها وعن الجمع نحو كلاب وانمار
وعن التثنية نحو طيبان وعن مصغر كعمير وسهيل وزهير وحمير ودعي
وعن منسوب كربعي وصيفي وعن اسم عين كثور واسد لحيوانين وجعفر للنهر وعمرو

لواحد جمهور الاستاذ فانه نقل من حقيقة خاصة الى حقيقة خاصة وعن اسم معنى
كزيد فانه من مصدر زاد واوس اسم اياس اي اعطى وليس هو مصدر اليس
مقلوب ييئس لان مصدر المقلوب باق على الاصل وعن اسم فاعل
كمالك وحارث وحاتم وفاطمة وعائشة وعن اسم مفعول كمسعود ومظفر
وعن صوت كبة وعن الفعل الماضي كشمر وبذر وعثر وخضم والاخيران علما
هذا الوزن وكعسب وعن المضارع كيزيد ويشكر ويعمر وتغلب وعن الامر
وقد جاء عنهم في موضعين احدهما تسمية الفعل الامر من غير فاعل في قولهم
اصمت لواد بعينه والثاني مع الفاعل في قولهم اطرقا لموضع معين قلت
ينبغي ان يراد المنقول من صفة مشبهة كحديج وخديجة وشريح وعفيف
ومن افعل التفضيل كاحمد واثرم ولا من فعله من المضارع فائدة قال الشلوبين
الاعلام يكثر الشذوذ فيها لكثرة استعمالها والشيء اذا كثر استعماله غير
فائدة الاعلام لا تفيد معنى لانها تقع على الشيء وعلى ضده فزيدا واحدا كما
يصح ان يقع على الاسود كما يقع على الابيض وعلى القصير كما يقع على الطويل
وليست اسماء الاجناس كذلك لانها مفيدة الا ترى ان رجلا
يفيد التذكير خصوصيته ولا يقع على المراة من حيث كان مفيدا وزيد يصلح
ان يكون علما على الرجل والمراة ولذلك قال النحويون العلم ما يجوز تبديله وتغيره
ولا يلزم من ذلك تغير اللغة وليس كذلك اسم الجنس فانك لو سميت الرجل

فرسا والفرس رجلا لكان تغير اللغة وذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل وفي
البسيط يطلق لفظ العلم على الشيء وضده كاطلاق زيد على الاسود والابيض
ويجوز نقله من لفظ الى لفظ كنقل اسم ولدك من جعفر الى محمد لكونه لم يوضع لمعنى
في المسمى به بل تسمية القبيح بحسن والجبان باسد والاسود بكافور
بخلاف اسماء الاجناس فانها وضعت لمعنى عام فيلزم من نقلها تغيير
اللغة كنقل رجل الى فرس او جمل بخلاف نقل الى العلم فائدة قال ابن جني في
الخصائص ثم ابن يعيش تعليق الاعلام على المعاني اقل من تعليقها على
الاعيان وذلك لان الغرض منها التعريف والاعيان اعرف في التعريف
من المعاني وذلك لان العيان يتناولها لظهورها وليس كذلك المعاني
لانها تثبت بالنظر والاستدلال وفرق بين علم الضرورة بالمشاهدة ومن
علم الاستدلال فائدة في تذكرة ابن الصائغ قال ثعلب من مجموع بخط ابن
الزجاج قد يرد العلم جنسا معرفا باللام التي لتعريف الجنس وذلك بعد
نعم وبئس فتقول نعم العمر عمر بن الخطاب وبئس الحجاج حجاج بن يوسف
لان نعم لا تدخل الا على جنس معرف وقد يجعل العلم جنسا منكرا وذلك
بعد رب كقولهم لا هيثم الليلة للمطي ولا بصرة لكم وقضية ولا ابا حسن لها باب
الاشارة قال ابن هشام في تذكرته من اسماء الاشارة ما لا يستعمل الا بها
او بالكاف وهو ثم ومنها ما لا يستعمل لشيء منها وهو ثم ومنها ما لا يستعمل

فرسا

ترتقل في الكلا ما حذف الا ان تنال المعالي الجلى قريضه اذا دارج شعر المساكين في البيد
وجالي ابكار المعالي عرائسا عليها من التنميق مستبح الحلى ان يستنبح للابكار
تشرف كما لقى وتستخرج الالفاظ تجلب كما لمعتلا ومحامد من عرس
المكارم تثمر وجاء في من ثمر الفضائل ما حلا كتبت الى المملوك نظما به حوت
دوو صنعك في الافاق مازال افضلا وارسلت تبغي نظم لمسائل له
ومن عجب ان يسل الى البحر جدولا ام لم يسبح المملوك الا امتثاله وتمثيل ما الورى
وانصلح ما جلا ولم يال جهدا في اجتلاب شديدة ومن بذل المجهود جهدا فما
الا اغفلت وقد اهديت فجرا في ضحى وسقت الى البحر وسيحا الذي ملا اذا
عائد الموصول حاولت حذفه فطالع تجد ما قد نظمت مفصلا فما كان
مرفوعا ولم يك مبتدا فاثبت واما الحذف فاتركه واحظلا وان كان
مرفوعا ومبتدا فغير اعني وصل اي صدرا احذف مسهلا ان شرط بنا
اي فما ان اعربت فقيل تجويز لحذف وقيل لا وان يكن في صدر الوصل
غيرها وطالت فان تصلح الخبر موصلا فقد يكتب فاحذفه وان لم
تطل فقد اجيز على قول ضعيف واخملا وشاهد ذا فاقرا تماما
على الذي احسن مرفوعا لانه اتفل منه علا وان تك محصورا كذا ان نفيته
تمييزا لالذ ما جوزته ولا اتى في حذفه خلف لدى عطف غيره عليه ومنع
الحذف في حكم الجلا وما كان مفعولا لغير ظننت وهو متصل فاحذفه

نقطع

يتلفظ بالا عملا وشرط في ذا عوده وحده فان للعبد غيره فالحذف ليس سهلا
وهذا اذا الموصول لم يك ال فان يكن ها فالحذف وقد جاء مقللا
وما كان خفضا بالاضافة لفظا ومعناه نصب كان بالحذف اسهلا و
خافضه ان ما يعد حرف مصدر وفعل فلم يحذفه اعني السموءل كقوله
تنلو ما قضى ما انت قاض او ان كان مجرور الحرف تعاملا وموصوله اتى
له كذلك فاحذف اذا ما استوى الجرمان يا حاوي العلا واغني لفظا
ومعنى ولم تكن قد بينت حرف العابد الحصر قد تلا ولم يك الاسم حاذا اقيم مقام
عمدا فاعلا فاسمع مقالي مكملا وشرب مما يشربون وازمه عند القسيس
في اللفظ سفر كاحلا **باب المعرف باداة التعريف** قال في البسيط تنقسم
اللام التي للتعريف الى تسعة اقسام احدها لتعريف الجنس نحو قولهم الرجل خير من المراة
اذا قوبل جنس الرجال بجنس النساء كان جنس الرجال افضل والا فكم
من امراة خير من رجل الثاني لتعريف عهد وجودي بين المتكلم والمخاطب
كقولك قدم الرجل وانفقت الدينار للمعهود بينك وبين المخاطب و
في التنزيل كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وقوله
جاءه الاعمى لان المراد به عبد الله بن ام مكتوم الثالث لتعريف حضوري
حسي كقولك اكلت الخبز وشربت الماء وخدمت السوق فانه لا يمكن
حمله على ارادة الجنس ولا على المعهود في الوجود لعدم العهد بين المتكلم والمخاطب

لم يبق الا حمله على الاشارة الى الحقيقة باعتبار قيامها بما احد في الذهن الا ان
هذا التعريف قريب من النكرة لان حقيقة التعريف انما يكون باعتبار الوجود
وهو باعتبار الوجود نكرة لانه لم يقصد شيئ معهود في الوجود ولهذا اما
المحققون ان نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني صفة لكونه لم يقصد شيء
معهود في الوجود الرابع لتعريف الحضور كقولك هذا الرجل وهو بعد
اسم الاشارة وقياس يا ايها الرجل وما اشبهه ان يكون من تعريف الحضور
لوجود القصد اليه بالنداء الخامس ان يكون بمعنى الذي اذا اتصلت باسم
فاعل او اسم مفعول السادس ان يكون عوضا من تعريف الاضافة نحو
مررت بالرجل الحسن الوجه فالقياس انه لا يجتمع الالف واللام والا
ضافة الا ان الاضافة لما لم تعرف احتيج الى الالف واللام ليجرى صفة للمعرفة
السابع ان تكون زائدة في الاعلام الثامن ان يكون محسنة والتعريف
بغيرها كلام الذي والتي التاسع ان تكون للمح قال واعلم انه اقوى تعريف
اللام الحضور ثم العهد ثم الجنس قال المهلبي تعلم فللتعريف ستة اوجه
اذا اللام زيدت مع اولى الاسم حضور وتفخيم وجنس ومعهود ومعنى
الذي ثم الزيادة في الترسم فائدة معرفة فينة اسم من اسماء الزمان قال ابن
يعيش وهو علم لذلك لا ينصرف تقول لقيته فينة بعد فينة اي الحين بعد
الحين وحكى ابو زيد الفينة بعد الفينة بالالف واللام فهذا يكون مما اعتقب

عليه تعريفان

عليه تعريفان احدهما بالالف واللام والاخر بالوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس
لانه ليس بصفة في الاصل ومثله قولهم للشمس الالاهة والالاهة في اعتقاب تعريفين
عليه واسماء العدد معارف اعلام وقد يدخلها الالف واللام فيقال الثلاثة
نصف الستة فيكون مما اعتقب عليه تعريفان وذكر ابن جني في الخصائص
الاول وقال هو كقولك شعوب والشعوب للمنية وقدار والقدار وذكر المهلبي
من ذلك غدوة والغدوة ونسر والنسر باب المبتداء والخبر قال ابن يعيش
ذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتداء والخبر هما الاصل والاولى باستحقاق
الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما وذلك لان المبتدا يكون معرى
من العوامل اللفظية وتعرى الاسم من غيره هي التقدير قبل ان تقترن
به غيره قال والذي عليه حذاق اصحابنا اليوم ان الفاعل هو الاصل لانه
يظهر برفعه فائدة وقول الاعراب في الكلام من حيث كان تستلف زيادة
الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس فالرفع انما
هو للفرق بين الفاعل والمفعول الذين يجوز ان يكون كل واحد منهما
فاعلا ومفعولا ورفع المبتداء والخبر لم يكن لامر يخشى التباسه بل لضرب
من الاستحسان وتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه و
افتقار المبتداء الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله
ولذلك رفع المبتداء والخبر فائدة قال ابن التيمي في التعليقة قولنا اما

ونجم قد اضاء وكل يوم تراني مدية بيدي وبهذا يعلم ان اشتراط النحويين وقوع
النكرة بعد واو الحال ليس بلازم وللعبرة بهذا الموضع قول ابن عصفور في
شرح الجمل الكبير انها اذا وقعت بعد واو الحال ليس بلازم وقطرته الو
قول ابن عصفور في شرح الجمل الكبير اذا وقعت بعد واو الحال وانما
الضابط ان تقع في اول جملة حالية بدليل قوله تعالى وما ارسلنا قبلك من
المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام انتهى وقد ذكر ابو حيان في ارجوزته
المسماة بنهاية الاعراب في علمي التصريف والاعراب جملة من المسوغات
ثم قال وكل ما ذكرت في التتميم يرجع للتخصيص والتعميم وقال المهلبي في
نظم الفرائد موضع الابتداء بالنكرة في ثمان واربع للخبر ثم تعلق او جوابا
لنفي او لمعناه موجبا كالتطير ثم ان كنت مجيبا لسؤال
وسبقها المجرور ثم موصولة بمن واذا ما رفعت ظاهر الذي يستخبر
ولمعنى تعجب او دعاء او عموم ونعتها المعتبر وقال ايضا فرتبها ما اعني
ويستدعي الخبر في حدة قيد ودولة في اثنا عشر حال وشرط او جواب
بسبيل او خالف نحو معمول الخبر وجواب لولا ثم وصف بعده او مثل
او نقض نفي في الاثر او نفي سؤال في العموم او وقع او حرف معطوف
كعاما من غير فصل بالمحل اكثر شروط السؤال مطلقا اما الشرط سر وري نحو
ان اطاعني اي ناقت اذا اطاعني حذف الجزاء ثم الشرط نظامه والجواب

سؤال زيد

سؤال زيد لمن قال من عندك في جواب القسم لعمر الله لافعلن ومعمول الجملتات
الا اسرا اي تسير سيرا وجواب لولا لولا ابنتها لاكرمتك والوصف امثل رجل يقول
ذلك فيقول في موضع خفض صفة لرجل وقد سدت مسد الخبر والفاعل اقائم
الزيدان ونقض النفي نحو ما زيد لمن قال ما عندي احد والسؤال في العموم مثل
طعام اي عندكم ودواء مع كل رجل وضيعته والعطف نحو ما عندنا وبين
ما عندك ... ضابطة قال ابن الزملكاني في النكرة المبتداء والمعطوف عليه
بحرف الفاء الا بالفاء في موضعين احدهما يلزم الفاء والاخر لا يلزم الفاء
فاما الذي يلزم الفاء ففي موضعين احدهما في بعض الخبر وهو ان يكون المبتداء
شرطا جازمة بالنيابة وجزاؤه جملة مستقبلة امرية او نهيية نحو من ياتيني
فله درهم ومن عصاه فينتقم الله منه ومن يتوكل على الله فهو حسبه والثاني
قولهم اما زيد فقائم واما الذي يجوز دخول الفاء في خبره ولا يلزم فالموصول
والنكرة الموصوفة اذا كانت الصلة او الصفة فعلا او ظرفا نحو الذي ياتيني وما بكم
من نعمة فمن الله الذي ياتيني فله درهم واللذان ياتيانها منكم فله درهم وكل
رجل ياتيني فله درهم فائدة قال ابن مكتوم في تذكرته قال ابو الخصيب
الفارسي النحوي من اصحاب المبرد في كتاب النوادر له الليلة الهلال ليس
في الكلام يخص خبره ظرف من الزمان الا هذه او مثله قوله الكل عام ايهم نحو
انتهى ضابطة روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة الاول الضمير وهو الاصل

الثاني الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير الثالث اعادة المبتدا
بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة الرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءني ابو عبد الله
اذا كان كنية له الخامس عموم يشمل المبتدا نحو والذين يمسكون بالكتاب
واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين السادس ان يعطف بفاء السببية
جملة ذات ضمير على جملة خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو و
تارات يجم فيغرق السابع العطف بالواو عند هشام وحده نحو زيد قامت
هند واكرمها الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم
عمرو ان قام التاسع ال النائبة عن الضمير في قول طائفة نحو فان الجنة هي المأوى
اي مأواه العاشر كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو هجيري ابي بكر لا اله الا
الله قاعدة اذا كان الخبر معرفة كالمبتدا لم يجز تقديم الخبر لئلا يشكل ويلتبس
اذ كل واحد منهما يجوز ان يكون خبرا ومخبرا عنه قال ابن يعيش ونظير
ذلك الفاعل والمفعول اذا كانا مما لا يظهر فيهما الاعراب فانه لا يجوز
نحو ضرب عيسى موسى قاعدة قال ابن اياز اذا دار الامر بين كون
المحذوف مبتدا وكونه خبرا فايهما اولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف
المبتدا لان الخبر محط الفائدة ومعتمدها وقال العبدي في [illegible] الاولى
كونه الخبر لان الحذف اتساع وتصرف وذلك في الخبر دون المبتدا اذ

الخبر يكون مفردا جامدا او مشتقا وجملة على تشعب اقسامها والمبتدا لا يكون
الا اسما مفردا وقال الحذف من الاعجاز والاواخر اليق منه بالصدور و
الاوائل مثال فصبر جميل اي شأني صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره ومثله
طاعة وقول معروف اي المطلوب منكم طاعة او طاعة امثل لكم قال ابن
هشام في المغني ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زيد اذ لا
يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد شيء مسده وجزم كثير من النحويين في نحو
عمرك لافعلن وايمن الله لافعلن بان المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه
مبتدا والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدا عين الخبر فالمحذوف عين الثابت
فيكون حذفا كلا حذف فاما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يعتضد الاول
برواية اخرى كقراءة شعبة يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح الباء فانه
يقتضيه الفعل والموجود فاعل لا مبتدا لموافقتها قراءة من كسر الباء
او بموضع آخر يشبهه نحو ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر
ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع وهو ولئن
سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز الحكيم وقال
ابن النحاس في التعليقة اذا تردد الاضمار بين ان يكون قد اضمرنا خبرا او اضمرنا
فعلا كان اضمار الخبر وحذفه اولى من اضمار الفعل وحذفه لان آخر الجملة
اولى بالحذف من اولها لان اولها موضع استجمام وراحة وآخرها موضع تعب

تفصيل نحو قولنا الناس رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته وقول امرئ القيس
فاقبلت زحفا على الركبتين فثوب نسيت وثوب اجر الثامن عشر
ان تكون معتمدة على لام الابتداء نحو لرجل قائم التاسع عشر ان تكون عاملة نحو امر
بمعروف صدقة العشرون ان تكون بالتعجب نحو ما احسن زيدا على راى سيبويه
الحادي والعشرون ان تكون مضافة اضافة محضة نحو غلام امراة جاءني الثاني
والعشرون ان تكون في معنى الموصوفة وهو ان تكون مصغرة نحو رجيل عالم
فالتصغير وصف في المعنى بالصغر الرابع والعشرون ان تكون النكرة يراد بها واحد
مخصوص نحو ما حكي انه لما اسلم عمر بن الخطاب قالت قريش صبى عمر فقال ابو
جهل بل رجل اختار لنفسه امرا فما تريدون ذكره الجرجاني في مسائله الخامس
والعشرون ان يتقدم خبرها غير ظرف والمجرور بل جملة نحو قام ابوه رجل شرط
ان يكون فيه معرفة ايضا السادس والعشرون ما دخل الا في جواب النفي نحو قولك
الا رجلان في الدار في جواب من قال ما رجل في الدار السابع والعشرون ان تكون في
معنى الفعل من غير اعتماد نحو قائم الزيدان على راى الكوفيين والاخفش الثامن
والعشرون ان تكون معتمدة على واو الحال كقوله تعم وطائفة قد اهمتهم انفسهم التاسع
والعشرون ان تكون معطوفة على نكرة قد وجد فيها شرط من شروط
الابتداء بالنكرة فصيرت مبتداة نحو قول الشاعر عندي اصطبار
وشكوى عند قاتلتي الثلاثون ان يعطف عليها نكرة موصوفة كقوله

ان تكون مضافة اضافة غير محضة نحو مثلك لا يفعل كذا الثالث والعشرون

تعم

تعم طاعة وقول معروف على احد الوجهين الحادي والثلاثون ان تلي لولا كقوله
لولا اصطبار لاودى كل ذى مقة الثاني والثلاثون ان تلي فاء
الجزاء نحو قولهم في المثل ان مضى عير فعير في الرباط قال فهذا ما حصل لي من
تعداد الاماكن التي يجوز الابتداء فيها بالنكرة ولا ادعي الاحاطة فلعل غيري يقف
على ما لم اقف عليه ويهتدي الى ما لم اهتد اليه فمن كانت عنده زيادة فليضفها
الى ما ذكرته راجيا ثوابه عز وجل ان شاء الله انتهى كلام ابن النحاس
مولفا لبعض المتاخرين قال فيه قد تتبع النحاة مسوغات الابتداء بالنكرة
واتهاها بعض المتاخرين الى اثنين وثلاثين قال وقد انهيتها بعون الله الى
نيف واربعين فذكر الاثنين والثلاثين التي ذكرها ابن النحاس وزاد ان تكون
معطوفة على معرفة كقولك زيد ورجل قائمان فرجل نكرة جاز الابتداء بها
لعطفها على معرفة وان تلي اذا الفجائية وان تقع جوابا كقولك درهم
في جواب ما عندك اي درهم عندي وان تكون محصورة نحو انما في الدار
رجل وان تكون للمفاجاة قاله ابن الطراوة ومنه قولهم شيء ما جاء بك
ويجعل منه المثل ليس عبد باخ لك وهذه زيادة غريبة وان تولي بها
المناقضة كقولك رجل قائم لمن زعم ان امراة قامت وان يقصد بها
الامر كقوله تعم وصية لازواجهم على قراءة الرفع وان يقصد حصرها نحو
دينار ان اخذ من الماخوذ منه درهمان وان تقع ضرب على الحوج خبر

يوما ثم ست واربعة برفق يومه وان يتقدم معمول خبرها عليها وذا امرك الغا
وبعض على ان يكون بعض خبرا وان يكون النكرة للافراد لعينها كقول امرئ القيس
من سبعة بين او ساعة لانه لا يريد من سبعة دون من سبعة وبهذا عموم البدل
وقد تقدم عموم الشمول انتهى وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم اذا ما
جعلت الاسم مبتدأ فعل بتعريف الاسم وضع نكرة ابتداء بها وهي ان عدت
ثلاثون بعدها خلا منتهاها حفظ لكي تتمهرا ومرجعها الاثنين منها فعل جا
خصوص وتعميم افادا واثرا عادوها الموصوف والوصف والذي على النفي
واستفهام قد تاخرا كذلك اسم الاستفهام والشرط والذي
اضيف وما قد عم او جاء منكرا كقولك دينار لدي لقائل اعندك دينار ولكن
متعجبا كذلك لاخبار وليس بماثلا قال وكذا ما كان في الحصر قد جرا وما جا
او بعد اما او لولا او سوغ التفصيل ان تنكرا وما بعد واو الحال جا وما الجزا
ولولا وما كالفعل او جاء مصغرا ومنه ان يتلو الى جواب الذي نفى
وما كان معطوفا عليه بانكر وما ضح او مخصوصا بعدها وجواب ذي
سؤال بهم والامر فاخبر لجرا وما فيه معنى اخباره ومن جملة وما لخو
الا بحاله نحو القبر بالقرا كذا ما ولي لام ابتداء وما بعدا عن الظرف والمجرور
المقدم مؤخرا وما كان في معنى التعجب قد خلا اذا الفجاءة ما خوها لخوجرا
فائدة في تذكرة التاج بن مكتوم ملوك الكتب الناقة طلحان وفيه ثلاثة

اقوال

اقوال فقيل تقديره احد طلحين حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقام المحذوف
وقيل التقدير الكب الناقة طلحان وقيل ان الكب الناقة طليح وما طليحان وفيه
حذف خبره وحذف مبتدأ انتهى باب كان واخواتها قال ابن الخشاب
كان ام الافعال لان كل شيء داخل تحت الكون لا ينفك شيء من معناها
ومن ثم تصرفها تصرفا ليس لغيرها واصبح وامسى اختان لانهما طرفا الزمان
وظل واضحى اختان لانهما لصدر النهار وبات وصار اختان لا علاقة بينهما
وزال وفتئ وانفك وبرح ودام اخوات لزوم اولها ما وليس منفردة لانها
لا تتصرف قال ابن هشام في تذكرة الصواب ان يقال انما قيل
دام اخوات لانهن لا يعملن الا في النفي وشبهه وليس ومادام اختان لعدم
تصرفهما والا فما غريبة في الا معنى انما يلزم قبلها نفي او شبهه اعم
من ان يكون النفي بما او غيرها فان اعتبر انها قد تنفي بما فليعد كان واخي
ونحو ذلك ثم ان ما الداخلة على دام غير ما الداخلة على دام غيرها الداخلة
عليهن فقال فالذي قاله خطأ والذي قلناه هو الصواب وقال ابو البقاء
في اللباب انما كانت كان ام هذه الافعال لخمسة اوجه احدها سعة اقسامها
والثاني ان كان التامة دالة على الكون وكل شيء داخل تحت الكون
والثالث ان كان دالة على مطلق الزمان الماضي ويكون دالة على
مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها فانها تدل على زمان مخصوص

بجزب ما شلها نجران كذا اردى شعب مثلها وهو مثل قول الفرزدق والدهر ذاهبا
الندير بجرة مسودة يصل الاثم المكر اقوادها ابناؤها متكنفوا اباهم حنقوا
الصدور وما هم اولادها قاعدة التصرف في لا النافية اكثر من التصرف في ما
النافية ومن ثم جاز حذف لا في جواب القسم نحو تالله تفتؤا اي لا تفتؤ ولم
يجز حذف ما كذا نقله ابن الخباز عن شيخه معترضا به على ابن معط اذ
قال في الفية وان اتى الجواب منفيا بلا او ما كقولي والسما ما فعلا فانه يجوز
حذف الحرف اذا امنوا اللبس حال الحذف قال ابن الخباز مع شيخه
معترضا وما رايت في كتب النحو الا حذف لا فائدة قال ابن هشام في
زيادة الباء في الخبر على ثلثة اقسام كثير وقليل واقل فالكثير في ثلاثة مواضع
وذلك بعد ليس وما نحو اليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وبعد اولم
يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وجوز ذلك
والتعليل
لانه في معنى اوليس الله بقادر فهو راجع الى المسألة الاولى في المغني
في ثلاثة مواضع بعد كان واخواتها منفية كقوله وان مدت الايدي الى
الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل وبعد ظن واخواتها منفية كقوله
دعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد وبعد
لا العاملة عمل ليس كقوله فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا
عن سواد ابن قارب والاقل في ثلاثة مواضع بعد لا ولكن وهل

فالاول

فالاول كقوله فان تناء عنها حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت بالمجرب والثاني
كقوله ولكن اجرا لو فعلت بهين والثالث كقوله الا لي آخر عيش لذيذ بدائم فائدة
قال ابن هشام في تذكرته نظير سوى لات ليس ولا يكون في الاستثناء من
حيث انه لا يستعمل معهما الا احد الاسمين والآخر مضمر دائما باب ان
واخواتها ضابط قال في المفصل جميع ما ذكر في خبر المبتدا من اضافة واحواله
وشرايطه قائم في خبر ان ما خلا جواز تقديمه الا اذا وقع ظرفا كقولك ان في الدار
واخواتها
زيدا فائدة قال ابن يعيش في الشرح كلما جاز في المبتدا والخبر جاز مع ان
لا فرق بينهما ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقدم الخبر على الاسم
ويجوز ذلك في المبتدا وذلك لعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعا على
الافعال في العمل فانحطت عن درجة الافعال فجاز التقديم في الافعال
نحو قائما كان زيد وكان قائما زيد ولم يجز ذلك في هذه الحروف اللهم الا ان
يكون الخبر ظرفا او جارا ومجرورا وذلك انهم توسعوا في الظرف و
خصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال قاعدة قال ابو البقاء في التبيين اصل
الباب ان ضابطة قال ابن هشام في شرح الشذور تكسر ان في تسعة مواضع
احدها في ابتداء الكلام نحو انا انزلناه والثاني ان تقع في اول الصلة
نحو وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء والثالث في اول الصفة
نحو مررت برجل انه فاضل الرابع في اول الجملة الحالية نحو كما اخرجك ربك من

بينك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون الخامس في اول الجملة المضاف
اليها ما يختص بالجمل وهو اذ واذا وحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس
السادس ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان
المنافقين لكاذبون السابع ان تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله الثامن
ان تقع جوابا للقسم نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه الرابع ان تقع خبرا عن
اسم عين نحو زيد انه فاضل وتفتح في ثمانية مواضع احدها ان تقع فاعلا نحو
اولم يكفهم انا انزلنا الثاني ان تقع نائبا عن الفاعل نحو اوحي الي انه استمع
الثالث ان تقع مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون انكم اشركتم الرابع
ان تقع في موضع رفع بالابتداء نحو ومن آياته انك ترى الارض خاشعة
الخامس ان تقع في موضع خبر اسم معنى نحو اعتقادي انك فاضل السادس
ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق السابع ان تقع مجرورة با
لاضافة نحو مثل ما انكم تنطقون الثامن ان تقع تابعة لشيء مما ذكر نحو
اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم واذ يعدكم الله احدى
الطائفتين انها لكم ويجوز الكسر والفتح في ثلاثة مواضع احدها بعد اذا
الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا بالباب الثاني بعد الفاء الجزائية نحو
من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم الثالث
اذا وقعت خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد نحو اول قولي اني

احمد الله

احمد الله ضابطة قال ابو حيان قال ان المخففة اذا اعملت كما لها وهي مشددة تقول
انك قائم ولا يجوز انك قائم فائدة قال السخاوي في شرح المفصل اختلف
النحاة في ان واللام ايهما اشد تاكيدا فقال بعضهم ان لتاثيرها في المعمول وتقريبها
لفظ الابتداء اشد تاكيدا واقعد من اللام وقال آخرون اللام اشد تاكيدا لانه
يتمحض دخوله لذلك ولا يكون له شبه بالفعل باب لا فائدة قال ابن يعيش نظير
لا في اختصاصها بالنكرة رب وكم لان رب للتقليل وكم للتكثير وهذه معلق
الابهام اولى بها فائدة في تعاليق ابن هشام نظر ما في انها واخواتها عن العمل
اللام في لا ازال زيد والاعلام لعمرو في انها هبات لا للعمل في المعارف ولولا
وجود العلم يكن ان تعمل فاما قوله ارى الموت الذي لا بد اني ملاق لا ابا لك
تخوفيني فانه على تشبيهها كان قوله اني رايت ملاك الشيمة الادب
على نية اللام المعلقة حذفت وابقي حكمها ضابطة قال سيبويه كل ما حسن
ان تعمل فيه رب حسن ان تعمل فيه لا باب ظن واخواتها ضابطة قال
ابن عصفور لم يعلق من الافعال الا افعال القلوب وهي ظننت وعلمت
ونحوهما ولم يعلق من غير افعال القلوب الا انظر من النظر واسال
عمرو وكان الذي سوغ ذلك فيهما كونهما سببين للعلم والعلم من افعال
القلوب فاجري السبب مجرى المسبب فائدة قال ابن القواس في شرح
الدرة لهذه الافعال خواص لا تشركها فيها غيرها من الافعال المتقدمة منها

المعرب من يقول الجيدة ما يشتق منها الشرى وهذه الاوجه ماخوذة من سر
الصناعة لابن الجني قاعدة الاصل تقديم الفاعل وتاخير المفعول قال ابن
الجني وانما كان في الاصل في الفاعل التقديم لانه ينزل من الفعل منزلة الجزء
ولا كذلك المفعول وقال ابن عصفور في المقرب ينقسم الفاعل بالنظر الى
تقديم المفعول عليه وحده وتاخيره عنه ثلاثة اقسام قسم لا يجوز فيه تقديم
المفعول على الفاعل وحده وهو ان يكون الفاعل ضميرا متصلا او ان يكون في
الكلام ما يلبس او يكون الفاعل مضافا اليه المصدر المقدر بان والفعل
او بان التي خبرها فعل او اسم مشتق منه وقسم يلزم فيه تقديمه عليه وهو ان
يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا او متصلا بالفاعل ضمير يعود
على المفعول او على ما اتصل بالمفعول او يكون المفعول مضافا اليه اسم
الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال او المصدر المقدر بان والفعل او بان
التي خبرها فعل او يكون او يكون الفاعل مقرونا بالا او في معنى المقرون
بها وقسم يجوز فيه التقديم والتاخير وهو ما عدا ذلك ضابطة قال ابن النحاس
في التعليقة اعلم ان الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع احدها اذا بني الفعل
للمفعول نحو ضرب زيد فههنا يحذف الفاعل وهو غير مراد والثاني في
المصدر اذا لم يذكر معه الفاعل مظهرا يكون محذوفا ولا يكون مضمرا لان
المصدر غير مشتق عند البصريين فلا يتحمل ضميرا بل يكون الفاعل محذوفا

مراد اليه

مراد اليه نحو يعجبني ضرب زيد او يعجبني شرب الماء والثالث اذا لاقى الفاعل ساكنا
من كلمة اخرى كقولك للجماعة اضربوا القوم وللمخاطبة اضربي القوم ومنه نون
التوكيد نحو هل الزيدون يقومن وهل تضربن يا هند ضابطة قال ابن النحاس
في التعليقة المضمر والمظهر من جهة التقديم والتاخير على اربعة اقسام احدها
ان يكون الظاهر مقدما على المضمر لفظا ورتبة نحو ضرب زيد غلامه والثاني
ان يكون الظاهر مقدما على المضمر رتبة دون لفظا دون رتبة نحو ضرب زيدا غلامه
والثالث ان يكون الظاهر مقدما على المضمر رتبة دون لفظا نحو ضرب غلامه
زيد فهذه الثلاثة يجوز بالاجماع والرابع ان يكون الظاهر مؤخرا لفظا
ورتبة نحو ضرب غلامه زيدا فهذا اكثر النحاة لا يجيزه الا في باب المضمر ومنهم
من اجازه باب النائب عن الفاعل ضابطة قال ابن عصفور في المقرب
ثلاثة اقسام قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق وهو الافعال التي لا تتصرف
نحو نعم وبئس وقسم فيه خلاف وهو كان واخواتها المتصرفة وقسم
لا خلاف في جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي من الافعال المتصرفة ضابطة
قال ابن الخباز في شرح الجزولية حروف الجر يجوز بناء الفعل لها الا ما
استثنيته لك ولم يتعرض احد لهذا فمن ذلك لام التعليل لا يقال الكرم
زيد وكذلك الباء وهي اذا افادت ذلك ورب لان لها صدر الكلام ومذ
ومنذ لانهما ضعيفتا التصرف وزاد ابن اياز الباء الحالية نحو خرج زيد

باب النايب فاعل

بشيا به فانها لا تقوم مقام الفاعل وكذلك خلا وعدا وحاشا اذا جررت
والمميز اذا كان سعة من نحو طبت من نفسي لا يقوم شيء من ذلك مقام
الفاعل وكذلك فايدة قال ابن معطي الفية مسايل بها امتحان النشاة
اعطى بالمعطى به الفايدة وكسي المكسو فروا جبة والفضي الموزون
الفاحشة قال ابن القواس هذه المسئلة تذكر في هذا الباب لامتحان النشاة
بها وللافادة الرياضية والتدرب ولها اربع صور الاولى ان يشتغل
الفعل واسم المفعول بالبا نحو اعطى بالمعطى به الفايدة فاعطى فعل
ما لم يسم فاعله ويتعدى في الاصل الى مفعولين والمعطى المفعول
وهو بمنزلة فعل ما لم يسم فاعله ويتعدى ايضا الى اسمين فلا بد لهما من
اربعة مفاعيل اثنين لاعطى واثنين للمعطى اما اعطى فمفعوله الاول
مائة والثاني بالمعطى ويتعين رفع المائة باعطى لوجوب قيامها مقام
الفاعل وامتناع قيام الحال والمجرور مقامه مع وجود المفعول به الصريح
والمعطى في محل النصب ما كان اولا واما المعطى فمفعوله الاول الالف
ويتعين رفعه لقيامه مقام الفاعل والثاني في محل النصب وهو الضمير
المجرور بالبا الذي هو به لامتناع قيامه مقام الفاعل فان قيل فهلا جعلت
المائة مرتفعة بالمعطى والالف باعطى اجيب بان الالف واللام لما كانت
في المعطى اسما موصولا بمعنى الذي وما بعده من اسم المفعول وما عمل فيه الصلة امتنع

رفع

رفع المائة لاتباع الفعل بين الصلة والموصول باجنبي وهو الالف الضمير
في به يعود على الالف واللام في المعطى لان التقدير اعطيت بالذي المعطى
به زيد الفايدة فلما حذف الفاعل سما وبنيا للمفعول اقيم المائة والالف مقام
الثانية ان يجرد من حرف الجر نحو كسي المكسو فروا جبة المكسو موضع الفعل
الذي هو كسي وجبة منصوبة لانها مفعوله الثاني وفي المكسو ضمير يعود
على الالف واللام وهو قايم مقام فاعله وفروا منصوب لانها المفعول
الثاني للمكسو ولا يجوز ان يكون الفرو منصوبا بكسي لامتناع الفصل
بين الصلة والموصول ويجوز ان يرفع الفرو والجبة لقيامهما مقام الفاعل
وينصب المكسو الضمير الذي كان في اسم الفاعل فيعود منفصلا
منصوبا فيقال كسي المكسو اياه فروا جبة لعدم اللبس كما يجوز اعطي زيدا
درهم الثالثة ان يشتغل الفعل بالباء ويجرد اسم المفعول فيقال
اعطي بالمعطى الفايدة فيتعين رفع المائة لقيامها مقام فاعل اعطى
لاشتغال الفعل عن المعطى بالباء واما الالف فالاولى نصبه لقيام
الضمير المستكن مقام الفاعل ويجوز رفع الالف وجعل الضمير منصوبا
على العكس الرابعة ان يجرد الفعل ويشتغل اسم المفعول بالباء فيقال
اعطي المعطى به الفايدة فيقام المعطى مقام الفاعل لعدم اشتغاله
بحرف وينصب المائة ويجوز ان تقام المائة مقام الفاعل وينصب

المتوسط نحو اعجبني ان ضرب زيد عمروا وقد اشتمل في القسم الثالث على
ثلاثة اقسام ايضا وكملت السبعة **باب التعدي** واللزوم **ضابط** قال
ابن عصفور في شرح الجمل الافعال بالنظر الى التعدي وعدم التعدي ينقسم
ثمانية اقسام فعل لا يتعدى التعدي الاصطلاحي والمتعدي ينقسم
سبعة اقسام **قسم** يتعدى الى واحد بنفسه وهو كل فعل يطلب مفعولا
به واحدا الا على معنى حرف من حروف الجر نحو ضربت الكرم **وقسم** يتعدى
الى واحد بحرف جر نحو مررت بزيد **وقسم** يتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة
بحرف جر وهي افعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها نحو نصح وشكر وكال
ووزن تقول نصحت زيدا او لزيد وشكرت زيدا او لزيد **وقسم** يتعدى
الى اثنين احدهما بنفسه وليس اصلهما المبتدا والخبر وهو كل فعل يطلب
مفعولين يكون الاول منهما فاعلا في المعنى معديا نحو اعطى وكسا **وقسم**
يتعدى الى مفعولين واصلهما المبتدا والخبر وهو ظننت واخواتها **وقسم**
يتعدى الى ثلاثة مفاعيل وهو اعلم واري واخواتها **ضابطة** قال ابن هشام
في المغني معديات الفعل اللازم سبعة **احدها** همزة افعل كذهب زيد
واذهبت زيدا **الثاني** الف المفاعلة كجلس زيد وجالسته **الثالث** صوغه
على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا اي غلبته بالكرم
الرابع صوغه على فعلت استفعل للطلب والنسبة للشيء كاستخرجت

والاخر بحرف جر نحو اختار وامر واستغفر ودعا وسمى وكنى **وقسم** يتعدى الى مفعولين بنفسه

الحال

الحال واستخرجت القلم **الخامس** تضعيف العين كفرح زيد وفرحته **السادس** التضمين
السابع حذف الجار توسعا وزاد الكوفيون **ثامنا** وهو تحويل حركة العين
نحو شترت عينه بالكسر وشترها الله بالفتح وقال المهلبي حاصل لتعدي الفعل
بعد لزومه الى كل مفعول وعدتها عشر مفاعلة والسين والتاء بعدهما
وواو المع والحرف معمول الجر وتضعيف عين ثم لام وهمزة وحمل على المعنى
والالم تعرو وتوسعة في الظرف كاليوم سرته ففكر فلم يجعل لها مثله سر
فزاد واو مع في المفعول معه والا في الاستثناء وتضعيف اللام نحو صعر
خده وصعرره ثم تاما **ضابطة** قال ابن هشام الامور التي لا يكون الفعل معها
الا قاصرا عشرون كونه على فعل بالضم كظرف وشرف وسمع رحبتكم الطاعة
وان بشرا طلع اليمن فالثالث لهما لانهما ضمنا معنى وسع وبلغ او على فعل
بالفتح او فعل بالكسر ووصفهما على فعيل نحو ذل وقوى او فعل على افعل
بمعنى صار ذا كذا نحو اغد البعير واحصد الزرع اذا صار ذا غدة
وحصاد او على افعلل كاقشعر او على افوعل كاكوهد الفرخ اذا ارتعد
وعلى افعنلل باصالة اللامين كاحرنجم او على افعنلل بزيادة احديهما
كاقعنسس او على افعنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش او على استفعل
وهو دال على التحول كاستحجر الطين او على انفعل كانطلق او مطاوعا
لمتعد الى واحد نحو كسرته فانكسر وعلمته فتعلم وضاعفت الحساب

فمضاعف او رباعيا مزيدا نحو تدحرج واقشعر او يتضمن معنى فعل لازم
ويدل على سجية كلؤم وجبن او عرض كفرح وكسل او نظافة كطهر او دنس
كنجس او لون كاحمر واخضر واسود او حلية كدعج وسمن وهزل **باب الاشتغال**
قال ابن الخباز في التعليقة **ضابطة** لمسائل باب الاشتغال يجوز تعدي فعل
المضمر المنفصل والسببي الى ضميره في جميع الابواب ويجوز تعدي الفعل
المذكور الى الظاهر مطلقا سواء ظاهره وغيره في جميع الابواب ويجوز تعدي
فعل الظاهر الى مضمره المتصل في باب ظننت وفي عدمت وفقدت
ولا يجوز في غير ذلك ويجوز تعدي فعل المضمر المتصل الى مضمره المتصل في
باب ظننت وفي عدمت وفقدت ولا يجوز في غير ذلك ولا يجوز تعدي
فعل المضمر المتصل الى ظاهره في باب من الابواب الا لفظ النفس ولا يجوز
تعدي فعل الظاهر الى ظاهره في باب من الابواب الا لفظ النفس
انتهى **باب المصدر قاعدة** قال ابن فلاح في المغني لا ينصب الفعل مصدرين
ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان لعدم اقتضائه ذلك لان الفعل لا
يكون مشتقا من مصدرين ولا فعلان مشتقان من مصدر
واحد ولا يكون الفعل الواحد في زمانين او مكانين في حالة واحدة
باب المفعول له قال الاندلسي في شرح المفصل قال الخوارزمي المفاعيل على
الحقيقة ثلاثة فاما المنصوب بمعنى اللام وبمعنى مع فليسا مفعولين

في الحقيقة

المفعول

المفعول فيه قال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح كان ابو علي الشلوبين
يقول ان الاصل في الظرف والتصرف واصل الاسماء ان لا تقتصر على باب
دون باب فمتى وجد الاسم لا يستعمل الا في باب واحد علمت انه
قد خرج عن اصله ولا يوجد هذا الا في الظروف والمصادر والا في باب
واحد سمعت النداء لان هذه الابواب وضعت على التغيير **وقال** ابو اسحق بن
ملكون الاصل في الظروف والمصادر والا في باب النداء لانها ابواب
ان لا تنصرف وتصرفها خروج عن القياس **قال** ابن ابي الربيع وهذا القول
خروج عن النظر لانه يخالف الاسم في غير هذه الابواب الثلاثة فالحق ما ذهب
اليه الشلوبين **ضابطة** قال ابن مالك في شرح العمدة ظرف الزمان على
اربعة اقسام ثابت التصرف والانصراف ومنفيهما وثابت التصرف
منفي الانصراف وثابت الانصراف منفي التصرف اي لازم الظرفية
فالاول كثير كيوم وليلة وحين ومدة **والثاني** مثاله **احدهما** مشهور و
الاخر غير مشهور فالمشهور سحر اذا قصد به التعيين مجردا من الالف
واللام والاضافة والتصغير نحو رأيت زيدا امس سحر ولا ينونه لعدم
انصرافه ولا يفارق الظرفية لعدم تصرفه والموافق له في عدم الانصراف
والتصرف عشية اذا قصد بها التعيين مجردة عن الالف واللام و
الاضافة عند ذلك سيبويه الا لبعض العرب واكثر العرب يجعلونها

الكوفي حواشيه قال الاندلسي شارح المفصل المشهور وهو الامام علم الدين
اللورقي له ترجمة جيدة في سير النبلاء للذهبي ضابطة قال ابن الشجري في اماليه
الظروف المبنية ثلاثة اضرب ضرب زماني وضرب مكاني وضرب يتجاذبه الزمان والمكان
فالزماني امس والآن ومتى وايان ولما المشددة واذ واذا المقتضية جوابا والمكاني
لدن وحيث واين وهنا وثم واذا المستقبلة بمعنى ثم والثالث قبل وبعد ضابطة
قال السخاوي في شرح المفصل اسم المكان ينقسم ثلاثة اقسام قسم لا يستعمل
ظرفا وقسم لا يستعمل الا ظرفا وقسم فالاول ما لم يلزم الظرفية والثاني ما كان محدودا نحو البيت
والدار والبلد والحجاز والشام والعراق واليمن والثاني نحو عند وسوى وسواء ولدن
ودون والثالث كالجهات الست فوق وتحت وخلف ووراء وامام وقدام
ويمين وشمال وخدام وذات اليمين باب الاستثناء قاعدة قال ابن يعيش
اصل الاستثناء ان يكون بالا وانما كانت الا الاصل لانها حرف وانما ينقل
الكلام من حال الى حال الحروف كما ان ما ينقل من الايجاب الى النفي والهمزة
تنقل من الخبر الى الاستخبار واللام تنقل من النكرة الى المعرفة فعلى هذا يكون
الا هي الاصل لانها تنقل الكلام من العموم الى الخصوص وتكتفي بها من ذكر
المستثنى منه اذا قلت ما قام الا زيد وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها
توجيه ومحمول عليها لمشابهة بينهما وقال ابن اياز الا اصل الادوات في هذا الباب
لانها حرف الموضوع لافادة المعاني الحروف كالنفي والاستفهام والنداء

والثاني

والثاني انها تقع في ابواب الاستثناء فقط وغيرها في الكلمة مخصوصة بها ويستعمل
في ابواب اخر قاعدة قال ابو البقاء في التبيين الاصل في الا الحكم للاستثناء وقد
استعملت وصفا والاصل في غير ان تكون صفة وقد استعملت في الاستثناء
والاصل في سوى وسوى الظرفية وقد استعملت بمعنى غير فائدة قال ابن الدماميني
في الغرة الاستثناء على ثلاثة اضرب استثناء بعد استثناء واستثناء من
استثناء واستثناء مطلق من استثناء فالاستثناء بعد الاستثناء
يكون الا فيه بمعنى الواو كقوله تعالى وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها الا هو ويعلم
ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب
ولا يابس الا في كتاب مبين فكانه قال لا يعلمها وهي في كتاب مبين والاستثناء
من الاستثناء كقوله تعالى انا ارسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين
الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين فتقديره انا ارسلنا الى قوم مجرمين الا
لئلا يبقى منهم احد بالاهلاك الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين ثم استثنى
من الموجب فقال الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين فالاصل في هذا ان
الذي يقع بعد معنى النفي يكون بالا موجبا ومعنى الموجب يكون منفيا واما
الاستثناء المطلق من الاستثناء فعليه اكثر الكلام كقولك سار القوم الا
زيدا قاعدة لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا
ضابط ومستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيد فاضل

قال ابن الدهان في الغرة ليس من المبدلات ما يخالف البدل حكم المبدل منه الا في
الاستثناء وحده وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام
عن احد واثبت القيام لزيد وهو بدل منه ضابطة قال ابن الدهان في الغرة الذي
ينصب بعد الا ينصب في ستة مواضع الاول الاستثناء من الموجب لفظا
ومعنى نحو ما قام القوم الا زيدا الثاني ان يكون موجبا في المعنى دون اللفظ
نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيد الا ان التقدير يؤدي الى الايجاب فكانه قال كل الناس
اكلوا الخبز الا زيد الثالث ان يكون المستثنى منه حال موجبة نحو ما جاءني احد الا
راكبا الا زيد الا انه يؤدي ايضا الى الايجاب فيكون تقديره كل الناس جاءني
راكبين الا زيدا الرابع ان تكرر الا مع اسمين مستثنيين فلا بد من نصب
احدهما نحو ما جاءني احد الا زيد الا عمرا و الا زيدا الا عمرو الخامس ان تقدم
المستثنى على المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد السادس الاستثناء
من غير الجنس نحو ما في الدار احد الا حمارا فائدة قال ابن يعيش فالفعل اللازم
في اصله لا يتعدى الا في الاستثناء خاصة فائدة قال ابن يعيش اذا تقدم
المستثنى على المستثنى منه في الايجاب تعين نصبه وامتنع البدل الذي
كان مختارا قبل التقدم نحو ما جاءني الا زيدا احد لان البدل لا يتقدم المبدل
من حيث كان من التوابع كالنعت والتوكيد وليس قبله ما يكون بدلا منه
فتعين النصب الذي هو مرجوح للضرورة ومن النحويين من يسميه احسن

القبيحين

القبيحين ونظير هذه المسألة صفة النكرة اذا تقدمت نحو فيها قائما رجل لا يجوز
في قائم الا النصب وكان قبل التقديم فيه وجهان الرفع على النعت نحو فيها رجل
قائم والنصب على الحال الا انه ضعيف لان نعت النكرة اجود من الحال منها
فاذا قدم بطل النعت وتعين النصب على الحال ضرورة فصار ما كان مرجوحا
مختارا انتهى فائدة قال ابن يعيش الاستثناء من الجنس تخصيص
ومن غيره استدراك قاعدة قال ابن السراج في الاصول لا ينسق على حروف
الاستثناء لا تقول قام القوم ليس زيدا ولا عمرا ولا قام القوم غير زيد ولا
عمرو قال والنفي في جميع العربية ينسق عليه بلا الا في الاستثناء فائدة
قال ابن اياز الا والواو والتي بمعنى مع نظيران لان كل واحدة منها تعدي
الفعل الذي قبلها الى الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب فيه الا ترى
انك لو اسقطت الا لكان الفعل غير مقتض للاسم فائدة قال عبد القاهر
الاستثناء المنقطع مشبه بالعطف وذلك عطف الشيء على ما هو من غير
جنسه كقولك جاءني رجل لا حمار فشبهت الا بلا لان الاستثناء والنفي
متقاربان فقيل ما مررت باحد الا حمارا كما قيل مررت برجل لا حمار
قاعدة قال ابن اياز لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فلا يجوز ما قوم زيدا الا
ضاربون لان تقديم الاسم الواقع بعد الا عليها غير جائز فكذا معموله لان
من اصولهم ان المعمول يقع حيث يقع العامل اذا كان تابعا وفرعا

جاء زيد امس اكباد ونقسم بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهو
الغالب وتسمى مؤسسة ايضا ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها
وهي ثلاثة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا
ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا ومما يشكل قولهم جاء زيد والشمس
طالعة فان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول
ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني
فهي كالحال والنعت السببي كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه
وقال ابن عمرون هي مؤولة بمبكرا ونحوه قاعدة قال ابن يعيش كلما جاز ان
يكون حالا يجوز ان يكون صفة لنكرة وليس كلما يجوز ان يكون صفة للنكرة يجوز
ان يكون حالا الا ترى ان الفعل المستقبل يكون صفة النكرة نحو هذا رجل
سيكتب ولا يجوز ان يقع حالا ضابطة جميع العوامل اللفظية تعمل
في الحال الا كان واخواتها وعسى على الاصح فيهما قاعدة احدهما الحال شبيه
بالظرف قال ابن كيسان ولذا اغنت عن الخبر في ضربي زيدا قائما باب
التمييز قال ابن الطراوة الابهام الذي يفسره التمييز اما في الجنس نحو
عشرون رجلا او البعض نحو احسن الناس وجها او الحال نحو احسنهم
اديبا او النسبة نحو احسنهم عبدا ضابطة قال ابن هشام في تذكرته
فهو كالبدل في اقسامه الثلاثة والقسمان الاخيران نظيرهما بدل الاشتمال

ويوضح

ويوضح القول ان الافراد في موضع الجمع فرجلا في موضع رجال فالعشرون
نفس الرجال ضابطة قال ابن الصائغ في تذكرته التمييز المنتصب عن تمام الكلام
يجوز ان ياتي بعد كل كلام منطوي على شيء مبهم الا في موضعين احدهما
ان يؤدي الى تدافع الكلام نحو ضرب زيد رجلا اذا جعلت رجلا تمييزا لان المنطوي
عليه الكلام المتقدم من ابهام الفاعل وذلك ان الكلام مبني على حذف العامل
فذكره تفسير اخره متدافع لان ما حذف لا يذكر وقد ذهب الى اجازته بعض
النحويين وقد يتخرج عليه قول الراجز يبسط للاضياف وجها رحبا بسط
ذراعين لعظم كلبا فيكون قد نوى بالمصدر بناء المفعول والتقدير بسطا
مثل ما بسط ذراعان ويحتمل هذا البيت غيره وهو ان يكون من باب القلب
وهو كثير في كلامهم والموضع الثاني ان يؤدي الى اخراج اللفظ من اصل وضعه
نحو قولك اوهنت زيدا لا يجوز انتصاب زيد على التمييز اذ الاصل اوهنت
بزيد فلو نصب على التمييز لادى الى حذف حرف الجر والتزام التنكير في
الاسم ونصبه بعد ان لم يكن كذلك وكل ذلك اخراج للفظ عن اصل وضعه
والتوقف فيما ورد من ذلك على السماع والذي ورد منه قولهم امتلا
الاناء ماء وتفقا زيد شحما والدليل على ان ذلك نصب على التمييز التزام
التنكير ووجوب التاخير باجماع انتهى باب حروف الجر تقسيم قال ابن
الخباز حروف الجر ثلاثة اقسام قسم يلزم الجر فيه وهو من وفي والى وحتى

ورب واقام والواو والباء والتاء وقسم يكون اسما وحرفا وهو على
وعن والكاف ومذ ومنذ وقسم يكون فعلا وحرفا وهو حاشا وعدا
وخلا قال ولولا وكي في القسم الاول وبعض من القسم الثاني وحكي عن ابي
الحسن انه قال بلي اذا جرت حرف جر انتهى وقسم ابن عصفور في شرح
الجمل حروف الجر تنقسم اربعة اقسام وقسم لا يستعمل الا حرفا وقسم
يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه وقسم يستعمل
حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو
على قاعدة الاصل في الجر حرف الجر لان المضاف مردود في التاويل الى
ذكره ابن الخباز في شرح الدرة ضابطة قال ابن هشام في تعليقه حروف
الجر عشرون حرفا ثلاثة لا تجر الا في الاستثناء وهي حاشا وخلا و
عدا وثلاثة لا تجر الا شذوذا وهي لعل وكي ومتى وسبعة تجر الظاهر
والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والباء واللام والسبعة الباقية
لا تجر الا الظاهر وهي تنقسم الى اربعة اقسام قسم لا يجر الا الزمان
وهو مذ ومنذ وقسم لا يجر الا النكرات وهو رب وقسم لا يجر الا لفظ
الجلالة ورب وهو التاء وقسم يجر كل ظاهر وهو الباقي فائدة الجر من
عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين ذكره ابن الخباز
وغيره فائدة قال ابن الدماميني في الغرة من اقوى حروف الجر ولهذا المغني

اختصت

اختصت بالدخول على عنه فائدة اصل حروف القسم الباء ولذلك اختصت بجواز
ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن ودخولها على المضمر نحو بك لافعلن وا
بها في القسم الاستعطافي نحو بالله هل قام زيد فائدة قال ابن فلاح في المغني
تعلق حروف الجر بالفعل يأتي لسبعة معان تعلق المفعول به وتعلق
المفعول له نحو جئت لحسن والتبين وتعلق الظرف كاقمت بمكة وتعلق
الحال نحو خرج بعشيرته وتعلق المفعول معه نحو ما زلت بزيد حتى ذهب
وتعلق التشبيه بالمفعول به نحو قام القوم حاشا زيد وخلا زيد لانها
نائبة عن الا والاسم بعدها ينتصب على التشبيه بالمفعول بها لكنه الا المجرور
بعدها على التشبيه بالمفعول به وتعلق التمييز نحو يا سيدا ما انت من
سيد فائدة في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن
الرماح ربما على ثلاثة اوجه احدها ان ما كافة ثانيها ... النعمان
فربما اقام به بعد الوفود وفود وغير كافة ما وفي يا ربتما غارة
شعواء كاللذعة بالميسم ونكرة موصوفة ربما تكره النفوس من
الامر له فرجة كحل العقال قوله لقد ربت كعب بن عوف وربما
فتى لم يمين ... ينفعها فتى من فتيح بانقسر تنفعها الا ان ربما
صارت مختصة بالفعل كاذا وان تقديره لم يرض فتى لم يكن يرضى ولم
يكن فتى يرضى فالمفعول بالضمير فعل تقديره وربما ... فتى لم يكن يرضى

وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة وعند ولدن ولدى واول
بين ودون ووسط وسوى ومع ودون واذ واذا وحيث ومن غير الظروف
مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقدا وقاب وقيس واى وبعض وكل وكلا
وكلتا وذو وذوو ومؤنثه ومثناه ومجموعه واولو واولات وقد وقط وحسب
ذكر ذلك كله في المفصل الثاني ما لا يضاف اصلا كمه ومنه اذا ويليها
مرفوع او فعل والمضمرات واسماء الاشارة والموصولات سوى اى
واسماء الافعال وكم وكاين الثالث ما يضاف ويفرد وهو غالب الاسماء
قاعدة الاضافة تصح بادنى ملابسة نحو قولك لقيته في طريقي اضفت
الطريق اليك بمجرد مرورك فيه ومثله قول احد حاملي الخشبة خذ طرفك
اضاف الطرف اليه بملابسة اياه في حال الحمل وقول الشاعر اذا كوكب
الخرقاء لاح بسحرة ا سهيل اذاعت غزلها في القرائب ٢ اضاف الكوكب
اليها لجدها في عملها عند طلوعه ا ذكر ذلك في المفصل وشرحه ضابطة
قال ابن النحاس في التعليقة يعني في ظروف المكان ما يضاف الى الجملة غير
حيث لانها تبهمت لوقوعها على كل جهة احتاجت في زوال ابهامها الى
فيها الجمل كاذ واذا الزمان ضابطة قال ابن هشام في المغني الامور التي
يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة احدها التعريف كغلام زيد الثاني
التخصيص كغلام رجل الثالث التخفيف كضارب زيد الرابع ازالة القبح

او التجوز

او التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام لخلو الصفة
لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز باجرائك الوصف القاصر
مجرى المتعدي الخامس تذكير المؤنث نحو ان رحمة الله قريب السادس تانيث
المذكر نحو قطعت بعض اصابعه السابع الظرفية نحو تؤتي اكلها كل حين
الثامن المصدرية نحو اي منقلب ينقلبون التاسع وجوب الصدر نحو غلام
من عندك وصبيحة اي يوم سفرك العاشر البناء في المبهم نحو غير ومثل ودون
والزمن المبهم المضاف الى اذ او فعل مبني وهذا الفصل اخذه ابن هشام
من كتاب نظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبي وقال المهلبي في نظم ذلك
خصال في الاضافة تكتسبها ا المضاف من المضاف اليه عشر ا بناء ثم تذكير
وظرف ا ومعنى الجنس والتانيث نقره ا وتعريف وتنكير وشرط ا والاستفهام
والحدث المقرر ا وذكر في الشرح انه اراد بالاستفهام مسئلة غلام من عندك
وبالحدث المصدرية وبالجنس قولك اي رجل ياتني فله درهم وبالشرط
غلام من تضرب اضرب وبالتنكير قولك هذا زيد رجل وهذا زيد الفقيه
لا زيد الامير لانك لم تضفه حتى سلبته التعريف في النية للاشتراك العارض
في التسمية وهذه الثلاثة لم يذكرها ابن هشام وذكر بدلها التخصيص والتخفيف
وازالة القبح او التجوز ولم يذكر المهلبي هذه الثلاثة ومسئلة اكتساب التنكير
من الاضافة في غاية الحسن ومن مسئلة تعريف العلمية وقد تقدم تحقيق

ذلك فى اول الباب وقلت انا ويكتسب المضاف نحو امور ا احلتها الله
مضافة فوق عشرة تعريف وتخصيص بناء وتخفيف كضارب زيد عمرو
وترك القبح والتجوز شرط والاستفهام فانتسبا لمصدر وتذكيرتا نظما
وظرف ونسلب المعارف شبه نكر ومعنى الجنس والحرف المعرى نحو الناس
لحلى عقد در وقال ابن هشام فى تذكرته فى الكتاب اليا ثبت قد سقط
هذا فعلوا انه منحصر فى اربعة اقسام قسم المضاف بعض المونث وهو مونث
فى المعنى وتلفظ بالتاء وانت تريد به نحو قطعت بعض اصابعه واذا بعض
السنين تعرقننا ويلتقط بعض السيارة وقسم هو بعض المونث وتلفظ
بالتاء وانت تريد الا انه ليس مونثا وذلك نحو شرف صدر القناة و
فلطاله غير مونث لان صدر القناة ليس قناة بخلاف بعض الاصابع فانه
يكون اصابع وقسم تلفظ بالتاء وانت تريده الا انه للبعض ولا مونث
نحو اجتمعت اهل اليمامة والقسم فائدة قال بعضهم ثلاثة تسقط
انها مضافة عند جميع النحاة منها اذا قيل ابو غدرها وليت شعرى واقام
الصلاة باب المصدر قال ابن هشام فى تذكرته المصدر الصريح يقع فى
موضع الفاعل نحو ماء كم غورا والمفعولين نحو هذا خلق الله والمصدر المؤول
كذلك فى موضع الفاعل نحو عسى زيد ان يقوم والمفعول نحو ما كان هذا القران
ان يفترى فائدة قال ابن هشام فى تذكرته قال الجرجانى اقوى اعمال المصدر

منونا

منونا انه نكرة كالفعل ثم مضافا مالان اضافة فى نية الانفصال فهو نكرة العشرو
ودونها ما فيه ال باب اسم الفاعل قاعدة قال ابن السراج فى الاصول كلما كان
يجمع بغير الواو والنون نحو حسن وحسان فان الاجود فيه ان تقول مررت برجل
حسان قومه من قبل ان هذا الجمع المكسر هو اسم واحد صيغ للجمع الا ترى
انه يعرب كاعراب الواحد المفرد وما كان يجمع بالواو والنون نحو منطلقين
فان الاجود فيه ان تجعله بمنزلة الفعل المقدم فتقول مررت برجل منطلق قومه
باب التعجب قول البصريين فى احسن بزيد يلزم منه شذوذ من اوجه احدها
استعمال افعل للصيرورة قليل وليس بقياس وانما قلنا ذلك ولا ترجيحهم
ان افعل اصله افعل بمعنى صار كذا الثانى وقوع الظاهر فاعلا لصيغة الامر
بغير لام الثالث جعلهم الامر بمعنى الخبر الرابع حذف الفاعل فى اسمعهم
والبصر نقل من تعاليق ابن هشام باب افعل التفضيل قاعدة
قال ابن السراج فى الاصول كلما قلت فيه ما افعله قلت فيه افعل به وهذا
افعل من هذا وما لم تقل فيه ما افعله لم تقل فيه هذا افعل من هذا ولا افعل
فائدة قال ابن هشام فى تذكرته قولهم ان افعل التفضيل يستعمل مضافا
وبال وبمن يستثنى من استعماله بال خبر وشرفانى لم ارهما استعملا بال للتفضيل
باب اسماء الافعال قال ابن هشام فى تذكرته اعلم ان هلم وها وهاء نادر
فى العربية لا نظير له الا ترى ان غيره من ضمه وهو لا يظهر فيه الضمير البتة وهو

ضيف

اى ينعت بلفظه ومع محله وهو رابعة انواع اسم لا والمنادى وما

اليه المصدر او اسم الفاعل **باب التوكيد** قال ابن القواس في التعليقة

فائدة الضمير اذا اكد بضمير كان المؤكد من ضماير الرفع لا غير سواء كان الضمير

الاول المؤكد مرفوعا او منصوبا او مجرورا نحو قمت انا ورأيتك انت

ومررت به هو **فائدة** قال ابن هشام في تذكرته لنا موطن لا يجوز فيه

التوكيد اللفظي وذلك نحو لك احمد الا حمد لا يجوز ذلك في هذا الكلام

الا بتكرير لا اسم الحمد منه لئلا يجتمع البدل والمبدل منه لانهم جعلوا التكرار

نائبا عن الفعل **فائدة** قال الاندلسي التأكيد اللفظي اوسع مجالا من التاكيد

المعنوي لانه يدخل في المفردات الثلاث وفي الجمل ولا تقيد بمظهر او مضمر

معرفة او نكرة بل يجوز مطلقا الا ان الشائع في بعضها اكثر فلا يكاد يسمع

او يقل ان زيد ان زيدا قائم وانما الكثير ما ياتي في تكرير الاسم او الجملة **ضابطة**

قال ابن الدهان في الغرة الاسم ينقسم الى ثلاثة اقسام **قسم** يوصف كالمضمر

وقسم يوصف ويوصف به ولا يؤكد به ... وقسم ... يوصف ولا يوصف به

فائدة قال ابن هشام في تذكرته اذا اجتمعت الفاظ التوكيد بدأت بالنفس

فالعين فكل فاجمع فاكتع فابصع وابتع وانت مخير بين ابتع وابصع فان

بدأت بكل قدمته فان حذفت النفس اتيت بما بعدها مرتبا والعين كالنفس

او كلا فكذلك او اجمع لم تات باكتع وما بعده لان ذلك تاكيد لاجمع

فلا يؤتى به دونها ذكره ابن عصفور في شرح الجمل **باب العطف**

اقسام

اقسام العطف ثلاثة **احدها** العطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيد

بقائم ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف فلا يجوز في نحو

ما جاءني من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل

في المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ والمحل جميعا نحو ما زيد

قائما لكن او بل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب

وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ

والصواب الرفع على اضمار مبتدأ **الثاني** العطف على المحل نحو ليس زيد

بقائم ولا قاعدا بالنصب وله ثلاثة شروط **احدها** امكان ظهور ذلك

المحل في الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمروا لانه لا يجوز مررت عمروا **الثاني**

ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا الضارب زيد او اخيه لان الوصف

المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل **الثالث**

وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل فلا يجوز ان زيدا وعمرو قائمان

لان الطالب لرفع عمرو هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول

ان وغيرها **فائدة** العطف على التوهم نحو ان زيدا قائما ولا قاعد بالخفض

على توهم دخول الباء في الخبر وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم

وشرط حسنه كثرة دخوله هناك **فائدة** الواو اصل حروف العطف ولهذا

انفردت عن ساير حروف العطف باحكام **احدها** احتمال معطوفها للمعية

والتقدم والتأخر الثاني اقترانها بلا نحو ما قامت كرادة لكون الثالث اقترانها
بإن سبقت بنفي ولم يقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ليفيد ان الفعل منتفي
عنهما في حالة الاجتماع والافتراق حالة فقدانه الشرطين امتنع دخولها
فلا يجوز قائم زيد ولا عمرو ولا ما اختصم زيد ولا عمرو الرابع اقترانها بلكن نحو
ولكن رسول الله الخامس عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى
الربط نحو مررت برجل قام زيد وأخوه السادس عطف العقد على النيف نحو
أحد وعشرون السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها
نحو على ربعين مسلوب وبال الثامن عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو
فقدان مثل محمد ومحمد التاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو
جلست بين زيد وعمرو العاشر الحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس
نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات
وملائكته وجبريل وميكال ونبي كما في هذا الحكم الآخر حتى كلمت الناس
على الأنبياء وما تهاما طرفه خاصا بعد تمام الثاني عشر عطف عامل قد حذف
وبقي معموله على عامل آخر يجمعهما معنى واحد نحو وزججن الحواجب والعيونا
أي وكحلن العيون والجامع بينهما التحسين الثالث عشر عطف الشيء
على مرادفه نحو ... الرابع عشر عطف المقدم على متوهم
المفروزة كقوله عليك ورحمة الله السلام الخامس عشر عطف المخفوض

على

على الجوار نحو وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم السادس عشر ذكر أبو علي الفارسي
أنه عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس يجوز بالواو فقط دون سائر
الحروف نقله عنه ابن جني في سر الصناعة وفي تذكرة ابن الصائغ من كتاب
الجمل للأعلم أصل حروف العطف الواو لأن الواو لا تدخل على أكثر من الجمع
وأما غيرها فيفيد مع الاشتراك معنى زائدا كالترتيب والمهلة والشك والإضراب
والاستدراك والنفي فصارت الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي الحروف
بمنزلة المركب والمفرد أصل المركب ضابطة قال ابن هشام في تذكرته من حروف
العطف ما لا يعطف إلا بعد شيء خاص وهو أم بعد همزة الاستفهام
ومنها ما لا يعطف إلا بعد شيئين وهو لكن بعد النفي والنهي خاصة ومنها
ما لا يعطف إلا بعد ثلاثة وهو لا بعد النداء والأمر والإيجاب ومنها ما لا يعطف
إلا بعد أربعة وهو بل بعد النفي والنهي والإثبات والأمر ضابطة قال ابن
الخباز حروف العطف على ثلاثة أقسام قسم يشترك بين الأول والثاني في
الإعراب والحكم وهو الواو والفاء وثم وحتى وقسم يجعل الحكم للأول فقط
وهو لا وقسم يجعل الحكم للثاني فقط وهو بل ولكن وقسم يجعل الحكم لأحدهما
لا بعينه وهو أما وأو وأم ضابطة قال ابن هشام في تذكرته ليس
في التوابع ما يتقدم على متبوعه إلا المعطوف بالواو ... فائدة
قال الأبذي في شرح الجزولية لا يجوز عطف الضمير المنفصل على ... بالواو

الملك ارغيف اباه وجهل زيد كرهت زيدا اياه الحمار كرهت زيد اياه فائدة
قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان البدل على نية تكرار العامل ثلاثة اوله
شرعي ونحوي وقياسي فالشرعي قوله اتبعوا المرسلين اتبعوا الآية
وقال الملأ الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم واللغوي
قول الشاعر اذا ما مات ميت من تميم فسرك ان يعيش فجئ بزاد بخبز او
بتمر او بسمن او بشيء ملفف في البجاد والقياس يا اخانا زيد لو كان في غير
نية النداء لقال يا اخانا زيدا فائدة قال ابن الصائغ في تذكرته نقلت من
خط ابن الرماح لا يخلو البدل ان يكون توكيدا او بيانا او استدراكا فا بعض
فالاستعمال يكون ان توكيدا او بيانا والغلط والبداء والنسيان لا يكون الا
استدراكا فالتوكيد يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه ولله
على الناس حج البيت من استطاع والبيان اعجبني الجارية وجهها او عقلها
باب النداء فائدة قال في المفصل لا ينادى ما فيه الالف واللام الا
الله وحده لانهما لا يفارقانه فائدة الهمزة ايا حروف النداء ويا وهيا اكثر
الحروف استعمالا ولا تقدر عند الحذف سواها ولا ينادى اسم الله عز وجل
واسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا المندوب الا بها او بوا و
وفي شرح الفصول لابن اياز قال النحاة يا ام الباب ولها خمسة اوجه
من التصرف احدها نداء القريب والبعيد بها ثانيها وقوعها في باب الاستغاثة

دون غيرها

دون غيرها ثالثها وقوعها في باب الندبة رابعها دخولها على اي خامسها ان القرآن
المجيد مع كثرة النداء فيه لم يات فيه غيرها فائدة قال الجزولي اذا رفعت الاول من نحو
يا زيد عمرو فتنصب الثاني من اربعة اوجه وزاد بعضهم خامسا وهي البدل و
عطف البيان والنعت على تاويل الاشتقاق والنداء المستانف واضمار
اعني واضعفها النعت وهو الذي اسقط لان العلم لا ينعت به فاذا نصبت
الاول فتنصبه من وجه واحد على انه منادى مضاف على تاويلين اما الى محذوف
دل عليه ما اضيف اليه الثاني وينصب الثاني على ما كنت تنصبه مع الرفع من
الاوجه الخمسة والتاويل الثاني ان يكون مضافا الى ما بعد الثاني ويكون الثاني
توكيدا للاول مقحما بينه وبين ما اضيف اليه ضابطة قال ابن الرماني في الغرة
الاسماء على ضربين ضرب ينادى وضرب لا ينادى فالذي ينادى على
ثلاثة مراتب مرتبة لابد من وجود يا معها كالنكرة واسماء الاشارة عند
ومرتبة لابد من حذف يا معها وهو اللهم واي في قولك اللهم اغفر لنا ايتها
العصابة وضرب يجوز فيه الامران فائدة قال ابن هشام في تذكرته لا يجوز
عندي نداء اسم الله تعالى الا بيا ضابطة في تذكرة ابن هشام تابع المنادى
المبني على ثلاثة اقسام قسم يجب نصبه على الموضع وهو المضاف الذي
ليست بال وقسم يجب اتباعه على اللفظ وهو اي وقسم على تقديرين يجوز
اتباعه على اللفظ واتباعه على المحل وهو اسم الاشارة وقسم يجوز اتباعه

على اللفظ واتباعه على المحل مطلقا وهو النعت والتوكيد وعطف البيان
المفردة مطلقا والنسق المفرد الذي بال وقسم يحكم له بحكم المنادى المستقل وهو
البدل والنسق الذي بغير ال ضابط قال ابن فلاح في المغني يجوز حذف حرف
النداء مع كل منادى الا في خمسة مواضع النكرة المقصودة والنكرة المبهمة واسم
الاشارة عند البصريين والمستغاث والمندوب انتهى وزاد ابن مالك
المضمر في تذكرة ابن الصائغ حذف حرف النداء من الاسم الاعظم نص على
منعه ابن معط في درته ونقل منع ذلك في الدرة ايضا بالاشتباه و
قرره ابن الخباز بانه بعد حذف حرف النداء اشتبه المنادى بغير المنادى
واعترض عليه بانك تقول اللهم اغفر لي فلا يقع فيه اشتباه ولبس قال ابن الصائغ
ولابن معط ان يقول لما وقع اللبس في بعض المواضع طرد الباب لئلا
يختلف الحكم انتهى قال والعلة في ذلك انهم لما حذفوا يا وعوضوا الميم كرهوا
ان يقولوا الله بالحذف لما فيه من حذف العوض والمعوض قال ابن الصائغ
يعني بعضهم من حرف النداء [illegible] قصد والميم لا يحذفوا الحرف
بالكلية وقد قال النحاس في صناعة الكتاب لمنعه جواز ذلك بانه قال في قولك
سبحانك الله العظيم انه لا يجوز الجر على البدل من الكاف ويجوز النصب على القطع
والرفع على تقدير يا الله انتهى فائدة قال ابن النحاس في التعليقة اصل حذف
حرف النداء في نداء الاعلام ثم في كل ما اشبه العلم في كونه لا يجوز ان يكون وصفا

لاي

لاي وليس مستغاثا به ولا مندوبا يجوز حذف حرف النداء معه باب
الندبة قال ابن يعيش الندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل
منادى مندوبا اذ ليس كل ما ينادى يجوز ندبته لانه يجوز ان ينادى المنكور
والمبهم ولا يجوز ذلك في الندبة وقال الابذي في شرح الجزولية المندوب
يشترك المنادى في احكام وينفرد بلحاق الف الندبة باب الترخيم
قال المهلبي ان اسماء تولت عشرة لم ترخم عند اهل البصرة مبهم ثم نعت بعده
والمضاف فالمستغاث والنكرة ثم شبه المضاف خالص والثلاثي ومندوب اثره
يحتذيه مستغاث راغم واذا الحقت جميعا هجره فائدة قال ابن فلاح في
المغني قالوا اكثر ما رخمت العرب ثلاثة اسماء حارث ومالك وعامر
باب الاختصاص قال ابن يعيش قد اجرت العرب اشياء اختصوها على
طريقة النداء لاشتراكهما في الاختصاص فاستعير لفظ احدهما للاخر من
حيث شاركه في الاختصاص كما اجروا التسوية مجرى الاستفهام اذا
كانت التسوية موجودة في الاستفهام وذلك قولك ازيد عندك
ام عمرو وازيد افضل ام خالد فالشيئان اللذان تسال عنهما قد استوى
علمك فيهما ثم تقول ما ابالي اقمت ام قعدت وسواء علي اقمت ام قعدت
فانت غير مستفهم وان كان بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في التسوية
لان معنى قولك لا ابالي افعلت ام لم تفعل اي هما مستويان في علمي كما

الفعل واسم

للتعجب والمجرور برب بخلاف التشبيه وبحتى ومذ ومنذ واسم الفاعل
واسم المفعول والمصدر اللواتي تعمل عمل الفعل والمجرور بكل المضاف
الى المفرد ونحو رجل وشبهه واسم لا وخبرها والاسم الذي ليس تحته معنى
والمصدر والظرف اللازمان للنصب والاسم الذي اظهاره نادر عن اضماره
والاسم الذي لا فائدة في الاخبار عنه والاسم المختص بالنفي والمجرور بنحو كل
شاة وسخلتها ولا على سخلتها والمعطوف في باب رب شاة مجرور
ولو كان مضافا للضمير نحو رب رجل واخيه والذي شرطه شروطا قال الاستاذ
ابو الحسين بن ابي الربيع من اثنا عشر شرطا ان لا يكون متضمن حرف
صدر وان يكون اسما مقتصرا ولا من المستعمل في النفي العام وان
يكون مما يصح تعريفه ولا مما دخل عليه ما لا يدخل على المعرفات وان يكون
في جملة خبرية ولا يكون صفة ولا بدلا ولا عطف بيان ان ولا
بضمير عائد يفسره ما بعده وان لا يكون ضميرا رابطا ولا مضافا الى اسم
رابط وان لا يكون من ضمير الجملة ولا مصدرا اخره محذوف قد سدت
الحال مسده انتهى قال وفيه تداخل وينحصر في شرطين احدهما ان يكون
الاسم يصح مكانه مضمر والثاني ان يكون يصح جعله خبر الموصول ضابطة
قال ابو حيان حصر بعضهم ما يجوز الاخبار عنه فقال يجوز في فاعل الفعل
اللازم لم يسم فاعله في باب كان وان وما والمصدر والظرف المتمكنين

والمضاف

والمضاف اليه وفي البدل والعطف والمبتدا والخبر والمضمر وحادي عشر وبابه وفي باب
الاعمال والمصدر النائب والعامل والمعمول من الاسماء والاشياء مركبة من المبتدا
والخبر والفعل والفاعل والاستفهام ضابطة زعم ابو علي وغيره ان كل ما يخبر عنه
بال يخبر عنه بالذي وقال ابو حيان الذي اعم في باب الاخبار لانها تدخل على
الجملة الاسمية والفعلية وال لا تدخل الا على الجملة المصدرة بفعل متصرف مثبت
قال وذكر الاخفش موضعا يصلح لال ولا يصلح للذي قال تقول مررت
بالقائم ابواه لا القاعدين ولو قلت مررت بالذي قعد ابواه لا التي قاما
لم يصح فاذا اخبرت عن زيد في قولك قامت جاريتا زيد لا قعدتا قلت
القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد ولو قلت الذي قامت جاريتاه لا التي قعدتا
زيد لم يجز لانه لا ضمير يعود على الذي من الجملة المعطوفة فقد صار لكل من
الذي ومن ال عموم وخصوص ودخول ما لم يدخل في الآخر لكن ما اختصت به
الذي اكثر وذكر الاخفش ايضا انه قد يخبر بال لا بالذي في قولك المضروب
الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد وقال ابن السراج في المسائل
الاولى مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين انه شاذ خارج عن القياس قال
وهو قول المازني وكل من يرتضي قوله وقد كان ينبغي ان لا يجوز قولك
المضروب الوجه زيد وقال ولكنه حكي عن العرب وكثر من كلامهم حتى صار قياسا
فيما هو مثله فاطرد القياس عليه الفعل قال الاستاذ ابو الحسن الصائغ فهذا

سخي يحدث مع ال ولم يكن كلام قبل ال فيه اسم يكون الاخبار عنه بال ولا يجوز بالذي
قال فلا يرد به على ابي علي وغيره ممن زعم ان كل ما يخبر عنه بال يخبر عنه بالذي ولكن اذا
نظرت لما وقعت فيه ال ولا تقع في موضعها الذي كان كذلك انتهى باب
التنوين قال ابن الخباز في شرح الدرة التنوين حرف ذو مخرج وهو نون ساكنة و
جماعة من الجهال بالعربية لا يعدونه حرف معنى ولا مبنى لانهم لا يجدون له صورة
في الخط وانما سمي تنوينا لانه حادث بفعل المتكلم والتفعيل من ابنية الاحداث
وفي البسيط التنوين زيادة على الكلمة كالنقل زيادة على الغرض ضابطة قال ابو الحسين
بن ابي الربيع في شرح الايضاح متى اطلق التنوين فانما يراد به تنوين الصرف
واذا اريد غيره من التنوينات قيد فقيل تنوين التنكير تنوين المقابلة تنوين
العوض وكذلك الالف واللام متى اطلقنا انما يراد التي للتعريف واذا اريد غيرها
قيد بالموصلة او الزائدة فائدة قال ابن الخباز في شرح الجزولية اقسام التنوين
عشرة تنوين التمكين وتنوين التنكير وتنوين المقابلة وتنوين العوض وتنوين
الترنم والتنوين الغالي وتنوين المنادى عند الاضطرار والتنوين الشاذ
كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وفائدته تكثير اللفظ كما قيل في
الف قبعثرى وتنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك
تحكي اللفظ المسمى به وقال بعضهم نظما اقسام تنوينهم عشر عليك بها
فان تحصيلها من خير ما حرزا مكن وعوض وقابل والمركب زد رنم او احك

اضطرار

اضطرار وغال وبالهمز ضابطة قال ابن هشام وغيره يلزم حذف التنوين في مواضع
لدخول ال وللاضافة ولمانع الصرف وللوقف في غير النصب وللاتصال بالضمير
نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به من
ابن او ابنة مضافا الى علم ولدخول لا وللنداء وقال المهلبي ثمانية تنوينها ابدا يحذف
مع اللام تعريفا وما ليس ينصرف وما قد بني منه المنادى واسم لا وفي الوقف رفعا
ثم خفضا لخفة ومن كل موصوف بابن مجاورا فريدا به التذكير والكر يعرف
قد اكتنفته كنيتان ان اهتدى متى علمين او بالالقاب يكتنف قد ايتلفا فيه
او اختلفا معا وثامنها نون المضافات توصف باب نوني التوكيد ضابطة
قال الزجاجي في الجمل كل موضع دخلت النون الثقيلة دخلت الخفيفة الا في
الاثنين المذكرين والمؤنثين وجماعة النساء فان الخفيفة لا تدخلها ضابطة
قال ابن عصفور يستثنى من قولنا لا يكون ما قبل نوني التوكيد الا مفتوحا
اربعة مواضع اذا اتصل بالفعل ضمير الجمع المذكر فان ما قبلها يكون مضموما
او ضمير الواحدة المخاطبة فان ما قبلها يكون مكسورا او ضمير الاثنين او ضمير
جمع المؤنث فان ما قبلها في الموضعين لا يكون الا الفا فائدة قال ابن النحاس
في التعزة دخول نوني التوكيد في اسم الفاعل نحو اقائلن احضروا الشهودا
نظير دخول نون الوقاية عليه في قوله اليس مسلمني الى قومي شراحي باب نواصب
الفعل المضارع قاعدة ان اصل النواصب للفعل وام الباب بالاتفاق كما نقله

كالامر والنهي والتمني والعرض والجحد والدعاء ضابطة قال ابو محمد بن السيد
الاسباب المانعة من الرفع بعد حتى ستة اربعة متفق عليها واثنان
مختلف فيهما فاما الاربعة المتفق عليها فنفي الفعل الموجب للدخول نحو ما سرت
حتى ادخلها ودخول الاستفهام عليه نحو اسرت حتى ادخلها والتعليل
الذي يراد به النفي نحو قلما سرت حتى ادخلها وان تقع حتى موقعا يكون
فيه خبرا نحو كان سيري حتى ادخلها والاثنان المختلف فيهما الامتناع من جواز
التقديم والتاخير وان يلحق الكلام عوارض الشك

باب الجوازم

قاعدة ان اصل ادوات الشرط وام الباب قال ابن يعيش لانها تدخل في مواضع الجزاء
كلها وساير حروف الجزاء لها مواضع مخصوصة فمن شرط فيمن يعقل ومتى
شرط في الزمان وليست ان كذلك بل تاتي شرطا في الاشياء كلها انتهى
وقال ابن القواس في شرح الدرة انما كانت ان اصل ادوات الشرط لانها
حرف واصل المعاني للحروف ولان الشرط بها يعم ما كان عينا او زمانا او مكانا
ومن ثم اختصت بامور منها جواز حذف الفعلين بعدها قال ابو بكر بن
الانباري انما صارت ان ام الجوازم لانها تعلقها عليه تنفرد [illegible] وتؤدي الجزاء
عن الفعلين يقول الرجل لا اقصد فلانا لانه لا يعرف حق من يقصده فيقال
له زره وان يراد وان كان كذلك فزره فيكفي ان من الشيئين ولا يعرف
ذلك في غيرها من حروف الشرط انتهى وقال ابو حيان وظاهر كلامه وكلام غيره

انه ليس

انه ليس مخصوصا بالضرورة لكن صرح الرضي بانه خاص بالشعر ومنها قال ابو حيان لا تحفظ
انتجاء فعل الشرط محذوفا ولا الجواب محذوفا الا في ان لعدم ان ومنها جواز بعضهم حذف
ان لكن الجمهور على منعه ولا يجوز حذف غيرها من ادوات الشرط اجماعا لكن لا يجوز
حذف ساير الجوازم ولا حذف حرف الجر ومنها يجوز ايلاوها الاسم على اضمار فعل
يفسره ما بعده نحو وان احد من المشركين استجارك فاجره ولا يجوز ذلك في
غيرها من الادوات الا في الضرورة كما جزم به في التسهيل قال ابن يعيش
وابو حيان وخصت ان بالجواز لكونها في الشرط اصلا

باب

ضابط قال ابو حيان ادوات الشرط بالنسبة الى لحاق ما على ثلاثة اقسام قسم لا تلحقه ما وهو
من ومهما واني وقسم لا يكون شرطا في عمله الجزم وذلك اذ وحيث
وقسم يكون لحاق ما على جهة الجواز وهو ان ومتى واين واي وايان فائدة
قال ابن هشام كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب
بشبه الشرط وذلك في نحو الذي ياتيني فله درهم وبدخولها فهم ما اراده المتكلم
من ترتب لزوم الدرهم على الاتيان ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره وهذه الفاء
بمنزلة لام التوطئة في نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم في ايذانها بما اراده
المتكلم من معنى القسم فائدة قال ابن هشام في تذكرته بعض الجمل لا تصلح ان
تقع شرطا وذلك تقتضي عدم ارتباط طبيعي بينها وبين اداة الشرط
ما يستعين على الفاء جوابا له برابط وهو الفاء او ما يخلفها ومن المغني

التعدية قاعدة الجازم اضعف من الجار قاله ابن الخباز وفرع عليه انه لا يضمر
البتة ولهذا افسد قول الكوفيين ان فعل الامر مجزوم بلام الامر المضمرة
وذكره ابو حيان في شرح التسهيل وفرع عليه انه لا يجوز الفصل بين
لام الامر والفعل لا بمعمول الفعل ولا بغيره وان روي عنهم الفصل بين
الجار والمجرور بالقسم نحو قولهم اشتريته بوالله الف درهم فان ذلك لا يجوز
في الجزم لان عامل الجزم اضعف من عامل الجر وفرع عليه الاخفش واختاره
الشلوبين وابن مالك ان جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط لا باداته قال
لان الجار اذا كان لا يعمل عملين وهو اقوى من الجازم فالجازم اولى ان
لا يعملها وقال ابن النحاس في التعليقة الجازم في الافعال نظير الجار في
الاسماء واضعف منه لان عوامل الافعال اضعف من عوامل الاسماء
واذا كان حذف الجار وابقاء عمله ضعيفا فان يضعف حذف الجازم
وابقاء عمله اولى واحرى قاعدة قال ابن جني في كتاب التعاقب اتصال المجزوم
بجازمه اشد من اتصال المجرور بجاره وذلك ان عوامل الاسماء اقوى من
عوامل الفعل فلما قويت حاجة المجرور الى جاره كانت حاجة المجزوم الى
جازمه اقوى قال وجواب الشرط اشد اتصالا بالشرط من جواب القسم
وذلك ان جواب القسم ليس بمعمول للقسم كما كان جواب الشرط معمولا للشرط
فقولك لاقوم من قولك اقسمت لاقوم ليس اتصاله باقسمت كاتصال

الجواب

الجواب بالشرط واذا كان كذلك ولم يجز تقديم جواب الشرط القسم عليه
مع كون القسم ليس عاملا في جوابه كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه لكونه جوابا
وكونه مجزوما بالشرط اجدر باب الادوات قاعدة قال ابن هشام في المغني
الالف اصل ادوات الاستفهام ولهذا خصت باحكام احدها جواز حذفها
الثاني انها ترد لطلب التصور نحو ازيد قائم ام عمرو ولطلب التصديق نحو ازيد قائم
وهل مختصة بطلب التصديق نحو هل قام زيد وبقية الادوات مختصة بطلب
التصور نحو من جاءك وما صنعت وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك
الثالث انها تدخل على الاثبات وعلى النفي ذكره بعضهم وهو منتقض بام فانها
تشاركها في ذلك نحو اقام زيد ام لم يقم الرابع تمام التصدير بدليل انها لا
تذكر بعد ام التي للاضراب كما يذكر غيرها لا تقول اقام زيد ام اقعد وتقول ام هل قعد
وانها اذا كانت في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او بثم قدمت على العاطف
تنبيها على اصالتها في التصدير نحو اولم ينظروا افلم يسيروا اثم اذا ما وقع امنتم به
واخواتها تتاخر عن حرف العطف كما هو قياس جميع اجزاء الجملة نحو وكيف
تكفرون فاين تذهبون فهل يهلك الا القوم الفاسقون انتهى ما ذكره
ابن هشام وقال ابن يعيش في شرح المفصل الهمزة اصل ادوات الاستفهام
وام الباب واعم تصرفا واقوى في باب الاستفهام لانها تدخل في مواضع الاستفهام
كلها وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعا ويختص به وينتقل عنه الى غير الاستفهام نحو

السادس عشر المرجحة ومن التي تدخل على النفي فينعكس ايجابا كما تدخل التي قبلها على الايجاب فينعكس

الخامس عشر الزائدة التي لا تكف وهي نوعان انها لا تعمل شيئا نحو اما ان زيد
السابع عشر الداخلة بين المبتداء نفيا او شبهه التي في قولك ما زال زيد قائما واخواتها
والخبر نحو وقليل ما هم الثامن عشر ان تكون عوضا من الفعل في قولهم افعل هذا
اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره التاسع عشر التي تدخل على ان الشرطية فتهيئها
للدخول على الفعل العشرون التي تدخل على لم فتصيرها ظرف زمان بعد ان كانت حرفا
نحو لما قمت قمت الحادي والعشرون والثاني والعشرون التي تدخل على لا الامتناعية
فتصيرها للتحضيض او بمعنى لولا الامتناعية الثالث والعشرون التي تدخل على كل
فتصيرها ظرف زمان نحو كلما جئتني اكرمتك الرابع والعشرون والخامس والعشرون
التي تدخل على ان فتفيد معنى التحقير نحو قولك لمن يدعي النحو انما قرات الجمل او معنى
الحصر نحو انما زيد عالم السادس والعشرون التي تدخل على فعل فتهيئها للدخول على الافعال
السابع والعشرون التي تدخل على نعم وبئس نحو فنعما هي بئسما اشتروا به انفسهم
الثامن والعشرون التي تتصل بمن الجارة فتصيرها بمعنى ربما نحو واني لمما نضرب الكبش ضربة
التاسع والعشرون المحذوف من ما الاستفهامية نحو الذي ... وبعد انتهى ما ذكره ابن
عصفور ولم يذكر السبعة الباقية وجمع بعضهم كلها في بيت
معلل تعجب بما الشرط زد صل انكره واصفها ونسبتهم اسم المصدرية وا كففا
باب المصدر قاعدة قال ابن جني في الخصائص المصدر انما لمشابهة الفعل
من الصفة الا ترى انه في الصفة نحو قولك مررت بابل مائة ومررت برجال عشرة

ابه ومررت بقاع عرفج كله ومررت بصحيفة طين خاتمها ومررت بحية ذراع
طولها وليس نحو استعماله بالمصدر انما هو ذلك الحديث الشاهي كالتقريب
والفعل والاكل والشرب فائدة قال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح
اعلم ان سوى اجرى عندهم مجرى المصدر فاخبر به عن اثنين فتقول زيد
وعمرو سواء كما تقول زيد وعمرو خصم وفي سواء امر اخر اختص به انه لا يرفع
الظاهر الا ان يكون معطوفا على المضمر نحو مررت برجل سواء هو والعدم
ان خفضت كان نعتا وكان في سواء ضمير وكان العدم معطوفا على الضمير
وهو توكيد وان رفعت سواء كان خبرا مقدما وهو مبتدا والعدم معطوف
عليه ولم يثن لانه جرى عندهم مجرى المصدر وهذا الحفظ ولا يقاس عليه فلا يجوز
ان تقول زيد سواء وعمرو على ان يكون سواء خبرا عنهما كما لا تقول زيد قائمان
وعمرو لان العامل في الخبر هو المبتدا والمبتدا هنا مجموع الاسمين فتقدم الخبر
عليهما او اخره عنهما ولا تجعله بينهما فيكون قد جعلت المعمول بين اجزاء
العامل وهذا لا يجوز قاعدة الاصل في مفعل للمصدر والزمان والمكان ان يكون
بالفتح نحو الماكل والمشرب والمذهب والمخرج والمدخل قال في البسيط
وقد خرج عن هذا الاصل احدى عشر لفظة جاءت بالكسر وهي المنسك
والمطلع في قراءة الكسائي والمجزر والمنبت والمشرق والمغرب
والمسقط والمسكن والمرفق والمفرق والمسجد قال ابن بابشاد

نحو كلية بالكسر اذا اردت بها المكان فان اردت بها المصدر فتحت لا غير
قال صاحب البسيط ولم يأت في اسماء الزمان والمكان فاعل الا حرف
بها المصدر مفعل بالضم الا مع تاء التانيث نحو مقبرة ومكرمة ومأدبة فائدة
في تذكرة ابن الصائغ يشتق من المصدر تسعة الفعل واسم الفاعل والمثال
واسم المفعول وصيغة المفاضلة والصفة المشبهة واسم المصدر واسم
الآلة واسم الزمان والمكان التاسع اسم الذي لم يقدر للفعل كالمسجد اسم
للبيت المعد للصلاة والسجود فاما المسجد فاسم المكان السجود وليس اسما
للبيت بل لموضع السجود من البيت فائدة قال بعضهم اى التفعال في المصدر
بالفتح هو الباب وتفعال بكسر التاء في الاسماء كالتجفاف والتقصار
والتلقاء او ما جاء منه تبيان وتلقاء من هذا الوزن تمثال وتمساح
وتجفان وتضراب وتركاب وتجفاف ومرتاع بالعالوا وتبيان وتهوال
وتلقاء اذا الحق المهمزة ست عشر اسما مكسورة التاء واثيل بل لاثيكا وتوجيه في
الكلام نحو لهو ما بهوا لما في معناه وهي مفتوحات ايه استثقل التذكار
والتسيار ونحوهما باب الصفات في الصحاح البناء يسار الشدة
قال الاخفش بني على فعلاء وليس له افعل لانه اسم كما قد يجيء افعل في الاسماء
وليس معه فعلاء نحو احمد فائدة قال في البسيط التركيب يقتضي ان لا يبلغ
عدد الصفة المشبهة مائة وثلاثة واربعين بناء وذلك ان معمول

الصفة

الصفة اما مجرد من الالف واللام او مضاف او مجرد عنهما فكل واحد منها وكل واحدة من
هذه الثلاثة قد يكون مرفوعا ومنصوبا او مجرورا فهذه تسعة احوال باعتبار المعمول
والصفة قد تكون متضمنة لضمير المذكر وتثنية وجمع ولضمير المؤنث وتثنية
وجمعه وغير متضمنة لضمير افراد ولا تثنية ولا جمع فهذه تسعة والصفة قد تكون
مع كل واحد منهما معرفة بالالف واللام او مضافة او نكرة فهذه سبعة وعشرون
باعتبار حال الصفة فاذا ضربت في احوال المعمول وهي تسعة تبلغ مائتين وثلاثة
واربعين بناء باب اسماء الافعال ضابط قال في البسيط هي ثلاثة اقسام
قسم لم يستعمل الا معرفة نحو بله فانه لا يقال لم يسمع فيها تنوين وقسم
لم يستعمل الا نكرة وهو ما لم يفارقه التنوين نحو ايها في الكف وويها في الاغراء
وواها في التعجب وقسم استعمل معرفة ونكرة فينون لارادة التنكير ويحذف
التنوين للارادة وذلك نحو صه ومه وايه واف ضابط قال ابن يعيش هي
ثلاثة اقسام قسم لا يكون الا لازما كصه ومه وقسم لا يكون الا متعديا نحو
عليك زيدا اي الزمه ودونك بكرا وقسم يستعمل تارة لازما وتارة
متعديا كرويد وهلم وحي هل قال ونظير ذلك من الافعال ما جاء ورتبه نحو
رجع كلمتي وكلمته وكلمتيه باب التانيث قاعدة قال ابن يعيش الاصل
في الاسماء التذكير والتانيث فرع على التذكير بوجهين احدهما ان الاسماء
قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شيء وحيوان والانسان

للمقر ا ولتاكيد جمع افعل وبحح ا وللذم ولنسبة للابتر ا وللجمع لموزج وللتعويض ا
محذوف مصدر استغفر ا وللتعويض للايازنادين جات ا وللياذى وارمة فى
المستتر ا وللاسكان نطق عن الحديث ا وللتعدية مرة فى المفرد وبيان للحرف ثم
للتحريك ا فى فيه اوسنا كل نتر ا ثم فى ثم للبيان وكره ا للالتقاء الساكنين فى
كل ذكر **فائدة** قال ابن الدهان فى الغرة قال الفراء المؤنث خمس عشرة علامة ثمان فى
الاسماء واربع فى الافعال وثلاث فى الادوات فثلاث فى الاسماء الهاء و الالف
الممدودة والمقصورة والرابعة تاء الجمع فى الهندات والخامسة الكسرة فى
انت والسادسة النون فى انتن وهن والسابعة التاء فى اخت و بنت
والثامنة الياء الياء فى هذى والتى فى الافعال التاء الساكنة فى قامت والياء
فى تفعلين والكسرة فى قمت والنون فى فعلن والتى فى الادوات التاء
الساكنة فى ثمت والياء فى تفعلين والكسرة فى ربت وثمت ولات
والهاء فى هيهات والهاء والالف فى قولك انها هند قائمة **قال** ابن الدهان
وهذه الحلية وان لم نعتقده مذهبا لانفسنا **فائدة** قال ابن مكتوم فى تذكرته قال
ابو الخطيب الفارسى فى النوادر الهاءات ثلاث ما يكون بدلا من تاء التانيث
نحو ثمرة وشجرة وما السراخة تثبت فى الوقف دون الوصل نحو كتابيه ولم
وما هو اصل مثل ماء وجره وشفاه ومياه **قاعدة** قال ابن القواس فى شرح الدرة
اصل الفعل التذكير لامرين **احدهما** انه مدلوله المصدر وهو مذكر لانه جنس **والثانى**

انه عبارة

انه عبارة عن انتساب الحدث الى فاعله فى الزمن المعين والمعنى للتانيث فيكون
معقولا وانما تانيثه للفاعل **فائدة** فى تذكرة ابن الصائغ الاسماء اربعة اقسام مذكر
لفظا ومعنى كزيد ومؤنث لفظا ومعنى كفاطمة ومختلفان كزينب وطلحة
باب المقصور والممدود **ضابطه** قال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ما فيه وجهان
القصر والمد على ثلاثة اقسام **الاول** ما يقصر مع الكسر ويمد مع الفتح كالبلاء والبلى
والروى والسوى بمعنى قرى الضيف والقع **الثانى** ما يقصر مع الفتح ويمد مع
الكسر كالاضى والبسوا والصلى والغرى والقذى **الثالث** ما يقصر مع الكسر الضم
ويمد مع الفتح كالبوسى والرغبى والعليا والنعماء لما ذكره ابن السكيت قال ومنه مع
بالكسر فيقصر ويضم فيمد من ابن ولاد وهو القرفصى فيكون على هذا اربعة اقسام
قال ابو حيان وانما ذكرت هذه الاقسام فى كتب النحو وان كان محلها كتب السماع
لان النحو فيها حظا وهو حصر ما جاء من ذلك فلو ادعى مدع شيئا خلاف ما
ثم يقبل منه الا بثبت ولو صح عن العرب فصار حصر هذه الاقسام نوع من القياس
النحوى **قاعدة** كل مؤنث بالتاء حكمه ان لا تحذف التاء منه اذا ثنى كتمرتان فقالوا
قبان لانها لو حذفت التبس بتثنية المذكر ويستثنى من ذلك القطاف الية وخصية
فان افصح اللغتين واشهرهما ان يحذف منهما التاء فى التثنية فيقال اليان
وخصيان وعلل ذلك بان الموجب لها انهم لم يقولوا فى المفرد الى وخص فامن
اللبس المذكور **باب جمع التكسير ضابطه** قال ابن الدهان فى الغرة جمع التكسير ما

اربعة اضرب احدها ما لفظ واحده اكثر من لفظ جمعه نحو كتاب وكتب الثاني ما لفظ جمعه
اكثر من لفظ واحده كفلس وافلس ومسجد ومساجد الثالث ما واحده وجمعه
سواء في العدة اللفظية لا في الحركات نحو سقف وسقف واسد واسد
الرابع ما واحده وجمعه سواء في العدة اللفظية والحركات نحو الفلك للواحد و
الفلك للجمع وناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص وادرع دلاص
ضابطة قال ابن الدهان حروف الزيادة التي تزاد في هذه الجمع سبعة احرف
منها ستة مطردة يجمعها هتي واين وغير المطردة منها الميم في ملامح جمع
لمحة ومنها ما يزاد اول البناء الالف اولا كاكلب واجمال وملامح ومنها ما يزاد
حشوا كجمال ونسى ابعد وكعرنبة وعبيد ومنها ما يزاد آخر البناء وعمومة
وعلاء فائدة قال ابو حيان في حصر جموع التكسير واسماء الجموع واسم الجنس
لجمع قليل في التكسير افعل وافعلة وافعال وفي كثرة فعل وبالتاء وفعل والفعال افعولا
وبالتاء فيها الفعال فعل مع فعلى وبالتاء وفعال ثم فعالى افعلاء فعالان فعلان
فواعل مع فعل فعالى فعالي فعائل ومع فعللة فعللة كذا انفعل
فعالى وما ضاهى وزان مفاعل وثبت لاسم الجمع فعلة مع فعل فعالة فعلاء
وفعلة مع فعل وفعلاء مفعولاء بفعلة فعل وبالخلف فعل مع فعيل وفعلة
وبالفتح فيا مع فعال فعل فعل وقاعدة اسم الجنس ما جاء فرده بياء او تاء
والعكس في التامل وقل فائدة قال بعض النحويين في جمع القلة افعل وافعال

وافعلة

وافعلة وفعلة يعرف الادنى من العدد وزاد ابو الحسن علي بن جابر الرابع وسالم الجمع
القصر واهل مطها في ذلك الحكم ما حفظها ولا تزد وقال التاج ابن مكتوم في نظم
جموع القلة ومن خطه نقلت بجمع قلة اجمال وارغفة وارجلة غلمة وسور بررة
واصدقاء مع الزيدين مع نخلة وسلمات وقد تجملت عشرة هذا اجماع الذي
قالوه مفرقا وقد يزيد اخا الاكثار من كثرة قاعدة قال في البسيط لا يوجد في الجمع
ثلاثة احرف اصول بعد الف التكسير لئلا يكون صدر الكلمة اقل من عجزها ولذلك
يرد في التكسير ومن التصغير الخماسي الى الرباعي ليتناسب صدر الكلمة وعجزها في
الحروف الاصول قاعدة قال في البسيط كل صفة كثر ذكر موصوفها معها ضعف
تكسيرها لقوة شبهها بالفعل وكل صفة كثر استعمالها من غير موصوف وقوى
تكسيرها لالتحاقها بالاسماء كعبد وشيخ وكهل وضيف وفي تذكرة التاج ابن مكتوم
فعال لا يكاد يكسر لئلا يذهب بناء المبالغة منه وشذ قول ابن مقبل عند الجبابير
بالبأساء والنعم انشده سيبويه قاعدة قال في البسيط تكسير الخماسي الاصول
مستكره لاجل حذف حرف منه بخلاف الرباعي اذ لا حذف فيه فائدة قال ابن
القواس في شرح الدرة الجمع ثلاثة اقسام جمع في اللفظ والمعنى كرجال والزيدين
وفي اللفظ دون المعنى كقد صغت قلوبكما وفي المعنى دون اللفظ كرهط ونفر
وكلا في التوكيد ونحوهما مما ليس له واحد من لفظه قال وينقسم التكسير الى تام وهو
لعموم المذكر والمؤنث مطلقا والخاص وهو المذكر السالم والى متوسط وهو

ومهيمن وأسماء فاعل في مسيطر ومسيطر ومهيمن فإذا صغرتهما حذفت الياء لأنها أولى بالحذف
ثم جئت ببناء التصغير مكانها ونظير ذلك فلك فإن مفرده وجمعه ولفظهما واحد
وإنما يتميزان في التقدير فالفلك وكذلك ضمة فعيل غير ضمة فعل كان ضمة فلك الذي هو
جمع غير ضمة فلك الذي هو مفرد وقال في البسيط إنما كانا من واد واحد لحصول
المشابهة بينهما من خمسة أوجه اشتراكهما في زيادة حرف العلة فيهما ثالثا وفي انكسار
ما بعد حرف العلة فيهما فيما جاوز الثلاثي وفي لزوم كل واحد منهما حركة مخصوصة وفي تغيير
بنية المكبر والنحاة قالوا الجمع تكثير والتصغير تقليل ومن مذهبهم حمل الشيء على
نقيضه كما يحمل على نظيره وقال ابن القواس في شرح الفية ابن معط التصغير يشبه
التكسير ولذلك قال سيبويه هما من واد واحد من وجوه الفرعية والتغيير واختراع
البناء ووقوع علامة ثالثة ورد اللام المحذوفة في الثلاثي وحذف الزائد الذي
ليس برابع وحذف الأصل وفتح ما قبل العلامة وحذف ألفات الوصل وإعلال
اللام لحرف اللين قبلها قال ابن الصائغ في تذكرته ونبي جاء عن كسر ما بعد العلامة
قال وهو عندي أولى بالبعد فائدة قال في البسيط إنما ضم أول المصغر لأنه لما كان يتضمن
المكبر وتصغيره جرى مجرى فعل ما لم يسم فاعله في تضمن معنى الفعل وكونه فرعا
بما يسمى فاعله فضم أوله كما ضم أوله فائدة قال في البسيط جميع المصغرات لا تجمع
جمع تكسير بل جمع سلامة لأنها لو كسرت لوقع التكسير في موضع ياء التصغير
فيقتضي لزوالها فيزول التصغير بزوالها ولأن التصغير يدل على التقليل فناسب أن

لا يجمع

لا يجمع إلا ما يوافقه في التقليل وهو التصحيح فائدة قال في البسيط صغرت العرب كلمتين
بالألف ثانية دابة ودوابة وهدهد وهداهد قاعدة ثمانية إذا صغرت ففيها وجهان
أحدهما أن يحذف الألف ويبقى الياء فتقول ثمينية والثاني أن يحذف الياء
ويبقى الألف فتقول ثمينة فتنقلب الألف ياء كما انقلبت في غزال وتدغم ياء التصغير
فيها لأن حذف الألف أقدم وترجيح الياء بالحركة وحذف الألف وإبقاء الياء
أحسن لتحريك الياء والألف حرف ساكن ميت لا يقبل الحركة والياء الضعيف على
بعد أن قربها كانت أقوى عند سيبويه فائدة قال ابن السراج في الأصول فإن قيل
فلم لم أفعال التعجب تصغر نحو ما أميلحه وما أحيسنه والفعل لا يصغر فالجواب
أن هذه الأفعال لما لزمت موضعا واحدا ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول
إلى فعل وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر قال ونظير ذلك دخول ألفات الوصل
في الأسماء نحو ابن واسم وامرئ ونحوه لما دخلها النقص الذي لا يوجد إلا في الأفعال
والأفعال مخصوصة به دخلت عليه ألفات الوصل لهذا التشبيه وسكنت أوائلها
تنقص وقال الزمخشري في الأحاجي فإن قلت كيف جاء معنى افعل أو شبهه
من التصغير والفعل نفسه قد صغر في قولك ما أميلح زيدا قلت هو شيء عجيب لم يأت
إلا في باب التعجب وحده وسبيله شاذ وذو سبيل المجاز وذلك أنهم نقلوا
التصغير من المتعجب منه إلى الفعل الملابس له كما ينقلون الإسناد في الصوم من
الرجل إلى النهار في نهارك صائم فكان الصوم ليس للنهار كذلك التصغير ليس

للفعل **باب** النسب **قاعدة** كل آخره ياء مشددة فانها عند النسب لا تبقى بل اما
ان تحذف بالكلية ككرسي وبختي وشافعي ومرمي او تحذف احدهما وتقلب
الثانية واوا كمرمية وتحية فيقال رموي وتحوي او يبقى احدهما وتقلب الاخر
كحي وحيوي ويستثنى من ذلك كسا اذا صغرته ثم نسبت اليه فان ياءه
المشددة تبقى بحالها مع ياء النسب وذلك ان تصغيره كسي لانه يجتمع فيه ثلاث
ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة التي هي لام الكلمة
فتحذف الياء المنقلبة عن الالف وتدغم ياء التصغير في الياء الاخرة فيبقى كسي
كما هي ثم تدخل ياء النسب فيقال كسيي ولا يجوز ان تحذف احدى الياءين
الباقيين لانك ان حذفت ياء التصغير لم يجز لانها لمعنى والمعنى باق وان
حذفت الياء الاخرة لم يجز لما فيه من توالي اعلالين من موضع واحد اذ قد تقدم
من حذف الياء التي كانت منقلبة عن الف كساء ما فيه من تحريك ياء التصغير
فلهذا التزم فيه التثقيل **تقسيم** شواذ النسب ثلاثة اقسام **قسم** كان ينبغي
ان يغير فلم يغير كقولهم في عميرة عميري **وقسم** كان ينبغي ان لا يغير فغير كقولهم في
الشتاء شتوي **وقسم** كان ينبغي ان يغير نوعا من التغيير فغير تغييرا اخر كقولهم
في دارابجرد دراوردي وكان القياس ان ينسب الى صدره لانه مركب
قاعدة ياء النسب تصير الجامد في حكم المشتق حتى تحمل الضمير وترفع الظاهر
ولذلك يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنون نحو البصريين والكوفيين

ذكره

ذكره ابن فلاح في المغني **باب** التقاء الساكنين **قاعدة** الاصل تحريك الساكن
المتاخر لان الثقل ينتهي عنده كما كان في تكسير الخماسي وتصغيره فان الحذف
يكون في الحرف الاخير لان الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهي الى الاخر وكذلك
الجمع بين الساكنين ولذلك لا يكون التغيير في الاول الا لوجه يرجحه وقيل الاصل
تحريك الساكن الاول لانه به التوصل الى النطق بالثاني فهو كهمزة الوصل وقيل
الاصل تحريك ما هو طرف الكلمة سواء كان اول الساكنين او ثانيهما لان
الاواخر موضع التغيير وكذلك كان الاعراب في الاخر **قاعدة** الاصل فيما حرك
منهما الكسرة لانها حركة لا توهم الاعراب اذ الكسر التي يكون في احد الساكنين
لا يتخيل ان موجبه الاعراب لانه لا يكون في كلمة يكون فيها تنوين ولا ال والا
ضافة بخلاف الضم والفتح فانهما يكونان اعرابا ولا تنوين معهما وذلك مثاله
فيصرف فلما كانت حركة لا تكون في معرب اشبهت الوقف الذي هو مقابل
الاعراب فحرك بها قال صاحب البسيط هذا قول النحويين فان حرك بغير
الكسر فلموجب قال ويحتمل ان يقال الفتح اصل لان الغرض من النقل والفتح
اخف الحركات او يقال الاصل التحريك بحركة في الجملة من غير تعيين حركة خاصة
وتعيين الحركة يكون لوجه يخصها وقال في البسيط اصل تحريك التقاء الساكنين
الكسر لخمسة اوجه **احدها** ان اكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل فاعطي حركة
لا يكون له اعرابا ولانها لا يكون ذلك كالعوض من دخولها اياه في حال اعرابه

خ كالعوض

من الافعال و الاسماء او هي بعشر بين القلب في الالف التي اعن الواو وتبدو
في الاجراد الياء بمستقبل الفعل الثلاثي وامره ومصدره و الفعلتين او الفاء
وعين له ان كانت الواو فيهما او تثنية والجمع خصا بالاسماء او عاشرها سير الالمه
في الذي لبثت عن الاذنان عنصره الناى انظر ذلك بدعوا دع غزوا دعوة
دعوة وحي وهي هوى غوى نشيان عصران فائدة الثلاثي اكثر الابنية قال
ابن دريد في الجمهرة وقال ابن جني في الخصائص الثلاثي اكثرها استعمالا واعدلها
تركيبا وذلك لانه حرف يبتدئ به وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه قال وليس
اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب فانه لو كان لذلك كان الثنائي اكثر منه وليس
كذلك بل له وتشا آخر وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه لتباينهما
وتعادي حاليهما لان المبتدا به لا يكون الا متحركا والموقوف عليه لا يكون الا
ساكنا فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما
لئلا يفجأ والحس بضد ما كان اخذا فيه ومنصبا اليه فائدة قال في البسيط
اذا قيل كيف تنطق بالحروف نظرت ان كان متحركا الحقته هاء السكت
فقلت في الباء من ضرب به ومن يضرب به ومن اضرب به وان كان
ساكنا اجتلبت له همزة الوصل فقلت في الباء من اضرب اب
رايت بخط ابن الصلاح في مجموع له قال روى ابو الفضل محمد بن ناصر
السلامي عن الخطيب ابي زكريا يحيى بن علي التبريزي املاء قال

املا علينا

املا علينا ابو العلا احمد بن عبد الله بن سليمان المعري قال الاشياء التي جاءت
على تفعال على ضربين مصادر واسماء فاما المصادر فالتلقاء والتبيان
وهما في القران وقالوا التنضال من المناضلة فمنهم من يجعله مصدرا وتفعال
جاء لتلقاء الهلاك كما يقال لميقاته فمنهم من يجعله مصدرا ومنهم من يجعله
اسما واما الاسماء فالتنبال وهو القصير ورجل تيتاء اي عذيوط وتفعال
بالقضاء البيض وتبوال موضع وتعشار موضع وتقصار قلادة قصيرة في
العنق وتبغار حب مقطوع اي خابية وتمراد برج صغير للحمام وتمساح معروف
من دواب الماء ورجل تمساح اي كذاب وتمتان واحد التماتين وهي
خيوط يضرب بها الفسطاط ورجل تكلام كثير الكلام وتلقام كثير اللقم
وتلعاب كثير اللعب وتمثال واحد التماثيل وتجفاف الفرس معروف وتر
باع موضع وترعام اسم شاعر وترياق في معنى درياق وطرياق ذكره
ابن دريد في باب تفعال قال ابو العلا وفيه نظر لانه يجوز ان يكون على فعيال
ومضى تهواء من الليل بمعنى هوى وناقة تضراب وهي القريبة العهد
بضرب الفحل وتلفاق ثوبان يخاط احدهما بالآخر باب الزيادة فائدة
قال ابو حيان لا يزاد حرف من حروف الزيادة العشرة وهي حروف
سألتمونيها الا لاحد ستة اشياء الاول ان تكون الزيادة لمعنى كحروف
المضارعة وما زيد لمعنى هو اقوى الزوائد الثاني للمد ككتاب وعجوز وقضيب

الثالث للالحاق نحو واو كوثر وياء ضيغم الرابع للامكان كهمزة الوصل وهاء السكت
في الوقف عليه نحو قه الخامس العوض نحو تاء التانيث في زنادقة فانها عوض من ياء
زناديق ولذلك لا يجتمعان السادس تكثير الكلمة نحو الف قبعثري ونون كنهبل
ومتى كانت الزيادة لغير التكثير كانت اولى من ان تكون للتكثير وقال بعضهم يعرف
الاصل من مزيد الحروف بالاشتقاق لها وبالتصريف ولزومه وكثرته ونظيره
وخروج عنه اصح للتعريف وبان يلزم المزيد بناءا او يرى الحرف حرف معنى
لطيف ولفقد النظير اوسع باب فتفطن مخافة التحريف فائدة قال
ابو حيان في شرح التسهيل اختلفوا في همزة الوصل التي لحقت فعل الامر فقيل
زيدت اولا لانها لائقة للتغير بالقلب والحذف والتسهيل وموضع الابتداء
معرض لذلك فكانت هنا مبتداة وقيل اصلها الالف لانها من حروف
الزيادة وهذا موضع زيادة لكن قلبت همزة لضرورة التحرك اذ لا يبتدا
بساكن ويلزم التسلسل واختلفوا في حركتها فقيل اصلها الكسر لانه
في مقابلة الف القطع وهي مفتوحة وقيل حركتها في الاصل الكسر على اصل
التقاء الساكنين وهذا الاصل يستصحبها الا ان كان الساكن بعدها
ضمة لازمة فائدة قال ياقوت في معجم الادباء انشد علم الدين ابراهيم بن محمود بن
سالم التكريتي قال انشدني القاضي ابو زكريا يحيى بن القاسم بن المفرج
التكريتي في الغي القطع والوصل لالف الامر ضرب تحصر في الفتح

والضم

والضم واخرى تنكسر فالفتح فيما كان من رباعي نحو اجب بازيه صوت
الداعي والضم فيما ضم بعد الثاني من فعله المستفيد الزماني والكسر فيما
منهما تخلى ان زاد عن اربعة او قلا قاعدة حق الهمزة الوصل الدخول على الافعال
وعلى الاسماء الجارية على تلك الافعال نحو انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا
فاما الاسماء التي ليست اسما قليلة وهي عشرة ابن وابنة وابنم واسم واست
واثنين واثنتين وامرئ وامراة وايمن ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل
باب الحذف قاعدة كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات فان كان غير مبني على
فعل حذفت منه اللام نحو عطي في تصغير عطاء واحي في تصغير احوى وان
كان مبنيا على فعل ثبتت نحو محيي بن حيي يحيى باب الادغام قاعدة
فائدة قال ابن جني في الخاطريات الادغام يقوي المعتل وهو الياء بعينه
يضعف الصحيح ضابط قال سيبويه احسن ما يكون الادغام من كلمتين
اذا توالى بهما خمسة احرف متحركة نحو فعل لبيد لان توالي الحركات مستثقل
عندهم بدليل انه لا يتوالى خمسة احرف متحركة في الشعر والا ربعة في كلمة واحدة
الا ان يكون فيه حذف كعلبط او واحد الاربعة تاء التانيث كشجرة
لان تاء التانيث عندهم في كلمة ثانية ويحسن الادغام ايضا ان يكون
قبل المثل الاول متحرك وبعد المثل الثاني ساكن نحو يد داود قال
قصد والاعتدال ان يكون المتحرك بين ساكنين باب الخط قال

باب ظن مفعول ثان ٢٢ لا يجوز تقديم خبر ما زال ونحوها عليها وقالوا يجوز ٢٣
يجوز تقديم خبر ليس عليها وقالوا لا يجوز ٢٤ خبر ما الحجازية ينتصب بها وقالوا بحذف
حرف الجر ٢٥ لا يجوز طعامك ما زيد آكلا وقالوا يجوز ٢٦ يجوز ما طعامك الا آكل
زيد وقالوا لا يجوز ما ٢٧ خبر ان واخواتها مرفوع بها وقالوا لا تعمل في الخبر ٢٨ اذا
عطفت على اسم ان قبل الخبر لم يجز فيه الا النصب وقالوا يجوز الرفع ٢٩ اذا
خففت ان جاز ان تعمل النصب وقالوا لا تعمل ٣٠ لا يجوز دخول لام التوكيد
على خبر لكن وقالوا يجوز ٣١ اللام الاولى في لعل زائدة وقالوا اصلية ٣٢
لا النافية للجنس اذا دخلت على المفرد بني معها وقالوا معرب ٣٣ لا يجوز
تقديم معمول الفاظ الاغراء عليها نحو دونك وعليك وقالوا يجوز ٣٤
اذا وقع الظرف خبر مبتدا ينتصب بفعل او وصف مقدر وقالوا بالخلاف
٣٥ المفعول معه ينتصب بالفعل قبله بواسطة الواو وقالوا بالخلاف ٣٦
لا يقع الماضي حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وقالوا يجوز من غير تقدير ٣٧
يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه سواء كان صاحبها ظاهرا او
مضمرا وقالوا لا يجوز اذا كان ظاهرا ٣٨ اذا كان الظرف خبر المبتدا
وكررته بعد اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب نحو زيد في الدار قائما فيها
وقائم فيها وقالوا لا يجوز الا النصب ٣٩ لا يجوز تقديم التمييز على عامله
مطلقا وقالوا يجوز اذا كان متصرفا ٤٠ المستثنى منصوب بالفعل

السابق

السابق بواسطة الا وقالوا على التشبيه بالمفعول ٤١ لا تكون الا بمعنى الواو وقالوا
تكون ٤٢ لا يجوز تقديم الاستثناء في اول الكلام وقالوا يجوز ٤٣ حاشا في
الاستثناء حرف جر وقالوا فعل ماض ٤٤ اذا اضيفت غير الى مبني لم
يجز بناؤها وقالوا يجوز ٤٥ لا يقع سوى وسواء الا ظرفا وقالوا يقع ظرفا وغير
ظرف ٤٦ كم في العدد بسيطة وقالوا مركبة ٤٧ اذا فصل بين كم الخبرية وبين
تمييزها بظرف لم يجز جره وقالوا يجوز ٤٨ لا يجوز اضافة النيف الى العشرة وقالوا يجوز
٤٩ يقال قبضت الخمسة عشر درهما ولا يقال الخمسة العشر الدراهم وقالوا يجوز
٥٠ يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر وقالوا لا يجوز ٥١ المنادى المفرد المعرفة
مبني على الضم وقالوا معرب بغير تنوين ٥٢ لا يجوز نداء ما فيه ال في الاختيار
وقالوا يجوز ٥٣ الميم المشددة في اللهم عوض من يا في اول الاسم وقالوا
اصله يا الله امنا بخير فحذف ووصلت الميم المشددة في اللهم بالاسم
٥٤ لا يجوز ترخيم المضاف وقالوا يجوز ٥٥ لا يجوز ترخيم الثلاثي بحال وقالوا
يجوز مطلقا او اذا كان ثانيه متحركا وقالوا ٥٦ لا يحذف في الترخيم من
الرباعي الا الاخر وقالوا يحذف ثالثه ايضا ٥٧ لا يجوز ندبة النكرة ولا الموصول
وقالوا يجوز ٥٨ لا يلحق علامة الندبة الصفة وقالوا يجوز ٥٩ لا يكون منذ ومذ لابتداء
الغاية في الزمان وقالوا يكون ٦٠ رب حرف وقالوا اسم ٦١ الجر بعد واو
رب برب المقدرة وقالوا بالواو ٦٢ منذ بسيطة وقالوا مركبة ٦٣ والمرفوع بعدها

ومنه ابتداء وقالوا الفعل محذوف ٦٤ لا يجوز حذف حرف القسم وابقاء عمله من غير عوض
الا في اسم الله خاصة وقالوا يجوز في كل اسم ٦٥ اللام في قولك لزيد افضل من عمرو
لام الابتداء وقالوا لام القسم محذوفة ٦٦ ايمن الله في القسم مفرد وقالوا جمع يمين
٦٧ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول وقالوا يجوز ٦٨ لا يجوز
اضافة الشيء الى نفسه مطلقا وقالوا يجوز اذا اختلف اللفظان
٦٩ كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى وقالوا مثنيان لفظا ومعنا ٧٠ لا يجوز
توكيد النكرة توكيدا معنويا وقالوا يجوز اذا كانت محدودة ٧١ لا يجوز زيادة واو العطف
وقالوا يجوز ٧٢ لا يجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار وقالوا يجوز بدون
٧٣ لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع وقالوا يجوز ٧٤ لا يقع
او بمعنى الواو ولا بمعنى بل وقالوا يجوز ٧٥ لا يجوز العطف بلكن بعد الايجاب
وقالوا يجوز ٧٦ يجوز صرف افضل منك في ضرورة الشعر وقالوا لا يجوز ٧٧
لا يجوز ترك صرف المنصرف في الضرورة وقالوا يجوز ٧٨ الآن اسم في
الاصل وقالوا اصله فعل ماض ٧٩ يرتفع المضارع لوقوعه موقع اسم
الفاعل وقالوا بحروف المضارعة ٨٠ لا تاكل السمك وتشرب اللبن منصوب
بان مضمرة وقالوا على الصرف ٨١ الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الاشياء
الستة منصوب باضمار ان وقالوا على الخلاف ٨٢ اذا حذفت ان
الناصبة فالاختيار ان لا يبقى عملها وقالوا يبقى ٨٣ كي تكون ناصبة وجارة و

قالوا

قالوا لا يكون حرف جر ٨٤ كي ولام الجحود تنصب الفعل بعدها بان مضمرة وقالوا
باللام نفسها ٨٥ لا يجمع بين اللام وكي وان قالوا يجوز ٨٦ النصب بعد حتى بان
مضمرة وقالوا بحتى ٨٧ اذا وقع الاسم بين ان وفعل الشرط كان مرفوعا
بفعل محذوف يفسره المذكور وقالوا بالعايد من الفعل اليه ٨٨ لا يجوز تقديم
معمول جواب الشرط ولا فعل الشرط على حرف الشرط وقالوا يجوز ٨٩ ان لا يكون
بمعنى اذ وقالوا يكون ٩٠ اذا وقعت ان الخفيفة بعد ما النافية كانت زائدة
وقالوا نافية ٩١ اذا وقعت اللام بعد ان الخفيفة كانت ان مخففة من
الثقيلة واللام للتاكيد وقالوا ان بمعنى ما واللام بمعنى الا ٩٢ لا يجازى بكيف
وقالوا يجازى بها ٩٣ السين اصل وقالوا اصلها سوف حذف منها الواو
والفاء ٩٤ اذا دخلت تاء الخطاب على تاء في الفعل جاز حذف الثانية وقالوا
الاولى ٩٥ لا يؤكد فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث بالنون الخفيفة وقالوا
يجوز ٩٦ ذا او الذي وهو وهي بكمالها الاسم وقالوا الذال والهاء فقط
٩٧ الضمير في لولاي ولولاك ولولاه في موضع جر وقالوا في موضع رفع ٩٨
الضمير في نحو اياي واياك واياه ايا وقالوا الياء والكاف والهاء ٩٩ يقال
فاذا هو هي وقالوا فاذا هو اياها تمام المائة اعرف المعارف المضمر وقالوا
المبهم اذا او لا ونحوها لا يكون موصولا وقالوا نحو هذا وهو يكون ١٠٢ همزة
بين بين غير ساكنة وقالوا ساكنة ١٠٣ وقد فات ابن الانباري مسائل

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله على ما انعم والهم وفتح من دقائق الحقائق وفهم وصلى الله على رسوله
محمد وآله وصحبه وسلم هذا مولف لطيف من الاشباه والنظائر وموقف بناء
المسائل بعضها على بعض مرتب على الابواب سميته السلسلة الذهب
في البناء من كلام العرب باب الاعراب والبناء مسئلة اختلف في فعل
الامر العاري من اللام وحروف المضارعة نحو اضرب على مذهبين احدهما
انه مبني وعليه البصريون والثاني انه معرب مجزوم بلام محذوفة وهو راي
الكوفيين قال ابو حيان واختاره شيخنا ابو علي الحسن بن ابي الاحوص
والخلاف في هذه المسئلة مبني على الخلاف في ثلث مسائل الاولى
هل الاعراب اصل في الفعل كما هو اصل في الاسماء لا فمذهب البصريين
لا وان الاصل في الافعال البناء والمضارع انما اعرب لشبهه بالاسم
وفعل الامر لم يشبه الاسم فلا يعرب ومذهب الكوفيين نعم فهو معرب
على الاصل في الافعال الثانية هل يجوز اضمار لام الجزم وابقاء عملها فمذهب
البصريين لا وانه لا يجوز حذف شيء من الجوازم اصلا وابقاء عمله و
مذهب الكوفيين نعم الثالثة قال ابو حيان جعل بعض اصحابنا هذا

الخلاف

الخلاف في الامر مبنيا على مسئلة اختلفوا فيها وهي هل الامر صيغة مستقلة
بنفسها مرتجلة ليس اصلها المضارع اختلفوا او هي صيغة مرتجلة مغيرة
واصلها المضارع فمن قال اصلها المضارع اختلفوا اهي معربة ام مبنية
ومن قال انها صيغة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع فهي عنده مبنية
على الوقف ليس الا انتهى وقال الشلوبين في شرح الجزولية القول
بان فعل الامر معرب مجزوم مبني على قول الكوفيين ان بنية فعل الامر محذوفة
من امر المخاطب الذي هو باللام مسئلة قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس
في تعليقه على المقرب اذا اتصل بالفعل نون التوكيد ولم يكن معه ضمير
بارز لفظا ولا تقديرا بني معها اجماعا نحو هل تضربن للواحد المخاطب وهل
تضربن للواحد الغائبة واختلف في علة البناء فمذهب سيبويه ان
الفعل مركب مع الحرف فبني كما بني الاسم لما ركب مع الحرف في
نحو لا رجل ومذهب غيره ان النون لما اكدت الفعل قوت فيه معنى
الفعلية فعاد الى اصله وهو البناء قال وينبني على الخلاف في العلة خلاف
فيما اذا اتصل بالفعل المؤكد ضمير اثنين نحو تضربان او ضمير جمع المذكر
نحو تضربن او ضمير المخاطبة المؤنثة نحو تضربن هل هو معرب ام مبني فمن
علل بالتركيب منع ذلك قال هذا معرب لان العرب لا تركب ثلاثة
اشيا فتجعلها كالشيء الواحد ويكون حذف النون التي كانت

علامة للرفع هنا كراهة اجتماع النونات او النونين ومن علل بتقوية
مسئلة معنى الفعل كان عنده مبنيا ويكون حذف النون هنا للبناء انتهى
قال ابن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على ان حروف العلة في نحو
يخشى ويغزو ويرمي محذوف عنده وجها الجازم واختلفوا في حذفها
لماذا فالذي فهم من كلام سيبويه انها حذفت عند الجازم لا للجازم
ومذهب ابن السراج واكثر النحاة ان حذف هذه الحروف علامة
للجزم وهذا الخلاف مبني على ان حروف العلة التي في الفعل في حال
الرفع هل فيها حركات مقدرة او لا فمذهب سيبويه ان فيها حركات
مقدرة في الرفع وفي الالف في النصب فهو اذا جزم لقول الجازم
حذف الحركات المقدرة ويكون حذف حرف العلة عنده للالتباس
الرفع بالجزم وعند ابن السراج انه لا حركة مقدرة في الرفع وقال
لما كان الاعراب في الاسماء لمعنى حافظنا عليه بان نقدره اذا لم
يوجد في اللفظ ولا كذلك في الفعل فانه لم يدخل فيه الا لمشابهته
الاسم لا للدلالة على معنى فلا نحفظ عليه بان نقدره اذا لم يكن في
اللفظ الجازم لما لم حركة يحذفها حذف الحرف وقال ان الجازم كالـ
مسهل ان وجد في البدن فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن
وكذا الجازم ان وجد حركة ازالها والا اخذ من نفس الحروف انتهى

مسئلة

مسئلة قال ابن النحاس ايضا اذا كان حرف العلة بدلا من همزة جاز
فيه وجهان حذف حرف العلة مع الجازم وابقاؤه وهذان الوجهان مبنيان
على ان ابدال حرف العلة هل هو بدل قياسي او غير قياسي فان قلنا
انه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لانه همزة كما كان قبل البدل
وان قلنا انه بدل غير قياسي صار حرف العلة متمحضا وليس همزة و
فيحذفه كما يحذف حرف العلة المحض في لم يدع ولم يرم ولم يخش انتهى
مسئلة قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المقرب الكلمات
قبل التركيب هل يقال لها مبنية اولا توصف باعراب ولا بناء فيه خلاف
نحو قولنا زيد عمرو بكر خالد او واحد اثنان ثلثة فان قلنا انها توصف بالبناء
فالاصل ح في الاسماء البناء ثم صار الاعراب لكونها تدل بصيغة واحدة
على معان مختلفة وان قلنا انها لا توصف بالاعراب ولا بالبناء كان الاعراب
عند التركيب اصلا من اول وهلة لا نائبا عن غيره ويكون دخوله الاسماء
لما تقدم من طريان المعاني عليها عند التركيب انتهى باب المنصرف
وغير المنصرف مسئلة قال في البسيط من قال المنصرف ما ليس فيه
علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتأثيرهما منع الجر
والتنوين لفظا او تقديرا دخل فيه التثنية والجمع والاسماء الستة وما فيه
اللام والمضاف ومن قال المنصرف ما دخله الحركات الثلث والتنوين

وقال ابو حيان المنقول هو الذي يحفظ له اصل في النكرات والمرتجل هو
الذي لا يحفظ له اصل في النكرات وقيل المنقول هو الذي سبق له وضع
في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ له اصل في النكرات انتهى وعندي
ان الخلاف المذكور اولا وهذا الخلاف احدهما مبني على الآخر باب الموصول
مسئلة هل يجوز الوصل بجملة التعجب فيه خلاف ان قلنا انها انشائية
لم يوصل بها وان قلنا انها خبرية فقولان احدهما الجواز نحو جاءني الذي
ما احسنه وعليه ابن خروف والثاني المنع لان التعجب انما يكون من خفاء
السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا باب المبتدا والخبر مسئلة قال ابن
النحاس في التعليقة اذا دخلت على المبتدأ الموصول ليت ولعل كليت
الذي في الدار فلا يجوز ان تدخل الفاء في خبره واختلف في علة ذلك
فمنهم من قال علته ان الشرط لا يعمل فيه ما قبله فاذا اعملت فيه ليت
او لعل خرج من باب الشرط فلا يجوز دخول الفاء ومنهم من قال بل
العلة ان معنى ليت ولعل ينافي معنى الشرط من حيث كان ليت للتمني
ولعل للترجي ومعنى الشرط التعليق فلا يجتمعا وتخرج على هاتين العلتين
مسئلة وهو دخول ان على الاسم الموصول هل يمنع دخول الفاء ام لا فمن
عللها بالعلة الثانية وهو المعنى جوز دخول الفاء معها لانها لا تغير المعنى
كان علة قبل دخولها وقبل دخولها كانت الفاء تدخل في الخبر فيبقى ذلك بعد

دخولها مسئلة ذهب البصريون الا الاخفش الى ان الوصف اذا اعتمد على
نفي او استفهام كان مبتدا وما بعده فاعل مغن عن الخبر نحو اقائم زيد وما قائم
زيد وذهب الاخفش والكوفيون الى انه لا يشترط هذا الاعتماد وذلك
مبني على رايهم انه يعمل غير معتمد باب اذا مسئلة اختلف في صدر الكلام من نحو
اذا قام زيد فعمرو منطلق هل هو جملة اسمية او فعلية قال ابن هشام وهذا مبني على
الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية لانها مقدمة من تاخير
وما بعدها متمم لها لانه مضاف اليه وان قلنا فعل الشرط وهذا غير مضاف فصدر الكلام
جملة فعلية قدم ظرفها باب كان واخواتها مسئلة قال الخلاف في شرح
الايضاح اختلف هل الافعال الناقصة تدل على الحدث ام لا وينبني على ذلك
الخلاف في عملها في الظرف والمجرور والحال فمن قال تدل اعمل ومن لا قال لا وقال
ابو حيان في الارتشاف اختلفوا هل يعمل كان واخواتها في الظرف والمجرور والحال فقيل
لا تعمل وقيل تعمل وينبغي ان يكون هذا الخلاف مرتبا على دلالتها على الحدث مسئلة قال
ابو حيان في الارتشاف الظاهر من كلام سيبويه انه لا يكون لكان واخواتها الا خبر
واحد وهو مذهب ابن درستويه وقيل يجوز تعدده وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدا والمنع
هنا اقوى لانها شبهت بضرب وقال في شرح التسهيل تعدد خبر كان مبني
على الخلاف في تعدد خبر المبتدا ثم قيل الجواز هنا اولى لانه اذا جاز مع العامل الاضعف
وهو الابتداء فمع الاقوى وهو كان اولى ومنهم من قال المنع هنا اولى وعلته

درستويه واختاره ابن ابي الربيع قال لان ضرب لا يكون له الا مفعول
واحد فاشبه ما يجري مجراه مسئلة اختلف لم سميت هذه الافعال نواقص
فقيل لانها لا تدل على الحدث بناء على القول به وعلى القول الآخر سميت
ناقصة لكونها لا يكتفى بمرفوعها مسئلة اختلف في جواز تقدم اخبار هذا
الباب على الافعال اذا كانت منفية بما نحو ما كان زيد قائما فالبصريون على
المنع والكوفيون على الجواز ومنشأ الخلاف اختلافهم في ان ما هل لها صدر
الكلام اولا فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز الاول والكوفيون
على الثاني باب ما مسئلة البصريون على انه اذا اقترنت ما بان بطل
عملها نحو بني غدانة ما ان انتم ذهب وذهب الكوفيون الى جواز النصب
ان واختلف في ان هذه فالبصريون على انها زائدة كافة والكوفيون
على انها نافية وعندي ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان يكون مرتبا
على هذا الخلاف باب ان واخواتها مسئلة اذا وقعت ان المخففة
بعد فعل العلم كقولك علمت ان كان زيد لعالما وحديث قد علمنا
ان كنت لمؤمنا فهل هي مكسورة او مفتوحة فيه خلاف ذهب الاخفش
الصغير وهو ابو الحسن علي بن سليمان البغدادي الى انها لا تكون
الا مكسورة وقال ابو علي الفارسي لا تكون الا مفتوحة وكذا اختلف
فيها كبراء اهل الاندلس ابو الحسن بن الاخضر وابو عبد الله ابن ابي

العافية

العافية فقال ابن الاخضر بقول الاخفش وقال ابن ابي العافية بقول الفارسي
وقال ابو حيان وهذا الخلاف مبني على خلافهم في اللام اهي لام الابتداء
الزمت للفرق ام هي لام اخرى مجتلبة للفرق بينها وبين ان النافية فعلى
الاول تكسر وعلى الثاني تفتح ووجه البناء انها اذا كانت لام الابتداء فهي
لا تدخل الا في خبر المكسورة واذا كانت غيرها لم يكن الفعل الذي قبلها
مانعا من فتحها قال ابو حيان وهذا البناء انما هو على مذهب البصريين
واما على مذهب الكوفيين فاللام عندهما بمعنى الا وان نافية لا حرف
توكيد فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا الا كسر ان لانها
عندهم حرف نفي والتقدير قد علمنا ما كنت الا مؤمنا مسئلة تقع ان
المفتوحة ومعمولاها اسما لان المكسورة بشرط الفصل بالخبر نحو
ان عندي انك فاضل وقال الفراء لو قال قائل انك قائم يعجبني جاز
ان تقول ان انك قائم يعجبني قال ابو حيان وهذا من الفراء بناء على
رايه في ان يجوز الابتداء بها والجمهور على منعه مسئلة اذا خففت ان
المكسورة لم يلها من الافعال الا ما كان من نواسخ الابتداء عند البصريين
وجوز الكوفيون غيره وهو مبني على مذهبهم ان انها نافية ذكر ذلك السخاوي
في شرح المفصل مسئلة اذا وقعت ان جواب قسم نحو والله ان
زيدا قائم فمذهب البصريين وجوب كسرها وقيل يجوز فتحها مع اخبار

ان المجرور في محل رفع وهو النايب ومذهب الفراء ان النايب حرف الجر
وحده وانه في موضع رفع قال ابو حيان وهذا مبنى على الخلاف في قولهم
مر زيد بعمرو فمذهب البصريين ان المجرور في موضع نصب فلذا قالوا
انه اذا بنى للمفعول كان هو في موضع رفع بناء على مذهب مذهبه انه
هناك في موضع نصب وفي اصل المسالة قول ثالث ان
النايب ضمير مبهم مستتر في الفعل قاله هشام ورابع ان النايب ضمير
عايد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير هو اى السير قاله
ابن درستويه وينبنى على هذا الخلاف جواز تقديم المجرور نحو بزيد سير
فعلى القول الاول والثالث لا يجوز وعلى القول الثانى والرابع يجوز
باب المفعول به مسئلة اذا تعدد المفعول في غير باب ظن واعلم كباب
اعطى واختار فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى وما يتعدى اليه الفعل
بنفسه على ما ليس كذلك هذا هو مذهب الجمهور وقيل المفعولان
في مرتبة واحدة بعد الفاعل فايهما تقدم فذلك مكانه وعليه هشام
وبعض البصريين مسئلة ابو حيان وينبغى على هذا الخلاف جواز تقديم
المفعول الثانى اذا اتصلت به ضمير يعود على الاول نحو اعطيت درهمه
زيدا فعند الجمهور يجوز وعند غيرهم لا بناء على ما ذكر باب الظرف مسئلة
قال ابو حيان في الارتشاف هل يتسع في الظرف مع كان واخواتها

هو مبنى

هو مبنى على الخلاف هل تعمل في الظرف اولا فان قلنا لا تعمل فلا يتوسع وان قلنا
يجوز ان تعمل فيه فالذى يقتضيه النظر انه لا يجوز التوسع فيه معها مسئلة قال
ابو حيان في شرح التسهيل اذا استعملت اذا شرطا فهل تكون مضافة
للجملة بعدها ام لا قولان قيل تكون مضافة وضمنت الربط بين ما تضاف
اليه وغيره وقيل ليست مضافة بل معمولة للفعل بعدها لانها لو كانت مضافة
لكان الفعل من تمامها فلا يحصل به ربط قال وينبنى على ذلك الخلاف
في العامل فيها فمن قال انها مضافة اعمل الجزاء ولابد ومن منع ذلك اعمل
فيها فعل الشرط كساير الادوات باب الاستثناء مسئلة هل
يجوز تقديم المستثنى فمحال على المستثنى منه وعلى العامل فيه اذا لم
يتقدم وتوسط بين جزئى كلام نحو القوم الا زيدا قاموا فيه خلاف قيل
بالجواز وقيل بالمنع قال ابو حيان وهو مبنى على الخلاف في العامل في
المستثنى فمن قال انه ما تقدم من فعل او شبهه منعه ومن قال انه
الا اعاده الى الكل ومن قال انه الفعل السابق قال ان اتخذ العامل
عاد الى الكل وان اختلف فللاخيرة خاصة اذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة
في مستثنى واحد باب حرف الجر مسئلة اختلف هل تتعلق الجار و
المجرور والظرف بالفعل الناقص على قولين مبنيين على الخلاف في انه
هل يدل على الحدث ام لا فمن قال لا يدل على الحدث وهو المبرد والفارسى

مسئلة اذا ورد الاستثناء
بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود
الى الكل او الى الاخيرة فيه خلاف قيل نعم وقيل لا بل يختص
بالاخيرة قال ابو حيان والخلاف مبنى
على الخلاف في العامل في المستثنى فمن
[illegible]
من
[illegible]

وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين منع من ذلك ومن قال
بدل عليه جوزه مسئلة قال ابو البقاء في التبيين اختلف في الاسم المرفوع
بعد مذ ومنذ كقولنا ما رايته منذ يومان على اي شيء يرتفع على ثلاثة مذاهب
انه مبتدأ وما بعده خبر والتقدير امد ذلك يومان وقال بعض الكوفيين
يومان فاعل تقديره منذ مضى يومان قال وهذا الخلاف مبني على الخلاف في
اصل منذ وقد قال الاكثر انها مفردة وقال الفراء اصلها من وذو الطائية
بمعنى الذي وقال غيره من الكوفيين اصلها من اذ ثم حذفت الهمزة
وضمت الميم باب القسم مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة اختلف
النحاة في ايمن الله هل هي كلمة مفردة موضوعة للقسم ام هي جمع
وينبني على هذا الخلاف خلاف في همزتها اهي همزة قطع ام همزة
وصل فمذهب البصريين ان ايمن كلمة مفردة موضوعة للقسم وان همزتها
همزة وصل ومذهب الكوفيين ان ايمن جمع يمين وهمزتها همزة
قطع باب التعجب مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة اختلف
النحاة في قولنا افعل به في التعجب هل معناه امر او تعجب مع اجماعهم
على انه لفظ الامر فمذهب الكوفيين الى ان معناه امر كلفظه وذهب
البصريون الى ان معناه تعجب وعلى الخلاف في التعجب هل هو انشاء
او خبر قال وينبني على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور هل هو في

موضع

[illegible] قال الاخفش [illegible] والاصل
منذ وقد قال [illegible] انها مفردة وقال الفراء
يومان وقال [illegible] موضع الكلام [illegible] نصب
على الظرف اي ما رايته من الوقت الذي [illegible]

موضع نصب او رفع فمن قال بانه بمعنى افعل الامر او تعجب مع
اجماعهم على انه لفظ الامر فمذهب الكوفيين وان فيه فاعلا مستترا
قال بان الجار والمجرور في موضع نصب او رفع فمن قال بانه بمعنى افعل الامر
وان فيه فاعلا مستترا قال بان الجار والمجرور في موضع نصب بانه مفعول
وتكون الباء عنده اما للتعدية كمررت به او زائدة مثل قرات بالسورة ومن
قال بان معنى افعل التعجب لا الامر قال بان الجار والمجرور في موضع رفع با
لفاعلية ولا ضمير في افعل وتكون الباء عند هذا القائل زائدة مع الفاعل
مثلها في كفى بالله مسئلة قال ابن النحاس لزوم الالف واللام في فاعل فعل
فيه خلاف مبني على الخلاف في فعل الذي للمبالغة هل هو من باب نعم وبئس
من باب التعجب فمن قال هو من باب نعم وبئس اشترط في الفاعل من لزوم
الالف واللام وغيره ما يشترط في فاعل نعم وبئس ومن قال هو من باب
التعجب لم يشترط في فاعله الالف واللام وباب التعجب فيه اظهر بدليل جواز
دخول الباء الزائدة فيه مع الفاعل كما دخلت في باب التعجب في افعل
باب التوكيد مسئلة قال ابن النحاس هل يجوز ان يقع كل واحد من اكتع وابصع
وابتع تاكيدا بمفرده فيه ثلاثة مذاهب احدها نعم والثاني لا بل يكون بعد اجمع تابعا
بالترتيب كما ذكرنا والثالث يجوز ان تقدم بعضها على بعض بشرط تقدم اجمع
عليها قبلهن قال وهذا الخلاف مبني على انه هل لكل واحد منهن معنى في نفسه

كلها اصول كحروف قرطبس وجحمرش وصهصلق قال والاول هو الصحيح
والثاني قول الاخفش وتناقض فيه كلام سيبويه مسئلة التصغير
اختلف في تصغير ركب وطير وصحب وسفر على قولين وعليه الجمهور
انها تصغر على لفظها فيقال ركيب وطيير وصحيب وسفير وعليه
الاخفش انها ترد الى المفرد فيقال رويكبون وطويرات وصويحبون وسويفرون
والخلاف مبني على الخلاف في هذه الالفاظ ما هي وفيها قولان وعليه
الجمهور انها اسماء جموع وعلى هذا فتعطى حكم المفرد في التصغير على لفظها
والثاني وعليه الاخفش انها جموع تكسير وعلى هذا فترد الى مفردها اذا ردت الى
في البناء ابو حيان باب الوقف مسئلة هل يصح الوقف على المتبوع
دون التابع قال في البسيط فيه خلاف مبني على الخلاف في العامل في
التابع فان قلنا انه يقدر فيه عامل من جنس الاول صح لانه يصير جملة مستقلة
فيستغني عن الاول وان قلنا العامل فيه هو العامل في المتبوع لم يصح قال
والصحيح انه لا يجوز الوقف لعدم استقلاله صورة مسئلة اختلف في الوقف
على اذن والصحيح ان نونها تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل
يوقف بالنون لانها كنون لن وان وروي عن المازني والمبرد قال ابن هشام
في المغني وينبني على الخلاف في الوقف عليها الخلاف في كتابتها فالجمهور
يكتبونها بالالف والمازني والمبرد بالنون مسئلة اذا نكر يحيى بعد العلمية

فهل

فهل يكتب بالياء او بالالف قال ابو حيان ينبني على الخلاف في تعليل كتابة يحيى
العلم بالياء فان عللناه بالعلمية كتبناه بالالف لانه قد زالت علميته وان عللنا
بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه بالياء لان الاسمية موجودة فيه انتهى
الجزء الاول من الاشباه والنظائر النحوية ويليه ان شاء الله تعالى اول الجزء
الثاني كتاب اللمع والبرق وقد انتهت كتابته على يد الفقير الى ربه الغني
الخبير محمد حسين بن حاجي مرتضى قلي بيك غفر الله تعالى [illegible] حين
كنا مجاورين هنا بالتعجيل وتفرق الحواس كما هو من لوازم المسافرين سيما
الخائفين المستوحشين اللهم وفقنا
لما تحب وترضى وبحق حبيبك
محمد المصطفى وعلي
المرتضى
تمام شد

وهذا كتاب اللمع والبرق في الجمع والفرق وهو الفن الرابع من كتاب الأشباه
والنظائر في العربية تأليف الشيخ الجلال السيوطي الشافعي عليه المغفرة والثواب

رب يسر ولا تعسر لي إتمامه بحوله يا رب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي أوجد الخلق وجعل لكل شيء نظيراً من الجمع والفرقة والصلاة
والسلام على سيدنا محمد الذي حسناه أضواء من البرق هذا جزء هو الفن الرابع
من الأشباه والنظائر وهو فن الجمع والفرق وهو قسمان أحدهما الأبواب
المجتمعة المتفرقة في كثير من الأحكام والثاني المسائل المختلفة المتفرقة
في الحكم والعلة وسميته اللمع والبرق في الجمع والفرق القسم الأول ذكر ما افترق فيه
الكلام والجملة قال ابن هشام في المغني الكلام أخص من الجملة لا مرادف لها
فإن الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت
عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان
بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقائم الزيدان وكان زيد قائماً وظننته قائماً وبهذا
يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول الزمخشري
في المفصل فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والصواب أنها
أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب
جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيداً فليس كلاماً انتهى وقد نازعه بعضهم في ذلك

وادعى

وادعى أن الصواب ترادف الكلام والجملة وألف الشيخ بدر الدين الدماميني
مذكراً ما هنا أن المسألة ذات قولين وأن كل طائفة ذهبت إلى قول بلقيه وممن ذهب
إلى الترادف ضياء الدين بن العلج صاحب البسيط في النحو وهو كتاب كبير نفيس في
عدة مجلدات وأجاب عما ذكره ابن هشام في جملة الشرط ونحوها فقال
في البسيط قولهم إن المبتدأ منزل منزلة الطرح إذ في الأعم الأغلب لا يقدح
ما يعرض من المانع في بعض الصور نحو جاء في الذي مررت به زيد للاحتياج إلى
التضمنها ونظيره أن الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول في الأعم الأغلب
ولا يقدح في ذلك ما يعرض من المانع في بعض الصور وكذلك كل جملة مركبة تفيد
ولا يقدح في ذلك تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزاء فإنها لا تفيد أحدهما
من غير الأخرى وقال ابن جني في كتاب التعاقب ينبغي أن تعلم أن العرب
قد أجرت كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه مجرى المفرد لأن من شرط
الجملة أن تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها وما أن الجملتان لا تستغني
أحدهما عن أختها بل كل واحدة منها مفتقرة إلى التي تجاورها جرتا
لذلك مجرى المفرد اللذين هما ركنا الجملة وقوامها فلذلك فارقت جملة
الشرط وجوابه مجاري أحكام الجمل وقال الشيخ محب الدين ناظر الجيش
الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة يعني كل
ما صدق أحدهما صدق الآخر فليس بينهما عموم وخصوص وإنما طلق

ولكن الاضافة انما هي الى الفعل فلذلك جاز ان يتصور فيه معنى الجر
فاذا قيل فانت اذا اضفت المصدر الى الفاعل جررته في اللفظ واعتقدت
مع هذا انه في المعنى مرفوع فاذا كان في اللفظ ايضا مرفوعا فكيف يسوغ لك
بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظا ومعنى ان يجوز به فتتوهمه
مجرورا قيل هذا الذي اردناه وتصورناه هو مؤكد للمعنى الاول لانك كما تصورت
في المجرور معنى الرفع كذلك تممت حال الشبه بينهما فتصورت في المرفوع
معنى الجر الا ترى ان سيبويه لما شبه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثل ذلك
في نفسه ورسا في تصوره زاد في تمكين هذه الحال وتثبيتها عليه بان عاد
فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجر كل ذلك تفعله العرب وتعتقده
العلماء في الامرين ليقوى تشابههما وتعمر ذات بينهما ومن ذلك قولهم في
قول العرب كل رجل وضيعته وانت وشانك معناه انت مع شانك
وكل رجل مع ضيعته فهذا يوهم من امم ان الثاني خبر عن الاول كما انه اذا
قال انت مع شانك فان قوله مع شانك خبر عن انت وليس الامر كذلك
بل لعمري ان المعنى عليه غير ان تقدير الاعراب على غيره وانما شانك
معطوف على انت والخبر محذوف للحمل على المعنى فكانه قال كل رجل وضيعته
مقرونان وانت وشانك مصطحبان وعليه جاء العطف بالنصب
مع الواو كما قال اغار على معزاي لم تدر انني وصفراء منها عبلة الصفوات

ومن ذلك

ومن ذلك قولهم انت ظالم ان فعلت الا تراهم يقولون في معناه ان فعلت
فانت ظالم فهذا ربما اوهم ان انت ظالم جواب مقدم ومعاذ الله ان يقدم جواب
الشرط وانما قوله انت ظالم دال على الجواب وساد مسده فاما ان يكون
هو الجواب فلا ومن ذلك قولهم عليك زيدا ان معناه خذ زيدا وهو لعمري
كذلك الا ان زيدا الان انما هو منصوب بنفس عليك من حيث كان اسما
لفعل متعد لا انه منصوب بخذ افلا ترى الى فرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى
فاذا مر بك شيء من هذا عن اصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل
اليه فان امكنك ان يكون تقدير الاعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية
وراءه وان كان تقدير الاعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو
عليه وصححت طريق الاعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك واياك ان تسترسل
فتفسد ما تؤثر اصلاحه الا تراك تفسر نحو قولهم ضربت زيدا سوطا ان معناه
ضربت زيدا ضربة بسوط وهو لا شك كذلك ولكن طريق اعرابه انه على
حذف المضاف اي ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة ولو ذهبت
تتاول ضربته سوطا على ان تقدير اعرابه ضربته بسوط كما ان معناه
كذلك للزمك ان تقدر انك حذفت الباء كما تحذف حرف الجر في
نحو قوله امرتك الخير واستغفر الله ذنبا فيحتاج الى اعتذار من حذف
حرف الجر وقد غنيت عن ذلك كله بقولك انه على حذف المضاف

ضربه سوطا ومعناه ضربته بسوط فهذا العربي معناه فاما طريق اعرابه وتقديره
فحذف المضاف انتهى وقال ابن ابي الربيع في شرح الايضاح قالوا افعل هذا
بذي تسلم قال يعقوب المعنى والله يسلمك فهذا تفسير المعنى واما تفسير
اللفظ فتقديره بذي سلامتك وقال ابن مالك في شرح الكافية ومن الاستثناء
بليس قول النبي صلى الله عليه وسلم يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب اي ليس بعض خلقه
الخيانة والكذب هذا التقدير الذي يقتضيه الاعراب والتقدير المعنوي
يطبع على كل خلق الا الخيانة والكذب فائدة قال ابن عصفور في شرح
المقرب فان قيل لم صار التعجب من وصف على طريقة ما افعله مفعولا وعلى
طريقة افعل به فاعلا مع ان المعنى عندكم واحد وانما الباب ان يختلف الاعراب
اذا اختلف المعنى فالجواب ان ذلك من قبيل ما اختلف فيه الاعراب والمعنى
متفق نحو ما زيد قائما في اللغة الحجازية وما زيد قائم في اللغة التميمية الفرق
بين الاعراب التقديري والاعراب المحلي قال ابن يعيش الاعراب يقدر
على الالف المقصورة لان الالف لا تتحرك بحركة لانها مدة في الحلق وتحريكها
يمنعها من الاستطالة والامتداد ويفضي بها الى مخرج الحركة تكون الاعراب
لا يظهر فيها لم يكن لان الكلمة غير معربة بل لنبو في محل الحركة بخلاف
من وكم ونحوهما من المبنيات فان الاعراب لا يقدر على حرف الاعراب
منها لانه حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة في نفسها معربة لظهر الاعراب
فيه

فيه وانما الكلمة جعلت في موضع كلمة معربة وكذلك ياء المنقوص لا يظهر فيها الرفع
والجر لثقل الضمة والكسرة وقال ابن النحاس في التعليقة الفرق بين الموضع في
المبني والموضع في المعتل انا اذا قلنا في تمام هولاء ان هولاء في موضع رفع
لا نعني به ان الرفع مقدر في الهمزة كيف ولا مانع من ظهوره لو كان مقدرا
فيها لان الهمزة حرف جلد يقبل الحركات وانما نعني به ان هذه الكلمة في موضع
كلمة اذا ظهر فيها الاعراب تكون مرفوعة بخلاف العصا فانا اذا قلنا انها
في موضع رفع نعني به ان الضمة والكسرة في ياء القاضي لظهرت الحركة على
نفس اللفظ قال ابن الصائغ في تذكرته الفرق بين افعل واخرى حيث استثناء
جمع افعل بالواو والنون وعلى افاعل واستعماله بمن وتانيثه على فعلى ولزومه
احد الثلاثة ال او الاضافة او من وقال المهلبي الفرق في الاشياء والاحمر
انه في حمرته في الجمع والتكسير ودخول من وخلاف تانيثهما ولزوم تعريفه بلا
تنكير قال في شرحه هذه الاحكام جارية في الاشياء وبابه كالافضل والارذل
وفي الاحمر وبابه كالاصفر والاخضر ضمير الشان يفارق الضماير من عشرة اوجه
انه لا يحتاج الى ظاهر يعود عليه بخلاف ضمير الغائب فانه لا بد له من ظاهر يعود
عليه لفظا او تقديرا وانه لا يتبع [illegible] ولا يوكد ولا يبدل منه بخلاف غيره
من الضماير وستره هذه [illegible] انه يرفع المقصود منه الابهام وانه لا يجوز تقديم
خبره عليه وغيره من الضماير يجوز تقديم خبره [illegible] الا ضمير يعود ضمير من

لا تعيين افراد ما وضع اللفظ له
على جميع افراد النوع لاشتراكها في حكم
واحد منها الى بعينه

فلذلك لم يصح تعريفها لفظا وهى في المعنى نكرات لان اللفظ وان
اطلق على الجنس فقد يطلق على افراده ولا يختص بشخص بعينه وعلى
هذا يخرج عن حد العلم **والقول الثاني** لابن الحاجب انها موضوعة للحقايق
المتحدة في الذهن بمنزلة التعريف باللام المعهود في الذهن نحو اكلت الخبز
وشربت الماء لبطلان ارادة الجنس وعدم تقدم المعهود الموجودي واذا كانت
موضوعة على الحقيقة المعقولة المتحدة في الذهن فاذا اطلقت على الواحد
في الوجود فلا بد من القصد الى الحقيقة وصح اطلاقها على الواحد في الوجود
لوجود الحقيقة المقصودة فيكون التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع
فلا يلزم اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود المتعدد **فان قيل** الحقيقة الذهنية
مغايرة للموجود فاذا اطلق على الواحد في الوجود فقد اطلق على غير ما وضع
له قلنا وان جعلت المغايرة بذلك بين الحقايق الثلاثة بمنزلة المتواطي
الواقع على حقايق مختلفة بمعنى واحد كالحيوان الذي يشترك فيه حقايق
التواطي المختلفة فكذلك هيهنا يشترك الذهني والوجودي في الحقيقة
وان كان الوجود مغايرا للذهني **والفرق** بين اسد واسامة ان اسدا موضوع
لكل فرد من افراد النوع على طريق البدل فالتعدد فيه من اصل الوضع
واما اسامة فانه لزم من اطلاقه على الواحد في الوجود التعدد فالتعدد
فيه جاء ضمنا لا المقصود بالوضع **والفرق الثالث** انه لما لم يتعلق بوضعه غرض

يسمح

يسمح بالواحد من جفاة العرب اذا وقع طرفه على وحش عجيب او طير غريب اطلق
عليه اسما يشتقه من خلقه او من فعله ووضعه عليه فاذا وقع بصره مرة
اخرى على مثل ذلك الفرد اطلق عليه ذلك الاسم باعتبار تشخيصه ولا يتوقف
على تصور الثاني الموجود وهو المسمى اولا وغيره فصارت تخصيصات كل
نوع مندرجة تحت الاول بحيث يكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع الاشخاص تحته
مثل نسبة زيد الى الاشخاص المسمين به وعلى هذا فاذا اطلق على الواحد فقد
اطلق على ما وضع له واذا اطلق على الجميع فلاندراج الكل تحت الوضع
الاول لا الاطلاق واضع اللفظ عليه اولا مرة ثانية وثالثة بحسب الاشخاص
من غير تصور ان الثاني والثالث هو الاول او غيره **والقول الرابع** علم ان لفظ علم
الجنس موضوع على القدر المشترك بين الحقيقة الذهنية والوجودية فان
لفظ اسامة مثلا يدل على الحيوان المفترس عريض الاعالي فالافتراس
وعرض الاعالي مشترك بين الذهني والوجودي فاذا اطلق على الواحد في
الوجود فقد اطلق على ما وضع له لوجود القدر المشترك وهو الافتراس وعرض
الاعالي ويلزم من انحصاره في الوجود التعدد فيكون التعدد من اللوازم لا مقصودا
بالوضع بخلاف اسد فان تعدده مقصود بالوضع **واذا تقرر ذلك**
فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس امور **احدها** امتناع دخول اللام
على احدهما وجوازه في الاخر ولذلك كان ابن لبون وابن مخاض اسمي جنس

لدخول اللام على بعضها وجوازه في الآخر والذي يدل على علميتها ولم يكن ابن عرس
اسم جنس امتناع ابن العرس والخامس امتناع التعريف يدل على العلمية والسادس
نصب الحال عنها على الأغلب والسابع نقل أهل اللغة بعض ذلك وأما الإضافة
فلا دليل فيها لأن الأعلام جاءت مضافة كابن عرس وابن مقرض واسم
الجنس جاء مضافا كابن لبون وابن مخاض انتهى كلام صاحب البسيط
فائدة قال صاحب البسيط الفرق بين الاشتراك الواقع في النكرات والا
شتراك الواقع في المعارف ان اشتراك النكرات مقصود بوضع الواضع
في كل مسمى غير معين واما اشتراك المعارف فالاشتراك في الأعلام اتفاقي
غير مقصود بالوضع لان واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له وانما
المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المسمين باللفظ الواحد فلذلك
لم يقدح في الاشتراك في تعريفها لكونه اتفاقيا غير مقصود للواضع فانه
اشتراك في المسمى المعين فلذلك لم يقدح في التعريف بخلاف اشتراك
النكرات فانه في كل مسمى غير معين فلذلك افترقت الاشتراكات
فائدة قال الزملكاني في شرح المفصل الفرق بين اللام في الزيدان واللام
في الرجلان ان معنى الزيدان المشتركان في التسمية ومعنى الرجلان
المشتركان في الحقيقة نحو خوارزم ولذلك لو سميت امرأة بزيد وجمعت
بينها وبين رجل يسمى بزيد لغلبت في التثنية الزيدان لاشتراكهما في التسمية

مع اختلاف

مع اختلاف الحقيقتين وانما اتوا باللام دون الاضافة لان اللام اقوى في افادة
التعريف من الاضافة فكانت اقرب الى العلمية ولانها اخصر لان المضاف
اليه قد يكون اكثر من حرفين وثلاثة ولان امتزاج اللام اشد ولذلك يتخطاه العامل
مع انه قد يفرض أعلام لا يعرف لها ملابس فتضاف اليه والعهدية لا يفتقر الى
ذلك فائدة قال ابن يعيش الفرق بين ذو التي بمعنى الذي على لغة طي وبين التي
بمعنى صاحب من وجوه منها ان ذو في لغة طي توصل بالفعل ولا يجوز ذلك
في ذو التي بمعنى صاحب ومنها ان ذو في مذهب طي لا يوصف بها الا المعرفة
والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة ان اضفتها الى نكرة وصفت
بها النكرة وان اضفتها الى معرفة صارت معرفة ووصفت بها المعرفة وذو
التي بمعنى الذي كذلك لانها معرفة بالصلة على حد تعريف من وما ومنها
ان التي في لغة طي لا يجوز فيها ذي ولا ذا ولا يكون الا بالواو وليس كذلك التي بمعنى
صاحب فائدة قال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بين الموصول الاسمي و
الموصول الحرفي ان الذي توصل بما هو خبر ولان توصل بالنهي والامر وغير ذلك
لان المقصود المصدر والمصدر يسوغ من جميع ذلك ذكر ما افترق فيه باب
كان وباب ان افترقا في انه يجوز في باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى كان نحو
كان قائما زيد وقائما كان زيد ولا يجوز تقديم الخبر على ان ولا على اسمها الا ان
يكون ظرفا او مجرورا ذكر ما افترق فيه باب كان وسائر الافعال قال ابو الحسين

ليست الناقصة قال ابي والصحيح ان كان المضمر فيها الامر والشان هي كان الناقصة
والجملة في موضع نصب يدل على ذلك ان الامر والشان يكون مبتدأ ومضمرا
في ان واخواتها وظننت واخواتها والجملة المفسرة الواقعة موقع خبر هذه الابتداء
وما ثبت انه خبر المبتدأ ولما ذكر معه ثبت انه خبر الكان انتهى ذكر ما افترقت فيه ما
النافية وليس قال المهلبي المشابهة بينهما اوقات معرفة لانه اوجب دخولها على المبتدأ
والخبر وكونها للنفي وكون النفي نفي حال ثم خالفت ما ليس في عشرة اوجه يبطل عملها بزيادة
ان ودخول الا وتقديم الخبر ومعموله واذا عطفت عليها شيئا غير نحو ما زيد
راكبا ولا سائرا اخوه جاز في سائر الرفع والنصب او اجنبي لم يجز الا الرفع
نحو ما زيد راكبا ولا سائرا اخوه جاز في سائر الرفع سائرا ولا ذاهب عمرو ولا
تحل التقدير فلا يقال زيد ما قائما كما يقال زيد ليس قائما ولا تفسر فعلا لان الافعال
تفسر بعضها بعضا واذا كان بعد الاسم فعل فلا تحمل عليها اولى من الاسم نحو ما زيدا
اضربه على التقدير ما اضرب زيدا اضربه وهو اولى من رفعه ولا يخبر عنها بفعل
ماض ولا يقال ما زيد قام لانها لنفي الحال ولا يحسن تقديم الخبر المجرور نحو ما بقائم
زيد كحسنه في ليس قال فجميع ما جاز في ما يجوز في ليس ولا يجوز في ما جميع ما جاز
في ليس لقوة ليس في بابها بالفعلية والشيء اذا شابه الشيء فلا يكاد يشبهه
من جميع وجوهه وقال ثعلبا تفهم ثان الفرق قد جاء بين ما وليس بعض شبيهة لا
على الفهم زيادة ان من بعدها مبطل لها هذا والا واخبار يقدم للعلم و

معمولها

معمولها يجري كذلك مقدما ومسئلة في العطف تشهد بالحكم وتمتنع الاضمار
في ذاتها ولا تفسر فعلا للذكي ولا القدم فان كان بعد الاسم فعل فحمل لنصبه
للفعل اولى من الاسم ولا تجعل الماضي اذا خبرا لها ولا الباء في تقديمه يجد ...
ذكر ما افترقت فيه لا وليس قال ابن هشام في المغني لا العاملة عمل ليس من ثلاث
جهات احدها ان عملها قليل حتى ادعي انه ليس بموجود الثاني ان ذكر خبرها قليل حتى
ان الزجاج لم يظفر به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع
انها لا تعمل الا في النكرات ذكر ما افترقت فيه اخوات ان قال ابن هشام في
تذكرته لان وان ولكن احكام خمسة هي فيها ذو نفي دون سائر اخواتها
احدها العطف على الموضع الثاني دخول الفاء في الخبر لتضمن معنى الشرط الثالث
عدم جواز عملها في حال وظرف ومجرور بخلاف اخواتها الثلاثة الرابع عدم
جواز الاعمال والاهمال اذا قرنت بما عند ابن السراج والزجاج محتجين بان
ذلك جاز في ليت سماعا وفي كان ولعل قياسا عليها لاشتراكهن في ازالة
معنى الابتداء والحق خلاف قولهما لانه انما جاز في ليت لبقاء اختصاصها
فلا يحمل عليها غيرها الخامس دخول اللام في الخبر لكنه في ان المكسورة باطراد و
فيهما بشذوذ هذا هو الانصاف وانه لا تاويل في ولكنني من حبها لعميد ولا في
قراءة بعضهم الا انهم ليأكلون الطعام كل ذلك لبقاء معنى الابتداء معهن
انتهى ذكر ما افترقت فيه ان المشددة المفتوحة وان الخفيفة قال ابن هشام

في المغني شركوا بينهما في جواز حذف الجار وسدها مسد جزئي الاسناد في
باب ظن وخصوا ان الخفيفة وصلها بسدها مسدهما في باب عسى
وخصوا الشديدة بذلك في باب لو تقول عسى ان تقوم ويمتنع عسى انك
قائم ولو انك تقوم ولا يجوز لو ان تقوم وفي شرح المفصل للاندلسي ان
الخفيفة الناصبة للمضارع اشبهت ان الشديدة العاملة في الاسماء من اربعة
اوجه احدها ان لفظها قريب من لفظها واذا خففت صارت مثلها في
اللفظ الثاني انها وما عملت فيه مصدر مثل ان الثقيلة الثالث ان لها ولما عملت
فيه موضعا من الاعراب كالثقيلة الرابع ان كل واحدة منهما تدخل على الجملة
انتهى وقال ابن النحاس في التعليقة ان الشديدة للحال وان الخفيفة تصلح
للماضي والمستقبل ذكر ما افترق فيه لا وان قال ابن هشام تخالف لا ان من
سبعة اوجه احدها انها لا تعمل الا في النكرات الثاني ان اسمها اذا لم يكن عاملا
يبنى الثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا الخامس
انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مجيء الخبر وبعده فيجوز رفع النعت و
المعطوف من نحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل وامراة فيها السادس انه يجوز الغاؤها
اذا تكررت السابع انه يكثر حذف خبرها اذا علم ذكر الفرق بين الالغاء والتعليق
قال ابن اياز معنى التعليق في باب ظن ان يتصدر بعد الاسمين حرف
يكون حاجبا للفعل عن العمل في لفظ الاسمين دون العمل في موضعهما وهذا

نحو لا رجل [illegible] الاخفش [illegible] الرابع ان خبرها [illegible] كان اسمها عاملا [illegible]

حكم بين

حكم بين حكم الالغاء وهو ابطال العمل بالكلية وبين حكم كمال العمل ففي ذلك
تعليقا تشبيها بالمعلقة وهي التي ليست كالممسكة ولا مطلقة قال ابن الخشاب ولقد
اجاد اهل الصناعة في وضع اللقب لهذا المعنى واستعارته له كل الاجادة
وقال ابن يعيش في شرح المفصل التعليق ضرب من الالغاء الا انه ابطال عمل العامل لفظا
لا محلا والالغاء ابطال عمله بالكلية فكل تعليق الغاء وليس كل الغاء تعليقا قال
ابن النحاس في ادعائه بين التعليق والالغاء عموما وخصوصا نظر فانه لا عموم وخصوص
بينهما وفي تذكرة ابن هشام قال ابن الربيع لا يجوز الالغاء الا بشرط التوسط
او التأخر وان لا يتعدى الى مصدره وان يكون قلبيا قال فاما التعليق فيكون
في هذه الافعال وفي اشباهها انتهى ذكر الفرق بين حذف المفعول اختصارا
وبين حذفه اقتصارا قال ابن هشام جرت عادة النحويين ان يقولوا يحذف
المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبا
لاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين الفعلين
وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع يخل اي تكن منه خيلة والتحقيق
ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من
اوقعه ومن اوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل
حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما
ولا يذكر المفعول ولا ينوى كالمنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل

وجر لدن بين الغدوة نصبها وجر عند كثير وجر لدى ممتنع وهي مبنية وهما معربان
وهي قد تضاف للجملة كقوله لدن شب حتى شاب سود الذوائب وقد لا تضاف
اصلا فانهم حكوا في غدوة الواقعة بعدها الجر بالاضافة والنصب على التمييز و
الرفع باضمار كان تامة ثم ان عند اعم من لدى من وجهين احدهما انه تكون
ظرفا للاعيان والمعاني نحو عند فلان علم ويمتنع ذلك في لدى ذكره ابن الشجري
في اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا
تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري
وزعم المعري بانه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره اولى انتهى ذكر ما افترق فيه
اذ واذا وحيث قال ابن هشام في تذكرة اعلم ان اذ واذا وحيث اشتركن
في امور وافترقن في امور فما اشتركن في الظرفية ولزومها والاضافة ولزومها
وكونها للجمل والبناء ولزومه وابهام المعنى وقد تخرج عنه فهذه ثمانية وقد تلحقت و
تشترك اذ واذا في انهما للزمان ولا يكونان للمكان وانهما يكفان عن الاضافة
مفيدين معنى الشرط دون ما وانهما لا تضاف الا الى الجمل الفعلية وانفردت
حيث بانها تكون للمكان والزمان والغالب كونها للمكان انتهى ذكر الفرق
بين وسط بالسكون ووسط بالفتح قال الحال الشجري فرق بينهما في قولهم
وسطا ووسطا تحريكا وتسكينا موضع صالح لبين فسكن ولقي
حركا تراه مبنيا كجلسنا وسط الجماعة اذهم ووسط الدار كلهم جالسينا

قال

قال الفارسي في العسكريات اذا قلت حفرت وسط الدار بئرا بالسكون فوسط
ظرف وبئرا مفعول به واذا قلت حفرت وسط الدار بئرا بالتحريك فوسط مفعول به
وبئرا حال ذكر الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف قال ابن يعيش
فان قيل نحن متى عطفنا اسما على اسم بالواو دخل فيه الاول واشتركا
في المعنى فكانت الواو بمعنى مع فلم خصصتم باب المفعول معه بمعنى مع قيل
الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب ان التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل
وليس كذلك الواو التي بمعنى مع انما توجب المصاحبة واذا عطفت بالواو
شيئا على شيء دخل في معناه ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف عليه
ملابسة ومقارنة كقولك قام زيد وعمرو وليس احدهما ملابسا للآخر ولا مصاحبا
له واذا قلت ما صنعت واباك فانما يراد ما صنعت مع ابيك واذا قلت استوى
الماء والخشبة وزلت اسير والنيل يفهم منه المصاحبة والمقارنة وقال
الامدي في الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف انك اذا قلت
قام زيد وعمرو وليس احدهما ملابسا للآخر ولا فرق بينهما في وقوع الفعل
من كل منهما على حدة واذا قلت ما صنعت واباك وما انت والفخر فانما
تريد ما صنعت مع ابيك وابن بلغت في فعلك به وما انت مع الفخر في
افتخارك وتحققك به باب الاستثناء قال ابن يعيش الفرق بين
البدل والنصب في قولك ما قام احد الا زيد انك اذا نصبت جعلت معتمدا

باب الاستثناء

الكلام المنفي وصار المستثنى فضلة فتنصبه كما تنصب المفعول وإذا أبدلته
كان معتمد الكلام الإيجاب القيام لزيد وكان ذكر الأول كالتوطئة كما ترفع الجزء
لأنه معتمد الكلام وتنصب الحال لأنه تبع للمعتمد في نحو زيد في الدار قائما وحكاها
انتهى فصل قال ابن يعيش الفرق بين غير إذا كانت صفة وبينها إذا كانت استثناء
أنها إذا كانت استثناء لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئا ولم تنفه
عنه لأنها مذكورة على سبيل التعريف فإذا قلت جاءني غير زيد فقد وصفته
بها شيئا ولم تنف عنه لأنها مذكورة على سبيل التعريف فإذا قلت جاءني
زيد فقد وصفته بالمغايرة له وعدم المماثلة ولم تنف عن زيد المجيء وإنما هو بمنزلة
قولك جاءني رجل ليس بزيد وأما إذا كانت استثناء فإنها إذا كان قبلها الإيجاب
فما بعدها منفي وإذا كان قبلها نفي فما بعدها إيجاب لأنها هنا محمولة على إلا فكان
حكمها كحكمها ذكر ما افترق فيه إلا وغير قال أبو الحسن الأبذي في شرح الجزولية
افترقت إلا وغير في ثمانية أشياء أحدها أن غير توصف بها حيث لا يتصور
الاستثناء وإلا ليست كذلك فتقول عندي درهم غير جيد ولو قلت
عندي درهم إلا جيد لم يجز الثاني أن إلا إذا كانت مع ما بعدها صفة لم
يجز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه فتقول قام القوم إلا زيد
ولو قلت قام إلا زيد لم يجز بخلاف غير إذ تقول قام القوم غير زيد وقام غير زيد
… ذلك أن إلا حرف تمكن في الوصفية فلا تكون صفة إلا تابعا كما أن

أجمعين

أجمعين لا تستعمل في التأكيد إلا تابعا الثالث أنك إذا عطفت على الاسم الواقع
بعد إلا كان إعراب المعطوف على حسب المعطوف عليه وإذا عطفت على الاسم
الواقع بعد غير جاز الجر والحمل على المعنى ذكر ما افترق فيه الحال والتمييز قال
ابن هشام في المغني اعلم أنهما اجتمعا في خمسة أمور وافترقا في سبعة فأما
الاتفاق فإنهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام
وأما أوجه الافتراق فأحدها أن الحال يكون جملة وظرفا وجارا ومجرورا والتمييز لا
يكون إلا اسما والثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو ولا تمش في الأرض مرحا
لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى بخلاف التمييز والثالث أن الحال مبينة للهيئات
والتمييز مبين للذوات والرابع أن الحال تتعدد بخلاف التمييز والخامس أن
الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك
في التمييز على الصحيح والسادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد
يتعاكسان والسابع أن الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك
انتهى تنبيه وبقيت فروق أخرى تستفاد مما مر من حد الأول وبعض
إليها ذكر ما افترق فيه الحال والمفعول قال ابن يعيش الحال تشبه المفعول من حيث
إنها تجيء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل … الفعل دليلا
عليه كما كان فيه دليلا على المفعول ولهذا الشبه استحقت أن تكون
منصوبة وتفارقه في أنها هي الفاعل والمعنى … غيره فإذا …

وان المفعول هو الفاعل والثالث ان الحال يعمل فيها الفعل ومعنى الفعل
والمفعول لا يعمل فيه المعنى والرابع ان المفعول يبنى له الفعل فيرفع رفع
الفاعل والحال لا يبنى لها الفعل ذكر الفرق بين الجملة الحالية والمعترضة
قال ابن هشام كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية ويميزها منها امور احدها ان
المعترضة تكون غير خبرية كالامرية والدعائية والقسمية والتنبيهية الثاني
انه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن والسين وسوف والشرط الثالث انه
يجوز اقترانها بالفاء الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت
ذكر الفرق بين الاضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من قال الاندلسي في
شرح المفصل الفرق بينهما من وجوه احدها ان الثاني غير الاول في الاضافة التي
بمعنى اللام سواء وافقه في اسمه او لم يوافقه فانه يتفق ان يكون اسم الغلام
والمالك واحدا فالمغايرة حاصلة وان اتحد اللفظ واما التي بمعنى من
فالاول فيها بعض الثاني الثاني ان التي بمعنى اللام لا يصح ان يوصف الاول
بالثاني والتي بمعنى من يصح ذلك فيها الثالث ان التي بمعنى اللام لا يصح
فيها ان يكون الثاني خبرا عن الاول والتي بمعنى من يصح فيها ذلك قال
ابن برهان اذا صح ان يكون الثاني خبرا عن الاول فالاضافة بمعنى من وان
امتنع ذلك فهو بمعنى اللام الرابع ان التي بمعنى اللام لا يصح انتصاب
المضاف اليه فيها على التمييز ويصح في التي بمعنى من ذكر الفرق بين حتى الجارة

والى

والى قال السخاوي في تنوير الدياجي حتى اذا كانت جارة وافقت الى في انها غاية
وخالفتها في ثلثة اشياء احدها انها لا تدخل على المضمر فلا يقال حتاه كما يقال اليه
والثاني ان فيها معنى الاستثناء وليس ذلك في الى والثالث ان الى تقع خبرا للمبتدا
كقولك والامر اليك وحتى لا يكون كذلك وقال ابن القواس في شرح الفية ابن
معط حتى وان شاركت الى في الغاية تخالفها في اوجه احدها ان المجرور بها يجب
ان يكون آخر جزء مما قبلها او ملاقي الآخر تقول اكلت السمكة حتى راسها ولا
تقول حتى نصفها او ثلثها كما تقول الى نصفها الى ثلثها والثاني ان ما بعد حتى لا يكون
الا من جنس ما قبلها فلا تقول ركبت الخيل حتى الحمار ولا يلزم ذلك في الى تقول
ذهب الناس الى السوق والثالث ان حتى لا تقع مع مجرورها خبر المبتدا بخلاف
الى والرابع انها مختصة بالظاهر بخلاف الى ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل
قال ابن السراج في الاصول الفرق بين المصدر وبين اسم الفاعل ان
المصدر يجوز ان يضاف الى الفاعل والى المفعول تقول عجبت من ضرب زيد
عمرو فيكون زيد هو الفاعل في المعنى ومن ضرب زيد عمرو فيكون زيد هو المفعول
في المعنى ولا يجوز هذا في اسم الفاعل لا يجوز ان تقول عجبت من ضارب زيد
وزيد فاعل وقال المهلبي الفرق بينهما من ستة اوجه ان اسم الفاعل متحمل
الضمير بخلاف المصدر وان الالف واللام فيه تفيد شيئين التعريف والموصولية
وفي المصدر تفيد التعريف فقط وانه يجوز تقديم معموله عليه كقولك زيدا ضارب

بخلاف المصدر وانه يعمل بشبه الفعل والمصدر قائم بنفسه لا يعمل بشبه شيء
لانه الاصل وانه لا يعمل الا في الحال والاستقبال والمصدر يعمل في الازمنة
الثلاثة ومن الثامن ما ذكره ابن السراج من الاضافة وقال نقلا ان تنافي مصدره
الا تفعلا اسم لفاعلها بواحدة وخمس أن ضربه بعده الف ولام أن وتقديم المعمول
بلكس أن وتحدوها الاضافة نعم وزن أن وازمنة لجلت عرحدس وقال ابن الشجري
في اماليه ومن الفرق بينهما ان المصدر يعمل معتمدا او غير معتمد واسم الفاعل
لا يعمل الا معتمدا على موصوف او ذي خبر او حال ذكر ما افترق فيه المصدر
والفعل قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح يحذف الفاعل
من المصدر نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما بخلاف الفعل فانه لا
يحذف معه الفاعل لان في ذلك نقضا للغرض لانه بني للاخبار عنه والمصدر
لم يبن لفاعل ولا مفعول وانما يطلبهما من جهة المعنى فكما يحذف معه المفعول
يحذف الفاعل لان نسبة المصدر لهما سواء ذكر ما افترق فيه المصدر وان
وان وصلتها افترقا في امور الاول والثاني قال ابن مالك في شرح العمدة
اذا لم يشارك المصدر المعلل في الفاعل والزمان معا فلا بد من حرف التعليل
نحو جئتك لرغبتك في او جئتك الساعة لوعدي اياك امس فلو كان
المصدر ان وصلتها او ان وصلتها لم يجب حرف التعليل فيجوز ان يقال
جئتك ان رغبت في وجئتك الساعة ان وعدتك امس وكذا ان

رغبت

رغبت في لان ان وان قد اطرد فيهما جواز الاستغناء عن حروف الجر في هذا الباب
وغيره انتهى يشير بقوله وغيره الى قوله في الالفية نقلا في باب التعدي واللزوم
والحذف مع ان وان يطرد مع امن لبس كعجبت ان يدوا فيقال عجبت ان قمت
وعجبت من قيامك باظهار الجار مع المصدر وجوبا وحذفه مع ان وان و
صلتها الثالث قال ابو حيان زعم ابن الطراوة انه لا يجوز ان يضاف الى ان ومعمولها
قال لان ان معناها التراخي فما بعدها في جهة الامكان وليس بثابت والتعريف في
المضاف اثبات عينه بثبوت عين ما اضيف اليه فاذا كان ما اضيف اليه غير ثابت
في نفسه فلم يثبت غيره محال قال ابو حيان وهو مردود بالسماع فقد حكاها النحاة
عن العرب في قولهم مخافة ان تفعل ويقال اجيء بعد ان تقوم وقبل ان تخرج الرابع
قال ابن يعيش قالوا في التحذير اياي وان يحذف احدكم الارنب يعني يرميه بسيف او
نحوه فان في موضع نصب كانه قال اياي وحذف احدكم الارنب ولو حذفت
الواو لجاز مع ان فيقال اياي احدكم ان يحذف الارنب ولو صرح بالمصدر لم يجز
حذف الواو ولا مع والفرق بينهما ان ان وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر
فلما طال جوزوا فيه من الحذف ما لم يجز في المصدر الصريح الخامس قال ابو حيان في
اعراب نصوا على ان ان المصدرية لا ينعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل
فلا يوجد في كلامهم يعجبني ان قمت السريع تريد قيامك السريع ولا عجبت من ان
تخرج السريع اي من خروجك السريع قال وحكم باقي الحروف المصدرية حكم ان

زيد وان ضرب زيد وان تضرب زيد و الآخر انه ذكر المصدر
لا يدل على [illegible] بعينه وذكر ان مع الفعل يدل على ان الفعل وقع من فاعل
فيما مضى او يقع فيما يأتي ورد مالك وهو ان الموصول وصلتها شبيه بالمضمر
في انه لا يوصف ولذلك اختار الجرمي في الرحمن قوله تعالى ليس البر ان تولوا
بالنصب لانه اذا اجتمع مضمر ومظهر فالوجه ان يكون المضمر الاسم لانه اذهب
في الاختصاص انتهى وفي تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جني من قال
فانما هي اقبال وادبار لم يقل فانما هي ان تقبل وان تدبر وان كان هذا بمعنى
المصدر وذلك لان قوله اقبال مصدر دال على الازمنة الثلاثة لانه مبهمة
غير مخصوصة فهو عام وقولك ان تقبل خاص لانه ان تخصص للاستقبال
فلما كانوا يتسعون في الاول وهو المصدر لم يتسعوا في هذا الثاني وان
كان معناه المصدر للمخالفة التي بينهما انتهى ذكر ما افترق فيه المصدر واسم
الفاعل في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح يفارق
المصدر واسم الفاعل في عمله مطلقا وعدم تقديم معموله واضافته للفاعل
وتعريفه بال العهدية والجنسية غير الموصولة وعدم الجمع بين ال والاضافة
وعدم الاعتماد والعمل غير مفرد الا في مواعيد عرقوب اخاه وتركه على حسن
المراد للاد ما ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل قال في البسيط اعلم
ان اسم الفاعل ينقص عن الفعل ويفارقه بستة اشياء احدها لا يعمل

عند البصريين

عند البصريين الا في الحال والاستقبال والفعل يعمل مطلقا الثاني [illegible]
عند البصريين الثالث انه اذا جرى على غير من هو له برز ضميره عند البصريين [illegible]
الفعل الرابع انه يجوز تعديته بحرف الجر وان امتنع ذلك في فعله نحو [illegible] لما يريد
وقال الشاعر ونحن التاركون لما سخطنا ونحن الآخذون لما رضينا الخامس
ان اسم الفاعل مع فاعله يعد من المفردات بخلاف الفعل مع فاعله [illegible] العرف
بخلاف الفعل [illegible] عند التسمية به السادس ان الالف والواو في ضاربان
الضاربون يدلان على الفاعل المثنى والمجموع وقال في موضع آخر اعلم ان الالف
والياء والواو اللاحقة لاسم المفعول واسم الفاعل حروف دالة على التثنية والجمع
والفاعل فيه ضمير لا يبرز بخلاف الفعل فانها فيه ضماير دالة على الفاعل المثنى والمجموع
والفاعلة المخاطبة عند سيبويه وانما حكمنا بانها حروف وليست بضماير لتغيرها بدخول
العامل والضماير في الفعل لا يتغير بدخوله وانما لم يبرز ضمير الفاعل في الصفات
في التثنية والجمع لثلاثة اوجه احدها لتنحط رتبتها عن رتبة الفعل الذي هو
اصلها في العمل فانه يبرز فيه ضمير التثنية والجمع والثاني انه لو برز لكان بصورة
الضمير الدال على التثنية والجمع في الفعل نحو فيؤدي الى اجتماع العلمين في التثنية
احدهما ضمير والثالث علامة التثنية واجتماع واوين في الجمع احدهما ضمير و
الثانية علامة الجمع ولا يجوز الجمع بينهما لانهما ساكنان فلا بد من حذف احدهما
واذا كان لا بد من الحذف حكمنا باستتار الضمير خيفة من الحذف لان الموجود

علامة التثنية والجمع وليس بضميره لئلا تتغير والضمير لا يتغير والثالث ان الصفة لما كانت
تثنى وتجمع بحكم الاسمية استغنى عن بروز ضميرها بدلالة علامة التثنية والجمع
عليه بخلاف الفعل فانه لا يثنى ولا يجمع فلذلك برز ضميره لما يدل على تثنية
الفاعل وجمعه وذكر ابن الاندلسي بدل الوجه الرابع في الفرق ان اسم الفاعل
اذا ثني او جمع واتصل به ضمير وجب حذف نونه لاتصال الضمير على المشهور
وذلك لا يجب في الفعل بل تتصل بها الضمير وقال المهلبي مراتب ستة لم تكن
لاسم فاعل تنزل عنها واستبدل بها الفعل يحل اذا لم يعتمد في محله ولا بد
من ابرازه مضمر تليه وان كان معناه المضي فبطل ولقط نوناه اذا
مضمر تخلو وتقديره فردا وجمعك واوه واختياله في الجمع حرفا بها يعلو
ذكر ما فرق فيه اسم الفاعل واسم المفعول من ذلك ان اسم الفاعل
يبنى من اللازم كما يبنى من المتعدي كقائم وذاهب واسم المفعول انما
يبنى من فعل متعد لانه جار على فعل ما لم يسم فاعله فكما انه لا يبنى الا من المتعدي
كذلك اسم المفعول ذكره في البسيط قال فان عدى اللازم بحرف جر او
ظرف جاز بناء اسم المفعول منه نحو غير المغضوب عليهم وزيد منطلق به
وذلك قال ابن مالك في شرح الكافية انفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل
بجواز اضافته الى ما هو مرفوع معنى نحو الورع محمود المقاصد وزيد مكسور
المعبد قوبا وقال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بين اسم الفاعل المراد

به الحال او الاستقبال من وجوه احدها ان الاول لا يعمل الا اذا كان فيه اللام بمعنى
الذي والثاني يعمل مطلقا وثانيها ان الاول اذا ثني او جمع لا يجوز فيه الا حذف
النون والجر والثاني يجوز فيه وجهان منهما وبقاء النون والنصب ذكر ما افترق
فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل قال ابن عصفور في شرح الكافية الصفة المشبهة
تشبه اسم الفاعل من وجوه وتفارقه من وجوه اما وجه الشبه فانها تذكر وتؤنث
وتثنى وتجمع واما وجوه المفارقة فسبعة احدها انها لا تعمل الا في السببي دون
الاجنبي نحو زيد حسن وجهه ولا يجوز زيد حسن وجه عمرو كما يجوز ضارب وجه عمرو لنقصانها
عن مرتبة اسم الفاعل الثاني لا يتقدم معمولها عليها فلا يقال زيد وجها حسن كما
يقال زيد عمرا ضارب الثالث عدم شبه الفعل ولذلك احتاجت في العمل الى شبه
اسم الفاعل الرابع انها لا توجد الا ثابتة في الحال سواء كانت موجودة
قبله او بعده فانها لا تتعرض لذلك بخلاف اسم الفاعل فانه يدل على ما يدل عليه
الفعل ويستعمل في الازمنة الثلاثة ويعمل منها في الحال والاستقبال ولذلك
اذا قصد بالصفة معنى الحدوث اتي بها على زنة اسم الفاعل فيقال
في حسن حاسن نحو هو الذي ثبت له الحسن مطلقا وحاسن الذي ثبت له
الان او غدا او في التنزيل وضائق به صدرك فعدل عن ضيق به الى ضائق ليدل
على عروض ضيق وكونه غير ثابت في الحال لا يقال فاذا دلت على معنى ثابت كانت
ماخوذة من الماضي لكونه قد ثبت وصح فيلزم ان لا تعمل لكون اسم الفاعل

ابن القواس

ذلك ان الفاعل في زيد ضارب عمرو اغير المنتصب والفاعل في المعنى في زيد حسن
الوجه هو المنتصب فان قيل ما العلة في جعل حسن الوجه على ضارب قلنا لانهما
صفتان قال الاندلسي هذا الذي ذكر فرق آخر ايضا وهو ان المنصوب
بهما فاعل في المعنى وذلك انك اذا قلت زيد ضارب عمرا فقد اخبرت
بوصول الضرب على مضروب قطعا لا تهمة من زيد الى عمرو واما زيد حسن الوجه
فلا يخبران الاول فعل بالوجه شيئا بل الوجه هو الفاعل في الحقيقة اذ الاصل
زيد حسن وجهه ويشترط فيها الاعتماد كما اشترط في الاسم الفاعل ذكر
ما فرق فيه افعل في التعجب وافعل التفضيل قال صاحب البسيط التعجب
والتفضيل يشتركان في اللفظ والمعنى اما اللفظ فلتركيبهما من ثلاثة احرف
اصول وهمزة واما المعنى فلان ما اعلم زيدا وزيد اعلم من عمرو يشتركان
في زيادة العلم ويفترقان في ان افعل في التعجب ينصب المفعول به كما احسن
زيدا وافعل التفضيل لا ينصب المفعول به على اشهر القولين والثاني
انه ينصبه للسماع والقياس اما السماع فقوله اكر واحمى للحقيقة منهم
واضرب منا بالسيوف القوانسا واما القياس فلانه اسم ماخوذ من
فعل فوجب ان يعمل عمل اصله قياسا على ساير الاسماء العاملة و
الجواب عن البيت ان القوانس منصوب بفعل دل عليه اضرب اي
نضرب القوانسا وعن القياس انه مدفوع بالفارق من وجهين احدهما

ان الاسماء

ان الاسماء العاملة لها افعال بمعناها فلذلك عملت نظرا الى الفعل الذي بمعناها
وافعل التفضيل ليس له فعل بمعناه في الزيادة حتى يعمل نظرا الى فعله والثاني ان
اصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ثم
لما شابهوا بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتانيث وهي الصفة المشبهة
وافعل التفضيل اذا صحبته من امتنعت منه هذه الاحكام فبعد لذلك عن شبه الفعل
فلذلك لم يعمل في الظاهر ذكره صاحب البسيط ذكر ما فرق فيه نعم وبئس وحبذا
قال ابن النحاس في التعليقة حبذا كنعم وبئس في المبالغة في المدح والذم الا ان
بينهما فرقا وهو ان حبذا مع كونها للمبالغة في المدح تتضمن تقريب الممدوح
من القلب وكذلك في الذم تتضمن بعد المذموم من القلب وليس في نعم وبئس
تعرض لشيء من ذلك قال ومما افترقا فيه ان يجوز في حبذا الجمع من الفاعل
الظاهر والتمييز من غير خلاف كحبذا رجلا زيد وجرى في نعم وبئس خلاف
فمنعه جماعة وجوزه آخرون منهم الفارسي والزمخشري وفصل جماعة
منهم ابن عصفور فقالوا ان اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز
وافاد التمييز معنى زائدا جاز الجمع بينهما والا لم يجز قال وانما جرى الخلاف في
نعم وبئس ولم يجر في حبذا لان بينهما فرقا وهو ان الفاعل في حبذا هو اسم
الاشارة مبهم فله مرتبة من مرتبتي فاعل نعم هما المظهر والمضمر فليس اسم
الاشارة واضحا كوضوح فاعل نعم المظهر فلا يحتاج الى تمييز ولا مبهما كابهام

المضمر في نعم قبل تمييزه بل لما كان فيه ابهام فارق به الفاعل المظهر في نعم
جاز ان يجمع بين الفاعل والتمييز فيه جيدا ولما قل ابهامه عن ابهام المضمر في
نعم جوزنا عدم التمييز في حبذا ظاهرا او مقدرا ولم يجزه مع المضمر في نعم انتهى
ذكر ما افترق فيه التوابع قال [illegible] الفرق بين الصفة والتاكيد
من خمسة اوجه احدها انه لا يصح حذف المؤكد ويصح حذف الموصوف وسره
ان التاكيد ليس فيه زيادة على المؤكد بل هو هو بلفظه او بمعناه فلو حذف لبطل
سر التاكيد واما الصفة ففيها معنى زائد على الموصوف فاذا علم الموصوف
جاز حذفه وبقاؤها لانها دالة على المعنى الزائد على الموصوف لانها بمنزلة
المستقل بالنظر الى المعنى الزائد والوجه الثاني ان التوكيد المتعدد لا يعطف
بعضه على بعض والصفات المتعددة يجوز عطف بعضها على بعض
وسره ان الفاظ التاكيد متحدة المعاني والفاظ الصفات متعددة المعاني
فجاز عطفها لتعدد معانيها ولم يجز في التاكيد لاتحاد معانيه والوجه الثالث
ان الفاظ التاكيد لا يجوز قطعها عن اعراب متبوعها والصفات يجوز قطعها
واما التاكيد فلا يستفاد منه مدح ولا ذم فلذلك لم يجز قطعه والوجه الرابع
ان التاكيد يكون بالضمائر دون الصفات وسره ان التاكيد يقوي المعنى
في نفس السامع بحسبه الى رفع مجاز الحكم وان كان المحكوم عليه بينه
الايضاح فلا يحتاج الى ايضاح لانه ان كان لمتكلم او مخاطب فقرينة التكلم

والخطاب

والخطاب توضحها وان كان لغائب فالقرينة الظاهرة توضحه فلا يحتاج الى ايضاح
والوجه الخامس ان التكرار يؤكد بتكرير الفاظها دون معاني الفاظها وتوصف
وسره ان معاني الفاظها المعارف ولا تؤكد النكرات بالمعارف واما الوصف
فيجوز وصفها بما يوافقها في التنكير [illegible] فخرج المفصل النعت يفارق
التوكيد [illegible] الاول ان التاكيد ان كان معنويا فالفاظه محصورة والفاظ
الصفات ليست كذلك وان كان لفظيا [illegible] الكلم باسرها معرفة
ومركبة والنعت ليس كذلك الثاني ان النعت يتبع المعرفة والنكرة والتاكيد
لا يتبع الا المعارف اعني التاكيد المعنوي الثالث ان الصفة يشترط
فيها ان تكون مشتقة ولا كذلك في التاكيد قال وعطف البيان يجامع
الصفة من حيث انه يبين ويوضح كما تفعل الصفة في الجملة ثم انهما تفترقان
في غير ذلك فالصفة مشتقة ابدا من معنى في الموصوف او في شيء
استحق ان يوصف به اسم منه نحو طويل مشتق من الطول فاذا قلت
رجل طويل فالرجل استحق ان يكون طويلا اسما وواقعا عليه بطريق
وجود الطول فيه واما عطف البيان فلا يكون مشتقا وفرق
ثان وهو ان عطف البيان على الانفراد يدل على المقصود فاذا قلت
زيد ابو عبد الله دل ابو عبد الله لو انفرد على الرجل المخصوص الذي قصد به
زيد واما الصفة فليست كذلك لانك اذا قلت رجل طويل ثم افردت

التأكيد بتقوية المعنى ومن البيان ما يحصل بالنعت غير ان البيان في البدل مقدم
وفي النعت والتأكيد مؤخر وقال ابن هشام في المغني افترق عطف
البيان والبدل في ثمانية امور فذكر من هذه الاربعة التي ذكرها ابن يعيش
وصاحب البسيط ثلاثة والرابع والخامس والسادس ان عطف البيان
لا يكون جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل انه لا يكون
بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان
كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى منهم كل الثانية والثامن
انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين البيان
في نحو يا زيد الحارث ويا سعيد كرزا وفي نحو انا الضارب الرجل زيد وفي
نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء او النساء والرجال وفي نحو يا ايها
الرجل غلام زيد وفي نحو اي الرجلين زيد وعمرو جاءك وفي نحو جاءني
كلا اخويك زيد وعمرو قال ابن هشام في المغني وعبارة ابن الخباز
الفرق بين عطف البيان وبين البدل ان عطف البيان تقديره تقدير
النعت والبدل ان الثاني في العطف غير الاول والنعت والبدل هما
الاول قال ابن يعيش ويتبين الفرق بينهما بيانا شافيا في موضعين
احدهما النداء نحو يا اخانا زيدا والثاني نحو يا الضارب الرجل زيد فانه يتعين
فيها جعل زيد عطف بيان ولا يجوز جعله بدلا لانه يوجب ضم زيد لحلوله الاول

واتباع

واتباع الاضافة في الثاني قال ابن يعيش ومن الفصل بين البدل وعطف البيان
ان المقصود بالحديث في عطف البيان هو الاول والثاني بيان كالنعت المستغنى
عنه والمقصود بالحديث في البدل هو الثاني لان البدل والمبدل منه اسمان بازاء
مسمى مترادفان عليه والثاني منهما اشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه
وصار الاول كالتوطئة والبساط لذكر الثاني وعلى هذا لو قلت زوجتك ابنتي
فاطمة وكانت عائشة فان اردت عطف البيان صح النكاح لان الغلط
وقع في البيان والمقصود لا غلط فيه واذا جعلته بدلا لا يصح النكاح لان الغلط
وقع فيما هو معتمد الحديث وهو الثاني وذكر صاحب البسيط مثله وقال وينبغي
للفقيه ان يتبع هذا التحقيق ولا ينكره وكتب الزركشي على الحاشية هنا ما ذكره
حسن ولم يستدركه على اصحابنا حيث حكوا وجهين في مثل هذه الصورة
وصححوا الصحة وقال شرح التسهيل لابي حيان بان العطف اوسع
من باب البدل لان لنا عطفا على اللفظ وعلى الموضع ولا يكون على
التوهم وفيه الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم ان
العطف على الموضع عامله موجود واثره مفقود والعطف على
التوهم اثره موجود وعامله مفقود وقال السخاوي في سفر السعادة
قال شيخنا ابو اليمن الكندي ينبغي ان يعلم ان كثيرا من النحويين لا يكادون
يعرفون عطف البيان على حقيقته وانما ذكره سيبويه عارضا في موضع

الرما الحبشي [illegible] المبهم [illegible] زيد ان ترى انه يكون ليستفيد على
انه ليس ببدل وعلى هذا القول يا ايها الرجل زيد [illegible] لا يكون نعتا من الرجل لانه
لا يوصف بما [illegible] وان لا يكون بدلا منه اى من ذلك كان مشتبها على النظر
غير مشتق وهذا الحكم من اوضح فروقه وهو من المواضع التي يتعين فيها البدل
وللبدل مواضع يجب فيها [illegible] عطف البيان [illegible] عطف
البيان من قبيل التوابع ما لم ينفك عن خفائه واحكامه في الذكر [illegible] والعطف
والاعراب في التقديم والتأخير والعامل فيه احكام الصفة مثلا لذلك اهله
سيبويه في جملتها ولم يفرد [illegible] الفرق بين الصفة وعطف البيان
ان الصفة لا بد من تقديرها ثانيا والفعل كونها صفة وعطف البيان لم
لا بد من تقديره [illegible] بل [illegible] كونه على [illegible] لا يصح ان يجري مجرى
الصفة من كل وجه انتهى وقال ابن هشام في تذكرة عطف البيان والنعت
وبدل الكل من الكل والتأكيد فيها بيان لمتبوعها ويفترق من اوجه فيفارق
عطف البيان النعت [illegible] من وجهين احدهما من حيث ان النعت بالمشتق
او بالمؤول به وهو ليس كذلك والثاني من حيث ان النعت يرفع الضمير
والسببي والبيان ليس كذلك وهذا الوجه [illegible] عن الاول ينبغي ان
يذهب [illegible] فيقال يكون في الحقيقة لغير الاول نحو برجل قائم ابوه والبيان
لا يكون الا للاول ويفارق التأكيد من وجهين احدهما ان التأكيد باللفظ

محصورة

محصورة وهذا ليس كذلك الثاني ان التأكيد يرفع المجاز وهذا انما يرفع الاشتراك
وجه ثالث [illegible] اي الكوفيين انهما يختلفان في التعريف والتنكير نحو
مررت بشهر الحلو ولا يجوز ذلك في البيان خلافا للزمخشري ويفارق البدل من
وجهين احدهما ان متبوعهما المقصود بالنسبة وليس كذلك البدل فالمقصود
التابع لا المتبوع وانما ذكر الاول كالتوطئة والثاني ان البيان من جملة الاول
والبدل من جملة اخرى انتهى وقال الاندلسي في شرح المفصل امتاز البدل
عن بقية التوابع الاربعة بخواص لا توجد فيها اما امتيازه عن الصفة فمن وجوه
احدها ان الصفة تكون بالمشتق او ما هو في حكمه ولا كذلك البدل فان حقه
ان يكون بالاسماء الجامدة والمصادر الثاني ان الصفة تطابق الموصوف
تعريفا وتنكيرا والبدل لا يلزم فيه ذلك الثالث انه يجري في المظهر والمضمر
والصفة ليست كذلك الرابع ان البدل ينقسم الى بدل بعض وكل واشتمال
والصفة لا تنقسم هذه القسمة الخامس ان البدل منه ما يجري مجرى الغلط
وليس كذلك في الصفة السادس ان البدل لا يكون للمدح والذم كما يكون
الصفة السابع ان البدل يجري مجرى جملة اخرى ولا كذلك الصفة
الثامن ان الصفة تكون جملة تجري على المفرد وفي البدل لا يكون ذلك
فلا تبدل الجملة من المفرد التاسع ان الوصف يكون بمعنى في شيء من
اسباب الموصوف والبدل لا يكون كذلك لو قلت سلب زيد ثوب اخيه

والمنقطعة من سبعة اوجه ا المتصلة تقدر باى ولا تقع الا بعد استفهام
والجواب فيها اسم معين لا نعم او لا ويقدر الكلام بها واحدا والاضراب
فيها وما بعدها معطوف على ما قبلها لا لازم الرفع باضمار مبتدا او تقتضى
المعادلة وهى ان يكون حرف الاستفهام يلى الاسم وام كذلك
والفعل بينها كازيدا ضربته ام عمروا فزيد وعمرو يستفهم عنهما او
اوليت كلا حرف الاستفهام والذى لا تسأل عنه بينهما ولو سألت
عن الفعل قلت اضربت زيدا ام قتلته وقال المهلبى الفرق فى ام اذا
جاءتك متصلة ا من اوجه سبعة القطع معتزلة ا وقوعها بعد
الاستفهام عارية ا عن قطع الاضراب فى الاسماء معتدلة ا كالفعل
والفصل لا يختل بينهما ا جواب سائلها التعيين للمسالة ا من بعد
تقدير اى ثم مفردها ا من بعدها داخل فى حكم ما عدلا ا وكون ما بعدها
من جنس اولها ا وعكس ذلك تقتضيه لمنفصلة فذكر ما افترق فيه ام واو
قال ابن العطار فى تقييد الجمل ام واو يشتبهان من وجوه ويفترقان
من وجوه فوجوه المشابهة ثلاثة الحرفية والعطفية وانهما لاحد
الشيئين او الاشياء ووجوه المخالفة خمسة وقال فى البسيط الفرق
بينهما من اربعة اوجه احدها ان ام تفيد الاستفهام دون او الثانى
ان او مع الهمزة تقدر باحد وام مع الهمزة المعادلة تقدر باى الثالث

او جواب

ان جواب الاستفهام مع او بلا او نعم وجوابه مع ام المعادلة بالتعيين والرابع ان
الاستفهام مع او سابق على الاستفهام مع ام المعادلة لان طلب التعيين
انما يكون بعد معرفة الاحدية وحكم الاحدية قال واما الفرق بين موقعها
فاذا كان الاستفهام باسم كقولك ايهم يقوم او يقعد ومن يقوم او يقعد
كان العطف باو دون ام لان التعيين يستفاد من الاستفهام بالاسم
فلا حاجة الى ام فى ذلك لدلالة الاسم على معناها وهو التعيين واما
افعل التفضيل كقولك زيد افضل ام عمرو فلا يعطف معه الا بام
دون او لان افعل التفضيل موضوع لما قد ثبت فلا يطلب معه الا التعيين
دون الاحدية واذا وقع سواء قبل همزة الاستفهام كان العطف
بام سواء كان ما بعدها اسما ام فعلا كقولك سواء على ازيد فى الدار
ام عمرو وسواء على اقمت ام قعدت وانما كان كذلك لان الهمزة تطلب
ما بعدها ام المعادلة المساواة ولذلك لا يصح الوقف على ما قبل ام
واذا لم تقع بعد سواء همزة الاستفهام فلا يخلو اما ان تقع بعده اسمان
او فعلان فان وقع بعده اسمان كان العطف بالواو كقولك سواء
على زيد وعمرو وفى التنزيل سواء محياهم ومماتهم لان التسوية تقتضى
التعديل بين شيئين وان وقع بعده فعلان من غير استفهام
كقولك سواء على قمت او قعدت كان العطف باو لانه يصير

ويعني بالجزاء اي بوقوعه فاذا وقع بعد ابالي همزة الاستفهام كان العطف بأم
كقولك ما ابالي ازيد اضربت ام عمرو لان الهمزة تقتضي ما بعد التحقيق
المعادلة والجملة في موضع مفعول ابالي ولذلك لا يقع السكوت
على ما قبل او فتقول ما ابالي ضربت زيدا وانما يجوز في نحو قولك ما ادري
ازيد في الدار ام عمرو وما ادري اقمت ام قعدت وليت شعري اقمت ام
ام قعدت العطف بام لانها بمنزلة علمت فتكون الهمزة تقتضي ما بعد
التحقيق المعادلة والفعل المعلق متعلق بمجموعهما على معنى
ايهما وقد ذكروا جواز او وهو ضعيف لوجهين احدهما انه لا يقع
السكوت على ما قبل او والضابط الذي يتحقق الفرق بينهما انه يحسن
السكوت على ما قبل او فان لم يحسن فهو من مواضع ام وان في
بعض المعنى ما الذي احد الفعلين فعل ولا معنى لا اي الفعلين يقتضي
ما ادري اي الفعلين فعل وقوله اذا ما انتهى علما تناهيت عنده
اطال فاملى او تناهى فاقصرا فالذي حسن العطف بين الجملتين تقدمت
الهمزة لتلك الجملة منفصلة في موضع الحال اي تناهيت عنده في حال
طول عطاياه او في حال تناهيه فقصره انتهى ذكر الفرق بين او وام
قال ابن ابي الربيع في شرح الايضاح الفرق بين او وام من جهة اللفظ
من وجهين احدهما ان ام لا تستعمل الا مكررة ولو لا تكرر الذي في

ان اما لا تم حرف العطف واو الا يدخل عليها حرف العطف ذكر الفرق بين
حتى العاطفة والواو قال ابن هشام في المغني تكون حتى عاطفة بمنزلة
الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه احدها ان لمعطوف حتى ثلاثة شروط
ان يكون ظاهرا لا مضمرا كما ان ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي
ولم اقف عليه لغيره وان يكون اما بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة
او جزءا من كل كاكلت السمكة حتى راسها او كجزء كاعجبتني الجارية حتى
حديثها والذي يضبط ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء
وتمتنع حيث يمتنع غاية لما قبلها اما في علو او ضده الثاني انها لا تعطف
الجمل الثالث انها اذا عطفت على مجرور اعيد الجار فرقا بينها وبين
الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد ذكر ذلك ابن الخباز واطلقه وقيده
ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم
ابن هشام وهو حسن قال ويظهر لي ان الذي لحظه ابن مالك ان
الموضع الذي يصلح ان تحل فيه الى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة
للجارة فيحتاج الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت في
الشهر حتى في آخره وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتى احسن
ولم يجعلها واجبة ذكر ما افترق فيه النون الخفيفة والتنوين قال ابن
السراج في الاصول النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم فلا يجوز

لانه اسم فعل بل ذكر تاكيدا ومنها ان الاغراء لا يجاب بالفاء لا تقول دونك
زيدا فيكرمك ومنها ان المفعول به اذا كان منفصلا ولم يجز ان يكون
متصلا نحو عليك اياى ولا يقال عليكنى كما يقال الزمنى لان هذه لم تتمكن
تمكن الافعال ذكر ما افترقت فيه لام كي ولام الجحود قال ابو حيان افترقا
في اشياء احدها ان اضمار ان في لام الجحود على جهة الوجوب وفي لام
كي على جهة الجواز في موضع والامتناع في موضع فالجواز حيث لم تقترن
الفعل بلا نحو جئت لتكرمني ويجوز لان تكرمني والامتناع حيث اقترن
بلا فان الاظهار يتعين نحو لئلا يعلم اهل الكتاب فرارا من توالي
المتماثلين الثاني ان فاعل لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان نحو ما كان زيد
ليذهب بخلاف لام كي نحو قام زيد ليذهب الثالث انه لا يقع قبلها فعل
مستقبل فلا يكون نحو لكي تقول لن يكون زيد ليفعل ويجوز ذلك
في الفعل قبل لام كي نحو سأتوب ليغفر الله لي الرابع ان الفعل المنفي
قبلها لا يكون مقيدا بظرف فلا يجوز ما كان زيد امس ليضرب عمروا
ويوم كذا ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو جاء زيد امس ليضرب
عمروا الخامس انه لا يوجب الفعل معها فلا يجوز ما كان زيد الا ليضرب
عمروا ويجوز ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيد الا ليضرب عمروا السادس
انه لا يقع موقعها كي لا تقول ما كان زيد كي يضرب عمروا ويجوز ذلك في لام

كي نحو

كي نحو جاء زيد كي يضرب عمروا السابع ان المنصوب بعدها لا يكون سببا
لما قبلها وهو كذلك بعد لام كي الثامن ان النفي يتسلط مع لام الجحود على ما قبلها
وهو الكون الذي يتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعد اللام وفي لام
كي يتسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضربك فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي
المجيء الا بقرينة تدل المقام التاسع ان لام الجحود لا تتعلق الا بفعل الفعل
الواجب حذفه فاذا قلت ما كان زيد ليقوم فالمعنى ما كان زيد مستعدا
للقيام ويقدر في كل موضع ما يليق به على حسب سياق الكلام ففي
نحو قوله تعالى وما كان الله ليطلعكم على الغيب يقدر مريدا لاطلاعكم على
الغيب واما لام كي فانها متعلقة بالفعل الظاهر الذي هو معلول الفعل
الذي دخلت عليه اللام العاشر ان لام الجحود تقع بعد ما لا يستقل [illegible]
كلاما دون لام كي لا تقع الا بعد ما يستقل كلاما ولذلك كان الاحسن
في تأويل قوله فاجمع ليغلب ليكون اللام فيه لام الجحود لا لام كي لان ما قبلها
وهو فما جمع لا يستقل كلاما ذكر ما افترقت فيه الفاء والواو اللذان ينصب
المضارع بعدهما قال ابو حيان لا يحفظ النصب جاء بعد الواو بعد
العرض والتحضيض والرجاء قال فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع
قال فكذلك مع التشبيه الواقع موقع التمني ومع قد المفيدة بها عموم
قول التسهيل في مواضع الفاء يدل على الجواز معها ويحتاج ذلك

إلا بسماع من العرب وانفردت لما بان ما بعدها في غير النفي يجزم عند
سقوطها نحو قل لعبادي يقولوا التي هي احسن ويرفع مقصودا به
الوصف او الاستيناف واجاز الزجاج من الجزم في النفي ايضا ما جاز
فاما تبينا نحو ثبنا وعاده اعال لبعضهم كل ما ينصب فيه الفاء يجزم ولم يستثن
شيئا ذكر ما افترقت فيه ان المصدرية وان المفسرة قال ابو حيان
من الفرق بين المصدرية والمفسرة ان المصدرية يجوز ان تتقدم
عليها الفعل لانها معمولة واذا كانت مفسرة لم يجز ان تتقدم لان المفسر
لا يتقدم المفسر ذكر ما افترقت فيه لم ولما قال ابن هشام في المغني
افترقا في خمسة امور احدها لا تقترن باداة شرط لا يقال ان لما تقم ولم
تقترن به نحو وان لم تفعل الثاني ان منفي لما يتصل بالحال كقوله فان كنت
ماكولا فكن خير آكل والا فادركني ولما امزق ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولم
اكن بدعائك رب شقيا والانقطاع مثل لم يكن شيئا مذكورا ولهذا
جاز لم يكن ثم كان ولامتداد النفي بعدها لم يجز اقترانها بحرف التعقيب
بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان معناه وما قمت عقب قيامي ولا يجوز
قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الى الآن الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا
من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي
مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي

لم الا ترى

لم الا ترى ان معنى بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه الى الآن وان
ذوقهم له متوقع وقال الزمخشري في قوله تعالى ولما يدخل الايمان في قلوبكم
ما في لما من معنى التوقع دال على ان هولاء قد امنوا فيما بعد الخامس
ان منفي لما جائز الحذف لدليل كقوله فجئت قبورهم بدءا ولما فناديت
القبور فلم يجبنه اي ولما اكن قبل ذلك بدءا اي سيدا ولا يجوز وصلت
الى بغداد ولم تريد ولم ادخلها فاما قوله احفظ وديعتك التي استودعتها
يوم الاعازب ان وصلت وان لم فضرورة وعلة هذه الاحكام
كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل قال ابن العراقي في شرح الدرة لما تشاركا
لم في النفي والقلب وتفارقهما من اربعة اوجه احدها ان لم لنفي الماضي
مطلقا اي بغير قد ولما لنفي الماضي المقترن بقد والثاني ان لم مفردة
ولما مركبة والثالث ان لما قد يحذف الفعل بعدها ولا يحذف بعد لم الا
في الضرورة والرابع ان لما يفيد اتصال النفي الى زمن الاخبار
بخلاف لم فان النفي بها منقطع مهمة اضطرب النحويون في
تخريج قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة من شدد ميم لما وشدد
ان او خففها فنقل صاحب كتاب اللامات عن المبرد انه قال
هذا لحن لا تقول العرب ان زيدا لما خارج وقال المازني لا ادري ما وجه
هذه القراءة وقال الفراء التقدير لمن ما فلما كثرت الميمات حذف منهن

وقال في البسيط تفارق متى الشرطية واذا من وجهين احدهما ان اذا تقع شرطا
في الاشياء المحققة الوقوع ولذلك وردت شروط القران بها ومتى تحتمل
الوجود والعدم والثاني ان العامل في متى شرطها على مذهب الجمهور لكونها
غير مضافة اليه بخلاف اذا لاضافتها اليه اذا كانت للوقت المعين ومتى
للوقت المبهم ذكر ما افترقت فيه ايان ومتى قال ابن يعيش ايان ظرف
من ظروف الزمان مبهم بمعنى متى والفرق بينها وبين متى ان متى لكثرة
استعمالها صارت اظهر من ايان في الزمان ووجه اخر من الفرق
ان متى تستعمل في كل زمان وايان لا تستعمل الا فيما يراد تفخيم امره
وتعظيمه وقال صاحب البسيط ايان بمعنى متى في الاستفهام وتفارق
متى من وجهين احدهما ان متى اكثر استعمالا منه والثاني ان ايان
ليستفهم به في الاشياء المعظمة المفخمة وكتب الجمهور ساكتة عن كونها
شرطا وذكر بعض المتأخرين انها تقع شرطا لانها بمنزلة متى ومتى
مشتركة بين الشرط والاستفهام فكذلك ايان وتوجيه منع الشرط
عدم السماع ولان متى اكثر استعمالا منها فاختصت لكثرة استعمالها
بحكم لا يشاركها فيه ايان انتهى قلت فهذا فرق ثالث ذكر ما افترق
فيه جواب لو وجواب لولا قال ابو حيان ليس عندي ما يختلفان
فيه الا ان جواب لولا وجدناه في لسان العرب قد يتقدم كقوله

لولا الامير

لولا الامير ولولا حق طاعته لقد شربت وما احلى من العسل ولا احفظ
في لو ذلك لا احفظ من كلامهم لو جئتني لقد احسنت اليك وليس ببعيد
ان يسمع ذلك فيها وقياس لو على لولا في ذلك عند من يرى القياس سائغ
وجواب لو اذا كان ماضيا مثبتا جاء في القران باللام كثيرا وبدونها في مواضع
ولم يجئ جواب لولا في القران محذوف اللام من الماضي المثبت ولا في موضع
واحد وقد اختلف فيه قول ابن عصفور فتارة جعله ضرورة وتارة
جعله جائزا في قليل من الكلام ذكر ما افترق فيه كم الاستفهامية وكم
الخبرية قال في البسيط اما شبههما فانهما اسمان وانهما مبنيان وانهما
يفتقران الى مميز وانهما لازمان للتصدر وانهما اسمان للعدد وانهما
لا يتقدم عليهما عامل لفظي الا المضاف وحرف الجر واما مخالفتهما فان
الاستفهامية بمنزلة عدد منون والخبرية بمنزلة عدد حذف منه التنوين
وان الاستفهامية تبين بالمفرد والخبرية تبين بالمفرد والجمع وان مميز
الاستفهامية منصوب ومميز الخبرية مجرور وان الاستفهامية يحسن
حذف مميزها والخبرية لا يحسن حذف مميزها وان الاستفهامية يفصل
بينها وبين مميزها ولا يجي ذلك في الخبرية الا في الشعر وان الاستفهامية
اذا ابدل منها جيء مع البدل بالهمزة نحو كم مالك اعشرون ام ثلاثون وكم
درهما اخذت اثلاثين ام اربعين ولا يفعل ذلك مع الخبرية لعدم

والثانية في الاستفهام نحو كم غلمان عندك ثلثون واربعون وخمسون والثالث
الخبرية يعطف عليها بلا فيقال كم مالك لا مائة ولا مائتان وكم درهم عندك لا درهم
ولا درهمان لان المعنى كثير من المال وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل اكثر منه
ولا يجوز في الاستفهامية كم درهما عندك لا ثلاثة ولا اربعة لان لا لا يعطف
بها الا بعد موجب لانها تنفي عن الثاني ما ثبت للاول ولم يثبت شيء
في الاستفهام وان الا اذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب ما بعدها
على حد اعراب كم من رفع او نصب او جر لانه بدل منها لان الاستفهام
يبدل منه ويستفاد من الا بمعنى التحقير والتقليل نحو كم عطاؤك الا الفان
وكم اعطيتني الا الفين وكم اخذت ثوبك الا درهم وكم مالك درهما
الا عشرون ولا يجوز ان يكون ما بعد الا بدلا من خبر كم ولا من مفسرها
لبيانهما بل يبدل من كم لابهامها لارادة ايضاحها بالبدل ولافادته معنى
التقليل كان الاستفهام بمنزلة النفي كقولك هل الدنيا الا شيء فان
اي ما الدنيا واما الخبرية فان المستثنى بعدها منصوب لانه استثناء
من موجب ولا يجوز البدل في الموجب فيقال كم غلمان جاؤني الا
زيدا وقال ابن هشام في المغني يفترقان في خمسة امور احدها ان
الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلاف مع الاستفهامية
الثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر

والمتكلم

والمتكلم بالاستفهامية يستدعي ذلك لانه مستخبر ثم ذكر ثلاثة مما تقدم وهي عدم
اقتران المبدل من الخبرية بالهمزة وتمييزها بمفرد ومجموع ووجوب خفضه بخلاف الاستفهامية
فتحصلنا من ذلك على عشرة فروق وبها صرح المهلبي نظم الفرق في كم الاستفهام
والخبر من عشر استوضحت كالانجم الزهر نصب المفسر مع افراده ابدا
وحذفه تارة والفصل في نظر وتقتضيك جوابا في السؤال بها وجيئها لا
تقتضيك الحرف في الاثر وليس من خبرها التنكير تحسبه لا عطف عليها بلا
في سائر الزبر ولا تضاف الى ما بعدها نشرا وقد ترى بعدها الا مستطرا
وحكى جيئها ما للاستفهام بحكمه وضده في كم الاخرى على الخبر ذكر ما افترق فيه
كم وكاين قال ابن هشام في المغني توافق كاين كم في خمسة امور الابهام
والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب
والاستفهام اخرى وهو نادر ولم يثبته الا ابن قتيبة وابن عصفور
وابن مالك وتخالفها في خمسة امور احدها انها مركبة وكم بسيطة على
الصحيح الثاني ان مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزومه
الثالث انها لا تقع استفهامية عند الجمهور الرابع انها لا تقع مجرورة
الخامس ان خبرها لا يقع مفردا ذكر ما افترق فيه كاين وكذا قال ابن
هشام توافق كذا كاين في اربعة امور التركيب والبناء والابهام
والافتقار الى التمييز وتخالفها في ثلاثة امور احدها انها ليس لها الصدر

في البسيط افترقا في ان بناء التصغير لا يختلف كاختلاف ابنية الجمع وفي ان
الاجود ان يقال في تصغير اسود واعور وقسور وجدول اسيد واعير
وقسير وجديل بالادغام ولا يجوز ذلك في التكسير ويقال في مقام ومقال
مقيم ومقيل بالادغام وفي التكسير مقاوم ومقاول بالاظهار قال ولا يقدح
ذلك في قولهم انهما من واد واحد لانه لا يلزم من مشابهة الشيء الشيء ان
يشابهه من جميع الوجوه وقال ابن الصائغ في تذكرته سئلت عن السبب
في ان كان النسب الى الجمع في حالة واحدة الى الواحد فان لم يكن له واحد نسب
الى الجمع وكان التصغير للجمع فيه حالة واحدة الى الواحد لم يكن الا قصد الخفة
حيث المنسوب الى الجمع هو منسوب الى الواحد وتصغير الواحد في الجمع
انما كان لتنافر التصغير مع الجمع الكثير فافترقا لهذا القسم الثاني باب
الاعراب والبناء مسئلة يكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد
اتفاقا ولا يكفي في منع الصرف مشابهته للفعل من وجه واحد اتفاقا بل لا بد
من مشابهته من وجهين قال في البسيط والفرق ان مشابهة الحرف
تخرجه الى ما يقتضيه الحرف من البناء وعلة البناء قوية فلذلك جذبته العلة
الواحدة واما مشابهة الفعل فانها لا تخرجه عن الاعراب وانما تحدث فيه
ثقلا ولا يتحقق الثقل بالسبب الواحد لان خفة الاسم تقاومه فلا
يقدر على جذبه عن الاصالة الى الفرعية فلذلك احتيج الى السببين لتحقق

النقل

لتحقق الثقل بتعاضدهما وغلبتهما بقوة ثقلهما خفة الاسم وجذبهما له الى شبه الفعل
وقال ابن الحاجب في اماليه انما قيل لم بني الاسم لشبه واحد وامتنع من الصرف
لشبهين وكلا الامرين خروج عن اصله فالجواب ان التشبيه الواحد بالحرف يبعده
عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم وهو كونه
كلمة وشبه الفعل وان كان نوعا اخر الا انه ليس في البعد عن الاسم كالحرف الا ترى
انك اذا قسمت الكلمة خرج الحرف اولا لانه احد القسمين وبقي الاسم والفعل
مشتركين فيفرق بينهما بوصف اخص من وضعهما بالنسبة الى الحرف فوزان
الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة الى الادمي ووزان الفعل من الاسم كالحيوان
من الادمي فشبه الادمي بالجماد ليس كشبهه بالحيوان فقد علمت بهذا ان
المناسبة الواحدة بين الشيئين وبين ما هو ابعد الابعاد وهو مناسبات متعددة
بينه وبين ما هو قريب منه وقال ابن النحاس في التعليقة فان قيل لم
الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد فالجواب ان الاسم بعيد من الحرف
فشبهه به يسيرا يخرجه عن حقيقته فلولا قوته لم يظهر ذلك فيه فلا جرم
اعتبرناه ولو واحدا مسئلة قال ابن الدماميني في الغرة قال بعض المتقدمين
فان قيل لم لما شابه الفعل الاسم الحرف اعطيتموه كل البناء فالجواب
ان الاعراب لما كان يتبعض اعطي الفرع فيه دون ما للاصل ولما كان البناء
لا يتبعض تساوى الاصل والفرع فيه مسئلة الفرق بين غد وبين امس

حيث اعرب غد على كل اللغات بخلاف امس لان امس استبهم استبهام
الحرف فاشبه الفعل الماضي وغد لكونه منتظرا اشبه الفعل المستقبل فاعرب
نقله الاندلسي باب التصرف وغيره مسئلة اذا سمي بجمع وآخر لم ينصرف عند
سيبويه للتعريف والعدل في الاصل وانصرف عند الاخفش لزوال معنى
العدل عنهما بالتسمية قياسا على المسمى بالمعدول عن العدد قال
في البسيط والفرق على الاول انه لا يمكن مراعاة العدل في العدد بعد التسمية
لمنافاة التسمية للعدد واما عدل جمع فلا ينافي التسمية لموافقته في
التعريف وكذلك عدل آخر عن اللام على الصحيح لا ينافي التعريف كما
لم ينافه العدل في سحر مسئلة الجمهور ان الياء في نحو معدي كرب
ساكنة سواء اضيف او ركب وقال بعضهم تحرك بالفتح قياسا
على المنقوص قال في البسيط والفرق بينهما من وجهين احدهما
انه طال بالتركيب والسكون على حرف العلة اخف من الحركة فناسب
ثقل التركيب حذف الحركة بخلاف المنقوص والثاني انها صارت وسطا
في الكلمة بالتركيب فاشبهت الاصلية كياء دبيس ولان حركة
التركيب لازمة وحركة المنقوص عارضة واللازم اثقل من العارض
مسئلة قال ابن اياز فان قيل ان حروف الجر تمنع من الدخول على الفعل
ومع هذا اذا دخلت على ما لا ينصرف لا يجر في موضع الجر فهلا كانت

اللام

اللام والاضافة كذلك قيل الفرق من وجهين احدهما ان اللام والاضافة
يتغير بهما معنى الاسم الا تراهما ينقلانه من التنكير الى التعريف وحروف الجر لا
يتغير معناه والثاني ان حروف الجر تجري بما بعدها مجرى الاسماء التي تجرها
بعدها والافعال قد تقع في موضع الجر باضافة ظروف الزمان اليها فصار
وقوع الاسماء بعد حروف الجر كانه غير مختص بها اذ كان مثل ذلك يقع في
الافعال فلذلك لم يعتد به انتهى وقد ذكر السيرافي هذين الوجهين وزاد فروقا
اخرى منها ان الالف واللام والاضافة تبعد الاسم الذي لا ينصرف عن شبه
الفعل واخرجاه منه فلما دخل عليه بعد ذلك العامل صادفه غير مشبه للفعل
فعمل فاما اذا دخل قبل دخول اللام والاضافة فانه يصادفه ثقيلا فلا
ينفذ فيه ومنها ان الالف واللام والاضافة قاما مقام التنوين فكان
الاسم منونا والتنوين هو التصرف وعلامة الامكن وليس العامل كذلك
ومنها انا لو اعتبرنا العوامل لبطل اصل ما لا ينصرف لان التي تدخل على الاسم
غير داخلة على الفعل فلو كان ينتقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل
عليه يوجب صرفه ويبطل الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف مسئلة
الاسماء غير المنصرفة تنون للضرورة لان التنوين فرع الاعراب وهي
لا يدخلها الاعراب فلا يدخلها التنوين باب النكرة والمعرفة مسئلة
اذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لزمه نون الوقاية حذرا من كسر الفعل لانها

كان فيهما تام مقامه وتحته هناك فالجواب ان الفرق بين الموضعين ان الذي قام
مقام الخبر هناك تام مقامه على معناه من غير زيادة فتحمل من الضمير ما كان يتحمله
والذي قام مقامه في هذا الاخر قام مقامه على معناه ولكن بزيادة انه اريد به مقامه
انه هو على جهة المبالغة بتغيير المعنى وجعل الثاني كانه الاول لا مثله فلما قام
على غير معناه لم يحمل من الضمير ما كان يحمله اذا قلنا ان قولنا ابو يوسف ابو حنيفة
بزيادة معنى انه هو هو مبالغة وان لم نقل ذلك وقلنا انه بمعنى اصله الذي
حذف منه تحمل من الضمير ما كان يتحمله ملك اذن فيه وجهان مسئلة قال ابن
الشجري في التعليقة اجاز الكوفيون الاخبار بالظرف الناقص اذا تم بالحال
وجعلوا له من قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد خبر يكن وكفوا حال من الضمير المستكن
فيه وقاسوه على جواز الاخبار بالخبر الذي لا يتم الا بالصفة كقوله تعالى بل
انتم قوم تجهلون ونحوه وفرق البصريون فاجازوا الاخبار بما لم يتم الا بالصفة
ومنعوا الاخبار بما لا يتم الا بالحال لان الصفة من تمام الموصوف والحال فضلة
فلا يلزم من جواز ما هو من تمامه جواز ما هو فضلة باب ما واخواتها مسئلة
قال الاندلسي في شرح المفصل فان قلت ما بالهم حكموا بان الباء في قولك
ما زيد بقائم مزيدة مع انها لتاكيد النفي واللام في قولك ان زيدا لقائم
غير مزيدة مع انها لتاكيد معنى الابتداء قلت فيه جزمان الحرف الاول ان
الباء ابدا تقع في الفضلة فلا يلتفت اليها لتمام المعنى بدونها بخلاف اللام فانها

تقع في

تقع في الصدر في نحو لزيد منطلق ولانتم اشد رهبة واما ان زيدا القائم فبدخول
ان الحرف الثاني وعليه الاعتماد ان خبر ما لا يكون الا على اصله وهو النصب حتى
يكون الباء زائدة بخلاف اللام فان خبر المبتدا على اصله وان لم يكن اللام زائدة
انتهى مسئلة قال ابن عصفور في شرح المقرب فان قيل لاي شيء امتنع تقديم
معمول الفعل الواقع بعد ما النافية ولا في جواب القسم عليها ولم يمتنع ذلك في
لن ولم ولما مع انها حروف نفي كما ان ما ولا كذلك فالجواب ان الفرق ان لن تنفي
مستقبل فهي في مقابلة السين في سيفعل فاجروها لذلك مجراها في جواز
التقديم فيقال زيدا لن اضرب كما يقال زيدا سأضرب ولم ولما صارتا بملاز
متين للفعل اشبهتا ما جعل كالجزء منه وهو السين وسوف فجاز التقديم
فيهما ولم يجز في ما ولا لانها لا تلزم الفعل الذي تنفي به كما يلازم لم ولما ولا جعلت
في مقابلة ما هو كالجزء من الفعل قال وزعم الشلوبين ان العرب انما اجازت
تقديم الفعل الواقع بعد لم ولما عليهما حملا على نقيضه وهو الواجب فكما يجوز
ذلك في الواجب فكذلك يجوز في نقيضه وهذا غير صحيح لانه يلزم عليه
تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية عليها فيقال زيدا ما ضربت حملا على
نقيضه وهو زيدا ضربت والعرب لا تقوله فدل على ان السبب خلاف ما ذكره
باب كاد واخواتها مسئلة قال ابن اياز فان قيل لم امتنع ان يضمر في عسى
ضمير الشان فهلا جاز فيها كما جاز في كاد قيل فرق الزماني بينهما بان خبر كاد

لا يكون الا جملة وخبر هذه مفرد وقد عرف ان ضمير الشان لا يكون خبره الا جملة
باب ان واخواتها مسئلة قال ابن يعيش انما قدم المنصوب في هذا الباب
على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل فالفعل من حيث كان الاصل في العمل جرى
على سنن قياسه في تقدم المرفوع على المنصوب اذ كان رتبة الفاعل مقدمة
على المفعول وهذه الحروف لما كانت فروعا على الافعال ومحمولة عليها جعلت
بينهما بان قدم المنصوب فيها على المرفوع حطا لها عن درجة الافعال اذ تقديم
المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل اصل مسئلة قال الاندلسي فان قلت
كيف يجوز الجمع بين المكسورتين في التاكيد مع اتحاد اللفظ والمعنى ولا يجوز
في المكسورة والمفتوحة مع ان بينهما مغايرة ما قلت الفرق ان احدى الكلمتين
هناك زايدة او كالزايدة وهنا بخلافه بدليل ان كل واحد من الحرفين لا بد
له من اسم وخبر ونظيره قولهم على ما نقله سيبويه ان زيدا انه منطلق مسئلة
قال الاندلسي ايضا فان قلت كيف يجوز الجمع بين قال السيرافي يجوز بعد
اذا التي للمفاجاة كسر ان وفتحها بخلاف حتى فان المفتوحة لا تقع
بعدها والفرق ان ما بعد اذا لا يلزم ان يكون ما قبلها ولا بعضه ويجوز ان
يكون مصدرا وغير مصدر كقولك خرجت فاذا ان زيدا صالح فهنا تفتح
ان لان التقدير خرجت فاذا صياح زيد وتكسر اذا اردت فاذا زيد صالح
واما حتى فان ما بعدها يكون جزءا مما قبلها لانها هنا هي العاطفة وليست التي

للغاية

للغاية باب ظن واخواتها مسئلة قال ابن جني في الخاطريات قلت لابي
علي قال سيبويه اذا كانت علمت بمعنى عرفت عديت الى مفعول واحد واذا
كانت بمعنى العلم عديت الى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة
المعنى فقال لا اعلم لاصحابنا في ذلك فرقا محصلا والذي عندي في ذلك ان
عرفت معناها العلم الموصول اليه من جهة المشاعر والحواس يدل على ذلك
في عرفت قوله تعالى يعرف المجرمون بسيماهم والسيما تدرك بالحواس وبالمشاعر
قلت لا يجوز ان يقع عرفت ما كان ضده في اللفظ انكرت وعلمت ما كان ضده
في اللفظ انكرت وعلمت ما كان ضده في المعنى جهلت فاذا اريد بعلمت العلم المعاقب
عبارته للانكار تعديت الى مفعول واحد واذا اريد بها العلم المعاقب عبارته
للجهل تعدت الى مفعولين ويكون هذا فرقا بينهما صحيحا لان انكرت ليس بمعنى
جهلت لان الانكار قد يضاف في العلم والجهل لا يضام العلم ولان الجهل يكون
في القلب فقط والانكار يكون باللسان وان وصف القلب به كقولنا
انكره قلبي كان مجازا او كون الانكار باللسان دلالة على ان المعرفة متعلقة
بالمشاعر فقال هذا صحيح انتهى باب المفعول فيه مسئلة اشترطوا توافق
مادتي الظرف المصاغ من الفعل وعامله نحو قعدت مقعد زيد وجلست
مجلسه ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي بخلاف المصدر فاكتفوا فيه بالتوافق المعنوي
نحو قعدت جلوسا والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف

الفارسي في التذكرة انما لم يجز تقديم التمييز لانه مفسر ومرتبة المفسرات
تقع بعد المفسر والبيت فاشبه عشرون واما الحال فحملت على الظرف وقال
ابن يعيش في شرح المفصل سيبويه لا يرى تقديم التمييز على عامله فعلا كان
او معنى اما اذا كان معنى غير فعل فظاهر لضعفه ولذلك تمتنع تقدم الحال
على العامل المعنوي واما اذا كان فعلا متصرفا فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه
عليه لتصرف عامله الا انه منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعا
في المعنى من حيث كان الفعل مسندا اليه في المعنى والحقيقة الا ترى ان التصبب
والتفقؤ في قولنا تصبب زيد عرقا وتفقأ شحما في الحقيقة للعرق والشحم
والتقدير تصبب عرق زيد وتفقأ شحمه فلو قدمناهما لاوقعناهما موقعا
لا يقع فيه الفاعل لان الفاعل اذا قدمناه خرج عن ان يكون فاعلا ولذلك
اذا قدمناه لم يصح ان يكون في تقديره فاعل نقل عنه الفعل اذ كان هذا
موضعا لا يقع فيه الفاعل فان قيل فاذا قلت جاء زيد راكبا جاز تقديم
الحال وهو المرفوع في المعنى فما الفرق بينهما قيل لان اذا قلنا جاء زيد راكبا فقد
استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى وبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه واما
اذا قلنا طاب زيد نفسا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا لا معنى فلم يجز
تقديمه كما لم يجز تقديم المرفوع انتهى باب الاضافة مسئلة اذا اضيف الفم
الى ياء المتكلم رد المحذوف فيقال هذا في وفتحت في ووضعته في في

وذلك

وذلك لانك تقول هذا فوك ورايت فاك ونظرت الى فيك فتكون الحركة تابعة
لحركة ما بعدها من الحروف فاذا جاءت بالاضافة لزم ان تكسر الفاء لتكون تابعة
لها قال ابن يعيش فان قيل فلم قلبتم الالف هنا ياء مع انها دالة على الاعراب
وامتنعتم من قلب الف التثنية وما الفرق بينهما فالجواب ان في الف التثنية وجد
سبب واحد يقتضي قلبها ياء وعارضه الاخلال بالاعراب وثم هنا وجد
سببان لقلبها ياء وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير
من حيث ان الفاء تكون تابعة لما بعدها فقوي سبب قلبه ولم يعتد بالعارض
باب اسماء الافعال مسئلة لا يجوز تقديم معمولات اسماء الافعال عليها
عند البصريين وجوزه الكوفيون قياسا على اسمي الفاعل والمفعول والفرق
على الاول انهما في قوة الفعل لشدة شبهه به واسماء الافعال ضعيفة
قال في البسيط باب النعت مسئلة قال في البسيط يشترط في
الجملة الموصوف بها ان تكون خبرية لوجهين لان المقصود من الوصف
بها ايضاح الموصوف وبيانه وما عداها من الجمل الامرية والنهيية والاستفهامية
وغيرها لا ايضاح فيها ولا بيان ولذلك لم تقع صلة لعدم ايضاحها وبيا
نها الا ترى انك لو قلت مررت برجل اضربه او برجل لا تشتمه او برجل
هل ضربته لم يفد النكرة ايضاحا ولا بيانا قال فان قيل هذه العلة يصح
وقوعه خبرا للمبتداء ولا يمتنع كقولك زيد اضربه وخالد لا تهنه وبكر هل ضربته

فهذا صحيح وقوعه في الوصف قلنا الفرق بينهما من وجهين احدهما ان الجزء
ذلك محذوف تقديره تقول فيه والجملة محكية الجزء وجاز ذلك لجواز حذف
الجزء ولم يجز ذلك في الصفة لانه لا يجوز حذفها بما في معناها والثاني ان
المبتدا يجوز نصبه بالفعل اما على حذف الضمير او على التفسير ولا يتغير المعنى
فان زيدا اضربه واضرب زيدا سواء في المعنى واما الصفة فلا يصح علها في
الموصوف سواء حذف فيها ضميره ام لا لانه معمول لغيرها فانك اذا قلت مررت
برجل اضربه لم يصح نصب رجل باضربه ولان الصفة تابعة للموصوف ولا
يعمل التابع في المتبوع [مسئلة] قال الابذي لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف
لانهما كشيء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه [مسئلة] قال
الخفاف في شرح الايضاح وقع في كتاب المهذب لابي اسحق الزجاج
ان تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها فصيح في الكلام لا كضعف
لغة اكلوني البراغيث قال والفرق ان اصل الصفة كسائر الاسماء التي
تثنى وتجمع وانما تمتنع فيها بالحمل على الفعل فيجوز فيها وجهان فصيحان
احدهما ان يراعى اصلها فتثنى وتجمع والثاني ان يراعى شبهها بالفعل
فلا تثنى ولا تجمع قال الخفاف وهذا قياس حسن لو ساعده السماع والذي
حكى ائمة النحويين ان تثنية الصفة وجمعها اذا رفعت الظاهر
ضعيف كاكلوني البراغيث وينبغي على قياس قوله ان يجز في المضارع

الاعراب

الاعراب والبناء ولان اصله البناء واعرب لشبه الاسم وكذا في الاسم
الذي لا ينصرف التصرف باعتبار الاصل والمنع باعتبار شبه الفعل انتهى
[مسئلة] قال ابن الحاجب في اماليه ان قيل لم حذف الموصوف واقيمت
الصفة مقامه ولم يفعل ذلك في الموصول قلنا لان الصفة تدل على
الذات التي دل عليها الموصوف بنفسها باعتبار التعريف والتنكير لانها
تابعة للموصوف في ذلك والموصوف لا ينفك عن جعل الجملة التي هي
في معنى اسم معرف فلو حذف لكانت الجملة نكرة فيختل المعنى [باب]
العطف [مسئلة] لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار
عند البصريين بخلاف المنصوب والجامع بينهما الاشتراك في الفضلة
في البسيط والفرق على الاول من اوجه احدها ان ضمير المجرور كالجزء مما
قبله لشدة ملازمته له ولذلك لا يمكن استقلاله والثاني انه يشابه التنوين
من حيث انه لا يفصل بينه وبين ما يتصل به ويحذف في النداء في يا غلام والثالث
انه قد يكون عوضا من التنوين في نحو غلامي وغلامك وغلامه فكما لا يعطف
على التنوين كذلك لا يعطف على ما حل محله وناسبه في شدة الاتصال بالكلمة
وهذه الاوجه معدومة في المنصوب وقال الحريري في درة الغواص فان
قيل كيف جاز العطف على المضمرين المرفوع والمنصوب من غير تكرير و
امتنع العطف على المضمر المجرور الا بالتكرير فالجواب انه جاز ان يعطف ذلك

وليس كل ظرف يقع موقع امس يكون مكسورا عند الاتراك تقول فعلت
ذلك اليوم واضرب عمرا غدا ثم لم يجب فيه من البناء ما وجب في امس وكذلك
عثمان فانه غير منصرف وليس كل اسم ممنوعا من الصرف انتهى مسئلة قال ابن
يعيش فان قيل انتم تقولون يا هذا وهذا معرفة بالاشارة وقد جمع بينه وبين
النداء فلم جاز ههنا ولم يجز مع الالف واللام وما الفرق بين الموضعين قلنا
الفرق من وجهين احدهما ان تعريف الاشارة ايما وقصد الى حاضر ليعرفه
المخاطب بحاسة النظر وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه
فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد ولذلك شبه
الخليل تعريف النداء بالاشارة في نحو يا هذا وشبهه لانه في الموضعين
بما الى حاضر والوجه الثاني وهو قول المازني ان اصل هذا ان تشير به الى
الواحد فلما دعوته نزعت منه الاشارة التي كانت فيه والزمته اشارة
النداء فصارت يا عوضا من نزع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال
هذا اقبل باسقاط حرف النداء مسئلة قال ابن الحاجب في اماليه ان قيل
ما الفرق بين قولهم يا زيد وعمرو فانه ما جاء فيه الا وجه واحد وهو قولهم
وعمرو وجاء في المعطوف من باب لا وجهان احدهما ان يحمل العطف على
اللفظ والثاني العطف على المحل مثال لا ام لي ان كان ذاك ولا اب
فالجواب ان الفرق من وجهين احدهما ان قولنا يا زيد وعمرو حرف النداء

فيه

فيه مراد وهو جايز حذفه فجاز الاتيان باثره وليس كذلك في باب لا في الصورة
المذكورة لان لا لا تحذف ذلك وانما قدر حرف النداء ههنا دون لا لكثرة
النداء في كلامهم الوجه الثاني ان لا بني اسمها معها الى ان صار الاسم ممتزجا
امتزاج المركبات ولا يمكن بقاء ذلك مع حذفها ولم يبنوه بناء منهم على
امتزاجه بالاول لانه قد فصل بينهما بكلمتين ولئلا يؤدي الى امتزاج اربع كلمات
مسئلة قال ابن الحاجب قولهم لا يا زيد والضحاك فيه جواز الرفع والنصب
ولم يات في باب لا الا وجه واحد وهو الرفع لا غير مثال لا غلام لك ولا العباس
والفرق بينهما ان لا لا تدخل على المعارف لا تقرر في موضعه ولا يمكن
حمله على اللفظ لان لا انما اتى بها لنفي المتعدد ولا تعدد في قولك لا غلام
لك ولا العباس ولان دخول النصب فيه فرع دخول الفتح فيه اذا كان منفيا
ولا يدخله الفتح فلا يدخله النصب الذي هو فرعه لان دخول الفتح انما
كان لتضمنه معنى الحرف الا ترى انه لا اذا وقع بعدها معرفة وجب الرفع
والتكرير ويرجع الاسم الى اصله فوجب فاذا وجب الرفع فيما يلي
لا فلم يجز فيه غيره فلان لا يجوز غيره في فرعه الذي هو المعطوف من
باب الاولى وليس كذلك في باب النداء في قولنا يا زيد والضحاك فان
حرف النداء وان كان متعذرا كما تعذر فيما ذكرنا الا انه يتوصل اليه
باي وبهذا كقولك يا ايها الضحاك ويا هذا الضحاك فصار له

دخول وان كان باشتراط فصل بخلاف لا فانها لا تدخل بحال انتهى
باب الترخيم مسئلة لا يجوز ترخيم الجملة عند الجمهور وجوزه بعضهم بحذف
الثاني قياسًا على المنسوب فانه يجوز بحذف الثاني قال ابن فلاح
في المغني والفرق على الاول ان الثقل الناشئ من اجتماع ياء النسبة معها
لو لم يخفف بالحذف لادى الى جعل ثلاثة اشياء كشيء واحد فلذلك حذف
منها في النسب لقيام يائه مقام المحذوف واما الترخيم فانما لم يجز لان شرطه
مع تمييز النداء البناء في المرخم ولم يوجد هنا فلم يجز الترخيم ولانه اشبه بالمضاف
والمضاف اليه في كون الاول عاملا في الثاني فلم يجز ترخيمها كالمضاف
اليه باب العدد مسئلة قال الاندلسي في شرح المفصل فان قلت
الاسمان المركبان في العدد يجريان مجرى الكلمة الواحدة فهلا اعرب
معدي كرب واخواته قلنا الفرق من وجهين احدهما ان الامتزاج فيها
اشد اذ كان احد الاسمين منهما لم يكد يستعمل على انفراده بل حضرموت
مثلا في استعماله على هذه البلدة كدمشق مثلا وبغداد فكان هذه
معربة فكذلك حضرموت واما مركبات الاعداد فالمفرد منها يستعمل
بمعناه كخمسة اذا اردت بها هذا القدر وكذلك العشرة فالعاطف المتضمن
معتبرًا واذا اعتبر فقد تضمن معناه وما تضمن معنى الحرف فلا وجه للاعراب
والثاني ان العدد في الاصل موضوع على ان لا يعرب ما دام لم يوضع

من تقدير

من تقدير الكنايات فقط فان حقه ان يكون كالاصوات ينطق بها ساكنة
الاواخر وحروف التهجي وانما يعرب عند التباسه بالمعدود باب نواصب
الفعل مسئلة الباء الزائدة تعمل الجر في نحو ليس زيد بقائم وما ما وان الزائدة
لا تعمل النصب في الفعل المضارع على الاصح قال الاخفش تعمل قياسًا
على الباء الزائدة والفرق على الاول ان الباء الزائدة تختص بالاسم وان
الزائدة لا تختص لانها زيدت قبل فعل وقبل اسم وما لا يختص فاصله ان لا يعمل
ذكره ابو حيان مسئلة لا يتقدم معمول ان عليها عند جمهور النحاة الا الفراء
فلا يقال طعامك اريد ان اكل ويجوز تقديم معمول معمول لن عليها عند جميع
النحاة الا الاخفش الصغير فتقول زيدا لن اضرب والفرق ان ان حرف
مصدري موصول ومعمولها صلة لها ومعمول معمولها من تمام صلتها
فكما لا يتقدم صلتها عليها كذلك لا يتقدم معمول صلتها ولن بخلاف
ذلك وحكم كي عند الجمهور حكم ان لا يجوز تقدم معمول معمولها فلا يقال
جئت النحو كي اتعلم والا النحو جئت كي اتعلم لانها ايضا حرف مصدري
موصولة كان فكما لا يتقدم معمول صلة الاسم الموصول كذلك لا يتقدم
معمول صلة الحرف الموصول واما اذن فقال الفراء اذا تقدمها المفعول
وما جرى مجراه بطلت فيقال صاحبك اذن اكرم واجاز الكسائي
اذ ذاك الرفع والنصب قال ابو حيان ولا نص احفظ عن البصريين في

فلا ينصب واما سيبويه فجعلها حرفا وجعل الفعل بعدها صلة لها والجواب
على مذهبه ان المعنى الذي نصبت به ان هو شبهها بان المشددة لفظا
ومعنى ولذلك لم يجمعوا بينهما فلا يقول ان انه يقوم كما يستقبحون ان
ان زيدا قائم وهذا مفقود في ما وايضا فما يليها الاسمية والفعل اخرى فلم
يختص انتهى وقال ابن يعيش الفرق بين ان وبين ما ان ما تدخل على الفعل
والفاعل والمبتدا والخبر وان مختصة بالفعل فلذلك كانت عاملة فيه ولعدم
اختصاص ما لم تعمل شيئا باب الجوازم مسئلة يجوز تسكين لام الامر بعد
واو وفا نحو وليوفوا نذورهم فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي ولا يجوز ذلك في لام
كي وفرق ابو جعفر النحاس بان لام كي حذف بعدها ان فلو حذفت كسرتها
ايضا لاجتمع حذفان بخلاف لام الامر وفرق ابن مالك بان لام الامر
اصلها السكون فردت الى الاصل ليؤمن دوام تفويت الاصل بخلاف
لام كي فان اصلها الكسر لانها لام الجر مسئلة اختلف في لم ولما هل غيرتا
صيغة الماضي الى المضارع او معنى المضارع الى المضي على قولين ونسب
ابو حيان الاول الى سيبويه ونقل عن المغاربة انهم صححوه لان المحافظة على
المعنى اولى من المحافظة على اللفظ والثاني مذهب المبرد وصححه ابن مالك
في الجنى الداني وقال ان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو وان الاول
لا نظير له ولا خلاف ان الماضي بعد ان غير فيه المعنى الى الاستقبال لا صيغة

المضارع

المضارع الى لفظ الماضي والفرق كما قاله ابو حيان ان ان لا يمتنع وقوع
صيغة الماضي بعدها فلم يكن لدعوى تغير اللفظ موجب بخلاف لم ولما فانهما
يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدهما فلهذا قال قوم بانه غيرت صيغة
الامر صيغة مرتجلة على الاصح لا مقتطعة من المضارع ولا خلاف ان النهي
ليس صيغة مرتجلة وانما استفيد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه
لا الطلب وانما كان كذلك لان النهي يتنزل من الامر منزلة النفي من الايجاب
فكما احتيج في النفي الى اداة احتيج في النهي الى ذلك ولذلك كان بلا التي
هي مشاركة في اللفظ لا التي للنفي مسئلة لا تدخل على لا التي للنهي اداة
شرط فلا يقال ان لا تفعل افعل للنفي المحض ولا يجوز ان يكون للنهي
لانه ليس خبرا والشرط خبر فلا يجتمعان وقال بعضهم هي لا التي للنهي واذا
دخل عليها اداة الشرط لم يجزم وبطل عملها وكان التاثير لاداة الشرط
وذلك بخلاف لم فان التاثير لها لا لاداة الشرط في نحو فان لم تفعلوا و
الفرق ان اداة الشرط لم يلزم العمل في كل ما تدخل عليه اذ تدخل على الماضي
فلم يكن لها اذ ذاك اختصاص بالمضارع فضعفت بحيث دخل على مختص كلم
الجزم ذكره ابو حيان في شرح التسهيل مسئلة ان قيل لم جزمت متى
ونحوها ولم تجزم الذي اذا تضمنت معنى الشرط نحو الذي ياتيني فله درهم
فالجواب ان الفرق من وجوه احدها ان الذي وضع وصلة الى وصف

هذا قول سخيف لا ينبغي ذكره في اقوال العلماء اه

المعارف بالجمل فاشبه لام التعريف الجنسية فكما ان لام التعريف
لا تعمل فكذا الذي والثاني ان الجملة التي يوصل بها لابد ان تكون معهودة
للمخاطب والشرط لا يكون الا مبهما والثالث ان الذي مع ما يوصل به
اسم مفرد والشرط مع ما يقتضيه جملتان مستقلتان نقلت
من خط ابن هشام في بعض تعاليقه وذكره ابن الحاجب
في اماليه مسئلة قال ابن اياز ان قيل حرف الجزم اضعف
من حرف الجر لا يعمل في شيئين فكيف عملت ان في
شيئين قيل الفرق بينهما الاقتضاء فحرف الجر لما اقتضى
واحدا عمل فيه وحرف الجزم لما اقتضى اثنين عمل فيهما

باب الحكاية مسئلة يحكى الاعلام بمن دون ساير المعارف
فيما هو المشهور والفرق بينها وبين غيرها من المعارف من ثلاثة اوجه احدها
ان الاعلام تختص باحكام لا توجد في غيرها من ترخيم وامالة نحو الحجاج وعدم
الاعلال في نحو مكوزة وحيوة ومحبب وحذف التنوين منها اذا وقع ابن
صفة بين علمين فالحكاية لحقت بهذه الاحكام المختصة بها والثاني
ان اكثر الاعلام منقول عن الاجناس متغير عن وضعه الاول والحكاية
تغيير مقتضى من والتغيير يانس بالتغيير والثالث ان الاعلام كثيرة
الاستعمال ويكثر منها الاشتراك فرفعت الحكاية توهم ان المستفهم عنه

غير السامع

غير السامع بين الجواز انه السامع لم يسمع اول الكلام ذكر ذلك صاحب البسيط
قال والفرق بين من حيث يحكى بها العلم وبين اي حيث لا يحكى بها لانه يجب
فيها الرفع فاذا قيل رايت زيدا او مررت بزيد فيقال اي زيد من غير حكاية
ان من لما كانت مبنية لا يظهر فيها اعراب جازت الحكاية معها على خلاف
ما يقتضيه خبر المبتدا واما اي فانها معربة يظهر فيها الرفع فاستقبح ظهور
رفعها مخالفة ما بعدها لها ونظيره قول العرب انهم اجمعون ذاهبون لما لم يظهر
لم يظهر اعراب النصب في الضمير اكدوه بالمرفوع ومنعوا ان الزيدين اجمعون
ذاهبون لما ظهر اعراب النصب الزموا التاكيد بالنصب مسئلة لا يحكى المتبع
بتابع غير العطف من نعت او بيان او توكيد او بدل اتفاقا واما المتبع بعطف
النسق ففيه خلاف حكاه في التسهيل من غير ترجيح ورجح غيره جواز
حكايته قال ابو حيان والفرق بين العطف وبين غيره من التوابع ان
العطف ليس فيه بيان المعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع فان
فيه بيانا فان المتبوع هو الذي جرى ذكره في كلام المخبر واما في العطف
فلا يتبين ذلك بيانا فانتفا الا الحكاية وايراد لفظ المخبر في كلام الحاكي على
حالة من الحركات مسئلة صاحب البسيط يشترط لجواز ما ان تكون المعطوف
عليه والمعطوف علمين نحو رايت زيدا وعمرا فان كان المعطوف
عليه علما والمعطوف غير علم فنقل ابن الرماني منع الحكاية وهو الاقوى

اختلفوا فى اعادة ياء المنقوص واتفقوا على اعادة الف المقصور قلت
الفرق بينهما خفة الالف وثقل الياء باب التصريف مسئلة الزايد بوزن
بلفظه وزيادة التضعيف توزن بالاصل قال ابو حيان والفرق ان
زيادة التضعيف مخالفة لزيادة حروف سألتمونيها من حيث انها عامة
لجميع الحروف ففرقوا بينهما فى الوزن وجعلوا حكم المضاعف حكم ما ضوعف
منه فضعفوه فى الوزن مثله فلو نطقوا فى الوزن باحدى دالى فردد
لم يتبين مع الوزن كيف زيادتها فلما لم تزد منفردة اصلا لم يجعلوها منفردة
فى الوزن انتهى القسم الرابع من الاشباه والنظائر النحوية بعون الله
تعالى وحسن توفيقه فى مكة المعظمة فى غرة شهر ربيع الاول من شهور
سنة ١١٠٤ ويليه الطراز فى الالغاز وهو القسم الخامس والحمد لله اولا
وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
تسليما كثيرا كثيرا تمام شد

العامل من غير ان يتخلل اذ اي مضاف اخل من عرى الاضافة بعروه فعلى خلف حكمه
من حسب وعدده واي عامل نابه ارحب منه وكرا او اعظم بكرا او اكثر ابله نعم
ذكره او ابن يحب حفظ المراتب اعلى المضروب والمطلوب منه واي اسم لا نعم
الا باستضافة كلمتين او الاقتصار منه على حرفين منه وضعف القول الزام وفي
الثاني الزام واي وصف الارداف بالنون نقص من العيوب ام قوم بالمدون وخرج
من الزيتون وتعرض للعيون اذ ادريا الاول نعم وبالثاني سراويل وبالثالث اشياء
التانيث بالالف على الجمع التعاقب نحو ذات رقبه وصيا علمه وتتابعه وبالرابع
باب ان المخففة من الثقيلة وبالخامس لولا وبالسادس باد العسر وبابه
بقال ولا مر وبالسابع نحو تكلم من سبب عيب وبالاخير نحو ضيف دخل عليه التنوين
خفيف وهو الطفيل والزمخشري كتاب الاحاجي منشور وشرحه الشيخ علم الدين
السخاوي بشرح سماه تنوير الدياجي في تفسير الاحاجي واتبعه باحاجي له منظومة
وقد يختص الجمع جمع قال الزمخشري اخبرني عن فاعل جمع على فعلة وجميع جمع
فعلة الاول باب ناصر وواع والثاني نحو سرى وسراقي وقال اخبرني عن تنوين
يجامع لام التعريف او ليس اي خارج على الفعل من التعريف هو تنوين الترنم
والغالي وقال اخبرني عن واحد من الاسماء تثنى مجموعا بالالف والتاء اخبرني
عن موحد في معنى مثنى وعن حركة في حكم حركتين اخبرني عن حركة وحرف بمنزلة
وعن ساكنين على غير حدهما التقيا اخبرني عن اسم على اربعة فيه سببان ثم تبع
حرف

صرف بالاجماع وعن آخر ما فيه الا سبب واحد وهو حقيق بالامتناع اخبرني عن تاء
ذات قبلين وعن لام ذات لونين الاول السري والسري والبنت والتثنية
وتا تعد الله وكانه بعني قائمه وتبه اي من قريش وتيد اني ونحو ذان وان
وهو قياس مطرد في المضموم وفي المكسور نحو وشاح واشاح ودعا وداع
والمفتوح نحو وسنا واسن ورثه واتداذ اغضب وولد والد نحو وما ذكره وما
سماع بالاجماع والثانية نحو عضة وسنة هي في عضة وعضاه وتعرفه عضه
اي رامي العضاه وعضهه اذا شتمه وفي تحقير سنيهة وسانهت الاجير وواو
في عضوات وسنوات اخبرني عن نسب تغريبه وعن تانيث بتا وليس بتانيث
الاول ما تدل عليه بالصيغة عواج وبنات ودراع ودابة ولنظيره لا تلتحق العلامة
والصيغة نحو نظرب واضرب والفرق بين ابنابين ان نعالا هو نعم
وتا على المباشرة الفعل والثاني بنت واخت لان تاءهما بدل من الواو التي
لام الا ان اختصاص هذه التانيث ونحوها انتهاء في مسلمات مسلمتهم
يجمع المؤنث ملا اختصاصها يجمع المؤنث كانها التانيث ومن ثم لم يجمعوا بينها
وبين تاء التانيث لم يقولوا مسلمتات فان قلت ما ذكرت انها ليست
قلت لو كانت كذلك لعلبها الوقف هاء في اللغة التي بعد فان قلت
قلبها من قلبها هاء في الوقف فقال النون والبناة قلت ردها تعطى التعطية
التانيث فتوهمها مثلها اخبرني عن نعت مجرور ومنعوته مرفوع وعن منعوت

موحد ونعته مجموع الاول نحو [illegible] والثاني قول القطامي كأن
قيود رحلي حين ضمت حوالب غرزا ومعا جياعا جعل المعا لفرط جوعه كمنزلة
امعاء جائعة فجمع النعت مع توحيد المنعوت اخرى عن فصل ليس بين
المعرفتين ما صلا وعن رب على المعرفة داخلة الاول نحو كان زيد هو خيرا منك
وان ترى انا اقل منك مالا وانما ساغ ذلك في افعل من لامتناعه من دخول لام التعريف
عليه امتناع ما فيه التعريف فشبه به واجرى حكمه عليه والثاني نحو قولهم رب رجل واخيه
قال سيبويه ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة اخرى فيما ينتصب ويجر وهو جمع وما تدخله
التثنية وهو جمع الاول [illegible] والثاني قولهم عندي تفاحتان سوداوان وقولهم
بين رمحي مالك ونهشل وقوله لاصبح الحي اوبادا ولم يجدوا عند التفرق
في الهيجا جمالين اخرى في كيف يكون متحرك يلزمه السكون هو عين حي وعي
وضفف الحال ونحوها فعل لانه من باب فرح وبطر واثر اخرى عن واحد و
جمع لا يفرق بينهما لفظ الا النظر بينهما ما رقى هذا الفلك والفلك للواحد و
الجمع ومثله جمل هجان ودرع دلاص ودروع دلاص اخرى عن ابدال خفي
فلابد او عن آخر يكفي ابد الاول ما على افعل وتفعل ونحوهما والثاني الواقع
بعد الالف نحو علام الا زيد او الا انا اخرى فيما عن حرف يزاد ثم يزال واثره باق
لو اشتغال هو نون التثنية والجمع تزال واثرها باق في نحو هما الضاربا زيد
والضاربو زيد اخرى في عن حرف يوحد ثم يكسر ويؤنث ثم يذكر الاول ما
ثمره وثمر

ثمره ونحوه والثاني باب العدد ثلاثة الى عشرة اخرى فيما هو معرف في حكم المنكر
ومؤنث في معنى المذكر الاول مررت بالرجل مثلك او برجل مثلك لا يكاد
في نحو هذا الموقع يتبين الفرق بين النكرة والمعرفة ومثله ولقد امر على اللئيم
يسبني والثاني باب علامة ونسابة اخرى عن واحد يوزن باربعة وعن عشرة
من بعضهم منتفع الاول هو باب قي ووعي ووشي ونحوها يوزن افعل وللتفعال في
ونبع والثاني حروف العطف عند النحويين عشرة وقد اسقطها ابو علي الفارسي
حيث عزل منها اما اخرى عن زايد يمنع الاضافة ويؤكدها ونعلته تركيبها ويوليها
هو اللام في قولهم لا اباك من نعت الاضافة ما تذكر كيفما فصلها بين ركنيها
المضاف والمضاف اليه وهي مع ذلك مؤكدة لمعناها مؤيدة لغاية تمامها من حيث
انها موضوعة للاعطاء ومعنى الاختصاص ونظيرتها تيم الثانية في يا تيم تيم عدي
اقحمت بين المضاف والمضاف اليه وتوسطت بينهما كما قيل بين العصا
ولحائها وهي بما حصل بتوسطها من التنكير معطية معنى التوكيد والتشديد
وفي هذا المقام لها وجه اعتداد ووجه اطراح فوجه اعتدادها استصلاحها الاب
لدخول لا الطالبة للنكرات عليه ووجه اطراحها ان لم تسقط لام الاب الواجبة
الثبوت عند الاضافة ونحوه قولهم لا يدي لك بسقوط النون مع اللام ودليل
الاطراح تنكير المضاف وتهيئه لدخول لا ودليل الاعتداد ثباتها قلت فكيف
صح قولهم لا اباك قلت اللام مقدرة منوية وان حذفت من اللفظ والذي

اخبرنى عن حرف تلعب الحركات بما بعده ولا يعمل منها الا الجر وحده وهو حتى تقع الاسم
بعدها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا والجر وحده عملها اخبرنى عن اسم صحيح الكم هو
فاعل وما هو مرفوع ومن آخره ادخل عليه حرف الجر وهو عن الجر ممنوع الاول غير
فى قول الشماخ لم يحج الشرب منها غير ان نطقت والثانى حين فى قوله على
حين عاتبت المشيب على الصبا اخبرنى عن شئ وراءه الاشياء يجزم
جوابه فى الجزاء وهو الاسم او الفعل الذى ينزل منزلة الامر والنهى ويعطى حكمها لان
فيه معناهما ومراد بها فيجزم به كما يجزم بهما وذلك قولك حسبك ينم الناس واتقى
الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه بمعنى ليتق الله وليفعل اخبرنى عن خبر ما اشتق
من الفعل احق به من الفعل وفى ذلك مخاطة الفرع من الاصل وهو الضمير
فى قولك هند زيد ضاربته هى وزيد الفرس راكبه هو وفى كل موضع جرت
الصفة على غير من هى له فالمشتق من الفعل وهو الصفة احق به من الفعل
لانه لا يبرز والفعل مثبتة اذا قلت هند زيد تضربه وزيد الفرس يركبه حتى
ان جئت به فقلت تضربه هى ويركبه هو كان تاكيد المستكن والسبب
قوة الفعل واصالته فى احتمال الضمير والمشتق فرع فى ذلك فتفضل
الفرع على الاصل اخبرنى عن زيادة او قرت على اصالة وعن امالة ولدت
امالة الاول حذفهم الالف والياء الاصليتين للتنوين فى هذه عصا وهذا قاض ورايت
الى المصطفى وحذف اللام الف التكثير وياء التصغير فى فرازد وفريزد

علمها

وحذف

وحذف العين فى شاك ولات واتباع الف فاعل وحذف الفاء بعد
لحروف المضارعة ومن ذلك قول الاخفش فى مقول وحذفه عين مفعول لواوه
والثانى قولهم رأيت عمادا ولقيت عبادا امالوا الالف الاولى لكسرة العين ثم اما لوا
الثانية لامالة الاولى ونظير تسبب الامالة للامالة تسبب الالحاق للالحاق فى نحو قولهم الندد
هو ملحق بسفرجل والالف والنون معا زائدتان للالحاق ولولا النون المزيدة للالحاق لما كانت
الهمزة حرف الحاق الا ترى ان الف المذ ليست كذلك اخبرنى عن حلف ليس بحلف وعن
امالة فى غير الف الاول قولهم بالله الا زرتنى وبالله لما تقتنى وكحى ما بنى وبنك التفعل
صورته صورة الحلف وليس لان المراد الطلب والسؤال والثانى امالة الفتحة قبل
راء مكسورة نحو الضرر اخبرنى عن فعل تقع بعد منذ ومذ وعن جملة يضاف اليها
المشبه باذ الاولى نحو ما رايته مذ كان عندى ومذ جاءنى والثانى نحو كان ذلك زمن
زيد امير وزمن تامر الحجاج حق هذه الجملة ان تكون على صفة الجملة التى تضاف اليها اذ
ومن صفة المضى وتكون فعلية تارة وابتدائية اخرى اخبرنى عن لام تجب
للابتداء او المخففة يا لوت ذلك اشد الاباء من اللام الفارقة الداخلة على
خبر ان المخففة اخبرنى عن دخول ان المخففة على بعض الاخبار غير معرفته و
احدا من جملة الاستار ان المخففة اذا دخلت على الفعل وهو المراد ببعض الاخبار
عوض مما سقط منه احد الحروف الاربعة وهى قد وسوف والسين وحرف
النفى وسنة تركه فى ما حكاه سيبويه اما ان جزاك الله خيرا اخبرنى عن يمين ساكنة

تحركت

بفتحها اى مع ملم يضف ومكسورة لا بفتحها المتكلم مالم يضف الاولى باب تمرة
بالفتح في الجمع نحو تمرات الا في الصفة فتقر على سكونها كضخمة وضخمات
والثانية باب تمر تفتح في الثلث نحو تمري اخرفي عن حرف يدغم في اختيه ولا يدغم
اخوة فيه نحو القلم يدغم في الزاد ولانه لم الزاد فيها اخرفي عن اسم من اسماء العقلا الا
يجمع الا بالالف والتاء نحو طلحة اخرفي عن تكبير ومصغرهما في اللفظ مؤتلفان و
كلتهما في النية والتقدير مختلفان سبطر وسيطران صغرتهما قلت سبيطر وسبيطر
على لفظ التكبير سواء اخرفي عن النسبة الى تمرات من التمرات والى اسم رجل سمي بتمرات
النسبة الى تمرات جمع تمرة تمري بسكون الميم لانك ترد الجمع في النسبة الى الواحد
والى تمرات اسم رجل تمري بفتح الميم لانك تحذف الالف والتاء عند النسب اخرفي
عن اسم ناقص يثنى اوصاف موصول ولازم للاضافة ومضاف الى فعل وغير
مضاف هو ذو ويكون موصولا بمعنى الذي ولازما للاضافة في نحو ذو مال ومضافا
الى الفعل في قولهم اذهب بذي تسلم وغير مضاف في قولهم الا ذو الذي يزن(?)
وذي جدن وذي رعين وغيرهم اخرفي عن اسم مكبر يجعل ياءه الفا ومصغره
يقلب الفه ياء هو ذي في اشارة المؤنث تبدل ياءه تاء في المكبر منه فاذا
نحو ذه فاذا صغرته رددتها الى اصلها فتقول في امراة سميتها بذه ذيه
لا ذيته اخرفي عن الفرق بين ضمتي العليا وعليّا وبين ضمتي اولى واوليا
الفرق بين الاوليين ان الاولى ضمة بناء الفعل والثانية ضمة بناء المصغر والا

الاخريان

الاخريان متفقتان ضمة المصغر وضمة المكبر لان اسم الاشارة اذا صغر لم
يضم اوله اخرفي عن الفرق بين الى اليك ونهى الوك وبين ليا بنيك ولا الوك لما
كان اسم الله سبحانه لا شيء ادور منه على الالسنة خففوه فرارا من التخفيف فقالوا
الا هالوك يحذف اللامين وقلبوا فقالوا لهي الوك وحذفوا من المقلوب فقالوا له الوك و
بنيت ليتضمن لام التعريف كامس وبني احدها على السكون لانه الاصل والثاني
على الكسر لانه الملجأ عند التقاء الساكنين والثالث على الفتح لاستثقال الكسرة على
ما هو من جنسها اخرفي عن مذكر لا يجمع الا بالالف والتاء وعن مؤنث يجمع بالواو والنون
من غير العقلاء الاول نحو سرادق وحمام والثاني باب سنين وارضين اخرفي عن
مجموع في معنى المثنى وعن واحد من واحد يستثنى الاول نحو قوله تعالى فقد صغت
قلوبكما والثاني ما جاء في لغة بني تميم من قولهم ما اتاني زيد الا عمرو بمعنى ما اتاني زيد لكن
عمرو ولكن منها قولهم ما اعانه احد الا اعوانه اخرجها الزمخشري ونقلها ابا حاجي(?)
السخاوي قال الشيخ علم الدين السخاوي وما اسم جعله كالفعل منه وما اسم
فاعل فيه كفعل له وزمان بغير زمان جعلا وتجدان فيه بغير فصل وقال ما اسم يتلوه(?)
لكن نداء وجبوا تسبيع حرفه وما الذي حذف النون حين جاء الحذف فيه الاول
جوار وخوانش(?) والثاني ونسيي(?) وقال ماذا تقول الكاذب ام صادق من قال وهو
بحثه فيها البحر رجلان اختي منهما وكذلك في اخوي ابيه من تحبيس وتنظير
وكذا اخلاء ما زوجتي تناكحا حلالا وليس عليهما من نكير وقال ما اسم انسب عن اسم

ويؤكد الضمير بالضمير نحو زيد قام هو ومررت به ومررت بك انت وقال فالذين استفهموا
خاطبهم في النكرة بالحرف عنده وقفوا واسقطوا الحرف في المعارف والوصل
ومن بعد فان اختلفوا او واحد خاطبوا بتثنية او واحد اثنين عنه قد صدقوا
انما اتوا بالعلامة في النكرة ليفرقوا بينه وبين المعرفة وذلك من اجل ان الاستفهام
في المعرفة ليس معناه معنى الاستفهام في النكرة لان الاستفهام في المعرفة يكون معناه
معنى الاستفهام عن الصفة والاستفهام في النكرة عن العين فلما اختلف المعنى
خالفوا بينهما في اللفظ واما الحقت العلامة في الوقف دون الوصل لان الوصل
الكلام يفيد المراد فلم يحتج الى العلامة فيه ولان الوقف موضع التغيير فكانت
العلامة فيه من جملة تغيراته واما لم يلحق هذه العلامات المعرفة لانهم استغنوا
عن ذلك بالحركات التي يحملها الاسم واما الواحد الذي خاطب بلفظ التثنية فقولهم
اضربا زيد اضرب ومنه القيا في جهنم واما واحد اثنين عنه قد صدقوا هو قولهم
المقصان والكلتان والجلمان قال ابو حاتم ومن قال المقص فقد اخطأ
وقال فاسكن قد اوجبوا تحريكه وحركت قد اوجبوا تسكينه واسقطوا قد
وحذف فلو ال موجب [illegible] يثبتونه الاول نحو اضرب القوم الاشياء [illegible] سكن
والثاني ابيض وقال فاعل مجرد قد يجيء فعل من فاعل ويكون مفعولا فاسمه صدق
واسم لفاعل ان نطقت بلفظه دعيت مفعوله فانت محقق الاول
في نعت تقول نعت الغلام فانا ناعت ويقول الغلام نعت فالمنعوت مفعول

يريد

يريد باني مولاي وبنى الفعل المفعول واصله تبعت كضربت والثاني نحو تقول
اخترت فانا مختار فيكون اسم فاعل واصله مختير واخترت المتاع فهو مختار فيكون
اسم مفعول واصله مختير وقال واشكل فاعل [illegible] اخترت الاتباع في الجمع
فيا اطارح فيه ذا لب ونبل اهل ياتي فواعيل وفعل وفعله جمعه فانظر بعقل
وهل جمعوا فعيلا او فعولا مع فعل فعل فيه يشكل الاول نحو خاتم وخواتيم وصاحب
وصحب وصحبة والثاني نحو اديم وادم والثالث نحو عمود وعمد وقال وما جمع يليه لفظ
المثنى اذا ما الوقف فاتهما جميعا وعند الوصل يختلفان لفظا وتفرق بينهما
مدنيا وقال فاعل او جب مفعوله تأخيره عن فعله فانفصل واى فعل معرب
عامل النصب او الجزم بها اتصل وقال فاسم ازيل ولم يزل تأخيره من بعده فكانه
موجود ولرجاله [illegible] من بعده فكانه مفقود وقال واى حرف زيد الجمع قد
يشبهه بالاصل بخفض العرب وبعضهم اجراه في وقفه مجرى الذي المفرد باد
الاعراب وقال وما كلم باخر بعضهن الخلف غير خفي فبعض [illegible] وقد نقلت
الى الطرف وبعض لا يرى [illegible] وخالف غير مخرف [illegible] نحو جاء وشاء واسم
فاعل من نحو جاء وشاء الاصل جائي وشائي [illegible] لان لام الفعل همزة والهمزة
الاولى لام الفعل عند الخليل قدمت الى موضع العين كانها [illegible] في شاكي السلاح
وهو الاصل شائك وهائر وعند سيبويه عين الفعل في اصلها استثقل
اجتماع الهمزتين فقلبت الاخرة ياء على حركة ما قبلها [illegible] لام الفعل عنده [illegible] فعل به

ما فعل بقاضي فور نسلي بذا افاعل وعلى قول الخليل فالح لانه مقلوب وقال وما
الشمائل
اسم على ستة كلها سوى واحد من بيوت الشمائل واربعة من بيوت
اثنت فيه اصلا فرده بيانا المراد سلسبيل وزنه فعلليل وحروفه كلها من حروف
الزائد الا الباء وقال وما اسم مفرد في حكم جمع وما هو باسم جمع واسم جنس والجمع
اي صفة لفرد فبينه لنا من غير لبس الاول سراويل والثاني قولهم برمة اعشار
عطفت
وبرد اسمال ونحوه وقال والا على نحي مكان اما وما المعنى اذا جاءت كغير وهل
بمعنى الواو حينا فان بنت جئت بكل فرجاءت بمعنى غير هي في معنى الصفة
الا بمعنى اما في قولهم اما ان تكلمني والا فاذهب المعنى واما ان تذهب واذا
جاءت بمعنى غير فهي في معنى الصفة والفرق بين موضعها في الاستثناء والصفة انك
قلت
اذا اثبت هذه دراهم الا قيراطا بالنصب استثناء فالمعنى ان الدراهم ينقص قيراطا واذا
هذه دراهم الا قيراط بالرفع صفة فالدراهم على هذا تام غير ناقص والمعنى ان الدراهم
غير قيراط وتجيء الا عاطفة بمعنى الواو في نحو قوله لئلا يكون للناس عليكم حجة الا
ورد
الذين ظلموا اي فمعناه والذين ظلموا وقال يريدون بالتصغير وصفا وقد فهل
التصغير عنهم معظما وما اسم له ان صغره ثلاثة اوجه من يعلمها منهما
ورد التصغير للتعظيم في قولهم جبيل ودويهية والمراد بالثاني نحو بيت وشيخ
تماعيبا في تصغيره ثلاثة اوجه شييخ على الاصل وشييخ بكسر الشين على
الاتباع وشويخ بقلب الياء واوا الاجل الضمة وقال ما اسم تصغيره فيه

لفظ

لفظ لفظ المضارع ما ذا الى علما فافي حرفه احد بارع هو انيقن تصغير الماضي والنفي
لفظ لفظ المضارع من بيتين علمه سميت بهذا المضارع لم يصرف واو سميت به
المصغر صرف لان الهمزة فيه اصلية وانما يترتب الحكم في هذا من التصرف وعدمه
دت
على الزائد والاصلي وقال ما الانواع معاني كلمة قد اتت منها على اثنى عشر ثم زا
واحدا اخت لها ثم اخرى فاتمها ماترى التي جاءت على اثنى عشر وجها ما والتي على
ثلاثة عشر الواو وقال هل تعرفن مؤنثا يحكي بصيغته المذكر ومعرفا لا يجيء ذو عيبه
الوزن
ونعطه نعطا النكر ومقصده الاعلام لا هي معرفة ولا تنكر وقال اسم يزن
بالاصل واحيانا لكم خالفتموا في التصرف فتعلم جميعا وزن ذلك فوالع وهي كلمة
مقلوب بغير نازع واي حروف العطف ياتي بعدها وذو عطف من قبله غير واقع
وقال اي الحروف اي اخاه مؤكدا ما زال عنه قوة الاعمال مثل الذي ياتي بعد
ما شئنا فيغيه فخرا من العقال وقال وما بدل من ستة ثم انه اتى اي زعم في
حذف الزوائد وتلقاه اصلا في الثلاثة فانها تبغضه يسمى ابشر الفوائد
وقال ما اسم اضيف فرد تراه اضافة سوغا وهو بالتنكير معروف وما الذي هو
بالتنوين ذو عمل او ان يضاف وغير اللام مالوف الاول نحو قولهم ذهبت بعض اصابع
واما الذي يعمل حال التنوين والاضافة ولا يعمل مع الالف واللام الا مستقبحا
غير المالوف فهو المصدر وقال وما سيبان قد شبعا النعاما وصار ينعال على
اختلاف وضم اليها سبب قوي وكانا كجبان من الضعاف هما التانيث

على لفظ المذكر والمراد بالثاني نحو شية اذ الاصل الوشية حذفت الواو وزيدت
التاء فيقال وشيت وقال وقد عممان بدلتا لفظ لم يكن لهما ولولا ذلك
سوينا بحرف جا قبلها اما الدال والسين في سدس بدلتا بالتاء في ست
ولو لم يفعلوا ذلك وادغموا الدال في السين لصارت حروف الكلمة كلها
سينا فتصير ستا فتساوى الحرفان الادغام لفظ الحرف الذي قبلها
السين فانه لو هما لفظا لم يكن لهما وهو التاء وقال ما اسم اذا جاء على بابه لم تدخل
التشبيه فيه عليه حتى اذا حول عن بابه يجوز التشبيه كلي اليه هو خمسة عشر وبابه
لا يجوز التشبيه اليه وهو على بابه من العدد فاذا انتقل عن بابه الى التسمية به جاز
التشبيه اليه وقال وما اسم ناقص تكون بالنيابة عنه قول البغض نحو في
باب الكناية جاء شئ تشبهه به بعض الظنون هو في نحو كيت وكيت والجملة
وفعلت كذا وكذا وقال وما اسم مؤنث من غير تاء في حال النداء تكون فيه
وتدخل في مذكره المنادى وقد اعتبر على من الابعد وقالوا انها بدل تثبت
عن الياء التي كانت تليه وتلك الياء لها بعل سواه ويجتمعان بنحو اخيه
وليس في نحو ابت لانه وقد ذكره يا ابت والتاء فيهما عوض عن ياء الاضافة وقد يجمل
الياء الفاعلية اذا بدلان التاء في يا ابت وفي اخية والالف في يا ابا وقد يجمع بينها
نحو يا ابتا ويا امتا فلم يعدوا ذلك جمعا بين العوض والمعوض لانه جمع بين
العوضين وقال وما اثنان يتفقان لفظا ويختلفان تقديرا وحكما وما هو ضمة

علي يا رحيب او لما تدكان تدها النونان في قولك الرجال يدعون ويعفون
والنساء يدعون ويعفون فان الاول حرف اعراب وفي الثاني ضمير والضمة
في صار منصوب ونحوه اذا اعلت بالنقص تصلح ان تكون التي في الاصل قبل
النداء وان تكون ضمة النداء على لغة من لا ينتظر وقال وما كلمة مبنية تدلعبت بها
عرفي — حاوات القلب والحذف والبدل وجاءت على خمس عشرة لغاتها اجيب بانها
لعالم الجرمي مثل كابن وقال وما اسم جمعه ابنات وفي الحيوان جاء في
البنات وهل من مصغر بالميم وان في لغيرذي العقول المدركات الاول نحو
ابن عرس وابن الماء وابن آوى وابن ادبر والثاني نحو قوله لعمر انيهم لبس
جمع من استعمل ضربت بعقل بل من لا يعقل وقال واسماء لغير ذي العقول
اجازوا جمعها جمع السلامة لانه علة وللتي يعني افرد مرشد اخلك الاماميم
وقال واسماء اذا ما صغروها تزيد حروفها شططا وتعلوا وعادتهم اذا
زادوا حروفا يزيد لاجلها المعنى ويعلو وقال وما فرد يراد بها المثنى كمتشبه
نسخ لمفرد — ذكره المفرد انه ادهب خاتمة الاجابي نوع اثبت منقلب مرشد وقال المعري
بمغراني كلام الكوفي بهذا العصر اي لفظ جرت في لساني جرهم وثمود اذا
استعملت في صورة الجحد اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود واجاب
عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله نعم من كاد المراد يريد الحبي فتاتي لاثبات
نفي ورود وفي عكسها ما كان ان يرد الحبي لهذا نظمها ما نظم غير حيد واجاب غيره بقال

ويحكى ان عمر بن الوردى رحمه الله سالت ما كلمة اثبتت بلا نفى جرم وتؤود
اذا ما اتت فى صورة النفى اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود الا ان هذا اللغز
فى زال واضح وانا وعندى كاد غير بعيد اذا انفتت ما كاد وايرون فاداوا نحذه
ولا تسمع به لعبيد وقال ابو العلا المعرى ملغزا فى ال التى للتعريف وخليين مفترقين
ما لعا وما ازالا فصيابى المحل بعيدا ونبغضهما ان احدث الدهر دونه كما جعلا
فى الدهر طريدا وقال الشيخ شمس الدين بن الصايغ ملغزا فى الا التى للاستثناء
ما لفظ يرفع المجاز ورده وهو منقطع من بعده وقال فى شرحه اما كون الا يرفع المجاز
فان القائل قام القوم الا زيدا كان قبل اخراج زيد يحتمل اخراج جماعة فباخراج زيد
افاد ابقاء اللفظ على العموم الذى هو حقيقة اللفظ فى اخراج زيد فيه استعمال
مجازى العموم لكونه اخرج بعضه فهذه الاداة حصلت مجازا او رفعت مجازا
انتهى وقال بعضهم مستدعيا شيخ النحاة وعالمه هذا سؤال من يجيب يعظم انا
تشككت وجدتمونى جازما وانى اذا جزمت فاننى لم اجزم جوابه هذا السؤال ما معنى
فى كلمتى شرط وان واذا مراد بكلمتى ان ان تعلقت بها لم تك جازم واذا اذا
تاتى بها لم تجزم والا ما جزم النفى بوقوعه بخلاف ان فافهم الحق وفتهم قال
ابو السعادات ابن الشجرى فى المجلس الخامس والستين من اماليه هذه ابيات
الغاز وسئلت عنها اسمع اشياء الا زهرها اقول عليك فيها نانها القوى سفل
المفاعيل العليل يرفع فيها الفاعل المفعول ويضمر الوافر والطويل ما جبت

بان

بان الاضمار من الالقاب العروضية والنحوية فهو فى العروض لقب زحاف يقع فى البحر الكامل
وهو ان يسكن الحرف الثانى من متفاعلن فيصير متْفاعلن فينقل الى مستفعلن والبحران
الملقبان الطويل والوافر ليس الاضمار من القاب زحافهما والاضمار فى النحو ان
يعود ضمير الى متكلم او مخاطب او غايب كقوله فى اعادة الضمير الى الغايب زيد
قام وبشر لقيته وبكر مررت به فهذا هو الاضمار الذى اراده بقوله ويضمر الوافر و
الطويل لا الاضمار الذى هو زحاف وقد وضعت فى الجواب عن هذا السؤال كلاما
يجمع اضمار الطويل والوافر ورفع المفعول للفاعل وهو قولك ظننت زيدا الطويل
حاضرا ابوه وحسبت عمرو الوافر العقل مقيما اخوه فقولك حاضرا ومقيما مفعولان
لظننت وحسبت وقد ارتفع بهما ابوه واخوه كما يرتفعان بالفعل لو قلت يحضر
ابوه ويقيم اخوه والهاء فى قولك ابوه ضمير الطويل والهاء فى قولك اخوه ضمير الوافر
فقد اضمرت فى هذين الاسمين باعادتك اليهما هذين الضميرين وقولك ابوه واخوه
فاعلان رفعهما هذان المفعولان مفعولا ظننت وحسبت وبالله التوفيق والتسديد
نقل فى اخر كتابه عز الدين بن الهيا الموصلى الى الصلاح الصفدى بالما شاع
ذكره وطاب نشره فطيب الوجود وعطره وفاضلا بين كل معنى وترجم وارخ وترجم
وحقق عمر عمره وكتب بكتبت الاعادى وكبت من دون خطره وخطه فرسانه
الاذهان والايادى فتخط على قوام قلمه وتحط اذا اخذ القرطاس خلعت يمينه تفتح
نورا وتنظم جوهرا اما اسم ثلاثى الحروف وهو من بعض الظروف ياخى ان تصحفه عادل

اذا املت خيره تعدى بنفسه واذا املت اكثر لم يتعد الا بحرف الجر فتقول افز به ولم من

يشا النمط افعال كثيرة فى تذكرة ابن هشام ملغز يقال ان المبتدا اذا كان موصولا متضمنا

معنى الشرط كان خبره صلته كان جملة الشرط مثل الخبر وهى نظيرة الصلة ويؤيد

ذلك انهم ربما جزموا جوابه كقوله كذاك الذى يبغى على الناس ظالما تصبه على رغم قوا

رع ما صنع وهى مسئلة لجاجى بها فيقال اين تكون الصلة لها محل وخبر المبتدا

اذا كان جملة لا محل له قال الجمال يحيى بن يوسف الصرصرى الشاعر المشهور

ملغزا فى حرف الكاف وحرف من حروف الخط ليست علامته بين العلماء تخفى

يكون اسما مع الاسماء طورا وطورا فى الحروف يكون حرفا تراه بعدم الاسمية

طرا ويمنع من مشابهة وتبقى بصيرا امامها مادام حرفا وان سميته فبصير خلفا

وقد نلقاه بين اسم وفعل قد اكتنفاه كالابوين لطفا وقال سعد الدين اليافى

ملغزا فى لدن غدوة واختصاصها بنصبها وما لفظة ليست بفعل ولا حرف

ولا هى مشتق وليست بمصدر وتنصب اسما واحدا ليس غيره بحالتهم

معه تبين الخبر فمعنى الذى الغربة عندى يرى يزيل لنا اشكاله غير منظر

ومنصوبها صدر لها هو ضدها اتانا لباسا فى الكتاب المطهر وقال ابو عبد الله محمد بن

مصعب المقرى فى مذ ومنذ ايها العالم الذى ليس فى الارض له شبيه فى نصابه

خبرنا اى شىء من الكلام تراه عاملا فى الاسماء لفظا ومحلا خافضا ثم رافعا

ان تفهمت مرة فهمك التفهم فهما يشبه الحرف تارة فاذا ما ضارع الحرف نفسه

صار اسما

شاهد
التفتازانى

صار اسما هو مرفوع رافع وهو الفعل رافع خبره ولبس بمعنى وهو من بعد ذاك الجر

حرف ما حبذا ان كنت فى النحو شيخا اورده الحافظ محب الدين ابن النجار فى تا

ريخ بغداد ومن الغاز تقلت الا ايها النحوى ان كنت بارعا وانت لاقوال النحاة

تفصل واتقنت ابواب الاحاجى باسرها ابن لى عن حرف تولى ويعزل قال

ابن هشام فى تذكرته ما تولى وتعزل فتولى حيث الجزم بعده ان لم تكن جازمة وتعزل

ان واخواتها وتكفها عن العمل ومن الغاز الشذرية ما كلمة اذا اكثر عرضها على تبعا

واذا ذهب بعضها جل مغزاها واى عامل يعمل فيه معموله ولا ينقطع ما موله

واى اسم مشترك بين افعل التفضيل والصفة المشبهة ويلغى اذا انبت

لم تزل اعماله الموجبة وما حرف تلبه اسم كريم واسم اذا اصغر اختص

بالتكريم واى كلمة هى اسم وفعل وحرف لم ينبه عليها احد من علماء النحو و

التصرف واى فعل ليس له فاعل ومعمول لا ينسب لعامل واى لفظة تمد فى

الافراد وهى فى الجمع مقصوره ولام لا تجامع النداء الا فى الضرورة وما فاعل

يجب حذفه عند سيبويه وعامل ان لم يعمل لم يعتب عليه واى كلمة جاءت

باصلها لم يلتفت اليها بين اهلها واى كلمة هى حرف وتقضاه الاسم عند

الوقف واى فاعل يجب جره واخر بعد فى الشماء وخطره اردت

بالاول اسم الجنس الجمعى اذا دخل عليه التاء نقص معناه وصار واحدا كتمر وتمرة

ونبق ونبقة وبالثانى ادوات الشرط فانها تعمل فى الافعال الجزم والافعال

نحو فيها التعقيب وبالثالث اكبر واعظم ونحوهما في صفات الله فانهما في حقه لا تكون بمعنى التفضيل
بل بمعنى كبير وعظيم وبالرابع لا النافية للجنس اذا دخلت عليها الهمزة وصارت للتمني فان
عملها باق وبالخامس نعم فان قلبها معنى وهو اسم لرجل مشهور بالكرم وهو بمعنى
بن الزائدة وبالسادس فرس وتصغيره فريس وبالسابع بلى فانها حرف جواب
وفعل بمعنى اختبر واسم وبالثامن قلما وطالما وبالتاسع نحو مات زيد وبالعاشر
صحرا وصحارى وعذرا وعذارى وبالحادي عشر اللام التي للعهد وبالثاني عشر فعل
فاعل الجماعة المؤكد بالنون نحو والله لتضربن يا قوم وفاعل المقصد فذكره ابن
النحاس في التعليقة وابو حيان في تذكرته وتقدم في كتاب التدريب وبالثالث
عشر ليت اذا وصلت بها وبالرابع عشر استحوذ ونحوه وبالخامس عشر اذن
وبالسادس عشر نحو اكرم مزيد وبالسابع عشر ما ورد من قولهم كسر الزجاج الحجر
نقلت من خط العلامة شمس الدين بن الصائغ قال هذه الغاز نحوية عن الشيخ
عز الدين بن عبد السلام ما شي يقع حرفا للاعراب واسما هو ما في الخطاب
هو الكاف في سواك ان عنيت به جمعا فهو حرف اعراب وان عنيت به المخاطبة
فهو اسم في تقدير الاضافة والاول جمع سواك والثاني اضافة الى المساوي
اي شي يبنى مفردا ويعرب مثنى فصل هو هذا يفعل مفردا في الحال والتثنية
تمنعه من العمل هذا اذا اضفته الى الزيدان فليس فيه العامل ما الالف او اي تختص الفا
ونحوه كثر وان اعمل فعله لا الا يظهر هو لولا التي تختص بالاسما فاذا وقع بعدها

البتداء

البتدا فهي ملغاة وانما تعمل في موضعين احدهما الرفع في نحو لولاك منطلق نحو شك
فهي عند سيبويه مبنية على لولا بنا في الفعل على المفعول فبالحقيقة يكون موضعها رفعا
والموضع الثاني قولك لولاك فهو عنده مجرور وهو في الموضعين لا يظهر عملها
وما الحرف الذي يرفع الوضع ويضع الرفع هو لام الابتدا اذا دخل على الفعل المستقبل
ارتفع شبه الاسم واعرب واذا دخلت على ظننت واخواتها يمنعها وتضعها
من نصبها وما الجملة المفيدة العارية من الرفع وفيها معنى الدعاء وطلب النفع مع
قول الشاعر بالبيت ايام الصبا رواجعا جاز ذلك لما في ليت من معنى الدعا
وكان في الجملة مرفوعا من جهة المعنى لا في اللفظ وما الحرف الذي ان اعمل اشبه الفعل
الكامل او اهمل دخل على ان وغيرها فيبطل عملها وقد يبطل الفعل نحو قلما او الاسم نحو
بينما واي شي ان نفيته وجب وان اوجبته سلب هو كاد وما الاسم المحذوف لامه
في التكبير وعينه في التصغير هو ذا الاشارة نحو رافع ومصغرا قبلا وما الزائد الذي يزيل
الوصل ويظهر الفصل ويوجب الفصل هو الالف الداخل عوضا من التنوين
في المقصور المنفصل في الوقف مثل رايت عصا فانها زائدة حذفت الاصلية
واذ ثبت الوصل في الكلام واظهرت الفصل على غير المنصرف تكون فاعلها
من التنوين واوجبت الفصل بين الاسم المنصرف مثل عصا وغير المنصرف
مثل حبلى وما الحرف الذي شانه نقص الكامل ويفصل بين المعمول والعامل هو النون
الخفيفة اذا اغنيت بها نون التوكيد نقصت الفعل المضارع وان عنيت بها نون الوقاية

وقال غيره تحذف الثالثة في الاحوال كلها انسبا ثم اختلفوا فقال عيسى بن عمر احرفه
لزوال وزن الفعل كما صرفت خيرا وشرا لذلك وقال سيبويه امنع صرفه وفرق
بين خير وشر وبين هذا ان حرف المضارعة محذوف منهما دونه وحرف المضارعة
يجوز وزن الفعل ولهذا اذا سميت بيضع منعت صرفه فاذا تقرر هذا فنقول
من قال ان يحيى فعلى قال في تصغيره يحيى كما قال في تصغير حبلى حبيلى صونا لعلامة
التانيث عن الانقلاب وهو الذي قال الناظم ره نعم كما قد صار اليه قال قوم البيت
ومن قال افعل قال فيه على قول سيبويه يحيى بالحذف ومنع التصرف وهو الذي
اشار اليه في قوله انما كان صوابا لو اجابوا بحيى وذلك لانه استعمله مجرورا
فتحة ثم اشبع الفتحة للقافية وتكمل بذلك ما اراده من الالغاز حيث صار
في اللفظ على صورة ما اجاب به الاولون والفرق بينهما من ان هذا الالف
اشباع وهي من كلام الناظم لا من الجواب والالف في جواب الاولين للتانيث
وهي من تمام الاسم فان قيل فاذا لم نحكم على الجواب الثاني للتانيث فما بال الحرف
الدال على التصغير لم يكسره بعده فالجواب انه لما صار متعقب الاعراب تعذر
ذلك فيه كما في رنية لان ذلك يقتضي الاخلال بالاعراب وايضا فان
ياء التصغير لا يكمل شبهها بالف التكسير الا اذا كان بعدها حرفان او ثلاثة
اوسطها ساكن والله اعلم نقلت من خط الشيخ تاج الدين بن مكتوم قال
نظم بعض اصحابنا لغزا وكتب به الي وهو ما قول شيخ النحو في شكل كلمة

على المفضول والافضل في الاسم غدا حرفا وفي الاسم غدا فعلا وكم في النحو من
مفصل آخره لام وسينا غدا وجه اوهى من الاول فكتب اليه في الجواب
بايها السائل عما غدا ورآه باب عنده مقفل في النحو ما يعضل تخريجه لكن هذا
لتبين المعضل فحي بصعب غيره الجد عندي جوابا عنه ان تسأل فقل هذا
منك من صغره من سواك الاكبر المعتلي وعندما اسفر لي ليله والخط
الكوكبه من عل ارسلت طرسا فما شان شرحه فهاكه فهو به منجلي قال وشرح
ما سال عنه في قولي ارسلت طرسا فقال ارسل تاء التغير وهو اسم غدا
حرفا اي حرف هجاء فهذا حل قوله في الاسم غدا حرفا وهو موتى به عن الحرف
الذي هو قسيم الاسم والفعل وطرس اسم غدا فعلا اي غدا وزنه فعلا وهو
موتى به عن الفعل المقابل للاسم وآخره لام لان آخر الكلمة الموزونة تسمى
لاما في علم التصريف كما نهاما كان في الحروف وهو موتى به عن اللام الذي
هو احد حروف ا ب ت ث وهو سين لان آخر طرس سين كما ترى قال الشيخ
برهان الدين البقاعي في نسخة انشدنا شيخنا الامام محمد الاندلسي الراعي لنفسه لغزا السائنه
في كلمة را بمعنى عد اذا اثبت قبلها بكلمة قل ونقلت حركة الهمزة الى اللام
وحذفت همزتها حاجيتكم لتخبرونا المصرية اولي الذكا والعلم والطعمة ما كلمات اربع
نحوية جمعن في حرفين للاحجية قال وانشدنا لنفسه في ذلك مختصرا في اي قول
بالنحاة الملته حركت قامت مقام الجملة ثم رايت كراسة فيها الغاز منظومة

شروحه ولم اعرف لمن هو وها هو ذه بسم الله الرحمن الرحيم ، احمد ربي
حمد ذي اذعان ، معترف بالقلب واللسان ، مصليا على الرسول المرتضى ،
بعد سنى البشر والاعلان ، ثم الرضى عن آله وصحبه ، وتابعيهم بعد بالاحسان ،
وبعد اني طغر منسلا ، في النحو تغتاص على الاذهان ، يخرجها فكر لبيب فطن ،
يوردها بواضح الاذهان ، نبا اولي العلم الاولى حازوا العلا ، عين الزمان جلة الاعيان ،
حاجيتكم لتخبروا ما اسمان ، واول اعرابه في الثاني ، وذاك مبني بتحتل حال
ما هو المناظر كالعيان ، يعني الالف واللام الموصولة في مثل جاءه الضارب ومررت
بالضارب على القول بانها اسم كالذي يكون الاعراب الذي يستحقه الموصول فيه
انما يستقر في الاسم الواقع صلة اجراء لهذا الاسم مجرى الاداة المعرفة
في مثل الرجل ولا يوجد بعده الا لهذا وقد اشار في البيت الثاني الى التصريح به
بقول المناظر وتخبروا باسم نابت التنوين ، فيه اجتمع الضدان يعني كائن
اذا استعملت دون من بعده كقول القايل كاين نايل لمحتق نفعه
ويري بالقبيح من الكلام ، فان ابن كيسان ذهب الى ان جر ذلك باضافة
كاين اليه حملا لها على كم الخبرية لانها بمعناها ونونها انما هو تنوين اي وقد جمع
الاضافة والتنوين مؤذن بالانفصال والاضافة مؤذن بالاتصال فقد اجتمع
الضدان وذهب غير ابن كيسان الى ان الجر بعدها بمن محذوفة لان تنوينها
هو الغالب في الاستعمال واسم تنوين لدى الوقف يرى كالوصل حالة بما

سبان

سبان يعني البغض اذا اتصلت بالكاف المشار اليه في البيت قبله نحو كاين من نبي قاتل
القراء سوى ابي عمرو بن علاء وقفوا على تنوينها ووقف ابو عمرو على الياء لحذف التنوين
على مقتضى القياس وتابع ونسق تابعا ما قبل في سنان ولا ورى شان يعني مثل قو
لك ما زيد بشيء الا شيء لا يعبا به على اللغة الحجازية في ما النافية فلفظ الجر بالباء
الزائدة وموضعه نصب بما لانها في تلك اللغة تعمل عمل ليس والا شيء بدل من المجرور
يتبعه لفظا ولا موضعا فلا يقبل به التابع على شان من جر اللفظ ونصب
الموضع ومن توهم النهي علقه وشان التابع بخلاف ذلك لانه مرفوع ابدا مثبتا به
وقد كنت نظمت في هذه المسئلة قديما بيتا وهو قولي ، احاجيكم ما تابع عن تابع لمتبوعه
في موضع لا ولا لفظ ، وقد ينتظم به الالغاز بهذا مسئلة العطف على التوهم كقوله
نحو فاصدق واكن على قراءة الجزم لان به المجزوم لم يتبع الفعل قبله في موضع
ولا لفظ وانما جاز على مراعاة سقوط الفاء حملا على المعنى المراد وكقول
القايل ، بدا لي اني لست مدرك ما مضى ، ولا سابق شيئا اذا كان جائيا ،
انما جاز جر سابق على توهم جر المدرك بالباء الزائدة لجواز ذلك فيه ، يا هؤلاء
اخبروا سائلكم ما اسم له لفظ ومعنيان ، ولا يراعى لفظ في تابع ، والموضعان
قد يراعيان ، واللفظ مبني كذا له موضع من موضعيه عار من بيان ، يعني
قولك يا هؤلاء في باب النداء فان في لفظه الكسر البنائي وله موضعان الضم الذي
في مثل يا زيد والنصب الذي هو الاصل في المنادى لظهوره في مثل يا عبد الله

وكذا نحو من يضرب اضرب فالمقولة في الاسم الشرط يحق الاسمية والجزم بنفس
ان الشرطية والرتبة في ظاهر اللفظ متضادة لوجود سبق العامل معموله فيهما ومفرد
لفظا ومعنى فيهما معنى كلام فيه لفظان يعني ضمير الشان والقصة اذ هو مفرد
في اللفظ والمعنى لكن معناه الذي هو الخبر يفهم معنى كلام بنفسه اللفظ الثاني بعده
كقوله تعالى قل هو الله احد فهو عبارة عن الخبر او الامر او الشان وتفسيره الله احد
وهذا الضمار مذكور ان سيت انثت الضمير على معنى القصة كقوله تعالى فاذا هي شاخصة
ابصار الذين كفروا وليس لهذا الضمير في كلا حاليه من الاحكام الاعرابية الا احكام
الرفع بالابتداء نحو ما تقدم او بكان واخواتها والنصب بان او ظننت واخواتها
نحو انها لا تعمى الابصار ما ذا الذي في كر مونث وقبل ذلك كان في التذكرة
يعني الذباب المسمى في كره بحكمه ذي صغره بقراد وفيه انشد صاحب الايضاح
وما ذكر فان يكبر فقرنى شديد الازم ليس بذي ضروس ما اسم لدى التذكير باد عشره
يرم لاجل العدم بالهجران وهو لدى التانيث ذو ميسرة من اجل ذا قرنت
بالغيلان يعني الخوان فاذا كان عليه طعام سمي مائدة فيقصى اذا كان خوانا
ويدني اذا كان مائدة وهذا والذي قبله الغاز فيما هو من مسائل اللغة فاعرب
مفعولين
مفعول او مبتداء ولفظ جر مدى الازمان يعني كاين والسى يستعملان
ومبتداين
او مبتداين نحو كاين من رجل رايت والسى قلت ونحو كاين من رجل جاءني والسى
هذا واللفظ فيهما حبا به الان كاين اصله كاف التشبيه دخلت اي فجر بها ثم

اجرى اللفظ مجرى كم الخبرية في الاستعمال والمعنى والسى اصله اي شيء ثم
حذفت العرب الياء المتحركة من اي كما حذفوه من سيت وبابه وحذفوا من شيء
عينه ولامه معا وابقوا الفاء وجعلوها محل الاعراب الذي كان في اللام فهذا
باب من التركيب يعني الاسم الثاني فيه على اعرابه الاصلي ما اسم له تغير بعامل
بحذف من آخر جزءان يعني امرأ وابنما واخال وبابه لانه يتغير فيه بالعوامل جزءان الاخر
وما قبله بسبب الاتباع ما اثنان في اواخر من كلمة ضدان حقا وهما شكلان يعني كل
لقبين متقابلين من القاب الاعراب والبناء الرفع مع الضم والنصب مع الفتح
والجر مع الكسر والجزم مع السكون هما شكلان في الصورة ضدان في الاعراب والبناء
بحسب الانتقال واللزوم ما فاعل بالفعل لكن جره مع السكون فيه تا تبان يعني
الصنبر في قول طرفة بجفان نعتري نادينا من سديف حين هاج الصنبر والصنبر البرد
بسكون الباء قال ابن جني في خصايصه في وجه ذلك كان حق هذا اذ نقل الحركة
ان يكون الباء مضمومة لان الراء مرفوعة ولكنه قدر الاضافة الى الفعل يعني المصدر كانه
قال حين يهيج الصنبر يعني انه نقل الحركة في الوقف الى الباء الساكنة وسكنت الراء
لكنه لم ينقل الحركة توجد في الاصل وهي الجر الذي يوجبه اضافة مصدره الى
الضمير لان الظرف قد اضيف الى الفعل واصله ان يضاف الى المصدر فقد ثبت في
هذا الاسم الجر المنقول مع سكون محله وهو الراء والاسم مع ذلك فاعل بالفعل
وهو هاج ما فاعل ونايب عن فاعل ما وجه الاعراب بحر بان يعني شغل نحو كذ

زيد قايم الاب وقايم الاب وقايم الاب ونحو زيد مضروب الاب ومضروب
الاب ومضروب الاب ماكلمة قد ابدلت عين لها ابدالها يصحبه قلبان ما اول
لآخر واخر لاول حالا بها ذا ان يعني مسئلة اينق في جمع ناقة جعلا فعل اصله انوق
كما قالوا انوق فابدلوا العين في اينق ياء لكن هذا الابدال صحبه قلبان احدهما انهم
قلبوا العين سالمة الى موضع اللام فصار اللفظ انقو ثم فعلوا فيه ما فعلوا في
اول واخر وبابهما فصار انقيا ثم لما صارت الواو المتطرفة ياء لوجوب ذلك اعلوها
على حالها الى موضع الفاء وهذا هو القلب الثاني فصار اللفظ اينقا وعادت بنية
الجمع الى اصلها لخروج حرف العلة عن التطرف بنقله الى موضع الفاء فقد صار هذا
الابدال مرتبطا بالقلب الاول الذي هو لآخر الكلمة وبالقلب الثاني الذي هو
لاولها فهذان حالان للقلبين المذكورين قال ابو القاسم الزجاجي في نوادره
هذا المذهب في هذه الكلمة قول المازني وحذاق اهل التصريف ماكلمة مفردها
وجمعها بواو قد يتمان يعني في قولك جاءني اخوك الكريم وجاءني اخوك الكرام
وهكذا ابوك تقول هذا ابوك وهؤلاء ابوك يكون واحدا من الاسماء الخمسة
وجمعا بالواو والنون لكن حذفت النون للاضافة وعليه انشدوا فعلما سلموا
انا اخوكم فقد برئت من الاحن الصدور وقول الآخر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا
بالابينا ما يجامع نصب كالجر في مفرده اذ نصبا وبان يعني قولك رايت ابيك كلاهما
واخيك الفاضل نصب وبان في اللفظ ماكلمة متى الاسم بعدها فرفعه والجر جايز

والفعل

والفعل بالرفع وبالرفع وبالجزم انى وهي لها في كل ذا معان يعني كلمة متى تقع
بعدها الاسم مرفوعا تارة ومجرورا اخرى وتقع بعدها الفعل مرفوعا ومجزوما معنا
ما تختلف باختلاف احوالها تقول متى القيام في الاستفهام ويرتفع الاسم وتقول
العرب اخرجها من كمه بمعنى وسطه فجروا بعدها وجروا ايضا بها بمعنى من
كقوله اذا اقول صحا قلبي اتيح له سكر متى قهوة سارت الى الراس اي من
قهوة وقال ابو ذويب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج
متى نبه بمعنى وسط عند الكسائي وقال يعقوب بمعنى من وتقول متى تقوم
في الاستفهام فترفع الفعل ومتى تقم اقم في الشرط فتجزم ما حرف ان سبقه
ذو عمل كف عن العمل بالبطلان ضد ذو كل يبقى صدرا له تقدم تاخر وصفا
يعني لام الابتداء اذا وقعت بعد ان تقول علمت ان زيدا قائم فتعمل علمت في
ان وتؤثر فيها الفتح فان جرت باللام في الخبر بطل العمل فقلت علمت ان زيدا
لقائم وهذه اللام اداة مقصد في محلها الاصلي لها وهو الدخول على ان ولذلك
منعت من فتحها وللصدرية لها في موقعها بعد ان فقدها قبلها فيما بعدها
لان ان رافعة للخبر الداخلة عليه وعمل ايضا ما بعدها فيما قبلها كقوله تعالى
ان الله بالناس لرؤف رحيم فبالناس متعلق برؤف وتقول اني زيدا لضارب
فلهذه اللام هنا وصفان تاخر في اللفظ تقدم في الاصل باي حرف اثر
لعامل اعراب معرب وذا شبهان يعني ان ما لها تفتح بالعامل وتكسر دونه

مبتدأ ولا خبر له من جهة المعنى غير التفسير الذي بعده لانه المستفاد من الكلام والخبر
هو الجزء المستفاد من الجملة فرعه ظاهر على والنصب في القول الصحيح على انه
ضمار فعل تام معمول مقامه وناب عنه بنفسه دون فعل يخص معناه دون فعل
والتقدير ماذا هو يساويها لانه باب يزيد زيدا انما معناه يساويه وهما يدخل تحت
هذا البيت ما اجازه بعض نحاة المتاخرين في مثل قول ابي قتيبة في الادب انه
القطع ببياض في الشفتين واكثر ما يعترى ذلك السودان والنصب على انه مفعول
يعترى وما مصدرية اي اكثر اعتراء ذلك السودان وهذا المفعول هو الذي اعني
عن الخبر لانه الجزء المستفاد من الكلام فموضع الالغاز من هذه المسائل ونحو
النصب فيما هو خبر لمبتدا وجائز في اللفظ ولزوما في المعنى ومثل كلام ابن قتيبة
قولك اكثر ما اضرب زيد قائما تمنع الاسم صرفه وهي واخرى ليس يمنعان يعني ان
مثل صياقل وصيارف وملائكة تمنع صرفه وهي واخرى بعلة تمامها الجمع فاذا
ثلث صياقلة وصيارفة الصرف مع بقاء الجمعية وانضمام التانيث اليها او التانيث
من علل منع الصرف ولكنه بانضمام شكل الاحاد فلذلك انصرف كطواعية
وعلانية وكراهية ما الاسم في الاستثناء منصوب به وهو اداته كذلك الحكم
يعني مسئلة الاستثناء منصوب بغير وسوى نحو قام القوم غير زيد بغير
منصوب على الاستثناء فنصبه نصب المستثنى وليس بمستثنى وانما هو
اداة الاستثناء ومجروره هو المستثنى فهو غريب في بابه لانه سرى اليه

حكم

حكم مجروره لانه حكم الاداة في المعنى وحكم المستثنى وهذا الشبيه ما يقوله بعضهم
في المفعول معه نحو جئت وزيدا ان الاصل جئت مع زيد فلما جاء الحرف وهو
الواو وقع اعراب مع على زيد فما اجتمع المسئلتان في محكى الاسم باعراب
طالبه ما اسم يركب النصب في اسم بعده وشأنه الجر لدى اقترانه يعني
مسئلة لدن غدوة فان لدن مع غدوة لها شأن ليس لها مع غيرها قال
سيبويه لانها تنصب غدوة ولا عمل لها في غيرها الا الجر كقوله تعالى من لدن حكيم عليم
وما اللذان جردا من صلة لكن هما في الاصل موصولان يعني الموصولان في مثل
قول العرب فعلته بعد اللتيا والتي عنوه بعنوان بعد صغر الامر وكبره اي بعد
مشقة فيهما موصولان في الاصل جردا من الصلة في الاستعمال وقدر بعضهم
بعد اللتيا دقت والتي جلت وقبل اللتيا والتي يراد بهما الداهية وقد حكى بعض النحاة
جاء في الذية والتي يعني الرجال والنساء وتاويلها احالة على فعل شيء ولا سبيل
ترك ما معرب اعرابه وحرفه كلاهما في الوصل محذوفان يعني مثل قوله تعالى لو كانوا
غزا لو كانوا اعلاه نصب على الفتحة المقدرة في الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين
بالتنوين فحذف من الكلمة نفسها الاعراب وحرفه الذي هو محل الاعراب وذلك
مما يبنا في حال الاعراب لانه وضع للبيان وهكذا الاسم المقصور اذا نون به
ما امر في كلمة موجبه وجوده وفقده سيان يعني مثل عيد اصله العود الواو كسر
وموجب انقلاب هذه الواو الساكنة ياء وجود الكسرة قبلها ثم ان هذه

الكسرة زالت وبقيت الياء في الحالة نفسها استوى وجود هذه الكسرة وفقدها مع
انها الموجبة ومن هذه مسئلة اخرى المتقدمة فيها موجب الياء قبله الى هذى باقية
منبهة على قصد العلتين اذ لو رجعت الواو لجعل الالتقاء ملتبسا وبعد ما عارض
زوى في كلمة ولم يراع سبع الاعراب يعني مثل الاحمر اذا نقلت حركة الهمزة الى
لام التعريف فان ثبتت ابقيت الف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لانها عارضة
وان ثبتت حذفت الالف معتد بلفظ الحركة بعدها وعلى هذه الاجازة القراءتين
مذهب ورش ان يقرأ الآن خفف الله عنكم ونحوه بثبوت الالف وحذفها كما
وعلى هذا قرئ لمن الآثمين بفتح نون من اعتبار السكون اللام لانه الاصل
تقول من الرجل وقرئ في الث لمن الآثمين بادغام نون من في اللام اعتدادا
بحركتها كما تقول من لدن وهذا وان كان البيت يستر سبل عليه فليس هو المعتمد
وجوه الامرين معا في الكلمة الواحدة والاستعمال الواحد سماعا من العرب
وذلك نحو ما حكى ابو عثمان المازني من قول بعض العرب في رضوا رضيوا
بسكون الضاد مع بقاء الياء اعتدادا بالسكون العارض فردوا اللام
التي كان حذفها لاجل الحركة فقالوا رضيوا كما تقول في الحسنوا وطيبي ولم يقيدوا
بالسكون حين ردوا اللام ياء واصلها الواو من الرضوان وانما وجب انقلابها
ياء الكسرة في نحو يستقي ودعي وبابها فراعوا الكسرة الذاهبة في الياء الباقية
فتشتمل على هذه الكلمة العلتين في البيت قبل هذا مع ما ذكر فيه اعتيادا ونحوه ما اسم

كحرف

كحرف من الاسم قبله جعلا كواحد والاصل اثنان يعني اثني عشر في باب العدد حذفت
العرب نون اثنين منه لتنزيلها عشر منزلتها اذ لا اضافة فيه ولهذا يقولون احد
عشرك الى سائرها ولم يقولوا اثني كالاصح في الثاني ان يصان وليه
التنوين ما ثنا عشر كاسم واحد في دلالته على مجموع ذلك العدد كدلالة عشرين
واصله ثنتان اثنان وعشرة لكن في قوله في البيت والاصل اثنان دون قوله
في البيت شيء فما تقدم في قوله نحو الناظر كالعيان وفي قوله يا هؤلاء
الغر في سائلكم وفي قوله ما كلمة ما اى الاسم بعدها وحسبانى التنبيه على ذلك
والقسم الثالث رفع وناصب رافع من ناصب فالاسم الى اخرى يعني النظر الواقع فصلا
المسمى عند الكوفيين عمادا لانه اسم مرفوع دون رافع منه ولا تركيب هو
تبع من الاسماء في الترتيب ولهذا وقع في كتاب سيبويه وعظيم دائبة
بجعلهم فصلا وما الحروف يعني زائدة في لفظ او معنى هما قسمان او فيهما
والقسم فيفعل لهما هنا وقول من دخلان يعني ان من الحروف يعني زائدا في
اللفظ خاصة نحو حسبت بلا زاد وكون لا تنصروه ولا يضركم كيدهم او في المعنى
خاصة نحو انما الله اله واحد وانما يأتيكم به الله وكما يساقون الى الموت وهم ينظرون
او في المعنى زائدة وهي في اللفظ معتمدة كالفاء ابو هنية او تكون الزيادة
في اللفظ والمعنى معا كقوله تعالى فبما رحمة من الله وفبما نقضهم ومما خطاياهم
ثم فهذه اقسام ثلثة في زيادة الحروف مع انها حروف معان فزيادتها

بلغ

الخصمين فعلا التنازع نحو ضربت وضربني زيد لانهما قد تنازعا المعمول يعني تنازع
الرجلان الشيء عدو المتنازعان خصمان لان كل واحد يخاصم صاحبه ويدفعه
واي سمع مضاف واي اسمآء آيهما شيئان يعني بالمضاف من المفردات
كقول العرب اذا سمع الرجل المتقين ما اباه واما الشواب بنا كوهي ايا ابو
الكفير يعني بالاسمآء عبارة عن شيئين في مثل قوله فقد صغت قلوبكما
والمراد بلفظ خاصة بما واحد ليس يرى بعده مكة يقال لجد اثنان يعني اليوم
الذي بعد الاحد من ايام يطلق عليه اثنان وهو واحد كقول ليلة الاثنين
وهو الاثنان اسم لعدد كثلاثة واربعة وليس يعلم فجاء الواحد على خلافه وضعه
وانما كان القياس ان يقال ثان او اسم مشتبه اللفظ بالاثنين بالثلاثا
والاربعا والخميس مالاسم يجلي ما صلاحية الجمع والخصوص مفعولان
يعني الالف واللام الموصولة على القول باسميتها يفصل من العوامل كلها
نعم المراد كلاف الذي مع التي مع انهما بمعناها ولا يطرد الفصل بين الخافض
والمخفوض بغيرها من الاسمآء والتصحيح باسميتها لوضوح ذلك فيها حيث
يقع جاء بعد ما يقع عليه صلتها نحو مررت بهند المكرم اذ الالف واللام
واقعة على هند مكرم المتكلم نحو صنعها هنا وضع التي وما الذي هو حرف خاص
يفصل ما قبلها بالسحب يعني مثل لا با الزيد ولا خا العمرو ويا بوس
للحرب ولا غلام لك ولا يدي لك كهذا فاللام حرف جر في الاصل

منهم

منهم بين المضافين وهو اني بانه وهو خلاف القياس وكيف الموصول يكفي صده
وهكذا اللتي موصولان يعني شبيهما في اللذين ابوه منطلق منهم اي جاء في الذين ابوه
منطلق وقد انشد ابو عمرو النفر الا الذين اذا هم يهاب اللهام حلقة الباب قعقعوا قيل
الذين توكيد الا وقيل هم هو من صلة اي اللذي هم الذين ويصح في الكلام ان
يقال التي الذي يا بينها تلزم هند على معنى التي تلزم الذي يا بينها هند وكذا
ما كان مثله وما الذي للبناء في آخره دليل اعراب الذي بينان وذلك الاعراب
في الاسم سابق وذلك ان دليل في الاسم ثان يلفي لديه عوضا من جرام ليس لذكر
يجتمعان حرف الاعراب مبني وقد ناب عن اسم حل في المكان يعني به
الابيات الاربعة حكاية النكرات بمن نحو منوني حكاية المرفوع ومناني حكاية
المنصوب ومني في حكاية المجرور فمن مبنية وهذه العلامة اللاحقة دليل
الاعراب التي في الاسم السابق ومن مبتدا اغنت تلك العلامة عن خبره وقامت
مقامه ولذلك لا يجمع بينهما وبين الخبر فلا يقال منو من الرجل والبيت الرابع
يحصل ما تقدم في الابيات الثلاثة فالاقتصار عليه وحده مغن عما قبله فيقال
ما حرف اعرابي مبني وقد ناب عن اسم حل في المكان ما فعل امر جاء
الحذف سوى حركة تبقى على الثالث يعني فعل الامر من وأى يئى يعني
الوعد تقول فيه ايا زيد مان ورفع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة
اليه على قياس الهمزة فلما قل بالخير يا زيد اي عد بالخير وهند مات بالخير يا عمرو

نبقيت

ثم لم يبق من الفعل غير الكسرة في كلام مل ومفعول على هذا يا زيد قل يا هند
الحركة والياء بعدها انما هي ضمير الفاعل الذي كان متصلا بفعل الامر المحذوف
ما اسم له حركة بعامل يقتضيها حركة اقتران يعني مثل الحمد لله بضم كسر الدال ونحو
واذ قلنا للملائكة اسجدوا بضم تاء الملائكة بحركة الاعراب وهي بحركة الاتباع
وهي حركة الاقتران يا معرب في لفظه حركة الاعراب والسكون حاصلان
يعني مثل البكر اذا وقفت عليه بنقل حركة آخره الى ما قبله في لغة من يقف
بالنقل تقول هذا البكر ومررت بالبكر ففي اللفظ حركة الاعراب والسكون
حاصلان معا كلاهما حاصل فيه ونحو دنيا مع ضوء سيظهر في كلمة ثاني
يدغمان يعني النون الساكنة وبعدها ياء او واو يجب اظهارها فرارا من اللبس
بالمضاعف لو ادغمت وبابها الادغام فاذا لم يكن لبس رجع الاصل
فوجب الادغام نحو انفعل اذا بنيت من وجل او من بيت تفعول او جل
وباس فتدغم اذ لا لبس هنا لعدم افعل في كلام وجود انفعل ما عامل وعل
تقد اهملا في انعدام قد يعدران يعني مسئلة ليس زيد بقائم ولا ما زيد كذلك
ان تهمل الباء وعملها في تابعها وكذلك فتنصبه على الموضع كما قال معاوي
انا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا فقد اهملت في التابع الباء
وعملها مع وجودها ثم ثبت من كلام العرب مراعاتها مع عدمها كجر
سابق على توهم لست مدركا وبيت سيبويه هنا لم يسوا مصلحين

بلغ

عشيرة

عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها جر ناعب على تقدير ليسوا بمصلحين ففي هذا
نوع من الاعتبار ان يطرح الشيء مع وجوده ثم يعتبر مع عدمه باذن سامع
لقصد راقي حاله في ذي مخالفة يعني حكاية يونس عن قول بعض العرب ضرب
من زيدا لمتكلم قال ضرب رجل رجلا فهو سائل عن الضارب وعن المضروب من
هما فاخرج من الاستفهام بيانها وعن صدرتها الواجبة لها وجوازه في بابه
فهذه سبعون بيتا اكملت قصيدة ملغوزة المعاني عقيلة قد سترت كنوزها
تكشفها لمن اقتيب الاذهان ذكر عليها حجب كثيفة فيقول الخطاب لم تراني حتى
تعانيني في طلاب سترة وتحل القلب المعنى العاني والحمد لله الذي عرفنا من
فضله عوارف الاحسان وصلى رب على من احكمت ايامه في محكم القرآن
هذا تمام الشرح في طرز على القصيدة المغربية في المسائل النحوية نحابيها ناظمها
ابانة لغرضه منها والله الموفق للصواب انتهى القسم الى بحسن في المكتبة المعظمة ونقلتها من
كتاب الشبر الذائب في الافراد والغرائب من الاشباه والنظائر النحوية للشيخ الجلال
السيوطي وهو القسم السادس فرغت من كتابته يوم الاثنين ثالث شهر ربيع الاول
من شهور سنة ١١٠٣ في المكة المعظمة اللهم وفقني
لما تحب وترضى واقض جميع حوائجي واغفر
لوالدي بحق هذا البيت الحرام وزمزم
والمقام يا ارحم الراحمين

سقط من النسخة التي وقفت عليها وقد وقع ما هو اغرب من ذلك وهو
اني لما كنت بمكة المشرفة سنة تسع وستين وثمانمائة ذكرت هذا البحث في
حاشية المطالب بحضرة جماعة وفيهم فاضل من العجم وهو مظفر الدين محمد بن عبد الله
الشيرازي فقال لي هذا البحث وبحث الشريف الجرجاني طرفا نقيض فان
الشريف ذهب الى ان الحرف لا معنى له اصلا لا في نفسه ولا في غيره وخالف
النحاة كلهم في قولهم ان له معنى في غيره والف في ذلك رسالة ثم احضر لي مظفر
الدين المذكور تاليفا لنفسه اختصر فيه شرح الكافية للرضي سماه مرضي الرضي
فرايته نقل فيه عن الشريف هذا البحث فطلبت الرسالة التي الفها
الشريف في ذلك حتى حصلتها وها انا اسوقها ههنا بلفظها انتهى
قال وسيقضى له المولف باب الاعراب قال الانباري في كتاب الانصاف وحكى
عن الزجاج ان التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الاجماع وذكر السخاوي
في شرح المفصل انه ذهب البعض الى ان ما لا ينصرف مبني في حالة الجر على الفتح
باب الاشارة ذكر ابن معط في الفصول ان اسماء الاشارة بنيت
لشبهها بالحروف قال ابن اياز في شرحه وتعليله بناءها لشبهها بالحروف
غريب لم ار احدا ذكره غيره باب اداة التعريف قال في البسيط ذكر المبرد
في كتابه المسمى بالشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها
وضم اليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام باب المبتدا

قال

قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح لا اعلم خلافا بين النحويين
ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثث فظرف المكان يكون خبرا عن الجثث و
المصدر الا ابن الطراوة وجعل جميع النحويين في هذا وقال هما سواء يكونان
خبرين عن الجثث والمصادر وقال ابن هشام في شرح ابن [illegible] الظرف
الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى
الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت
زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع انتهى قال ابن هشام وهو غريب
باب كان ذهب ابن معط الى ان دام لا يجوز تقديم خبرها على اسمها
ذكره في الفصول قال ابن اياز في شرحه وما وقفت في تصانيف اهل
العربية متقدميهم ومتاخريهم على نص يمنع من ذلك وقد اكثرت السوال
والتفحص عنه فما اخبرت بان احدا وافق هذا المصنف في عدم جوازه
وحكى لي من لا اثق به عن الشيخ تقي الدين الحلبي ان ابن الخشاب نقل
مثل ذلك وقال هذا جار مجرى المثل وحكى ان ابن الخباز الموصلي
سافر الى دمشق واجتمع بالمصنف وساله عن ذلك فقال انكر فيه
ثم اجتمع به مرة اخرى وعاد وساله فقال لا تنقل عني فيه شيئا قال
ابن السراج انا افتي بفعليتها ليس تقليدا منذ زمن طويل ثم ظهر لي حرفيتها
نقله ابن النحاس في التعليقة باب ان قال ابن مالك في شرح التسهيل

ان كان يلي ما بعد ان المخففة مضارعا فصيحا ولم يقس عليه نحو وان
يكاد الذين كفروا وان نظنك لمن الكاذبين قال ابو حيان هذا البيت كما يجي
ولا نعلمه سوا اتفاقا **باب كاد** قال الابدي في شرح الجزولية خالف ابن
الطراوة النحاة في عسى وقال ليست من النواسخ ان يقدر زوالها
فينعقد من معموليها مبتدا او خبر وانت لا تقول زيد ان يقوم وهو غير صحيح
لانا اذا قدرنا زوال قدرنا زوال ان ومذهبه في عسى زيد ان يقوم
على ما يظهر ان زيدا فاعل الا انها لما علقت على غيرها طلب الزم التفسير
كسمعت زيدا يقول كذا **باب ما** قال ابن عصفور في المقرب تعمل
بالشرط ان لا يتقدم الخبر وليس بظرف ولا مجرور قال ابن النحاس في
التعليقة تحرز من مثل قولنا ما في الدار زيد وما عندك زيد فان الظروف
والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من انواع التوسعات قال وهذا
شيء اختص به ابن عصفور لا اعلمه لغيره فان الناس نصوا على ان
الخبر متى تقدم مطلقا بطل العمل ظرفا ومجرورا كان او غيره **فائدة**
قال ابن الدهان في الغرة قال الفرا الرفع في كلام العرب على ثمانية
عشر وجها رفع الاول رفع الاسم بالماضي والمستقبل نحو قام زيد
ويقوم زيد الثاني رفع الاسماء بعايد الذكر نحو زيد قام الثالث رفع
الاسم بالدايم مؤخرا نحو زيد قائم وهما مترافعان الرابع رفعه بالمحل

مقدما

مقدما نحو خلفك زيد فاذا قالوا زيد خلفك رفعوا زيدا بالمضمر الظرف وهو
وجه خامس للرفع السادس رفع الاسم برجوع الهاء عليه كقولك زيد ابوه قائم
وزيد مررت به السابع رفع الاسم باسم مشتق جامد نحو زيد ابوك الثامن رفع
الاسم بما يعلق عليه انه يوصف نحو زيد صالح التاسع رفع الاسم بمحل قد رفع غيره
نحو زيد حيث عمرو العاشر رفع الاسم بما ينوب عن رافعه في التقدير نحو
مالجة جاريته زيد وتقديره رجل مالجة جاريته زيد الحادي عشر رفع الاسم
بنعم وبئس الثاني عشر رفع الاسم بحرف الاستفهام نحو من ابوك ومن
اخوك الثالث عشر رفع الاسم بما لا يكون الا مستقبلا نحو لولا زيد
لاكرمتك الرابع عشر رفع الاسم بالفعل المزال عن التصريف نحو
حبذا انت الخامس عشر رفع الاسم بما لا يظهر انه وصف نحو عبد الله
اقبال وادبار وعبد الله اقبالا وادبارا السادس عشر رفع الاسم بواو
مشوقة عليه نحو كل ثوب وثمنه تقديره كل ثوب بثمنه فنابت الواو
عن مع والباء فرفعت السابع عشر رفع الاسم بواو مستانفة نحو قيامي
اليك والناس ينظرون الثامن عشر قولهم الرطب والحر شديد انتهى
باب المفاعيل قال ابن ابان نظر ابو سعيد السيرافي الى قوله واختار
موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه فزاد في المفاعيل الخمسة مفعولا
اخر سماه المفعول منه قال ابن ابان وهذا ضعيف يقتضي جعل الالة

لم تفعلوا ولن تفعلوا وفي لا ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وهي
انما جاءت في لن نكلم اليوم انسيا وفي الا تكلم الناس ثلاثة ايام قال
ابو حيان وعبد الواحد هذا له كتاب التبيان في علم البيان ذكر فيه هذا الذي
حكاه ابن عصفور قال وما يذهب اليه علم البيان ويختصون به شيخنا انا
ما يحكي مذهبا لانهم يبنون على خيالات هذيانية واستقرآت غير كاملة وحين
نقضا
وصل كتابه التبيان هذا الى الغرب نقضه ابن رشيد من المغربين بتونس
في كل قواعده ونقضه ايضا الكاتب ابو المطرف ابن عميرة وكان من
البلاغة والتحقيق بالعلوم اللسانية والعقلية بحيث لا يدانيه احد
من اهل عصره انتهى قال عبد الواحد هذا هو الكمال بن خطيب زملكا له
شرح على المفصل قال ابو حيان في شرح التسهيل زعم القاضي ابو بكر بن
الخطيب يعني الباقلاني ان كون ان تخلص الى الاستقبال يؤدي الى
القول بخلق القرآن وذلك قوله تعالى انما امره اذا اراد شيئا ان يقول
له كن فيكون فان كان ان يقول مستقبلا كان القرآن مخلوقا وهذا هو
الكفر عند قوم او الضلال والبدعة قال ابو حيان والرد على القاضي ابي
بكر في شرح ابي الفضل الصفار قال وخلاف القاضي ابي بكر في القرآن
غير معتبر قال ابو حيان اجاز ابن مالك الفصل بين كي ومعمولها بمعمول
او بجملة شرطية ولا يبطل عملها نحو جئت كي فيك ارغب وجئت كي

ان تحسن

ان تحسن ازورك قال وهذا مذهب لم يتقدم اليه ناس في المسئلة مذهبين
احدهما منع الفصل مطلقا في شيء على العمل ام لا وهو مذهب البصريين
وهشام ومن وافقه من الكوفيين والثاني جوازه ويبطل عملها بل
يتعين الرفع وهو مذهب الكسائي قال فما قاله ابن مالك من الجواز مع
الاعمال مذهب ثالث لا قائل به قال ابو حيان من اغرب المنقولات ما
نقله بعض اصحابنا عن ابي البقاء من ان اللام في نحو قوله تعالى وما كان الله
ليعذبهم هي لام كي قال وهذا انظر من سمى اللام في ما جئتك لتكرمني
لام الجحود بل قول هذا اشبه لان اللام جاءت بعد جحد لغة وان كان
ليس الجحد المصطلح عليه في لام الجحود واما ان يسمى هذه لام كي فهو من
قائله قال ابو حيان لا نعلم خلافا في نصب الفعل جوابا بالامر الا ما نقل عن
باب الجوازم
العلاء بن سيابة قالوا وهو معلم الفراء انه كان لا يجيز ذلك
قال ابو حيان من غريب الخلاف في لا التي للنهي والدعاء ما ذهب
اليه ابو القاسم السهيلي من انها لا التي للنفي [illegible] لان الناهي يطلب
نفي الفعل وتركه كما يطلب الامر وجوده وقد تدخل لا النافية
الجار والمجرور نحو جئت بلا زاد وبين الناصب و[illegible]
اخشى ان لا تقوم فكذلك دخلت بين الجازم والمجزوم
الامر لكنها اضمرت كراهة اجتماع لامين في اللفظ كما قالوا [illegible]

يريدون ظللت فكان الاصل اذ ذهبت للا تذهب كما تقول فى الامر
لتذهب فلما حذفت اللام لا ذكر قال ابو حيان وهذا الذى قاله فى غاية من الشذوذ
لان فيه ادعاء اضمار لم يلفظ به قط ولان فيه اضمار الجازم وهو لا يجوز
الا فى ضرورة ولا يصح تشبيهه بقولهم جئت بلا زاد واخذته بلا ثمن لانه
ثمة نطق بالعامل وفى ذلك لم يلفظ بالعامل يوما قط فلا يحفظ من
لسانهم لا تذهب لا فى نثر ولا فى نظم وهذه كلها دعاوى لا برهان
عليها وايضا فقد سبق اجماع النحويين كوفيهم وبصريهم على ان لا تفيد
سوى النفى عن الفعل وان الجزم بها نفسها لا نعلم احدا خالف فى ذلك
قبل هذا الرجل وهذا الرجل كان شاذ المنازع فى النحو وان كان يعزى فيه
عن ذكاء وفطنة ومعرفة وانما سرى اليه ذلك من شيخه ابى
الحسن بن الطراوة فانه لم ياخذ فى علم النحو الا عنه وابن الطراوة كان
على النحاة كثير الخلاف لما عليه النحويون وقد صنف كتابا فى الرد على سيبويه
وعلى الفارسى وعلى الزجاجى ورد الناس عليه ورموه عن قوس واحدة
مذهب المازنى ان فعل الشرط والجزاء مبنيان وفى رواية ان فعل
الشرط معرب وفعل الجزاء مبنى قال ابو حيان وهو مخالف لجميع
النحويين قال ابو حيان من غريب ما يحكى فى اذا ان ابا عبيدة معمر
بن المثنى زعم انها تاتى زائدة فتكون حرفا على هذا وانشد حتى اذا

سلكو

سلكوهم فى قتائدة شلا كما تطرد الجمالة الشردا قال فاذا زائدة وعدم
الجواب كانه قال حتى سلكوهم وانشد ايضا فاذا وذلك لا اشتهاء له ذكره
والدهر يعقب صالحا بفساد قال ابو حيان ويتاول البيت الاول
على حذف الجواب والثانى على حذف المبتدا الداخل الا المعطوف
عليه كانه قال فاذا ما نحن فيه وذلك قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم
فى تذكرته ابو العباس محمد بن احمد الحلوانى عرف بابن السراج له
ورقات فى النحو تسمى الشجرة ذكر فيها فى الجوازم مهمى وذكر ان
قولك قام القوم ما خلا زيدا ان ما اسم ولا تكون صلة الا الفعل هنا
انتهى وقال قطرب فى جاهر الكلام وقال بعضهم مهمى ولم يحك
عن فصيح باب قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى تذكرته اجاز
الزمخشرى وصف كم الخبرية وجعل من ذلك قوله نحو وكم اهلكنا من
قبلهم من قرن هم احسن اثاثا ورئيا قال هم احسن اثاثا فى موضع النصب
صفة لكم ذكر ذلك فى الكشاف وقد نقل الشلوبين فى حواشى
نسخة الخبرية — المفصل وابن عصفور فى شرح الجمل الكبير ان كم الخبرية لا توصف
وقلت لشيخنا الاستاد ابى حيان قولهما معارض بقول الزمخشرى
فرد [illegible] على وقال اصحابنا يقولون ان الزمخشرى غير نحوى
ولا يلتفتون اليه ولا الى خلافه فى النحو يعنى المواضع التى خالف فيها

هذا كتاب المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات
والفتاوى والواقعات والمكاتبات والمراسلات وهو الفن السابع
من الاشباه والنظائر للشيخ جلال السيوطي رفع الله مقامه
وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جل عن المعارضة والمناظرة والصلاة والسلام على نبيه محمد
المبعوث بالحجج الدامغة القاهرة هذا هو الفن السابع من الاشباه والنظائر
وهو فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات
والفتاوى والمكاتبات والمراسلات مناظرة سيبويه والكسائي
في المسئلة الزنبورية قال ابو القاسم الزجاجي في اماليه اخبرنا ابو الحسن
علي بن سليمان الاخفش النحوي حدثنا ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب

قال حدثني مسلمة قال قال الفراء قدم سيبويه على البرامكة فعزم يحيى على الجمع بينه
وبين الكسائي فجعل لذلك يوما فلما حضر تقدمت والأحمر فدخلنا فاذا بمثال
في صدر المجلس فقعد عليه يحيى ومعه الى جانب المثال جعفر والفضل ومن
حضر بحضورهم وحضر سيبويه فاقبل عليه الاحمر فسأله عن مسألة فأجاب
فيها سيبويه فقال اخطأت ثم سأله عن ثانية فأجاب فقال له اخطأت
ثم سأله عن ثالثة فأجاب فقال له اخطأت فقال سيبويه هذا سوء
ادب قال الفراء فاقبلت عليه فقلت ان في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن
ما تقول فيمن قال هؤلاء ابون ومررت بابين كيف تقول على مثال ذلك
من وأيت وأويت فقدر فأخطأ فقلت اعد النظر فقدر فأخطأ
فقلت اعد النظر ثلاث مرات يجيب ولا يصيب فلما كثر ذلك قال لست
اكلمكما او يحضر صاحبكما حتى اناظره قال فحضر الكسائي فاقبل على سيبويه
فقال تسألني او اسألك قال لا بل تسألني انت فاقبل عليه الكسائي
فقال كيف تقول كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا
هو هي او فاذا هو اياها فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب فقال
له الكسائي لحنت ثم سأله عن مسائل من هذا النحو خرجت فاذا عبد الله
القائم والقائم فقال سيبويه في ذلك كله بالرفع دون النصب فقال له الكسائي
ليس هذا كلام العرب العرب ترفع ذلك كله وتنصبه فدفع سيبويه

قوله فقال

قوله فقال يحيى بن خالد قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما
فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوب ووفدت عليك
من كل صقع وهم فصحاء الناس وقد قنع بهم اهل المصرين وسمع اهل الكوفة
واهل البصرة منهم فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر قد انصفت
فأمر باحضارهم فدخلوا وفيهم ابو فقعس وابو زياد وابو الجراح وابو ثروان
فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه فتابعوا الكسائي
وقالوا بقوله فاقبل يحيى على سيبويه فقال قد تسمع ايها الرجل فاستكان
سيبويه واقبل الكسائي على يحيى فقال اصلح الله الوزير انه قد وفد اليك
من بلده مؤملا فان رأيت ان لا ترده خائبا فأمر له بعشرة آلاف درهم فخرج
وصير وجهه الى فارس واقام هناك ولم يعد الى البصرة قال السخاوي في سفر
السعادة قال لي شيخنا ابو اليمن الكندي ان سيبويه انما قال ذلك لان
المعاني لا تنصب المفاعيل الصريحة قال السخاوي لم اسمع في هذه المسألة
احسن من قول الكندي مجلس سعيد الاخفش مع المازني حدثني محمد بن منصور قال
سأل المازني ابا الحسن سعيد بن مسعدة عن قولهم زيد افضل من عمرو واكرم منه
فقال الاخفش وقال الفراء ان افعل في هذا الجنس ينبغي ان لا يجمع الفاضل
والمفضول لانه يستغني بتثنية ما اضيف اليه وجمعه وتأنيثه عن تثنيته في ذاته وجمعه فصار
بمنزلة الفعل الذي اذا تقدم يستغني بما بعده عن تثنيته وجمعه

[illegible]

اذ مما يعارض الاثبات لانه لو لم يكن يعارضه لم تقبل الشهادة به اصلا لكونه
المشهور على الالسنة من ان الشهادة على النفي باطلة فلو كان
بحيث يعارضه وليس وبه تفرع قبول الشهادة عليه اذ لا خفاء في ان كل
ما قامت به البينة وهو مما تصح به الشهادة يقدم على دعوى المشهود عليه
الضد او النقيض فظهر ان تقديم النفي هنا فرع المعارضة لترجح الشهادة
للنفي وكلام الناس في حقيقة [illegible] واما قوله الشكل على هذا الاصل تقديم الجهر
بالبسملة فان اراد بالاصل ما مهده من ان ذلك النوع من النفي مقدم
على الاثبات فلا اشكال لانه قد قدم النفي على ذلك التقدير عند معارضة
الاثبات وانما الكلام في تحقيق المعارضة ولا شك ان رجلا لو واظب
الصلاة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجهرية سنة كاملة وهو مع ذلك حريص على
استعلام احواله في الصلاة ثم يقول بعد عدم شكه في سماعه جهره فيما
جهره في القراءة لم اسمعه قرأ كذا مع فرض ان ذلك الذي ذكر انه لم يسمعه
ليس مما يقرأ احيانا ويترك غالبا بل هو مما يواظب عليه في كل جهرية بادر الى
كل عاقل سمعه ان ذلك المصلي لم يجهر به لك وكان اقل الامر انه لو لم
يجهر به اذ كل احتمال يرد وجه الوهم مع هذه الحالة المفروضة من ان راوي مما
ينتبه العلم العادي فكيف يقرب من العقل مع مواظبة النبي عن سنين على
الوجه المذكور مع مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على الجهر بالبسملة كونه لم يتفق مرة من الاكثر

مرة

مرة ان يسمعه فهذا محال عادة فكان قولهم لم اسمع كقولهم لم يجهر فعارض رواية الجهر
وان اراد انه يرد على الشق [illegible] مسئلة الشهادة والطلاق وهو ما اذا قال الشهود
لم نسمعه استثنى وقال هو استثنيت حيث قدم دعوى الاثبات على قولهم فان انهم
في عبارة المورد قصورا عن افادة مراده فليس ذلك فان قبول قولهم لعدم المعارضة
بين قوله استثنيت وقولهم لم نسمع لجواز الاستثناء مع عدم سماعهم بان يستثني
خفيا بحيث لا يسمع بعد ومن توجه لاستعلام حاله فاذا كان مما يحتمل اعني
للاستثناء وعدم السماع لم يكن شهادة بما تعارض دعواه واين هذا من
قول القائل جهر مع قول المصغي اليه في عمره لم اسمع قد بينا ثبوت المعارضة فيه
بما لم يبق بعده الا الشغب والعرم وانما كان الاشكال يرد على مسئلة الشهادة
لو كان الزوج قد قال جهرت بالاستثناء فقال الشهود جاهدون اليه الشهادة عليه
لم نسمعه وحكمها على هذا التقدير غير مذكور ولنا ان نقول على هذا التقدير تقدم
الشهادة ويحكم بالفرقة واذ قد ظهر ان ما وقع في هذا السؤال من تمهيد الاصل
وايراد التفريع عليه ثم ايراد الاشكال كله خطاء مع نسبتي ذلك الى الكتابة
لا الى المورد فاني لم اعلم ان الكتابة كتابته ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
الكلام على مسئلة الاستفهام للشيخ الامام جمال الدين بن هاشم نفع الله بركته وحيح
الامام وفسح في مدته انه على ما يشاء قدير والحمد لله بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والتسليم على محمد اشرف المرسلين وعلى آله وصحابته اجمعين

وبعد فهذه رسالة في شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين ادواته على
حسب ما التمس مني بعض الاخوان ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وفيه
فصول الاول في تفسيره اعلم ان حقيقة الاستفهام انه طلب المتكلم من مخاطبه
ان يحصل في ذهنه اعم من ذهن المتكلم وغيره كما ان حقيقة الاستغفار الذي
هو طلب الغفر وهو الستر اعم من ان يكون المطلوب له هو المتكلم او غيره ولهذا
تقول استغفرت لفلان كما تقول استغفرت لنفسي وفي التنزيل كما استغفروا
الله واستغفر لهم الرسول وتكون فائدة الاستفهام لغيرك ان يتكلم المجيب
بالجواب فيسمعه من جهل فيستفيده فقلت لو صح ذلك لم تطبق العلماء
على ان ما ورد منه في كلامه سبحانه مصروف الى معنى آخر غير الاستفهام ولو كان
على ما ذكرتم يستعمل حمله على الظاهر ويكون منه المراد ان يجيب بعض المخاطبين
فيفهم الجواب من لم يكن عالما به فان قلت فما سبب الفرق بين طلب المغفرة
مثلا وطلب الاستفهام قلت طلب الانسان المغفرة لغيره مما يقع
في العادة كما يطلب ذلك لنفسه واما طلبه لغيره ان يفهم الشخص المطلوب
منه مع كون الطالب عالما فهو وان كان ممكنا الا انه لا هو الحاجة الى ارادته
غالبا لان المتكلم اذا كان عالما كان اسهل من طلبه من غيره تفهيم غيره ان
يفهمه هو فلذلك لم ينصرف ارادة الواضح الى ذكر القصد لعدم الحاجة اليه غالبا
لنا الفصل الثاني في تفسير المطلوب باداة الاستفهام وتقسيم الاداة با

وقال بعض الفضلاء انه ينبغي ان يكون المطلوب يحصل ذلك في ذهن ما لم يكن حاصلا عنده

عبارة

عبارة اعلم ان المطلوب حصوله في الذهن اما تصور او تصديق وذلك لانه
اما ان يطلب حكما بنفي او اثبات وهو التصديق اولا وهو التصور والادوات
بالنسبة اليهما ثلاثة اقسام مختص بطلب التصور وهو ام المتصلة وجميع اسماء
الاستفهام ومختص بطلب التصديق وهو ام المنقطعة وهل ومشترك بينهما وهو
الهمزة التي لم تستعمل مع ام المتصلة تقول في طلب التصور ازيد الخارج ام
المطلوب تعيين الفاعل لا نفس النسبة وفي طلب التصديق اخرج زيد كذا مثلا
والظاهر انه يحتمل لذلك بان يكون المتكلم شاكا في حصول النسبة ويحتمل لطلب
تصور النسبة وبيان ذلك ان المتكلم اذا شك في ان الواقع من زيد خروج
او دخول فله في السؤال طرق احدها اخرج زيد ام دخل وجوابه بالتعيين فيحصل
مراده بالتنصيص عليه والثانية اخرج زيد والثالثة ادخل زيد فانه يجاب في كل
منهما بنعم او بلا ويحصل له مراده واما اذا اجيب بنعم علم ثبوت ما سأل
عنه وانتفاء الفعل الذي لم يسأل عنه واذا اجيب بلا علم انتفاء الفعل
الذي لم يسأل عنه واذا اجيب بلا علم انتفاء ما سأل عنه وثبوت ما لم
يسأل عنه [illegible] ان التصديق المذكور يقتضي تكذيب غيره وبالعكس وغرض
السائل حاصل على كل تقدير وغاية ما تختلف فيها بين الطريقين ان السائل
لا يعلم هل السائل متردد بين نسبتين او بين حصول النسبة وعدمها
ووهم الزجاج مما لحق فيه وليس من الاوجه التي يحتملها هذا الكلام ان يكون

او مشوبة كما قدمنا و الاستفهام الذي قبل المنقطعة لا يكون بواحدة منهما
بل تارة يكون بغير الهمزة البتة كما في قوله تعالى هل يستوي الاعمى والبصير الآية
وقول علقمة بن عبدة هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نأتك
اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مكتوم
وتارة يكون بالهمزة التي يطلب بها التصديق نحو اقام زيد ام قعد عمرو
واذا اردت بام الاضراب عن الاول فان اردت الاستفهام عن الواقع
بين النسبتين فام متصلة فالكلام على هذا محتمل للمتصلة والمنقطعة
بحسب الغرض الذي يريده هذا معنى كلام جماعة وقال ابن هشام الخضراوي
من شرط ام المتصلة ان لا يكون بعدها فعل وفاعل الا وقبلها فعل وفاعل
في كل من الجملتين واحد نحو اقام زيد ام قعد فان قلت اقام زيد ام قعد
عمرو كانت منقطعة وكذا اذا كان ما قبلها مبتدا وخبرا فلا بد من اتحاد
الخبرين نحو ازيد منطلق ام عمرو فان قلت ام عمرو جالس كانت منقطعة
وكذا اذا خالفت بين الجملتين نحو اقام زيد ام عمرو منطلق انتهى وهذا
مخالف لما تقدم ولا شك ان تخالف الخبرين او الفاعلين او الجملتين
يقتضي بظاهره الانقطاع واما انه يصل الى الايجاب فلا وقد نصوا
على اتصال ام في قوله فما بالي انبت بالجزع تيسا ام جعفا في بطن غيبت اليم
مع اختلاف الفاعلين وقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي

فاما ام

فاما ام هي الان وقع مع اختلاف الخبرين وقد يجاب بان الجملتين هنا في
تأويل المفردين فلذلك تعين الاتصال لان ما قبل ام وما بعدها لا يستغني باحدهما
عن الاخر كما في قولنا ازيد ام عمرو في الدار واذا اتحد الخبران نحو ازيد قائم ام عمرو
قائم احتمل الكلام الاتصال والانقطاع باختلاف التقدير فان قيل ثم حذف من
الجميع في نحو ازيد قائم ام عمرو بالاتصال مع امكان الانقطاع بان يكون
ما بعدها مبتدا احذف خبره قيل لان الكلام اذا امكن حمله على التمام امتنع
حمله على الحذف لانه دعوى خلاف الاصل بغير بينة ولهذا امتنع ان يحمل
نحو جاء الذي في الدار ان اصله الذي هو في الدار والوجه الثالث باعتبار
ما بعدها وهو ان المتصلة لا تدخل على الاستفهام بخلاف المنقطعة فانها
تدخل عليه ويكون بالحرف كما تقدم في الآية الكريمة وفي بيتي علقمة بن عبدة
وبالاسم كما في قوله تعالى ام ذا كنتم تعملون ام من هذا الذي هو جند لكم وقول
الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن
والوجه الرابع باعتبار ما قبلها وما بعدها جميعا وهو ان المتصلة تقع بين
المفردين وبين الجملتين والمنقطعة لا تقع الا بين الجملتين فاما قولهم انها لابل
ام شاء فمحمول عند النحويين على اضمار مبتدا وقد خرق ابن مالك اجماعهم
في ذلك فادعى ان المنقطعة قد تعطف المفرد محتجا بما رواه من قول بعضهم
ان هناك لابلا ام شاء بالنصب ومحل هذا عند الجماعة ان ثبت على اضمار فعل

اى ام ارى شاة لان العطف على انسان ولقوله رة وجه من النظر وهو
ان المنقطعة بمعنى بل والهمزة وقد تجرد لمعنى بل فاذا استعملت على هذا
الوجه كانت بمنزلة بل وهى لا تعطف المفردات بل لا تعطف الا المفردات
فاذا لم يجب لا انّم هذا ان تعطف المفردات فلا اقل من ان يجوز فان قيل لو
صح هذا الاعتبار لكان ذلك كثيرا كما فى العطف ببل ولم يكن نادرا ولا قائل
بالهمزة بل الجمهور يقولون بامتناعه البتة وابن مالك يقول بندوره قيل الذى
منع من كثرته ان تجرد ام المنقطعة لمعنى الاضراب مع دخولها على مفرد
لفظا قليل وتبين من هذا انه كان ينبغى لابن مالك ان يقول وقد تعطف
المفردات تجردت عن معنى الاستفهام وقد يجاب بانه استغنى عن هذا
التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة وانه لا يدخل على المفردات
فكذا الاستفهام بام التى هى فى قوة الهمزة وبل واما قول الزمخشرى فى انّا
لمبعوثون او اباؤنا ان اباؤنا عطف على الضمير فى مبعوثون وساغ العطف
على الضمير المرفوع المتصل للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزة
فمردود بما ذكرنا واما وجه المعنى فاحدها ما استفدناه فى صدر المسئلة من
ان المتصلة لطلب التصور والمنقطعة لطلب التصديق والثانى ان
المتصلة ملازمة لافادة الاستفهام او لازمه وهو التسوية والمنقطعة
قد تنسلخ عنه راسا وسبب ذلك ما قدمناه من انها تفيد معنيين فاذا

تجردت

تجردت عن احدهما بقى عليها المعنى الآخر والمتصلة لا تفيد الا الاستفهام
كما قدمناه من الشواهد وبهذا يعلم ضعف جزم النحويين او اكثرهم فى انها الابل
ام شاء بان التقدير بل اهى شاء وعلى هذا المعنى اتجه لابن مالك ان يدعى
انها عاطفة مفردا على مفرد كما قدمناه ويعلم ايضا غلط ابن النحوية وغيره فى
الاستدلال بنحو ام هل تستوى الظلمات والنور وبيتى علقمة على ان هل
بمعنى قد ظنا منهم ان معنى الاستفهام لا يفارق ام والاستفهام لا يدخل
على الاستفهام وجعلوا هذا نظير الاستدلال بقوله اهل رأونا بوادى القف
ذى الاكم ومما يقطع به على قولهم بالبطلان انها فى البيت داخلة على الجملة
الاسمية وقد لا تدخل عليها فان قيل لعلهم يقدرون ارتفاع كثير بفعل محذوف
على حد وان احد من المشركين استجارك فالجواب ان ذلك ممتنع بعدها
فكذلك ما رادفها الوجه الرابع ان الاستفهام الذى يفيده المتصلة لا يكون
الا حقيقيا والذى يفيده المنقطعة يكون حقيقيا نحو انها لابل ام شاء
على احد الاحتمالين وغير حقيقى نحو ام اتخذ مما يخلق بنات ام له البنات
ولكم البنون ام تسألهم اجرا فهم من مغرم مثقلون ام عندهم الغيب الآيات
تقرير آخر فى الفرق مختصرا اعلم ان الفرق بين المتصلة والمنقطعة من
اوجه احدها ان ما قبل المتصلة لا يكون الا استفهاما وما قبل المنقطعة
يكون استفهاما وغيره والثانى ان ما بعدها يكون مفردا او جملة وما بعد

من النحويين
نصحي الآية كذلك وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها الآية خلافا لجماعة
منهم ابن مالك وحجتنا على ذلك انا نقول تقدير جواب الاول ما يليه مدلولا عليه
بما تقدم عليه وجواب الثاني كذلك مدلولا عليه بالشرط الاول وجوابه المقدرين
فيكون التقدير في الاول ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان
الله يريد ان يغويكم فان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي وكذا التقدير في
الثانية ومثل ذلك ايضا بيت الحماسة لكن قومي وان كانوا ذوي عدد
ليسوا من الشر في شيء وان هانا فتدبره فانه حسن واذ قد عرفت انا لا نريد
شيئا من هذه الانواع بقولنا اعتراض الشرط على الشرط فاعلم ان مرادنا
نحو ان ركبت ان لبست فانت طالق وقد اختلف اولا في صحة هذا التركيب
فمنعه بعضهم على ما حكاه ابن الدهان واجازه الجمهور واستدل بعض المجيزين
بالآيات السابقة وقد بينا انها ليست مما نحن فيه لانا في ورد ولا صدر
وانما الدليل في قوله سبحانه ولولا رجال مؤمنون الى قوله سبحانه لعذبنا
فالشرطان وهما لولا ولو قد اعترضا وليس معهما الا جواب واحد متأخر
عنهما وهو لعذبنا وفي آية اخرى على مذهب ابي الحسن وهو قوله سبحانه
اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية فانه زعم ان [illegible]
الوصية للوالدين على تقدير الفاء اي فالوصية فعلى مذهبه يكون مما نحن فيه
واما اذا رفعت الوصية بكتب فهو كالآيات السابقات في حذف الجوابين

وهذان

وهذا ان الموطئان خطرا لي قديما ولم ارهما لغيري ويتأيد ايضا قول الشاعر
ان تستعينوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم وقد استعمل
ذلك الامام ابو بكر بن دريد في مقصورته حيث يقول فان عثرت بعدها
ان وألت نفسي من هاتا فقولا لا لعا واذ قد عرفت صورة المسألة وما فيها
من الخلاف وان الصحيح جوازها فاعلم ان المجيزين لها اختلفوا في تحقيق ما يقع
به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين والاخر كون الشرط الثاني واقعا قبل
وقوع الاول فاذا قيل ان ركبت ان لبست فانت طالق فان ركبت فقط
او لبست فقط او ركبت ثم لبست لم تطلق فيهن وان لبست ان ركبت
فانت طالق فان ركبت فقط او لبست فقط ثم ركبت طلقت هذا قول جمهور
النحويين والفقهاء وقد اختلف النحويون في تأويله على فريقين احدهما قول
الجمهور ان الجواب المذكور للاول وجواب الثاني محذوف لدلالة الاول وجوابه
عليه والدليل على ان الشرط وجوابه يدلان على الشرط الحال لا يمتنع اقترانها
بحرف الاستقبال لانها مستقبلة بخلاف الاول وعلى هذا اصح مسألة
اي عليه وصحة تخريج المصنف مسألة الشرط اعني صحتها من هذا
الوجه لا صحتها مطلقا فانها معترضة بغير ذلك نعم وتتضح على هذا ابطال
تعميم ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف الاستقبال وقد اتضح الامر في
تحقيق هذين الوجهين والحمد لله والمذهب الثاني ما يقع مضمون الجواب

الواقع بعد الشرطين حكى لي بعض علمائنا عن امام الحرمين رحمه الله تعالى انه قال
اذا قلت ان ركبت ان لبست فانت طالق كان الطلاق متعلقا
على حصول الركوب واللبس معا ووقوعا على ترتيبهما في الكلام ام
على العكس ام مجتمعين ثم رايت هذا القول محكيا عن غير الامام والذي
يظهر لي فساد هذا القول لانه لا يخلو امره ان يجعل الجواب
المذكور لمجموع الشرطين او للاول فقط او للثاني فقط لا جائز ان
يجعل جوابا لهما معا لانه اما ان يقدر بين الشرطين حرفا رابطا اولا
فان لم يقدر ذلك لم يصح ان يورد لهما جواب واحد لان ذلك
نظير ان يقول زيد عمرو عندك ويقول كلاهما عندك خبر عنهما فيقال
له هلا اذا شركت بين الاسمين في الخبر الواحد اتيت بما يربط
بينهما وان قدرته فلا يخلو ذلك الذي تقدره من ان يكون فاء او
واوا لا يصح غيرهما فان قدرته فاء كالفاء المقدرة في قوله من يفعل
الحسنات الله يشكرها اي فالله يشكرها فالشرط الثاني وجوابه جواب
الاول فعلى هذا لا يقع الطلاق الا بوقوع مضمون الشرطين وكون
الثاني بعد الاول كما انك لو صرحت بالفاء كان الحكم كذلك وهذا خلاف
قوله ثم حذف الفاء لا يقع الا في النادر من الكلام او في الضرورة
فلا يحمل عليه الكلام وان قدرت الواو كما هي مقدرة في قول الله سبحانه

وجوه

وجوه يومئذ ناعمة اي ووجوه يومئذ ناعمة عطفا على وجوه يومئذ خاشعة
فلا شك ان الطلاق يقع بكل من الامرين على هذا التقدير ولكن هذا
التقدير لا يتعين لجواز ان المتكلم انما قدر الفاء فلا يقع الا بالمجموع مع
الترتيب المذكور او يكون الكلام لا تقدير فيه فان قلت يتعين تقدير الواو
ولا جائز ان يجعل جوابا للاول فقط وجواب الثاني محذوف مدلولا له الشرط
الاول وجوابه عليه لانه على هذا التقدير يلزم ان يقول بقول الجمهور وهو لا يقول
به ولا جائز ان يجعل جوابا للثاني لذلك اما ان يجعل جواب الشرط الاول هو
الشرط الثاني وجوابه او محذوفا يدل عليه الجواب المذكور الثاني لا سبيل الى
الاول لانه على هذا التقدير يجب الفاء في الشرط لانه لا يصح ان الشرط ان
يلي الشرط بعد قلت ان ان لم تقع يصح وكل جواب لا يصلح ان يكون
شرطا فانه يتعين اقترانه بالفاء ولا فاء هنا فاستحال هذا الوجه فان قلت
لعله يجعل مثل قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها فهذا وجه ضعيف
كما قدمنا فلم حمل الكلام عليه بل لم اوجب ان يكون الكلام محمولا عليه ولا
سبيل الى الثاني لانه خلاف المألوف في العربية فان منهاج كلامهم
ان يحذف من الثاني لدلالة الاول لا العكس نحو قوله نحن بما عندنا وانت
بما عندك راض لخلاف الجادة حتى لقد تخيل ابن كيسان فجعل نحن
للمتكلم المعظم نفسه يكون راض خبرا عنه فانت ترى عدم السهو هذا

اثبت فانه لا يصح ان يقدر ان صليت متوضيا بمعنى متوقعا للوضوء فانهما
لا يجتمعان الثالث ان الشرط بعيد من مذهب الحال الا ترى انه لا يستقبل
والحال حال كلفظها وبابها المقارنة واذا تباعد ما بين الشيئين لم يصح التجوز
باحدهما عن الآخر وقد نص هو على الجملة الواقعة حالا شرطها ان لا تصدر
بدليل استقبال لما بينهما من التنافي نعم في مسائل القصري عن الشيخ
ابي علي اجازة ذلك في نحو لاضربنه ذهب او مكث ولاضربنه ان
ذهب وان مكث والذي يتحرر لي ان الحال كما ذكر النحاة على ضربين حال
مقارنة وحال منتظرة ونعني حالا مقدرة فالاولى واضحة والثانية كفاد
خلوها خالدين فان الخلود ليس شيئا يقارن الدخول وانما هو استمرار في
المستقبل ويقدر النحويون ذلك ادخلوها مقدرين الخلود وكذلك
لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم اي مقدرين
فانهم في حال الدخول لا يكونون محلقين ومقصرين انما هم مقدرون
الحلق والتقصير فهذا كلام العرب من اعتراض الشرط على الشرط فوجدنا
هم لا يستعملونه الا والحكم معلق على مجموع الامرين بشرط تقدم المؤخر
وتأخر المقدم فوجب ان يحمل الكلام على ما ثبت في كلامهم كقوله ان تستغيثوا
بنا ان تذعروا فان الذعر مقدم على الاستغاثة والاستغاثة مقدرة
على الوجه ان فهذا ما عندي في دفع هذا المذهب المذهب الثاني جوابه الثالث ان الزم

مذكور

مذكور والشرط الاول جوابه الشرط الثاني وجوابه فاذا قيل ان ركبت ان لبست
فانت طالق فانما تطلق اذا ركبت اولا ثم لبست وهذا القول راعى من قال
به ترتيب اللفظ واعطاء الجواب لما جاوره وانما يستقيم هذا العمل على تقدير
الفاء في الشرط الثاني ليصح كونه جوابا للاول وعلى قول هذا لا يلزم معنى فعل
الشرط الاول ولا الثاني لان كلا منهما قد اخذ جوابه وهذا القول باطل بامور
احدها ان الفاء لا تحذف الا في الشعر الثاني ان القاعدة في اجتماع ذوي
جواب ان يجعل الجواب للسابق منهما والثالث انه لا يتأتى له في نحو قوله ان تستغيثوا
بنا ان تذعروا البيت لان الذعر مقدم على الاستغاثة فهذا ما بلغنا من الاقوال
في هذه المسألة وما حضرنا فيها من المباحث ويجوز لنا انه اذا قيل ان تذعروا
ان تستغيثوا بنا تجدوا او ان توضأت ان صليت اثبت كان كلاما باطلا لما
قررناه من ان الصحيح ان الجواب للشرط الاول وان جواب الثاني محذوف مدلول
عليه بالشرط الاول وجوابه فيجب ان يكون الشرط الاول وجوابه مسببين عن
الشرط الثاني والامر فيما ذكرت بالعكس والصواب ان يقال ان صليت ان توضأت
اثبت بتقدير ان توضأت فان صليت اثبت وكنا قدمنا انه يعترض الجزمي
شيئين وتمثيل ذلك ان اعطيتك ان وعدتك ان سألتني فعبدي
حر فان وقع السؤال اولا ثم الوعد ثم الاعطاء وقع على الترتيب وان وقع على
غير هذا الترتيب فلا حرية على القول الاول وهو الصحيح ويأتي فيه ذلك الخلاف في

التوجيه فالجمهور يقولون فعبدي حر جواب ان اعطيتك وان اعطيتك فعبدي
حر دال على جواب الثاني محذوف وهذا الكلام دال على جواب ان سألتني وكأنه قيل ان
سألتني فان وعدتك فان اعطيتك فعبدي حر وعند ابن مالك ان المعنى
ان اعطيتك واعدا لك سائلا اياي فعبدي حر واعدا حال من فاعل
اعطيتك وسائلا حال من مفعوله وقوله فعبدي حر جواب للشرط الاول
به اقتضى توارد الشرطين وهو ضعيف والله اعلم تمت بحمد الله وعونه
فائدة الفرق بين العرض والتحضيض ان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض
طلب بازعاج وعنف ومن فوائده مسئلة قال ابو الفتح قلت لابي علي اذا كانت
علمت بمعنى عرفت عديت الى مفعول واحد واذا كانت بمعنى العلم عديت الى
مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى فقال لا اعلم لاصحابنا
فيه في ذلك قولا محصلا والذي عندي في ذلك ان عرفت معناها العلم
من جهة المشاعر والحواس بمنزلة ادركت وعلمت معناها العلم من غير جهة
المشاعر والحواس يدل على ما ذكرنا في عرفت قوله تعالى يعرف المجرمون
بسيماهم والسيما تدرك بالحواس والمشاعر وكذلك في ذكر الجنة عرفها
لهم اي طيب رائحتها لهم من العرف وهو الرائحة الزكية والرائحة انما تعلم
من جهة الحاسة وقوله او كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا الي عريفهم يتوسم
قلت له انجوز ان يقول عرفت ما كان ضده في اللفظ انكرت وعلمت ما كان

ضده

ضده في اللفظ جهلت فاذا اريد بعلمت العلم المعاقبة عبارته الانكار تعدى الى
مفعول واحد واذا اريد بالعلم المعاقبة عبارته الجهل تعدى الى المفعولين وكونه
هذا فرقا بينهما صحيح لان انكرت ليس بمعنى جهلت لان الانكار قد يصاحبه
العلم والجهل لا يصاحب العلم ولانه انما ينكر الانسان ما يعلمه ولا يقبح ان ينكر
ما قد يجهله ولان الجهل يكون في القلب فقط والانكار يكون باللسان وان
وصف القلب به كقولك انكره قلبي كان مجازا او كون الانكار باللسان دلالة
على ان المعرفة متعلقة بالمشاعر فقال هذا صحيح والله اعلم ومن فوائد الشيخ
جمال الدين بن هشام مسئلة سالت عن الفرق بين قولنا والله لا كلمت زيدا
ولا عمرا بتكرار لا وبدون تكرارها حتى قيل ان الكلام مع التكرار يمينان في كل
منهما كفارة وانه بدون التكرار يمين في مجموعها كفارة والجواب ان بينهما
فرقا ينبني على قاعدة وهي ان الاسمين المنفي المتوسط بينهما واو العطف
تارة يتعين كونهما متعاطفين وتارة يمتنع ذلك ويجب تقدير مع الباقي ويكون
العطف من باب عطف الجمل وتارة يجوز الامران فالاول نحو اختصم زيد وعمرو
واصطلح زيد وعمرو واصطلح زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو وهذان زيد
وعمرو وذلك لان الاختصام والاصطلاح والتثنية والمبتدا الدال على متعدد
لا يكتفي بالاسم المفرد والثاني نحو قامت هند وزيد وقوله تعالى لا تاخذه سنة ولا
نوم وقوله تعالى اذهب انت وربك واذهب انت واخوك واسكن انت وزوجك

الثانية المشترك زيد وعمرو والثالثة زيد ثم عمرو وابوه وما كان جاريا بأن
على التقدير الاول دون الثاني والرابعة النفي فتقول على الاول ما قام زيد
وعمرو ملتفيد النفي كما تقول ما قام هذان وتقول على الثاني ما قام زيد
ولا عمرو ويفيده كما تقول ما قام زيد ولا قام عمرو انتهى فهو كلام حسن
بديع وقد اورده ابو حيان في الكشاف وهو كالمنكر للعطف وغرابته
في تفسير قوله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان
يكون لهم الخيرة من امرهم فان قلت كان من حق الضمير ان يوحد كما تقول
ما جاءني من رجل ولا امرأة الا كان من شأنه كذا وكذا قلت نعم لكنهما
وقعا تحت النفي فعما كل مؤمن ومؤمنة فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ
انتهى وقد استشكل هذا السؤال على بعضهم فاعترضه وذلك ان النحويين نصوا
على ان الضمير لكونها موضوعة للجمع يكون على حسب المتعاطفين تقول
زيد وعمرو اكرمتهما وتمتنع اكرمته قالوا ومنه قوله تعالى والله ورسوله احق ان
يرضوه فان الضمير بعد او لكونها موضوعة لاحد الشيئين والاشياء
يكون على حسب احد المتعاطفين تقول زيد او عمرو اكرمته ولا تقول
اكرمتهما واجابوا عن قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فلما رأى
هذا المعترض هذه القاعدة استشكل عليه قول الزمخشري كان من حق الضمير
ان يوحد لان العطف فيهما بالواو وسؤال الزمخشري على ما قدمت

تقريره

تقريره ان الكلام مع النافي جملتان لا جملة والواو انما تكون للجمع اذا عطف
مفرد على مفرد لا اذا عطفت جملة على جملة ومن ثم منعوا ان يقال هذان يقوم
ويقعد واجازوا هذان قائم وقاعد لان الواو جمعت بينهما وصيرتهما كالكلمة
الواحدة المثناة التي يصح الاخبار بها عن الاثنين فاذا قيل رأيت
زيدا او عمرا ثم ادخل حرف النفي فان كانت الرؤية واحدة قلت ما رأيت زيدا
وعمرا وان كنت قد مررت بكل منهما على حدة قلت ما مررت بزيد ولا مررت
بعمرو وهذا معنى ما نقل عن ابن عصفور في شرح الجمل ما وجب تكرار النافي عند
منقول
وقد بينا ان تكرار النافي كاف لانه مستلزم تقدير الفعل اذا تقرر هذا
اذا كرر الحالف النافي فهي ايمان لما بينا من ان تكرار النافي يؤذن بتكرار العامل
وصار قوله والله لا كلمت زيدا او لا عمرا ولا بكرا بمنزلة قوله والله لا كلمت زيدا
ولا كلمت عمرا ولا رأيت بكرا وهذه ايمان قطعا يجب في كل
منها كفارة فكذلك في المثال المذكور لا يفترقان الا فيما يرجع الى التصريح
والتقدير وكون الافعال متحدة المعنى او متعددة وكلا الامرين لا اثر له
واذا لم يكرر النافي فالكلام يحتمل اليمين والايمان بناء على نية الفعل وعدمها
وانما حكموا بانها يمين واحدة بناء على الظاهر كما انهم لم يحكموا باتحاد اليمين مع
تكرار لا مع احتمالها الزيادة كما في قوله تعالى ولا الظل بعد قوله سبحانه وتعالى وما يستوي
الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور لانه خلاف الظاهر نعم ان قصد المتكلم

بقوله لا كلمت زيدا و عمروا معي ولا كلمت عمروا فهو يمينان لان ذلك احد محتملي
الكلام وقد نواه وان قصد بقوله لا كلمت زيدا ولا عمروا معي لا كلمت زيدا
وعمروا الذي لم يحنث فيه الفعل وقدر لا زائدة فيمين واحدة لا يلزم في
نقض الامر الا كفارة واحدة وان كان قد يلزم في الحكم بخلاف ذلك بناء على
ظاهر اللفظ وقد يقال بامتناع هذا الوجه بناء على ان لا انما تزاد اذا كان في
اللفظ ما يشعر بذلك كقرينة قوله تعالى وما يستوي فان لا يستوي كما لا يعقل
منسوبا الى واحد وكذلك قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد فان من المعلوم
ان التوبيخ على امتناعه من السجود لا على امتناعه من نفي السجود لا اذا ما
امتنع من نفيه كان متلبسا به فاما المثال المذكور فلا دليل فيه على ذلك فلا يكون
لا فيه الا نافية والله اعلم بحث فوائده اعلم ان الكلام في انما في موطنين
احدهما لفظي والاخر معنوي اما اللفظي فمن جهة بساطتها او تركيبها
واما المعنوي فمن جهة افادتها الحصر او عدم افادتها والمدعى في الوجه
الثاني انها مفيدة للحصر واستدل لهذا بامور احدها فهم اهل اللسان
لذلك كما تقرر من فهم الصحابة من انما الماء من الماء ومن فهم ابن عباس
من انما الربا في النسيئة مع عدم المخالفة منهم فكان ذلك اجماعا على انها
مفيدة للحصر على ان الاحتجاج بقضية ابن عباس مع الصحابة قد يجعل
الاعتراض بان المعترض قد يقتصر على ذكر احد اوجه المنع لا مر ما يكون ذلك

الوجه

الوجه اجلى وابعد عن الاعتراض بما فيه معارضة وهو ايرادهم الدليل المقتضي تحريم
ربا الفضل ان يكونوا مسلمين له في دعواه للحصر وقد يقال ايضا ان ابن عباس
فهم الحصر وادعاه وهم لم ينقضوه ولم يثبتوه فيجيء مسئلة ما اذا قال البعض
وسكت الباقون وهل ذلك حجة او ليس بحجة فيه كلام مشهور في اصول الفقه
الدليل الثاني معاملة العرب للاسم بعدها معاملة ما بعد الا المسبوقة بالنفي وقولهم
معاملة ولا تقبل لان ذلك خاص بها وذلك في قوله وانما يدافع عن احسابهم
انا او مثلي فهذا كقوله قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا فاما قول
بعض المتاخرين في انما امرت ان اعبد وانما اشكو ونحو ذلك من الايات
ان الضمير محصور ولم ينفصل فلا ينشاغل به ولو صح خرج نحو وانما يدافع
عن احسابهم انا عن الاستشهاد به وكان ضرورة لمخالفة الاستعمال الدليل
الثالث ان ان للاثبات وما للنفي والنفي والاثبات ضدان فلو اجتمعا على
محل واحد فوجب ان يصرف احدهما للمذكور والاخر الى غيره ليصح اجتماعهما
وهما لا جائز ان يكون المنفي هو المذكور والمثبت هو ما عداه للاتفاق
على ان قولك انما زيد قائم يفيد اثبات القيام لزيد فاذا بطل ذلك
تعين العكس وهو نفي القيام عن غيره واثباته لزيد وهذا معنى الحصر الا ان هذا
حاصل كلام الامام فخر الدين ومن تبعه وهو فاسد المقدمتين لان ان ليست
للاثبات بدليل انك تقول ان زيدا قائم وان زيدا ليس بقائم فتجدها اثباتا

الرواة في رواية هذا البيت فرواه البصريون هكذا ورواه الكوفيون الشمس كاسفة
ليست بطالعة ورواه بعض الرواة تبكي عليك نجوم الليل والقمر برفع نجوم
ونصب القمر ورواه بعضهم بنصبهما معا وقد اختلف اصحاب المعاني واهل العلم
من الرواة وذووا المعرفة من النحاة في تفسير وجوه هذه الروايات وقياسها
في العربية فاما من روى الشمس طالعة ليست بكاسفة فانه
ينصب نجوم الليل بكاسفة ويعطف القمر عليها وتبكي يحتمل ان يكون
في موضع رفع على انه خبر بعد خبر ويحتمل ان يكون في موضع نصب على الحال
اما من الشمس واما من اسم ليس ونصب نجوم الليل بكاسفة اشهر الجوابات
واعرفها واقربها ماخذا والمعنى ان الشمس لم تقو على كسف النجوم والقمر
لاظلامها وكسوفها بسبب هذا المصاب العظيم وقيل نجوم الليل والقمر
منصوبان بتبكي نصب الظرف اي تبكي عليك مدة نجوم الليل والقمر
كما قالوا لا اكلمك سعد العشيرة ولا اكلمك سيرة ابن سعد والقارظ ضبعي
ونحو ذلك وهذا الاعراب موافق لرواية الكوفيين الشمس كاسفة ليست
بطالعة وقيل ان نجوم الليل والقمر منصوبان بتبكي نصب المفعول به ومعنى
تبكي تغلب في البكا فهو من باب المغالبة الاتي على فاعلته ففعلته افعله
بضم العين الا في باب وعدت وبعت ورميت فانه يجي على افعله بكسر
العين قالوا وعلى هذا فيحتمل ان يراد بالنجوم والقمر السادات والاماثل كما

قال

قال النابغة فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب واما من رفع نجوم
الليل ونصب القمر فان ذلك من باب المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة وهذا
الاعراب ايضا موافق لرواية الكوفيين وذكر ابو نصر الحسن بن اسد الفارقي في
روايته من نصب نجوم الليل والقمر ان المعنى تبكي عليك ونجوم الليل والقمر اي
تبكي الشمس عليك مع نجوم الليل والقمر فحذف الواو وهو يريدها وهو اغرب
الوجوه المقولة في هذا البيت واما رواية الكوفيين الشمس طالعة ليست بكاسفة
فانه استعظم ان تطلع الشمس ولا تنكسف لمثل هذا المصاب العظيم كما قالت
الخارجية ايا شجر الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف
[illegible] ابن الانباري قال الدوري كان ابو يوسف يقع في الكسائي
ويقول اي شيء يحسن انما يحسن شيئا من كلام العرب فبلغ ذلك
الكسائي فالتقيا عند الرشيد وكان الرشيد يعظم الكسائي لتاديبه ابناءه
فقال لابي يوسف اي شيء تقول في رجل قال لامراته انت طالق طالق طالق
قال واحدة قال فان قال لها انت طالق او طالق او طالق قال واحدة قال فان
قال لها انت طالق ثم طالق ثم طالق قال واحدة قال فان قال انت طالق وطالق
وطالق قال واحدة قال الكسائي يا امير المؤمنين اخطا يعقوب في اثنتين
واصاب في اثنتين اما قوله انت طالق طالق طالق فواحدة لان الثنتين
الباقيتين تاكيد كما تقول انت قائم قائم قائم وانت كريم كريم كريم

وأما قوله انت طالق او طالق او طالق فهو اشكال وقعت الاولى التي تبقيه جوابا
قوله انت طالق ثم طالق ثم طالق لطلقات ثلاثة نسق وكذلك قوله انت طالق
وطالق وطالق [illegible] على قولهم في نحو خلق
الله السموات والارض ان السموات مفعول به فان اجاز ان المفعول به
عبارة عما كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا آخر نحو ضربت زيدا فان
زيدا كان موجودا فاوقع الفاعل ووجد فيه الضرب والمفعول المطلق هو الذي
لم يكن موجودا اصلا بل كان عدما محضا والفاعل يوجده ويخرجه من العدم والسموات
في هذا التركيب لما كان عدما محضا فاخرجها الله تعالى من العدم الى الوجود
انتهى وتبعهم جماعة منهم ابن الحاجب وابن هشام ويقال ان المذهب
الراجح في [illegible] قد يرى عنه بان الاشتراط
من شرط المفعول به وجوده في الاعيان قبل ايجاد الفعل وانما الشرط
توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا
او ما في حكمه لم يكن موجودا نحو بنيت الدار قال الله تعالى اعطى كل
شيء خلقه فان الاشياء متعلقة بفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد
توجد في الخارج وقد لا توجد فذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به وقال الله
تعالى خلقتك من قبل ولم تك شيئا [illegible] في شرح اللب الاصغر في
في شرح الحاجبية باب المفعول به بالنسبة الى الفعل غير الايجاد تقتضي ان

يكون

يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا آخر فان اثبات صفة غير الايجاد
يستدعي ثبوت الموصوف اولا واما المفعول به بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي
ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا
والا لكان تحصيلا للحاصل انتهى فائدة قال [illegible] من نحو قولهم زيد افضل
من عمرو لا يبدأ الا بالتفضيل واعترض بانه لا يقع بعده الى انتهى واجاب الشيخ
زكريا بان المتكلم غرضه بيان ابتداء الفعل وليس له غرض في انتهائه فلا
[illegible] ابن الزملكاني في تفسير قوله تعالى التائبون العابدون
الآية في الجواب عن السؤال المشهور وهو انه كيف ترك العطف في جميع
الصفات وعطف الناهون عن المنكر على الآمرون بالمعروف بالواو قال
عندي فيه وجه حسن وهو ان الصفات تارة تنسق بحرف العطف وتارة
تذكر بغيره ولكل مقام معنى يناسبه فاذا كان المقام مقام تعداد وصفات
من غير نظر الى جمع او انفراد حسن اسقاط حرف العطف وان اريد الجمع بين
الصفتين او التنبيه على تغاير جاء عطف بالحرف وكذلك اذا اريد التنويع
لعدم اجتماعهما اتى بالحرف ايضا وفي القرآن الكريم امثلة تبين ذلك قال
الله تعالى عسى ربه ان طلقكن ان يبدله ازواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات
قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وابكارا اتى بالواو بين
الوصفين الاخيرين لان المقصود بالصفات الاول ذكرها مجتمعة والواو

فقد يقال قام رجل لا زيد اولى بالجواز من قام رجل وضربت زيدا لان قام رجل وزيد
اردت بالرجل فيه زيدا كان تأكيدا وان اردت غيره كان فيه الباس على
السامع وايهام انه غيره والتأكيد والالباس منتفيان في قام رجل لا زيد
واي فرق بين زيد كاتب لا شاعر وقام رجل لا زيد وبين رجل وزيد عموم و
خصوص مطلق وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كالحيوان
والابيض وانما امتنع جاء رجل لا زيد كما قالوه فهل يمتنع ذلك في العام
مثل قام الناس لا زيد وكيف يمتنع احد مع تصريح ابن مالك وغيره بصحته
قام الناس وزيد وان كان في استناده الى [illegible] على ذلك بقوله من كان
عدوا لله الآية لان جبريل اما معطوف على الجلالة او على رسله
والمراد بالرسل الانبياء لان الملائكة وان جعلوا رسلا فقرينة عطفهم
على الملائكة تصرف هذا ولاي شيء يمتنع العطف بلا في نحو ما قام الا زيد
لا عمرو وهو عطف على موجب لان زيد امر موجب تعليلهم بانه
يلزم منه مرتين ضعيف لان الاطناب قد يقتضي مثل ذلك لا سيما
والنفي الاول عام والنفي الثاني خاص كما سود جاء ان يكون مثل
ما قام الناس [illegible] احد ما تضمنه كتابك [illegible]
والجواب اما الشرط الذي ذكره السهيلي وابو حيان في العطف بلا
فقد ذكره ايضا ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية فقال لا يعطف بلا

الا بشرط

الا بشرط وهو ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل
عما بعدها فيكون الاول لا يتناول الثاني نحو جاءني رجل لا امرأة و
جاءني عالم لا جاهل ولو قلت مررت برجل لا عاقل لم يجز لانه ليس في مفهوم
الكلام الاول ما ينفي الفعل عن الثاني وهي انما تدخل الا لتأكيد النفي فان اردت
ذلك المعنى جئت بغير فتقول مررت برجل غير عاقل وغير زيد مررت بزيد لا عمرو
لان الاول لا يتناول الثاني وقد تضمن كلام الابذي هذا زيادة على كلام
السهيلي وابو حيان وهي قوله لانها لا تدخل الا لتأكيد النفي واذا ثبت
انها لا تدخل الا لتأكيد النفي اتضح اشتراط الشرط المذكور لان مفهوم
الخطاب اقتضى في قولك قام رجل نفي المرأة فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه
المفهوم وكذلك قام زيد لا عمرو واما قام رجل نفي المرأة فدخلت لا للتصريح
بما اقتضاه المفهوم وكذلك قام زيد لا عمرو واما قام رجل لا زيد فلم يقتضي
المفهوم نفي زيد فلذلك لم يجز العطف بلا لانها لا تكون لتأكيد نفي بل لنفي
سببه وهي وان كان يؤتى بها لتأسيس النفي فلذلك هي نفي يقصد
تأكيده بها بخلاف غيرها من ادوات النفي كلم وما وهو كلام حسن والابذي
يعني انه تجيد نحو اوانما قلت هذا لئلا يقع في نفسك انه تبع اخره قد
يكون اخذه عن السهيلي وايضا فمثل ابن السراج فانه قال في كتاب الاصول
وهي تقع لاخراج الثاني مما دخل فيه الاول وذلك قولك ضربت زيدا لا عمرا

وهررت برجل [illegible] لا جاءني زيد لا عمرو [illegible] لم يذكر فيها
الا ما اقتضاه الشرط المذكور [illegible] الا [illegible] في قول [illegible] الا تذكر
لا لتأكيد النفي ويجاب بانه يحتمل ان مراده ان النفي المذكور بخلاف ما [illegible] ليس
منه لانك اخبرت هنا [illegible] مراده [illegible] الكلام الا النفي
المؤكد بخلاف ما اذا جاءت اول الكلام [illegible] النفي كقوله لا
[illegible] والاول احسن [illegible] من النفي [illegible]
[illegible] الا [illegible] عاطفة [illegible]
[illegible] الاول [illegible] الاكبر [illegible]
لا بالكسر ومررت بجيش لا [illegible] ولم يذكر احد من النحاة في [illegible]
الاول فيه يحتمل ان يندرج فيه النافي [illegible]
[illegible] العطف تقتضي المغايرة فهذه القاعدة تقتضي [illegible]
ان يكون [illegible] المعطوف عليه والمغايرة [illegible] تقتضي [illegible]
لانها [illegible] العام [illegible] الاعم [illegible]
الاخص [illegible]
انما [illegible] ذلك امتنع العطف
[illegible] جاءني رجل [illegible] المغايرة [illegible] زيد [illegible] لا زيد
انتقلت المسألة عن صورتها وصار كانك قلت جاءني رجل غير زيد

وغير زيد

[illegible] الا برجل صادق [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] المغايرة التي تقررت وجرت
[illegible] المغايرة [illegible] جاءني زيد لا رجل [illegible]
لا رجل آخر [illegible] الا [illegible]
[illegible] المعطوف عليه [illegible] او تقييد
والمعطوف [illegible] العطف [illegible] تقتضي
[illegible] الاول [illegible] الخليل
[illegible] الفرق بينهما [illegible] الاول [illegible] تقتضي
[illegible] الفصل [illegible] الاول بل زيادة عليه حكم آخر [illegible]
علينا [illegible] الاول [illegible] من غير تغيير ولا تخصيص
ولا تقييد [illegible] الا يصح واما
[illegible] العناية [illegible] التركيب
صحيحا [illegible]
[illegible] رجل في [illegible] حقيقة ال
[illegible]
[illegible] الاخبار [illegible] بقيام رجل [illegible]
[illegible] الاخبار بقيام رجل غير زيد [illegible] تقول

[illegible]

عن الاحاطة بالعلوم العقلية ولذلك زاد على ذلك ومثل بالزنا والاحصان
لان الفقيه يتكلم فيهما وكل الالفاظ متباينة ومعانيها متباينة والتباين اعم
من التنافي فيحمل منافيين متباينان وليس كل متباينين متنافيان ويجب
منك كونك غفلت عن هذا وهو عندك في منهاج البيضاوي في الفصيح
والناطق والتفرق المعقولة انما هو في المعاني والنسب الاربعة من التباين
والتساوي والعموم المطلق والعموم من وجه بينهما والشعر والكتابة
متباينان والزنا والاحصان متباينان والحيوانية والبياض متباينان
وان صدقا على ذات ثالثة فما نقله البيانيون من عدم التنافي صحيح
ولم يشترطا التنافي فلذلك يظهر ان يقال يصح ان يقال قام كاتب
الشاعر وان كنت لم ار هذا المثال ولا ما يدل عليه في كلام احد لان كاتبا
لا يصدق على شاعر بمعنى ان معنى الكتابة ليس فيها شئ من معنى الشعر
بخلاف رجل وزيد فان زيدا رجل والشعر والكتابة في رجل واحد كثيرا بين
بينهما واحد اخرى احدى الثوبين يصدق على الآخر فالفقيه والنحوي
الصرفي يريد ان يتانس بهذه الحقائق ومعرفتها واما قولك قام رجل
وزيد فتركيب صحيح ومعناه قام رجل غير زيد وزيد واستفدنا التقييد
من العطف لما قدمناه من ان العطف يقتضي المغايرة فهذا
المتكلم اورد كلامه او اتى على جهة الاحتمال لان يكون زيدا وان يكون

غيره

غيره فلما قال وزيد علمنا انه اراد برجل غيره وله مقصود قد يكون صحيحا في ابهام
الاول وتعيين الثاني ويحصل للثاني به فائدة لا يتوصل اليها الا بذلك التركيب
او مثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك قام رجل لا زيد لم يحصل به قط
فائدة ولا مقصود زائد على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قولك قام
رجل غير زيد واذا امكنت الفائدة المقصودة بدون العطف فيظهر انه يمتنع
العطف لان مبنى كلام العرب على الايجاز والاختصار وانما يعدل الى
الاطناب بمقصود لا يحصل بدونه فاذا لم يحصل مقصود به فيظهر امتناعه
ولا يعدل الى الجملتين ما قدر على جملة واحدة ولا الى العطف ما قدر اليه بدونه
فلذلك قلنا بالامتناع وبهذا يظهر الجواب عن قولك ان اردت غيره كان
عطفا وقولك ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب
ع لما اشرنا اليه من الفائدة في الاول دون الثاني والتاكيد يفهم بالقرينة
والالتباس ينتفي بالقرينة والفائدة حاصلة مع القرائن في قام رجل يريد
زيد وليست حاصلة في مقام رجل لا زيد مع العطف كما بيناه وقولك
وان كان معناهما متعاكسين صحيح وهو لا ينفعك ولا يضرك وقولك
واي فرق قد ظهر الفرق كما بين القدم والفرق واما قولك هل يمتنع ذلك
في العام والخاص مثل قام الناس لا زيد فالذي اقول في هذا انه ان اريد الناس
غير زيد جاز وتكون لا عاطفة كما قررناه من قبل وان اريد العموم واخراج

زيد بقولك لا زيد على جهة الاستثناء فقد كان يخطر لي انه يجوز لكني لم ار تجويزه
ولا عزوه من النحاة عدّ لا من حروف الاستثناء فما استقر رايي على الامتناع
الا اذا اريد بالناس غير زيد ولا يمتنع اطلاق ذلك حملا على المعنى المذكور
به لانه قرينة العطف ويحتمل ان يقال يمتنع كما امتنع الاطلاق في قام رجل
لا زيد فان احتمال ارادة الخصوص جايز في الموضعين فان كان مسوغا جاز
فيهما والا امتنع فيهما ولا فرق بينهما الا ارادة معنى الاستثناء من لا ولم يذكره
النحاة فان صح ان يراد بها ذلك افترقا لان الاستثناء من العام جايز و
من المطلق غير جايز وفي ذهني من كلام بعض النحاة في قام الناس ليس
زيدا انه جعلها بمعنى لا والمشهور ان التقدير ليس هو زيدا فان صح جعلها
بمعنى لا وجعلت الاستثناء صح ذلك وظهر الفرق والا فهما سواء
في الامتناع عند العطف وارادة العموم بلا شك وكذا عند الاطلاق حملا
على الظاهر حتى تاتي قرينة تدل على ارادة الخصوص واما قام الناس وزيد
فجوازه ظاهر مما قدمناه من ان العطف يفيد المغايرة فافادت الواو
ارادة الخصوص بالاول او ارادة تاكيد نسبة القيام الى زيد والاخبار عنه
مرتين بالعموم والخصوص وهذا المعنى لا ياتي في العطف بلا وكانك
تعترض علي في كلامي هذا على كلامي المتقدم في تفسير المغايرة فاعلم ان
الاصل في المغايرة انها حاصلة بين الجزء والكل وبين العام والخاص وبين

المتباينة

المتباينة واهل الكلام فسروا الغيرين بالذين يمكن انفكاك احدهما عن الآخر
ونسبوا هذا التفسير الى اللغة وبنوا عليه ان صفات الله تعالى ليست غيره
ولا نفسها لا يمكن انفكاكها ولا غرض لنا في تحرير ذلك هنا وانما الغرض ان
العطف يستدعي مغايرة يحصل بها فائدة وعطف الخاص على العام و
ان اريد عموم الاول اذ حصلت به فائدة وهو تقرير حكم الخاص وتصييره كالاخبار
به مرتين من اعظم الفوائد فيجوز فلذلك سلكته هنا وفيما تقدم لم تحصل
فائدة فيمتنع وقد استعملت في كلامي هذا وكفى بك لان الناس يستعملونه
ولا ادري هل جاء في كلام العرب او لا الا ان في الحديث كفى به فان صح فهو
دليل الجواز وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه وقال في قولهم كانك بالدنيا
لم تكن ان الكاف للخطاب والباء زائدة والمعنى كان الدنيا لم تكن ولذلك منعه
في كفى بكذا لم يكن هكذا على خاطري من كتاب القصريات عن ابي علي الفارسي
صاحبنا احمد بن الطاباقي رح شاب نشا وبرع في النحو ضربيات في
عصرنا ووقفني في مجاميع له على كلام جعفر في كانك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم
تزل لا يحضرني الآن وفيه طول واما استدلال الشيخ جمال الدين بعطف جبريل
فصحيح في عطف الخاص على العام ان كان العطف على الملائكة لانه من جملة
الملائكة وكذا ان عطف على الرسل ولم تقصد بهم البشر وحدهم واما منازعة
الوالد له اذا حمل الرسل على البشر او عطف على الجلالة الكريمة فالمتعين جعل

عن الكشف صفحا فجانبا الاستدراك كما فى الاستكشاف وان ريم ما يعني
بالتحقيق فيه والاخص فى الاستعمال فى بيغ الدالة دلالة خبر كهمزة مقدار ما
دخل بهمزة فى انزاله او التشادة الدعد لعثورة عليها فنزلنا ثانيا
والتبيين مجلبي التعيين فانها من نبات خلعت عليهن الثياب ثم ذهنهن
وحنوت عليهن التراب فبح باسم من تهوى ودعني عن الكنى فلا خير في
اللذات من دونها ستر اى امرؤ القيس القصايد العدى ان القصائد
سترها فعالها كتب العضد على هذا الجواب اقول واعوذ بالله من الخطأ والخلل
واستعيذه من العثار وازلل الكلام على الجواب من وجوه الاول انه كلام
تمجه الاسماع وتنفر عنه الطباع ككلمات المبرسم غير منظوم وكهذيان المحموم
ليس له مفهوم محصل عرفى عند ذى طبع سليم وذهن مستقيم لم يفهم معناه ولم
يعلم مؤداه وكفى دليلا بيني وبينك كل من له حظ من العربية وذكا مع
الممارسة لشطر من الفنون الادبية الثاني انا لا اجل الاستفهام لشدة الا
بهام فسره بما لا يدل عليه بمطابقة ولا تضمن ولا التزام وحاصله ان
ثبوت احد الامرين ههنا محقق وانما التردد فى التعيين فحقيق بان
يسأل بالهمزة مع ام دون هل مع او فانه سؤال عن اصل الثبوت
الثالث انا لا نسلم تحقق احد الامرين حقيقة لجواز ان لا يكون لحكمه حقيقة
ولا لكنه معنوية بل لامر تبع فى نفسه على السائل او لشبهة قد تخالجت

للحاكم

لحاكم ويتمحل بالتامل فلا يكون تحكما بحتا ولئن سلمنا الحصر فلم لا يجوز ان
يتجاهل السائل تادبا واعترافا بالقصور وتجنبا عن التيه والغرور الرابع
انه او هذه ابى الاضرابية افهذا باعد فى الوجوه الاعرابية فاين انت
من قولهم لا امرئ فيصحبك ام تحب غلامك واقبل خدامك اولا تدري
من امامك ابعد ادبت نفسك ليلا ونهارا فى شعب من العربية قد تعللت
بك العمايم الى ان اشتعل الراس شيبا لم يخف عليك الجلي الظاهر الذي هو
مسطور فى المجمل لعبد القاهر الخامس ان هذا خطأ صريحا الا يمكن
ان يتمحل له محملا صحيحا ليس المقصود هنا كالتصحيح كالصبيح بتبليج وكالنار
فى حندس الظلم على راس العلم تواجج فماذا كان بعد ما يغنيك من الجواب
وتطبيق بفصل الخطاب بما لا يغنيك من التخطئة فى السؤال السادس
قد اوجب الشرع رد التحية والسلام وندب الى التلطف فى الكلام
فمن يخل بذلك فقد اقترف الاثم واستحق الذم واساء الادب وتجنب
الامم واشعر بانه ليس له من الخلق خلاق ولم يرزق متابعة من بعث
لتتميم مكارم الاخلاق السابع انه اعرض عن الجواب وزعم انه من نبات
خلع عليهن الثياب فان حقا فلا ريب فى انها تكون ميتة او بالية ومع هذا
فمقصد اى كلام ان ينبش عنها او ان يأتي بمثلها فترى ماهيته الثامن ان
السؤال لم يختص به مخاطب دون مخاطب بل اورد على وجه التعميم والاجمال

مصنف

مرغباً فيه طرائف التعظيم والاجلال موجباً الرضى وتوجه القلب وتقابل
انت من اولاد آل الهدى ومصابيح الدجى فلو راى نفسه اهلا للخطاب
متعيناً للجواب وهاذا رآه من نفسه معرفة بقدره وعلى الحوره ومحافظة
على طوره طلع من هوا اجل منه قدراً والنور بدراً في هذه البلدة من رجال التحرير
وفحول النحارير الذين لا يفوتهم سابق ولا يسبقهم لاحق وان كان
لا يرى فوقه احد لانه كثر ما لقي والحاقه العظمى بهاء وما دار التوك من
دواء وليس لمرض الجهل من شفاء [illegible] البلى من حدث نفسه بالجواد
من حضرت كجوانة [illegible] مع [illegible] سرعة العثار والجناح الى
من نقود حصاه في ضوء النهار فاذا سابق في المضمار الخيل الجياد
وناضل عند الرمان ذوي الايد الشداد فقد جعل نفسه سخرة لشاخر به
وضحكة للضاحكين وديدنة للطاعنين وغرضا لسهم الراشقين
[illegible] قد غرك [illegible] اشتقوا من جولك والقول الشنيع الى قولك
قولك [illegible] حذر [illegible] في كل ما تاتي وتذر ولم [illegible] للقرائح الا بطل
[illegible] مع الجهل [illegible] لمن [illegible] نقلت
بتقلب القرون ورسخ في [illegible] من [illegible] ولم ترزق
[illegible] تحابيا [illegible] كل ذي [illegible] ولا كل [illegible]
[illegible] قول الحق الذي [illegible]

فمن

فما هو من عقبه [illegible] ومن رجع بعد الى مثل هذا
فانه عار في الاعقاب ونار يوم الحساب [illegible] الله [illegible] لسبيل الرشاد
قد تصدى ابراهيم [illegible] بنصرة والده في رسالة سماها السيف
الصارم في قطع عنق الظالم فقال بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين
والعاقبة للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين والصلاة والسلام على
خاتم النبيين وامام المرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين وبعد فيقول
الفقير الى الله ابراهيم الحلبي [illegible] بينما كنت اقرا الكتاب [illegible] في سنة
ستين وتسعمائة [illegible] من [illegible] افضل الزمان [illegible] فاقه
اهل العلم والعرفان [illegible] من العلم والاحسان
مولانا وسيدنا الامام العالم العلامة شيخ الاسلام والمسلمين الداعي الى
رب العالمين قامع المبتدعين وسيف المناظرين امام المحققين [illegible]
على اهل زمانه والقائم بنصرة دين [illegible]
المجتهدين بركة المؤمنين استاد الاستادين قاضي القضاة تاج الدين
[illegible] السبكي [illegible] الشيخ [illegible]
[illegible]
من [illegible]
[illegible]

لا تحسب المجد تمراً انت آكله لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا ومع ان امثال
هذه الفوائد مضى كلامه عليها الزمخشري لا يكشف عنها من الخاصة الا الاوحدي منهم
والمخضرم والاواسطهم وقصهم وعامتهم عاجز عن ادراك حقائقها باجدائهم
عناه في بيان التقليد لا يزيد عليهم لجرم نواصيهم واطلاق عمهم هذا مع ان مقامات
الكلام متفاوتة فان مقام الايجاز يباين مقام الاطناب والمساواة
وخطاب الذكي يباين خطاب الغبي فلا يجب على البليغ في موارد
التفصيل والاشباع ان يفصل ويشبع فكذلك الواجب عليه في
خطاب الاجمال والايجاز ان يجمل ويوجز الشدة الا يحط برمون
بالخطب الطوال وتارة وحي الملاحظ خيفة الرقباء والحبة ضنا عنه
البلاغة يرون سلوك هذا الاسلوب في امثال هذه المقامات من
كمال البلاغة واصابة المحز فيقول انما اوجز الكلام واوهم المرام
اختيار التنبيه او مقدار تنبيهك او نقول عدل عن التصريح احترازا
عن شبه الخطاء اليك صريحا والعدول عن التصريح باب من البلاغة
يصار اليه كثيرا وان اردت تطويلا ومن الشواهد لما نحن بصدده
غير فردوه رواية صاحب المصباح عن القاضي شريح انه رجلا اقر
عنده بشئ ثم رجع ينكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت
خالتك اثر التطويل بعدل التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الانكار

بعدا

بعد الاقرار ادخالاً للعنق في ربقة الكذب لا محالة واما قولك ثانياً فتنزه
بما لا يدل عليه بمطابقة ولا تضمن ولا بالتزام ثم تقول حاصله كذا فنفيت اولا
الدلالات ثم اثبت ثانياً معنى وفكرة ثابتة كالكذب اما في الاول والثاني
وايضاً قد قلت اولا انه كهذيان المحموم ليس له مفهوم ثم قلت حاصله كذا فقد
ادخلت عنقك في ربقة الكذب الحق ان شان الكذب صغيرة والاصرار عليها
كبيرة والمعاصي تجر الى الكفر قال الله تعالى ثم كان عاقبة الذين اساءوا السوء
ان كذبوا بآيات الله ثم ان قولك حاصله كذا ثبوت احد الامرين ههنا
متحقق واما التردد في التعيين فحقيق ان يسأل عنه بالهمزة مع ام دون
هل مع او فانه سؤال عن اصل الثبوت يوهم انك الذي استنبطت هذا
المعنى من كلامه وفهمته منه وليس كذلك بل لما بلغك هذا الجواب بقيت
حايراً تائهاً لا تفهم مراده ولا تعلم معناه وكنت تعرضه على من زعمت انهم
كانوا ذا الطبع سليم وفهم مستقيم فما فهموا معناه وما عثروا على مؤداه
فصرت ضحكة للضاحكين وسخرة للساخرين فلما حال الحول وانتشر
القول جاء ذاك الامام الالمعي اعني الشيخ ابن الشيخ حاجي وداود وتمثل
بين يدي والدي وقال كما قلت افيضوا علينا من فضلكم افيضا فنحن عطاشى
وانتم موارد فقرأ عليه قراءة تحقيق واتقان وتدقيق فلما انكشف له الوهم
الغطاء ظهر له ان كلامك كان كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء فجاء

اليك وافرح في صاحبك واقر عينيك فكان من الواجب عليك ان تقول

حاصله كذا اعلم ما فهمته من بعض تلامذته لان لا يكون انتهى الا ان ذلك خبيث

والله لا يجب الي شئ من كان كابرت وجعلتني من المدعين فقل ماذا تريد ان

كنت من الصادقين فعلت اما بالنسبة الى الاخرة فكفى بالله شهيدا بيننا و

بينكم واما بالنسبة الى الدنيا ففضلاء تبريز فانهم عالمون بالحال عارفون بالامر

على هذا المنوال ولهذا ما وسعك ان تكتب هذه الهذيانات وانت في تبريز

مخافة ان تصير هزاة للساخرين وضحكة للناظرين بل لما انتقلت الى اهل بلد

لا يدرون ما الفصيح تكلمت بكل قبيح لكن وقعت فيما خفت منه واما قولك

ثالثا لا تم التحقيق احد الامرين حقيقة الى آخر ما قلتم فمتعقبه يخالف الظاهر والاصل

عدمه وتحقيق الجواب فيه يظهر مما ذكر في آخر الجواب الرابع واما قولك

رابعا ان او هذه هي الاضرابية افهذا ما علمك في الوجوه الاعرابية فنقول اولا

لا شك انك عند تسطير هذا السؤال ما خطر ببالك هذا الاحتمال بل لما اعترض عليك

تمحلت هذا الاحتمال وثانيا المثال الذي ذكرته غير مطابق لكلامك لو فرضنا انه

من كلام الفصحاء وثالثا انه لا يستقيم ان تكون في كلامك للاضراب لفوات

شرطه فان امام هذا الفن سيبويه انما اجاز او الاضرابية بشرطين احدهما تقدم

نفي او نهي والثاني اعادة العامل نحو ما قام زيد او ما قام عمرو ولا يقم زيد او لا

يقم عمرو ونقله عن ابن عصفور هكذا هو مذكور في مغني اللبيب عن كتب الاعا

ريب

ريب ثم نقل مصنفه ابن هشام المصري وتابعه نقل ابن عصفور ان سيبويه قال

في ولا تطع منهم آثما او كفورا ولو قلت او لا تطع كفورا انقلب المعنى يعني يصير اضرابا

عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط انتهى فلما لم يكن حصل او في كلامك شرط الاضراب

فظهر من التقرير ما عندك في علم الاعراب اشتغلك بهذا الى كان ادنى شانك

نادرسا في علم الاعراب مقتصرا في فهم الكتاب لكن تحكم بالحصر في الجمل الذي صنف

لصبيان الكتاب وحرمت من الكنوز التي اودعها سيبويه في هذا الكتاب ثم على

تقدير انها للاضراب مطلقا كما ذهب اليه بعضهم لا يندفع الايراد لان من

ارتفاع شان الكلام في باب البلاغة صدوره من بليغ عالم بجهة البلاغة

بصير بطرق حسن الكلام وان يكون السامع معتقدا ان المتكلم قصد هذا في

تركيبه عن علم منه بذلك وقع منه اتفاقا بلا شعور منه فانه اذا اساء السامع اعتقاده

بالمتكلم ربما نسبه في تركيبه ذلك الى الخطا وانزل كلامه منزلة ما يليق بمن صدر عنه

انما ذكره وما يشهد لذلك ما نقل صاحب المفتاح عن علي رضي الله عنه انه كان

ليشيع جنازة فقال له قائل من المتوفي بلفظ اسم الفاعل سائلا عن المتوفى

فلم يقل فلان بل قال الله ثم رد الكلام عليه مخطئا اياه منبها له بذلك على انه

كان يجب ان يقول من المتوفى بلفظ اسم المفعول ويقال ان هذا الواقع

احد الاسباب التي دعته الى استخراج علم النحو فامر ابا الاسود الدؤلي بذلك

ولا شك انه يقال توفي مبنيا للفاعل اي اخذ وتحقق يكون كناية عن

صفة فان عاد الضمير الى ما تكون من زائدة كما هو مذهب الاخفش في زيادة من اذ المعنى
ح فاتوا بسورة مثل القرآن في حسن النظم واستقامة المعنى وفخامة الالفاظ
وجزالة التركيب وليس النظر الى ان يكون مثل بعض القرآن او كله بل لا وجه لهذا
الاعتبار يؤيده قوله تعالى في موضع آخر فاتوا بسورة من مثله وادعوا من استطعتم
من دون الله وقال تعالى في موضع آخر فاتوا بعشر سور مثله فلا يكون من للتبعيض
ولا ابتدائية لانه ليس المقصود ان يكون مبدأ الاتيان هذا او ذاك وان عاد الضمير
على عبدنا تكون من ابتدائية وهو ظاهر واما اذا كان من مثله متعلقا بفاتوا
فلا يجوز ان تكون من زائدة لان حروف الجر اذا كان زائدا لا يكون متعلقا بشيء
فتعين ان يكون المعنى فاتوا بسورة من مثل عبدنا وتكون من ابتدائية
ثم قال ونقول انه قال صاحب الكشاف ان من مثله ان كان صفة
سورة يحتمل عود الضمير الى ما والى عبدنا لصحة ان يقال سورة كائنة من
من مثل ما نزلنا بان يكون السورة بعض مثل ما نزلنا او تكون مثل ما نزل
ولصحة ان يقال سورة كائنة من مثل عبدنا بان يكون تركيبه ويكون
تركيبه وكلامه واما ان كان من مثله متعلقا بفاتوا فتعين ان يكون
عائدا الى عبدنا لاستقامة ان يقال فاتوا من مثل عبدنا اي من عبد مثله
بان يكون كلامه ولا يستقيم ان يقال فاتوا من عبد مثل ما نزلنا اي من
جنسه اذ لا يستقيم ان يقال ان هذا الكلام من فلان الا اذا كان ذلك

الفلان

الفلان من يكون ان يكون هذا كلامه ويكون هذا الكلام منقولا منه مرويا عنه
وهذا ظاهر ولهذا اما بسط الزمخشري الكلام فيه بل اقتصر على ذكره والله
اعلم واما قولك ثم ان هذا السؤال لم يختص به مخاطب دون مخاطب فهذا
كلام الجاني لانك بعثت هذا السؤال على يدي الشيخ علاء الدين البارزي
الى خدمته وطلبت منه الجواب لكن لما اشتبه عليك القول اخذت بهذي
الترق والقول فتارة تمنع وتارة صوابا واخرى ترد وتعلقه جوابا الى شيخي
من الفضلاء والذين كانوا مطلعين على هذا القول ولقد صدق رسول الله
حيث قال ان مما ادرك الناس من كلام النبوة الاولى اذا لم تستح فاصنع
ما شئت ثم ان الذي تقتضي منه العجب حالك في غاية الانصاف وفرط
الجور والاعتساف وذلك ان هذا اول سؤال سألته عنه بل ما
ثلث سنة لو تتبعت القضاة كلا على حيث سرت غير مستنكف من اقتباس الاحكام
في فتاواه اين ما توجهت تسأله عن آية من التفسير وينبهك على تصحيح التقرير
جاز على تلك الحيثية فنسيت هذا كله تجحد فضله وتنكر سبقه هيهات هيهات الشيخ
الغرض على الاتيع وقولك راعيت فيه طريق التعظيم والاجلال نعم هذا الكلام
اوجب عليك لانك انت السائل والسائل كالمتعلم والمسئول منه
كالمعلم فالواجب عليك تعظيمه وتعظيمك وعليه ان يرشدك وقد فعل بان
هداك الى تصحيح السؤال وقولك فاني رأيت نفسي اهلا لهذا الخطاب غلبت بكم

فضل الله العظيم بان جعله استاذ العلماء في زمانه ام يحسدون الناس على
على ما اتاهم الله من فضله فقد آتينا آل ابراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم
ملكا عظيما ولقد احسن بديع الزمان حيث قال اراك على شفا حفرة مهول بما انت
راسك من فضول طلبت على نقد منادلة لابلاسني احتاج النهار الى دليل وقولك
ولما دراه من نفسه الى من اجل منه قدرا وانور بدرا فالجواب عنه من وجهين الاول انك
بعثت اليهم رسالة مختصار كغرض العين بالنسبة [illegible] فلذا قال لها حاصله ان
السؤال يحتاج الى التصحيح بالنظر الدقيق ليصير مستحقا للجواب من اهل التحقيق
والثاني قل لي من كان في التبريز من ذلك الزمان من يماثله او يدانيه وقولك
في هذه البلدة من زها النحرير وفحول النحارير فسلم لكن كلهم او اكثرهم تلامذته
او تلامذة تلامذته وهذا لا ينكره غير جاهل مارد او جاحد معاند اذ ما كانوا يعدون
الادرر فوائده من كل فج عميق ويتزاحمون على اقتباس درر مباحثه فريقا
بعد فريق وما احسن قول من قال وجود من يجد القبيح اذا بدا من يجد ما انتشرت (?)
له افواه ما دل ان الفجر ليس بطالع بل ان عينا انكرت عمياء واما قولك
ما سعى البليغ من عدت هفواته والجواد من حصرت عثراته الا في ما ثبت
فالجواب عنه ما شاء ان تكون من البلغاء الذين تكون هفواتهم معدودة
او من الجواد الذي تكون عثراته محصورة فانك قد عثرت في هذا السؤال والجواب
تعثيرا كثيرا كما ترى ولولا وعد على ذلك لبقيت عاثرا ابدا وقد قيل الحي الشقوة (?)

لم يقولوا

لم يقولوا العاثر ولا ابن جم كبة الدهر وعدها بل انت مثل ما قال الشاعر فضول
بلا فضل وسن بلا سن وطول بلا طول وعرض بلا عرض واما قولك على انك
وقد خرجت رهط احتفوا من حولك والقوا السمع الى قولك الى الامر فالجواب
ان هذا ظن فاسد قد نشا من سوء فهمك وخطاء قياسك لانك قست على
نفسك والامر على عكس ذلك لانك قد ركبت الشطط والاهوال وبذلت
العمر والاموال حتى اجتمع عندك جمع من الفسقة الجهال لا يعرفون الحرام من
الحلال ولا يميزون الجواب عن السؤال يعظمونك في الخطاب ويصدقونك
في الغياب يبجلونك بمد الرقاب [illegible] قولا صادقا فهل تقدمت في مدة
حياته في مجالس التدريس وحلق المناظرة وهل عليك للعلم حال وابتهاوه كنت
بالعامة مشتبه وبالاتراك معتقده تحجزه [illegible] الى كل بلد سحيق وبر موك في
كل فج عميق وهل [illegible] ومدحه محمد بن الرشيد وزين السلطان
الى سعيد حسين بنى باسمه المدرسة [illegible] في الربع الرشيدية وحضرت
بين يديه يوم الاجلاس [illegible] كالرحمة عنها [illegible] فقدرت الوسواس وكنت
كالوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس فنعوذ بالله من امثالك
من الجنة والناس واما الذين اجتمعوا عند والدي واشتغلوا عليه وتتلمذوا
بين يديه فهم العلماء الابرار والفضلاء الاخيار بذلوا له الانفس والاموال منهم
الامام الهمام الشيخ شرف الدين الطيبي شارح الكشاف والتبيان

ومحترز في رجلين تجادلا في مسئلة نحوية وهي في بيت من المقامات الحريرية
وهو فلم يزل يتبرزه دهره ما فيه من بطش وعود صليب ذهب الى انه
معنى يتبرزه يسلبه وكل منهما وافق في هذا مذهب خصمه مذهبه وهو وطن
[illegible] الى الغريب اعراب قوله ما فيه من بطش وعود صليب لم يختلفا
[illegible] فيما انتصب به فذهب احدهما الى انه بدل اشتمال من
[illegible] وبه في يتبرزه وذلك بدل الاشتمال وذهب الاخر الى انه مفعول
ثان ليتبرزه وجعل المفعول الهاء واختلفا في ذلك وقد سئلنا الاجابة
من هذه المسئلة فقد اضطراني ذلك الى المسئلة [illegible] الشيخ قال
الذي الجواب الذي يهدي الى الحق كل من المختلفين المذكورين قد نهج نهج
صواب واتى بحكمة وفصل خطاب ولكل من القولين مساغ في النظر
الصحيح ولكن النظر انما هو في الترجيح وجعل ذلك مفعولا اقوى توجيها
في الاعراب وادق بحثا عند ذوي [illegible] حجة الفصاحة
العربية فلان المفعول متعلق الفعل [illegible] قوي [illegible] والبدل
مبين لكون الاول معه مطرحا في النية وهو [illegible] الفعل بهذا المعنى متعد الى
مفعولين وما فيه من بطش هو احد ذينك الاثنين لئلا يفوت تعلق
الفعل المستحق المشتغل والبدل بيان يرجع الى ترك سابق المعنى
محلي والاتي جهة المعنى فلان المقام مقام تشك واخذ بالعلوم [illegible]

هذا المعنى اقوى اذ اذكر ما كرب وفي ذلك من تمكين المعنى ما لا يخفى على
ذوي الادب ووراء هذا بسط لا تحتمله هذه العجالة والله اعلم قال
الصلاح الصفدي لا اعلم احدا اتى بهذا الجواب غيره لمعرفته بدقائق النحو و
تبحره في علم المعاني والبيان ودربته بصناعة الانشاء قال الشيخ جمال
الدين بن هشام الانصاري رحمه الله سألني بعض الاخوان وانا متوجه
السفر عن توجيه النصب في نحو قول القائل فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار
وعن اعراب لغة البيان واصطلاحا تغيير الاخر لعامل والتحليل لغة المرشد
والمنهاج لغة العزم والتنزيه لغة الطريقة وقوله يجوز كذا اطلاقا فلان
يجوز وقال ايضا وقوله [illegible] وكل هذه التراكيب مستعملة ولست على ثقة
من انه [illegible] كانت [illegible] عرف الناس وبعضها لم اقف
على تفسيره ووقفت بعد [illegible] ولا يرد عليه
[illegible] تعذر لضيق الوقت
[illegible] الابانة عليه [illegible] والمناسب اما قوله وان
[illegible] درهما فضلا عن دينار فمعناه انه لا يملك درهما
[illegible] الرتبة [illegible] من عدم ملكه الدرهم وكانه قال لا يملك درهما
يملك دينارا [illegible] هذا التركيب زعم بعضهم انه مسموع والمنشد عليه
قوله [illegible] هذا الفلق مسجرة صاء فضلا عن رمق الزمق [illegible]

ومحل في رجلين تجاوداني مسألة نحوية وهي في بيت من المقامات الحريرية
وهو فلم يزل يتبزه دهره ما فيه من بطش وعود صليب ذهب الى انه
معنى يتبزه يسلبه وكل منهما وافق في هذا مذهب خصمه من جهة [illegible]
سؤالها الغريب اعراب قوله ما فيه من بطش وعود صليب ثم اختلفا
في نصبه بل خلفهما فيما انتصب به فذهب احدهما الى انه بدل اشتمال من
الهاء المنصوبة في يتبزه ودعى ذلك استدلال وذهب الآخر الى انه مفعول
ثان ليتبزه وجعل المفعول الهاء واختلفا في ذلك وقد سألا الاجابة
من هذه المسألة فقد اضطرا في ذلك الى المسألة الشيخ كمال
الدين الجواب الله يهدي الى الحق كل من المختلفين المذكورين قد نحى نحو
صواب واتى بحكمة وفصل خطاب ولكل من القولين مساغ في النظر
الصحيح ولكن النظر انما هو في الترجيح وجعل ذلك مفعولا اقوى توجيها
في الاعراب وادق بجناعة ذوي [illegible] جهة الصناعة
العربية فلان المفعول متعلق الفعل [illegible] والبدل
مبين للكون الاول معه مطرحا في النية [illegible] بهذا [illegible] الى
مفعولين وما فيه من بطش هو احد ذينك الاثنين لئلا يفوت [illegible]
الفعل المستحق المستقل والبدل بيان يرجح التوكيد تاسيس المعنى
محل واما من جهة المعنى فلان المقام مقام تشكك واخذ بالقلوب [illegible]

بهذا المعنى اقوى اذا ذكر ما سرت وفي ذلك من تمكين المعنى ما لا يخفى على
ذوي الادب ووراء هذا بسط لا تحتمله هذه العجالة والله اعلم قال
الصلاح الصفدي لا اعلم احدا اتى بهذا الجواب غيره لمعرفته بدقائق النحو و
تغوصه على المعاني والبيان ودربته بصناعة الانشاء قال الشيخ جمال
الدين بن هشام الانصاري رح سألني بعض الاخوان وانا على جناح
السفر عن توجيه النصب في نحو قول القائل فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار
وقوله الاعراب لغة البيان واصطلاحا تغيير الآخر لعامل والدليل لغة المرشد
والاجماع لغة العزم والسنة لغة الطريقة وقوله يجوز كذا خلافا لفلان
وقوله وقال ايضا وقولهم هلم جرا وكل هذه التراكيب مشكلة ولست على ثقة
من ان [illegible] عربيات كانت [illegible] الناس وبعضها لم اقف له على وجه
على تفسيرها و[illegible] وقفت بعد [illegible] ولا يرد [illegible] عليلة
وانا [illegible] على معتمدا لضيق الوقت
[illegible] الابانة عليه كلت واليه انيب اما قوله
[illegible] درهما فضلا عن دينار فمعناه ان لا يملك درهما وان
[illegible] الدينار اولى من عدم ملك الدرهم وكأنه قال لا يملك درهما فكيف
يملك دينارا وهذا التركيب زعم بعضهم انه مسموع والمنقول عليه
[illegible] يقع بعد هذا الكلام صحيحة [illegible] فضلا عن [illegible] في سياق النفي

«خلاصه وضعیت تحصیلی»

نیمسال تحصیلی	تعداد واحد	معدل ترمی	کل واحدهای مورد قبول	معدل کل	دانشکده محل تحصیل	ملاحظات